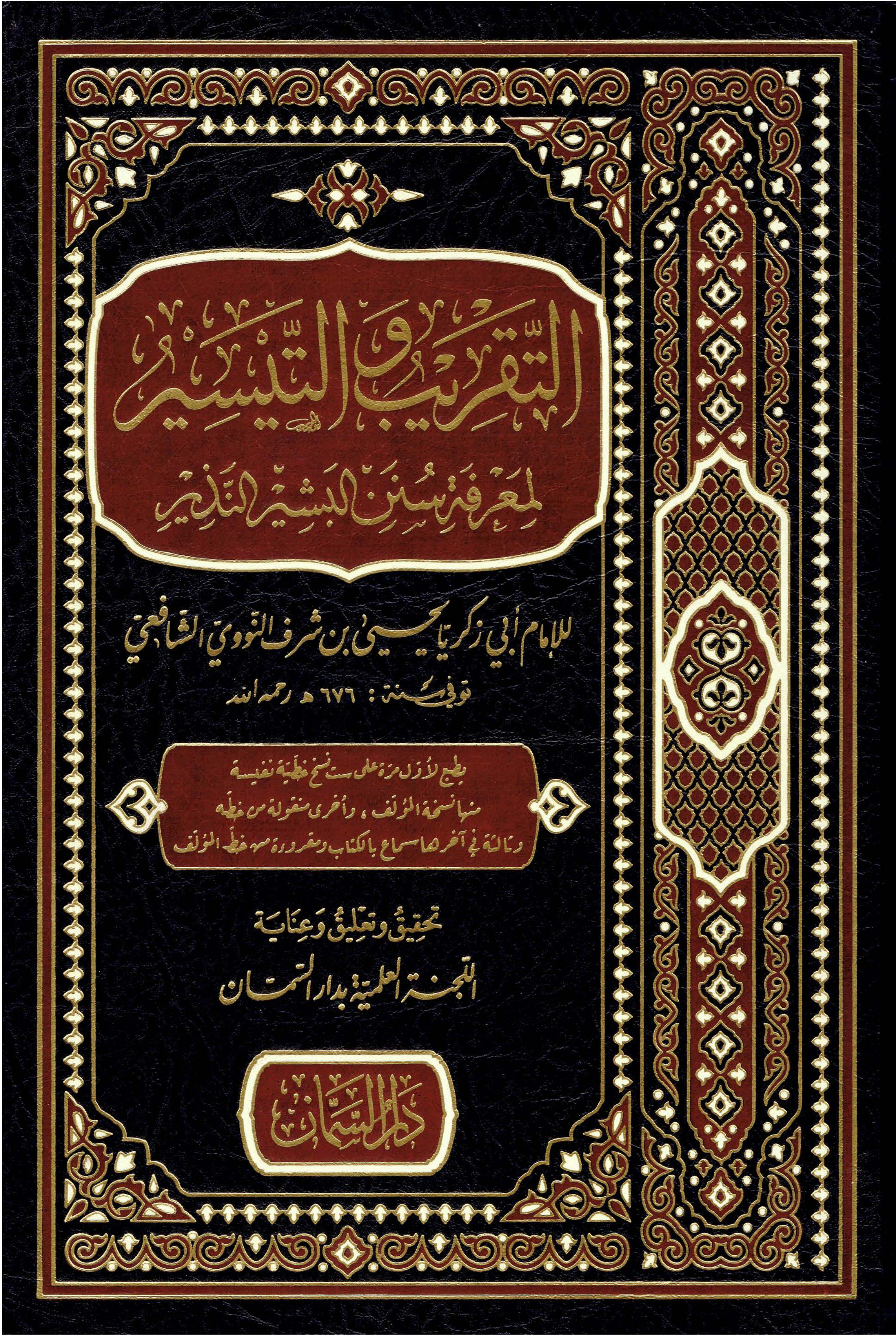
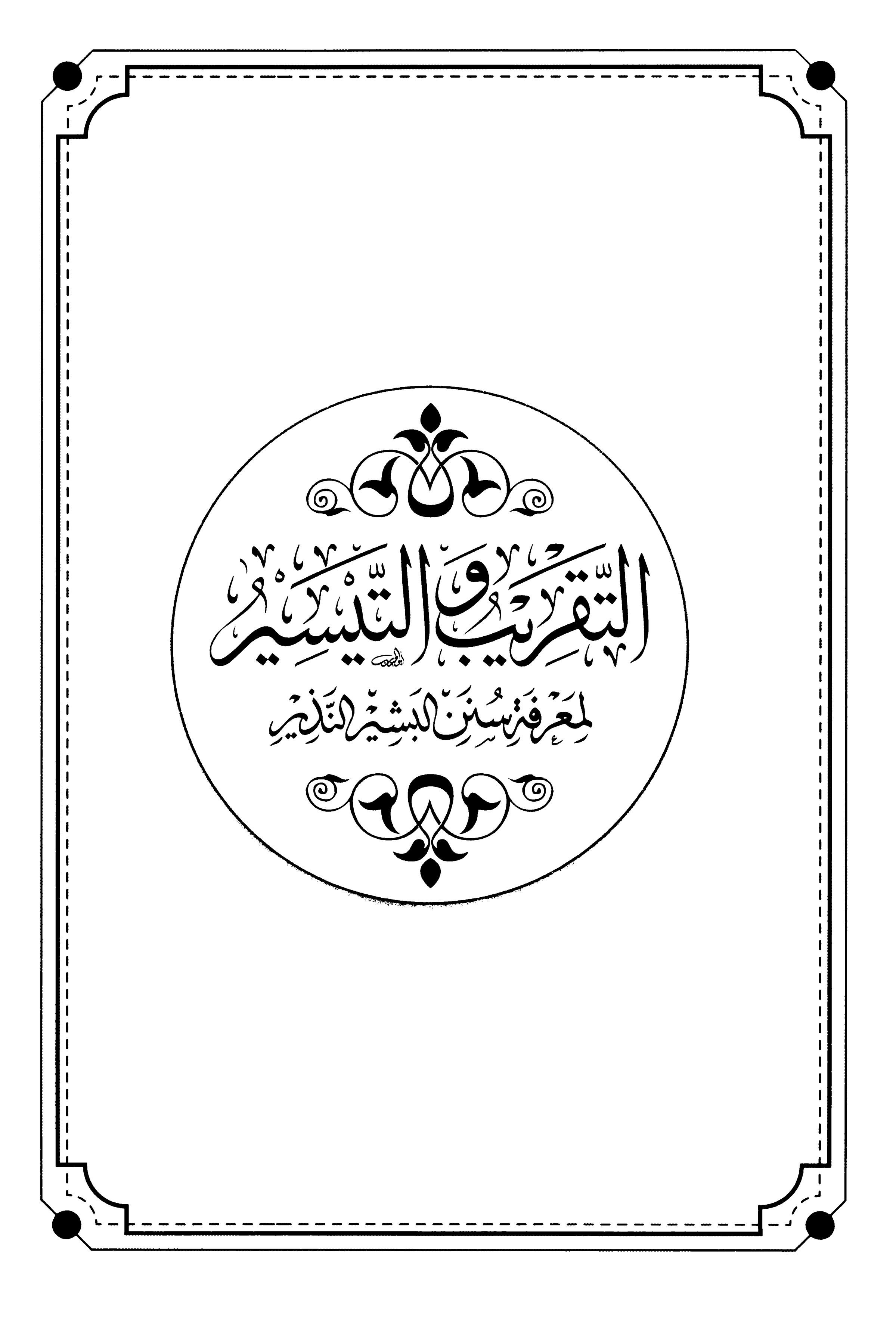


التقريب والتيسير
لمعرفة سنن البشير النذير
للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي
توفي سنة: ٦٧٦ هـ رحمه الله
يطبع لأول مرة على ست نسخ خطية نفيسة
منها نسخة المؤلف، وأخرى منقولة من خطه
وثالثة في آخرها سماع بالكتاب ومقروءة من خط المؤلف
تحقيق وتعليق وعناية
اللجنة العلمية بدار السمان
دار السمان


التقريب والتيسير
لمعرفة سنن البشير النذير



الطبعة الأولى

١٤٤٣ هـ - ٢٠٢٢ م

عنوان الكتاب:	التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير
تأليف:	أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي
تحقيق:	اللجنة العلمية بدار السمان
الطبعة:	الأولى.
سنة الإصدار:	١٤٤٣ هـ - ٢٠٢٢ م.
القياس:	١٧,٥ × ٢٥ سم.
تحقيق:	اللجنة العلمية بدار السمان
عدد الصفحات:	٢٣٢ صفحة.



تركيا - إسطنبول - الفاتح - جادة الإطفائية

Istanbul - Fatih - Itfaiye cad

+905050839104

+905527966617

info@daralsmman.com



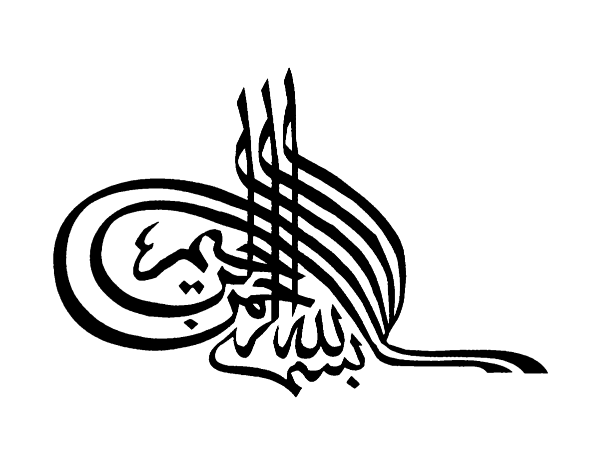
للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي

توفي سنة: ٦٧٦ هـ رحمه الله

يطبع لأول مرة على ست نسخ خطية نفيسة
منها نسخة المؤلف، وأخرى منقولة من خطه
وثالثة في آخرها سماع بالكتاب ومقروءة بخط المؤلف

تحقيق وتعليق وعناية
اللجنة العلمية بدار السمان





التقريب والتيسير

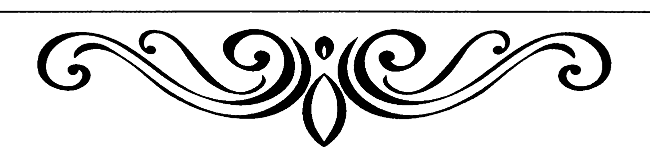
لمعرفة سنن البشير النذير

تحقيق وتعليق وعناية

اللجنة العلمية بدار السمان

محمد إبراهيم الصاغرجي محمد عماد الملبنجي

محمد نور عزيزة



مقدِّمة الكتاب

الحمد لله الذي أنعمَ فكفى، وخلقَ فاصطفى، وعرَّفنا أصولَ الدِّين فشرَّف به رجالًا أولي عزمٍ وبهم هَدَى، ولرزيا القلوب محى وشفَا، والصَّلاة والسَّلام على النُّور المبين، والسِّراج المبين، الذي بيَّن أصولَ الدِّين، وقال فكان أصدقَ من نطق، ورابطَ فكان أوفى من صدق، سيِّدنا محمَّدٍ إمام المتقين، والنَّبيِّ الطاهر الأمين، صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما تعاقب الملَوانِ، وما سجد لله من إنسٍ وجانٍّ وبعد:

فكعادةِ «دار السَّمَّان» أن تقدِّم لقرَّائها الأعزَّاء الكتبَ النَّفيسة النَّادرة، والإصدارات الحصريَّةِ الفاخرة، والكُتب التي تطبعُ لأوَّل مرَّةٍ، أو بتحقيقاتٍ رصينةٍ باهرةٍ لأمَّهات العلوم، ومراجع طلبة العلم في زماننا، فإنَّها رأت حاجةَ طلَّاب العلم اليوم إلى هذا الكتاب النَّفيس، الذي وضَّحت فيه المُشكل، وفصَّلت المُجمل، فلا يخفى على طالب الحديث فضيلةَ هذا الكتاب، وأهمِّيته بين كُتب مصطلح الحديث، وفضيلةَ مؤلِّفه العلَّامة ابن الصَّلاح، وشارحه الإمام الأفخر النَّووي الدِّمشقي رحمهما الله رحمةً واسعةً، وما اعتُمد عليه خلال القرون الماضية، وما أُجري عليه من هوامشَ وحواشٍ مفيدة، لذا قامت اللجنة العلمية بدار السَّمَّان بنسخ هذا الكتاب، معتمدةً في ذلك على ستَّةِ نسخٍ خطِّيةٍ، وأوَّلها نسخةُ المؤلِّف، والأخرى نسخٌ ثمينةٌ نفيسةٌ، فخرج الكتاب بفضل الله بحلَّة قشيبةٍ؛ ليكون سفرًا مميَّزًا بين أيدي طلَّاب العلم اليوم، وقد اشتمل الكتاب على قسمين:

القسم الأوَّل: قسم التَّقديم:

واشتمل على مقدِّمة، وطريقة العمل الذي عملت عليه اللجنة العلمية بدار السَّمَّان، بالإضافة لدراسة المخطوطات دراسةً وافيةً، مع إدراج صور النُّسخ المعتمَدة في التَّحقيق، ومن ثَمَّ أتبعناها بترجمةٍ للمؤلِّف والشَّارح رحمهما الله تعالى.

والقِسم الثَّاني: قسم التَّحقيقِ:

واشتمل على مقابلة الكتاب على ستَّة نسخٍ خطِّيةٍ، مع ذكر أهمِّ الفروق الواردة في النُّسخ، وذِكرها في الحاشية، مع التَّفصيلات الأخرى التي سنذكرها في دراسة المخطوطات، وقمنا بتخريج الآيات والأحاديث والأقوال الواردة في النَّص، وترجمنا للأعلام، وشرحنا الكلمات الغامضة، وضبطنا المُشكِل منها الذي سنبيِّنه في الصَّفحات التَّالية.

وختمنا الكتاب بفهارس علمية؛ خدمةً للكتاب ولطلاَّب العلم، واللهَ نسألُ أن نكونَ قد وُفِّقنا لما فيه الخير والهدى، وما كان من صوابٍ فمِنَ الله تعالى وفضله وكرمه، ومن كان من خطأ فمنَّا ومن الشَّيطان، والله منه براءٌ، ورحم الله المؤلِّف والشَّارح على ما أوصلوا إلينا من علومٍ، وجزاهم عن الإسلامِ والمسلمين خيرًا.



اللجنة العلمية بدار السمان

٢٦/ شوال/ ١٤٤٣ هـ

٢٧/ ٥ / ٢٠٢٢

قِسمُ التَّقديم

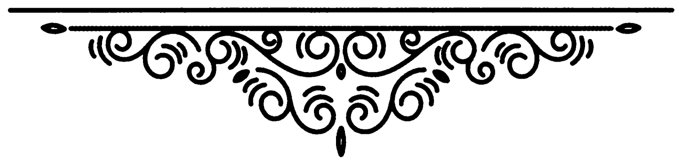
ويشتملُ على:

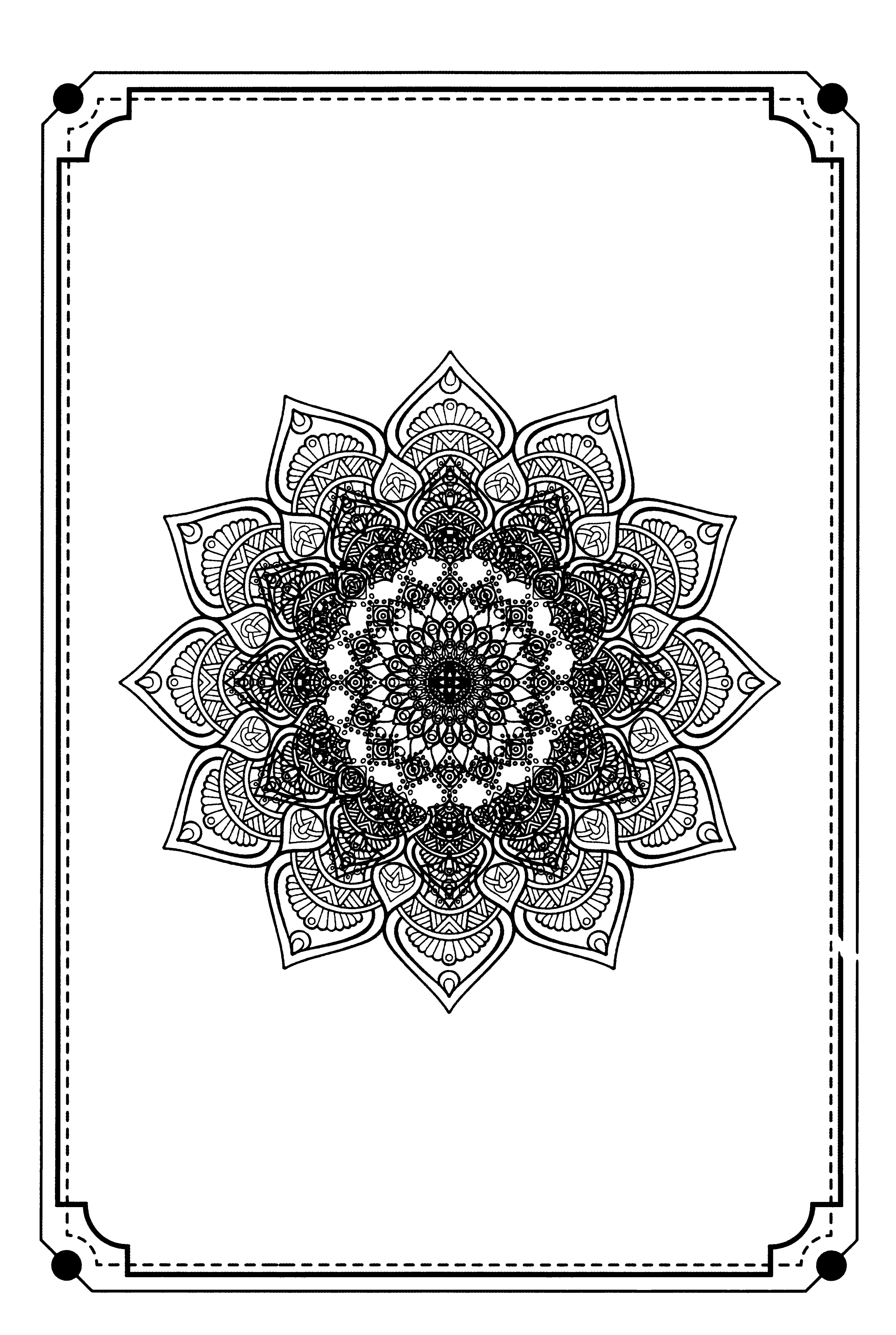
١-عملنا في الكتاب.

٢-دراسة النُّسخ الخطِّيَّة.

٣- ترجمة ابن الصَّلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٤-ترجمة النَّوويِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.





١ عملنا في الكتاب

نستطيع اختصار عملنا في هذا الكتاب ضمن النُّقاط التَّالية:

أولًا: تخريج الآيات القرآنية والأحاديثِ النَّبويَّةِ:

- أما الآيات القرآنيَّة فهي قليلة جدًا لا تتجاوز أصابعَ اليد الواحدة، باعتبار أنَّ الكتاب في علم الحديث، وخرَّجناها بين معقوفين في النَّص، مع ذكر اسم السُّورة ورقم الآية.

- وأما في الحديث فقد اعتمدنا في تخريجِ الأحاديثِ النَّبويَّةِ:

١-على تخريج المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنْ أشارَ في النَّصِّ إلى وجودِ الحديث في كتابٍ مِن كُتبِ السُّنَّةِ، اقتصرنا عليه فقط، دُونَ الرُّجوعِ لغيره، مع ذِكر الصَّحابيِّ الرَّاوي للحديث إنْ لم يُثبتْهُ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢-فإنْ لم يُشرِ المصنِّف إلى مكانِ الحديثِ في الكتابِ، رجعنا إلى كُتُبِ السُّنَّة، فإنْ كان في «الصَّحيحينِ» اكتفينا به، فإنْ لم نجدْ نظرنا في السُّنن الأربعةِ: «أبو داودَ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه»، فإنْ وجدناهُ عندهم اكتفينا بهم، وإلَّا نظرنا في باقي كُتُبِ السُّنَّة، واقتصرنا على ثلاثةٍ منهم؛ خشيةَ الإطالة في تخريجِ الأحاديثِ، فإنْ لم نجدْهُ لجأنا آخرًا لكُتبِ المَجامِعِ والأطرافِ، وأشرنا إلى ذلكِ، وهذا قليلٌ جدًا.

٣-اكتفينا في التَّخريج على رقمِ الحديث في مكانِ وُجودِه في كُتبِ الحديثِ، واقتصرنا على حديثٍ واحدٍ مِنَ المُكرَّر، وهو المُوافِقُ لنصِّ النَّوويِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، دُونَ الإشارةِ إلى اسم الكتابِ أو البابِ من الكتاب المقصود، كـ«كتاب الإيمانِ من صحيحِ البخاريِّ» خشية الإطالةِ في التَّخريج، ولمعرفةِ التَّرقيمِ المعتمدِ مراجعةُ

النُّسخ المعتمَدة لكتب السُّنَّة في «فهرس المصادر» آخرَ الكتاب.

٤-جعلنا الأقوالَ النَّبويَّة في المتن والحاشية بين قوسينِ صغيرينِ بخطٍّ غامقٍ، وضبطنا النَّصَّ كاملًا؛ لتمييزه عن باقي الكتاب، وبالنِّسبةِ لأقـوالِ الصَّحابة فجعلناها بين قوسين فقط، دون جعلها بلونٍ غامقٍ أو ضبطٍ كاملٍ.

ثانيًا: تخريجُ الأقوالِ الوَاردةِ في الكتابِ:

حاولنا قدرَ الإمكان عزوَ الأقوالِ التي ذكرها الإمام النَّوويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى كُتُبِ أصحابها، أو أماكنِ وجودها في كُتُبٍ أخرى قَبْلَ الإمامِ النَّوويِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كـ«الإلماع» للقاضي عِياضٍ، و«الكفاية» للخطيب البغداديِّ، و«مقدِّمة ابن الصَّلاح» و«معرفةُ علومِ الحديث» للحاكم وغيرِها.

وقد رجعنا في كثيرٍ مِنَ الأماكنِ إلى شرحِ السُّيوطيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو كتابُه «تدريبُ الرَّاوي في شرح تقريبِ النَّواويِّ»، وإلى كُتُبِ الحافظ العِراقيِّ: «التَّقييد والإيضاح» و«ألفيته» في علوم الحديث، فقد اقتبسنا منهم شرحَ الكلماتِ الغامضة، أوِ الأمثلة، أوِ الأسماءِ، على ما أورد المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ممَّا يخدِمُ النَّصَّ ويُفصِّلُ مُجملَهُ، ويَشرَحُ مُعضِلهُ، ويُفيدُ طلبة العِلم المبتدئين في هذا الفنِّ.

ثالثًا: ترجمة الأعلام:

لقد كانت الأعلام كثيرة في هذا الكتاب، فقد جاوزت الأسماء الواردة في هذا الكتاب الخمسمئة اسم، مما لا ينبغي إغفاله دون معرفته وذكر سطور في ترجمته، إلا إذا كان صحابيًا مشهورًا، أو من العلماء المعروفين، فلم نترجم لهم لمكانتهم ومعرفتهم لدى العامة، وللاختصار، واعتمدنا في الترجمة على مصدرين أو ثلاثة اختصارًا.

رابعًا: ضبط النَّص:

فقد ضبطنا الكلمات المُشكلَة فقط، والأفعال المبنيَّة للمجهول، والحروف المشبَّهة، وأما الآيات والأحاديث فقد عملنا على ضبطها حرفيًّا؛ لقدسيَّة النَّص، ولتمييزه عن باقي الكلام، وما كان بين معقوفين فهو من إضافة اللجنة العلميَّة، بسبب نقصٍ في النُّسخِ، أو إشكالٍ في الجُملةِ، وذلك بعد الرَّجوع إلى الأصول العلميَّة والشُّروح المختصَّة بهذا الإشكال.

وأخيرًا: الفهارس:

فقد ألحقنا الكتاب بفهرسٍ للآيات القرآنيَّة، وفهرسٍ لأطراف الأحاديث النَّبويَّة، وفهرسٍ للمصادر والمراجع التي اعتمدها المصنِّف والتي اعتمدناها في تحقيق هذا الكتاب، وختمنا الفهارس بفهرسٍ لمحتويات الكتاب، وذلك خدمةً للنَّص، ولسهولة الرُّجوع إلى الموضوعات وقت الحاجة.



٢ دراسة النُسخ الخطية

لقد تمَّتْ مقابلة هذا الكتاب على ستِّ مخطوطاتٍ نفيسةٍ، رغم وُجودِ عشراتِ النُّسخ مِن هذا الكتابِ العظيمِ، وقد آثارنا هذه النُّسخ على غيرِها مِن النُّسخ؛ لفضلِهَا وكمالِهَا وقربِهَا مِنَ الشَّارح النَّوويِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومِنْ أهمِّها نسخته التي خطَّها بيدِه، وسنوضِّحها على الشَّكل التَّالي:

① نُسخة مكتبةِ السُّليمانيَّةِ (لالالي) «أ»:

المصنَّفة تحت رقم: (٣٥٦)، وهي نسخةُ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ودلَّ على ذلكَ وُجود نصٍّ في أوَّله فقد كُتِبَ: «هذا الكتاب بخطِّ مؤلِّفه النَّوويِّ نفع الله بهِ»، وعلى الكتاب تملُّكاتٌ وأختامٌ غيرُ واضحةِ الخطِّ، وهي (٣٢) لوحةً، وهي مقروءةٌ، ومكتوبةٌ بالخطِّ الأسود فقط، وتمَّت كتابةُ العنوانينِ الأساسيَّةِ بخطٍّ أكبرَ؛ لتمييزها عنِ الشَّرح.

وقد تمَّ اعتمادها أصلاً في المقابلةِ، وإليها تمَّتِ الإشارة برمز «أ»، وقد لاحظنا فيها بعضَ الملاحظاتِ، وهي على الشَّكلِ التَّالي:

أ- التَّقديمُ والتَّأخير في أرقامِ الصَّفحاتِ في بداية المخطوطِ، ثمَّ استقامتُها بعدَ ذلكِ إلى نهايةِ المخطوطِ.

ب- وجدنا في اللَّوحةِ السَّابعة مِنَ المخطوطِ اختلافًا بيِّنًا في الخطِّ، ممَّا يدلُّ أنَّ هناك مَنْ نسخ النَّاقص مِن مخطوطِ المؤلِّف بخطِّ يدِه، وأدرجهُ في هذا المكانِ، دون الإشارة إلى أنَّ هذا النَّقص قد فُقِدَ أو سَقَطَ مِن نسخةِ المؤلِّف، وقد كَتَبَ هذا النَّاسخُ العنوانينَ باللَّون الأحمرِ، وبخطٍّ أصغرَ مِن خطِّ المؤلِّف.

ج- يستخدمُ النَّاسخُ في هذه النُّسخة رمزًا خاصًّا للدَّلالة على نهايةِ الفقراتِ وهو دائرةٌ بوسطِها نقطةٌ، وقد تكرَّر هذا الرَّمز أيضًا في غيرِ هذه النُّسخةِ، وقد أشار المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى استخدامِ هذه الإشارةَ ضمن كتابه، وأماكنِ استخدامِها.

(٢) نسخةُ مكتبةِ تشستربيتي، دبلن/إيرلندا «ت»:

المصنَّفة تحت رقم: (٤٥٦٩)، وهي نُسختْ بخطِّ: «أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ محمَّدِ بنِ إدريسَ بنِ باباجوك بنِ شعبانَ بنِ عبد الله، المتوفَّى سنة (٧١٨هـ)، وقد كتبَ في أوَّلها: «هذه نسخةٌ صحيحةٌ قُوبِلت على نسخةِ مصنِّفه»، وكتبَ في آخرِها: «قابلتُه مِن أوَّله إلى آخرِه بنسخةِ مصنَّفه رحمه الله تعالى، وأعادَ مِن بركته، وذلك في مجالسَ ...»، بالإضافة لتملُّكاتٍ للنُّسخة غيرُ واضحةٍ، وهذه النُّسخة نُسختْ سنة (٦٨٤هـ)، كما أثبتَ ذلكَ النَّاسخُ في آخرِ نَسْخِه للكتاب، وهي (٤٧) لوحةً، وهي مصوَّرةٌ بلونٍ واحدٍ، والعناوينُ فيها مميَّزةٌ بخطٍّ غامقٍ وكبيرٍ، وتمَّ الرَّمزُ إليها في الحاشية برمز: «ت»، وقد لاحظنا فيها وجودَ بعض الأشياءِ التي ينبغي الإشارةُ إليها:

أ- أنَّ النَّاسخَ يكتب أحيانًا في حواشيها: «قُوبلتْ على نُسخةِ المؤلِّف».

ب- يُوجد بها سَقطٌ كبيرٌ، فقد سقط فيها مِنَ النَّوع السَّابع والعشرين الفصلُ الأخير، إلى النَّوع الثَّاني والأربعونَ، وكذلك سقط مِنَ القِسم الثَّاني مِن النَّوع التَّاسع والخمسون، وحتَّى الفرع الثَّالث مِن النَّوع السِّتون، ومع ذلك فهي نسخةٌ نفيسةٌ، باعتبارِها قُوبلتْ على نسخةِ المؤلِّف.

ج- وجدنا في آخرِها تقديمًا وتأخيرًا في ترتيب الصَّفحات.

د- هناك الكثيرُ مِنَ الحواشي المفسِّرة للنَّصِّ أحيانًا، والموضِّحة للسُّقوطاتِ، الممهورة بكلمة «صحَّ»؛ للدَّلالة على السَّقط في المتن، وما وَضَحَ منه تمَّ إثباتُه في الحاشية والإشارةُ إليه.

③ نسخةٌ ثانيةٌ مِن مكتبة تشستربيتي، دبلن/إيرلندا «ي»:

المصنَّفةِ تحت رقم: (٣٢٧١)، وهي بخطِّ صاحب النُّسخةِ السَّابقةِ، ولكنَّها نُسختْ في سنةِ (٧٠٨هـ)، كما أثبتَ ذلك النَّاسخُ في آخرِ النُّسخةِ، وثبتَ في آخرها تملُّكٌ لرجلٍ اسمه: «أحمد بنُ نعبطي»، وهذه النُّسخةُ قريبةٌ إلى حدٍّ كبيرٍ مِنَ النُّسخة السَّابقة، فالسُّقوطاتُ واحدةٌ، والحواشي متَّفقةٌ في مُعظمِهَا، وهي (٣٦) لوحةً، مصوَّرةٌ بلونٍ واحدٍ أسودَ، والعنوانينُ فيها كبيرةٌ كسابقتيها، وسببُ استخدامِنَا لهذه النُّسخةِ معَ أنَّها بخطِّ كاتبِ النُّسخةِ السَّابقةِ أنَّها تبيِّنُ السُّقوطات التي سقطتْ مِنَ النُّسخة السَّابقة، فهي تامَّةٌ لحدٍّ ما مِنَ النُّسخةِ الكاملة للكتابِ، وقد رمزنا إليها في الحاشية برمز: «ي»، وقد لاحظنا فيها ما يلي:

أ- وجودُ بياضٍ في بعضِ المواضعِ.

ب- يستخدمُ النَّاسخ الإشارةَ التي يستخدمها المصنِّف؛ للدَّلالة على انتهاءِ الفقراتِ، وهي الدَّائرة التي بداخلها نقطةٌ.

ج- وجدنا في حواشيها بعضَ التَّعليقات التي تفيدُ القِراءة على شيخٍ اسمه: «شهابُ الدِّين معارضةً بخطِّ المصنِّف وتصحيحًا في نُسخٍ مِن معي».

د- وُجود شروحٍ للمتنِ أو إشاراتٍ للسُّقوطات، ممهورةً بكلمة «صحٍّ».

④ نسخةُ المكتبة الوطنيَّة بـ«اصطنبول»، خِزانة فيضُ الله أفندي «ض»:

المصنَّفة تحت رقم: (٢٥٥)، ولم نقفْ على ناسخِ هذه النُّسخة في أوَّلها أو في آخرِها أو في فهرستها، وقد نُسخَتْ سنةَ (٧٣٩هـ)، وهي نسخةٌ فاخرةٌ جدًّا، كتبتْ

بلونَي الأسودِ والأحمرِ، وفي أوَّلها تملُّكٌ باسمِ: «أحمدُ بنُ أحمدَ الطِّيبيُّ»، وفي آخرها خَتْمٌ كُتبَ فيه: «وَقْفُ شيخِ الإسلامِ فيضُ اللهِ أفندي غفر اللهُ له ولوالديه بشرطِ أنْ لا يخرجَ مِنَ المدرسةِ التي أنشأها بقسطنطينة سنة (١١١٣هـ)»، وهي «٢٩» لوحة، ورمزنا إليها في الحاشية برمز: «ض»، وقد لاحظنا فيها ما يلي:

أ- وجودُ بعضِ التَّقديم والتَّأخير في بعضِ الكلمات التي لا تُخلُّ بالمعنى.

ب- وجودُ سقطٍ كبيرٍ مِنَ النَّوعِ الخامس والخمسون، إلى القِسم الثَّالث مِنَ النَّوع التَّاسع والخمسونَ.

ج- وجودُ تقديمٍ وتأخيرٍ في القسم الثَّالث مِنَ النَّوع السِّتُّون وحتَّى النَّوع الثَّاني والسِّتُّون.

⑤ **نسخةُ مكتبةِ** (koprülü küt) **بـ «اصطنبول» «ف»**:

خِزانةِ فيضُ اللهِ محمَّد باشا، المصنَّفة تحت رقم: (٣٩٨)، وهذه النُّسخة فيها عدَّةُ كُتُبٍ، يتوسَّطُها كتاب «التَّقريب»، ويبدأُ الكتابُ مِنَ اللَّوحة «١٢٦»، وينتهي في اللَّوحة: «١٤٥»، وقد نُسختْ سنةَ «٧٤٣هـ»، على يدِ شخصٍ اسمه: «أبو الثَّناء مظفَّر الوراميني» كما أثبتَ ذلك في آخرِ الكتاب، وفي أوَّلها تملُّكٌ باسمِ: «عبدُ القادرِ بنُ إسلامٍ البسيونيُّ» سنة «١٠٧٧هـ»، وخَتْمٌ كُتِبَ فيه: «هذا ممَّا وقفَ الوزيرُ أبو العبَّاس أحمدُ بنُ الوزيرِ أبي عبد الله محمد عرف تكوين بك، أقالَ الله عِثارهما»، وهي «١٩» لوحة، كُتبتْ باللَّون الأسودِ فقط، مع الإشارةِ باللَّون الأحمرِ بخطٍّ فوق العناوينِ الأساسيَّة والفرعيَّة، وقد رمزنا لها في الحاشية برمز: «ف»، وتمتازُ هذه النُّسخة عن غيرِها أنَّها كُتبتْ بعرضِ الوَرقِ ممَّا جعل عددَ لوحاتِها أقلَّ مِن غيرِها.

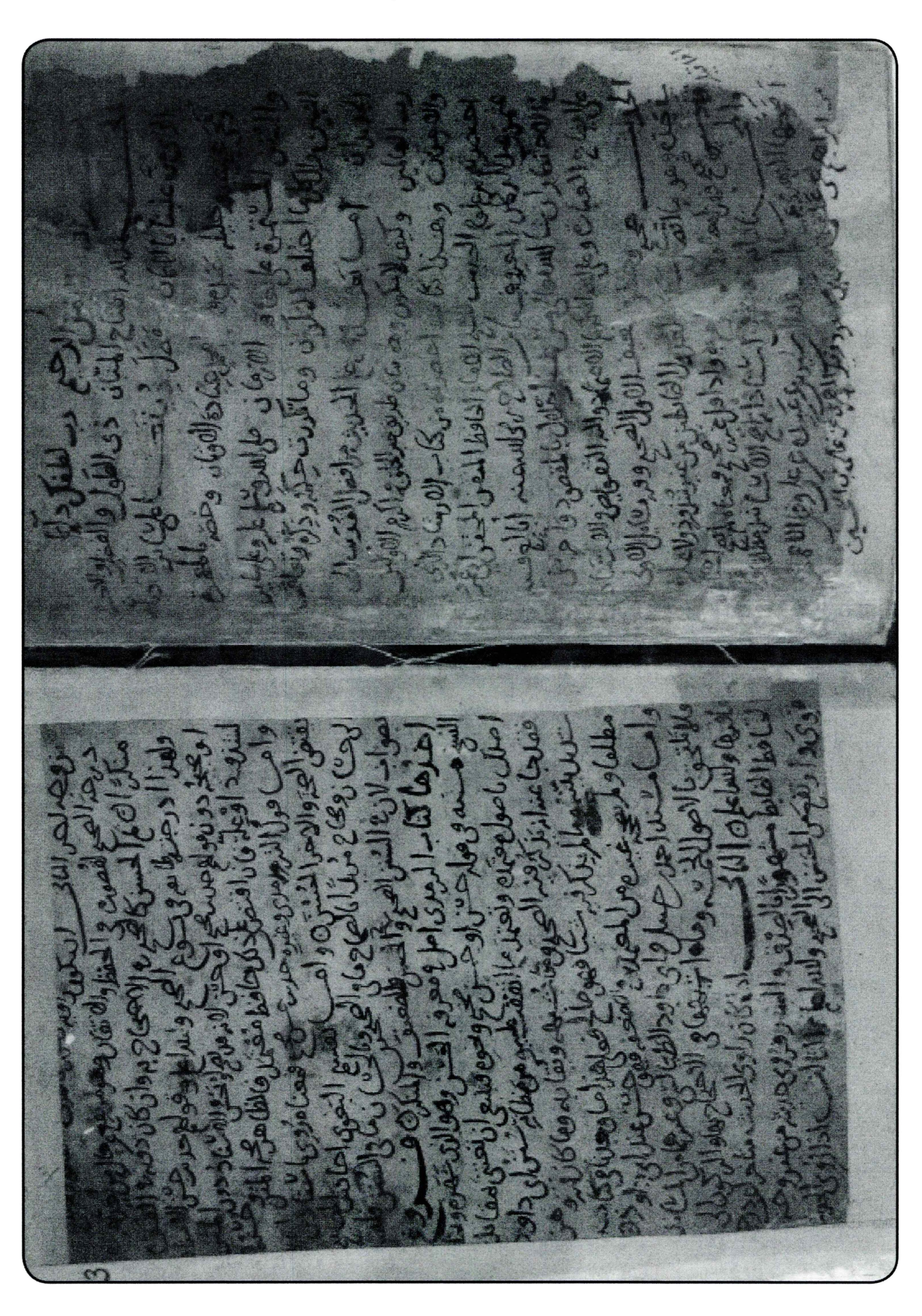
٦ نسخةٌ أخرى مِن مكتبة (koprülü küt) **«ض»**:

مِن خِزانةِ فيضُ الله محمَّد باشا، المصنَّفة تحت رقم: «٢٤٨»، وهذه النُّسخة فيها عدَّةُ كُتبٍ أيضًا، ومِن بينها «التَّقريب»، ويبدأُ الكتاب مِنَ اللَّوحة «١٢٧»، وينتهي في اللَّوحة «١٥٧»، وفيها الخَتْمُ الموجودُ بالنُّسخةِ السَّابقة، ولم نقفْ على اسمِ ناسخِ هذه النُّسخةِ، وكتب المتملِّكُ في أوَّلها: «الحمد لله، مِن نِعمِ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ على عبدِه المفتقرِ إليه عبدُ الغفَّار، غفر الله له ولوالديه والمسلمين، ١٠٣٦»، وممَّا جعلنا نعتمدُ هذه النُّسخةَ في المقابلةِ ونجعلهَا آخر نسخةٍ ما كُتِبَ في آخرِها وهو: «علَّقه مِنْ نسخةٍ قُوبلتْ بأصلِ أصلِ منقولٍ مِن أصلِ منقولٍ مِن خطِّ المختصرِ رحمه الله تعالى»، وهي نسخةٌ مقروءةٌ، ذاتُ خطٍّ جيِّدٍ، كُتبت باللَّون الأسود فقط، مع جَعْلِ العناوينِ باللَّونِ الأسودِ الغامقِ وبخطٍّ أكبرَ مِن خطِّ المتنِ، ورمزنا إليها في الحاشية برمز: «ض».

وفيما يلي صور الصَّفحة الأولى والأخيرة مِن المخطوطات السِّتَّة.

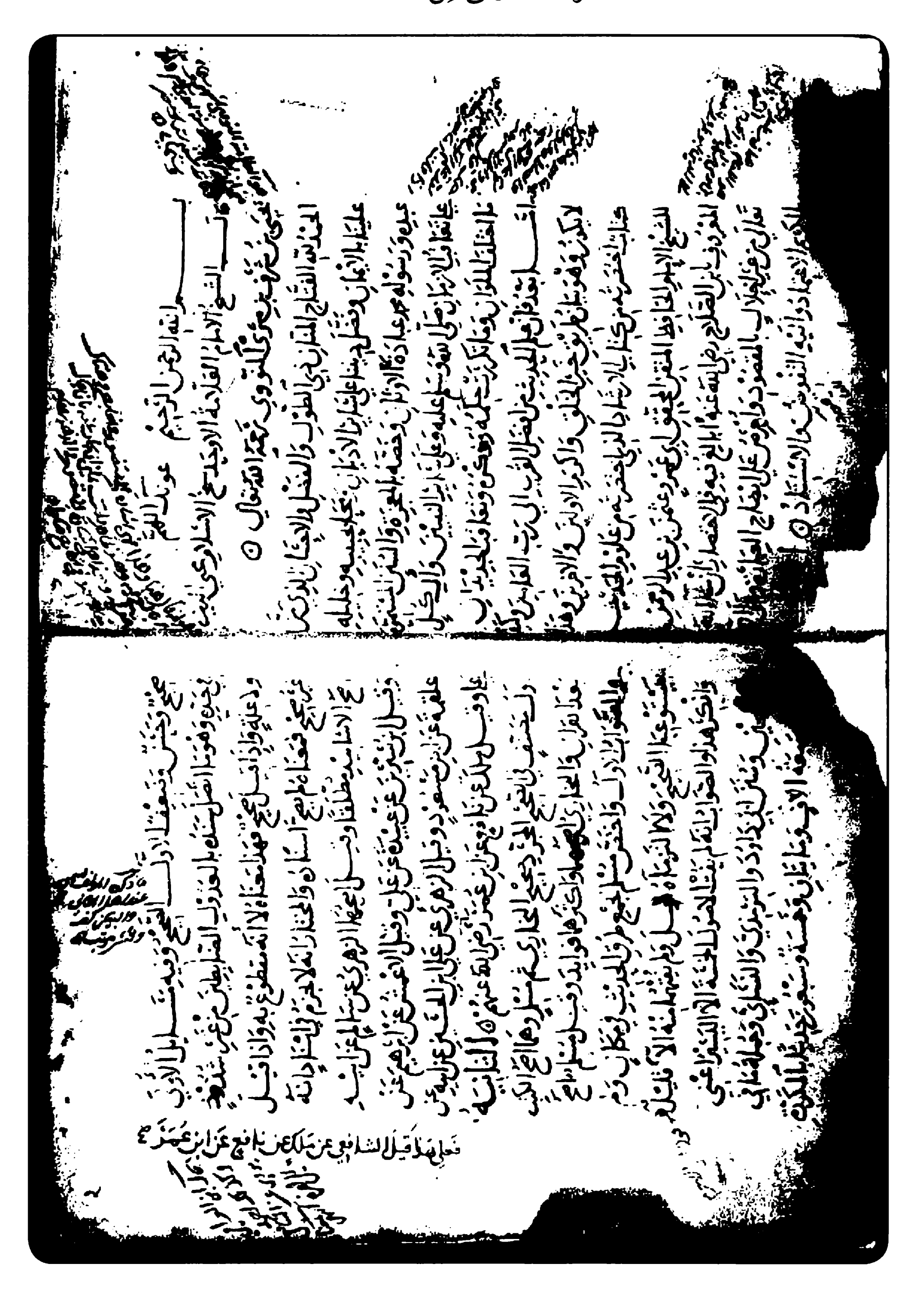


اللَّوحةُ الأولى مِن «أ»

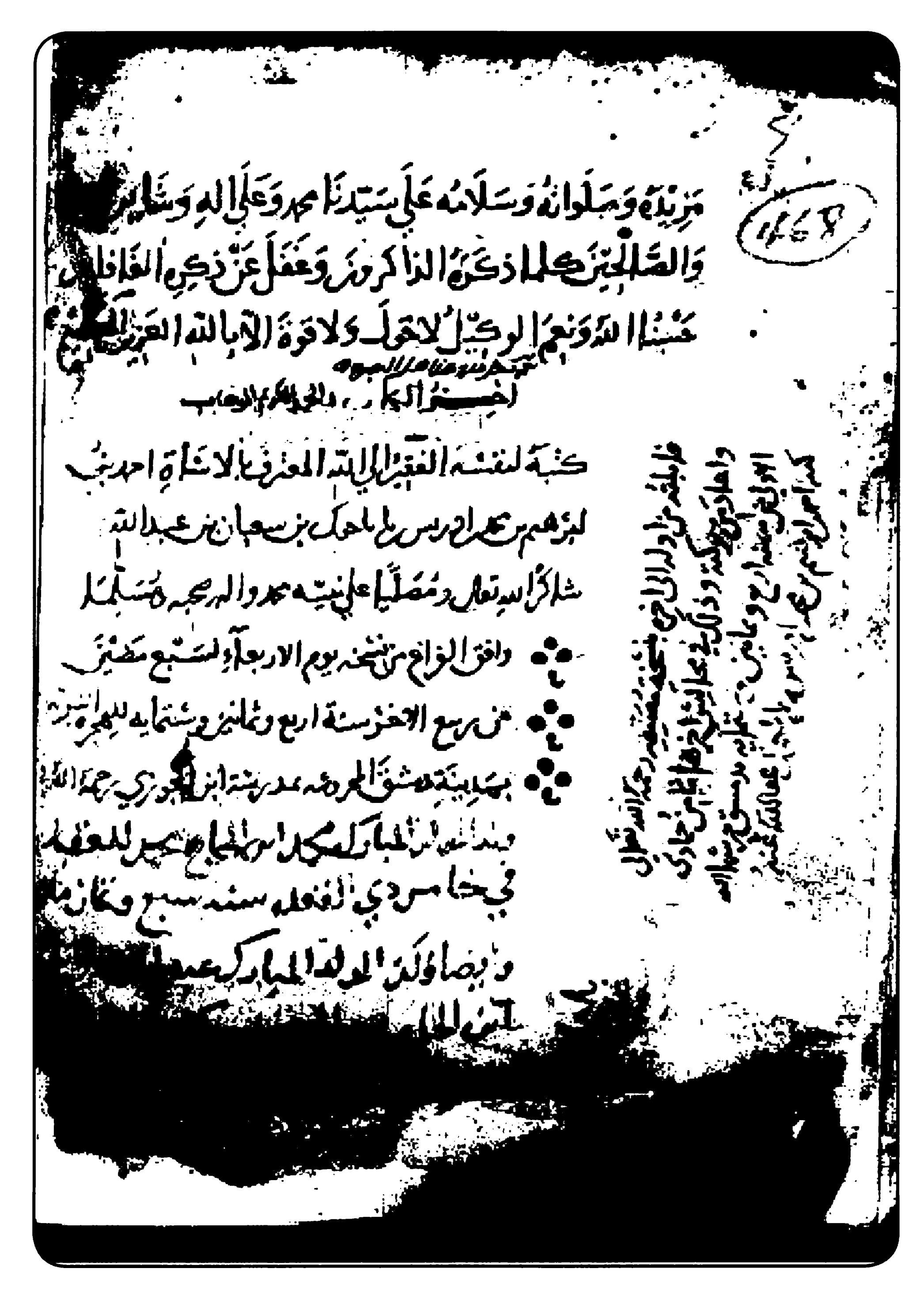


اللَّوحةُ الأخيرةُ مِن «أ»

اللَّوحةُ الأولى مِن نسخة «ت»



اللَّوحةُ الأخيرةُ مِن نسخة «ت»



مزيده وصلواته وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وسائر

والصالحين كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون

حسبنا الله ونعم الوكيل لا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم

كتبه لنفسه الفقير إلى الله المعترف بالإساءة أحمد بن

إبراهيم بن محمد

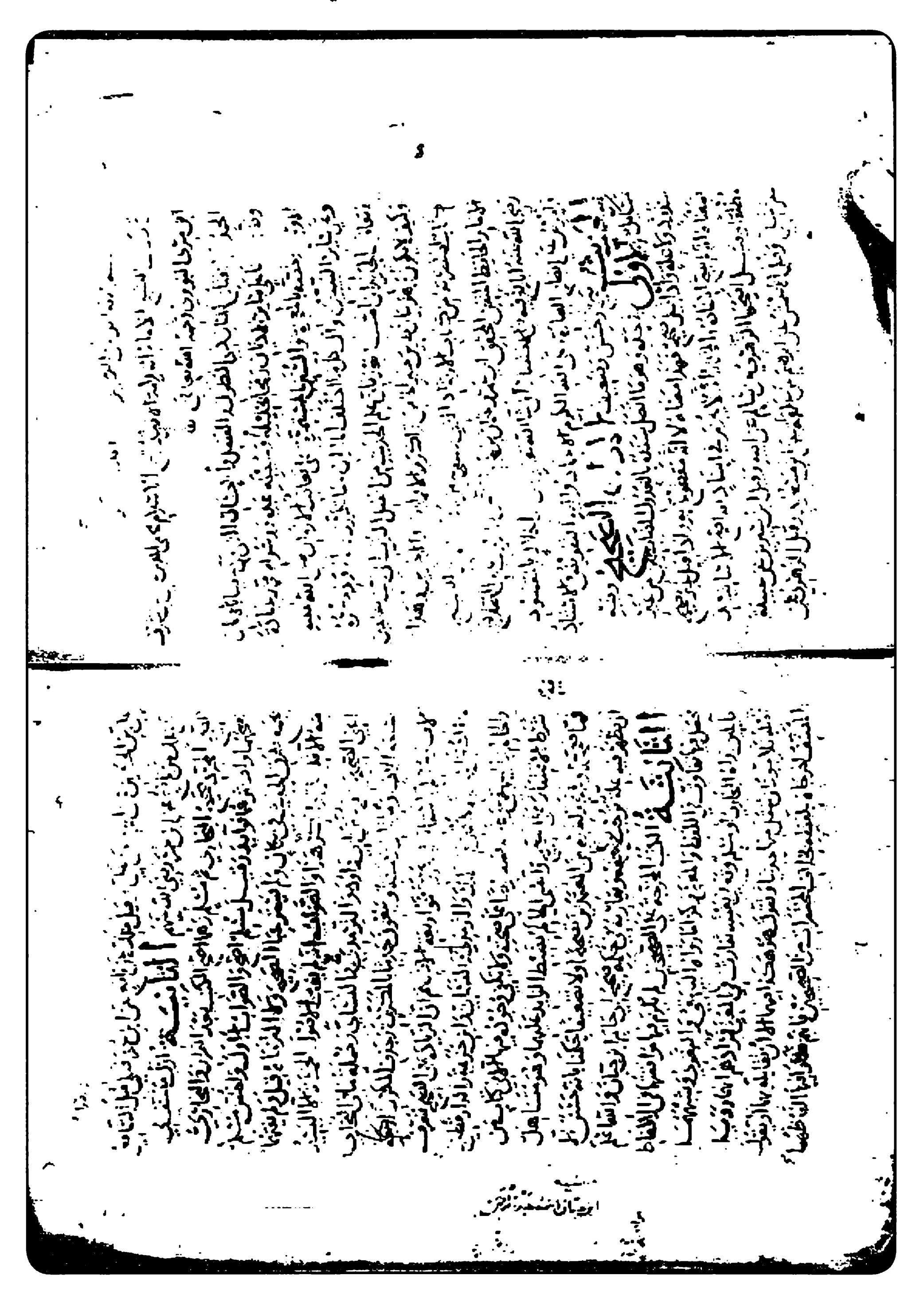
شاكرًا لله تعالى ومصليًا على نبيه محمد وآله وصحبه ومسلمًا

ووافق الفراغ من نسخه يوم الأربعاء السابع عشر

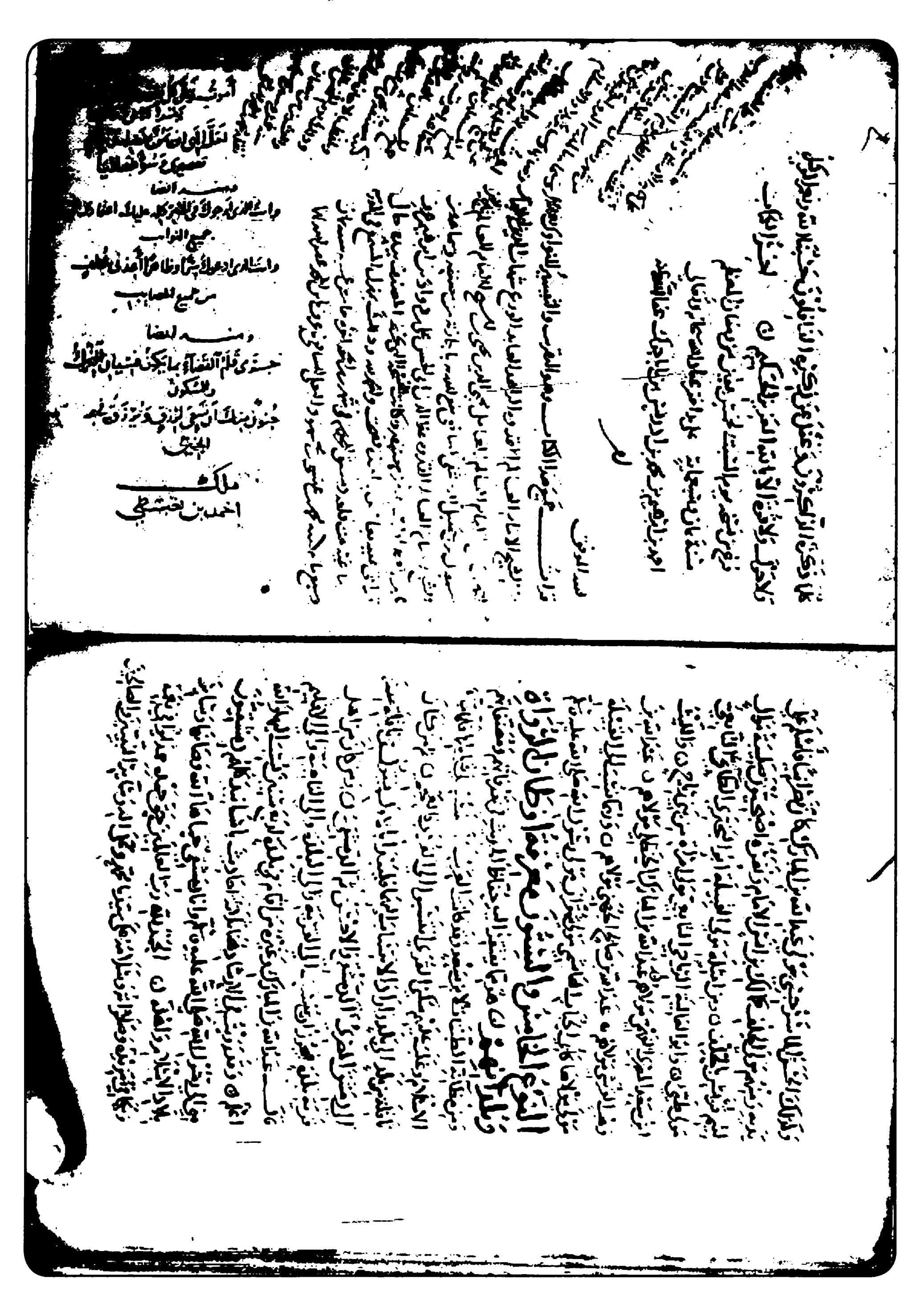
من ربيع الآخر سنة أربع وثمانين وثمانمائة للهجرة النبوية

بمدينة دمشق المحروسة بمدرسة ابن الجوزي رحمه الله

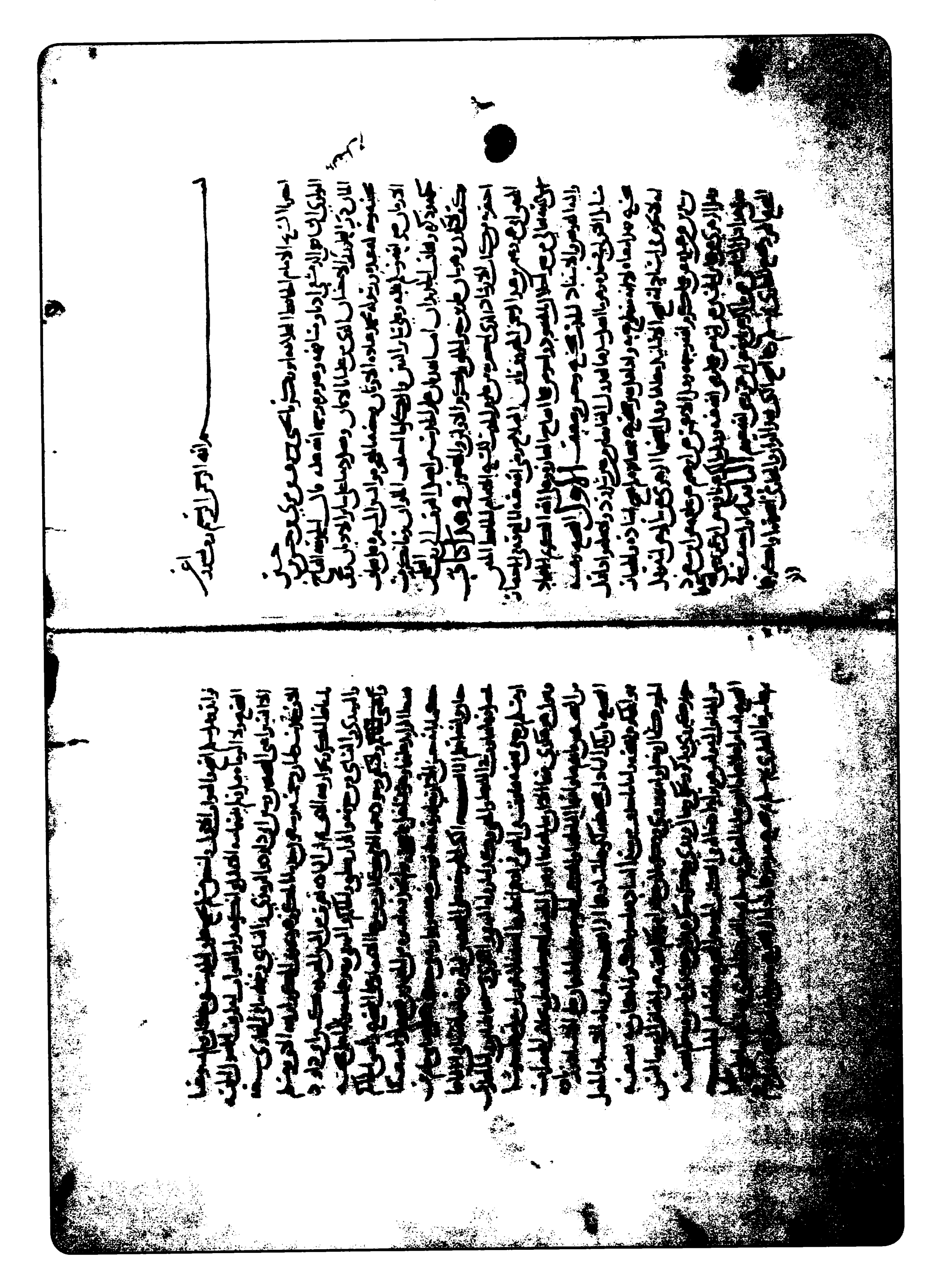
اللَّوحةُ الأولى مِن نسخة «ي»



اللَّوحةُ الأخيرة مِن نسخة «ي»



اللَّوحة الأولى مِن نسخة «ن»



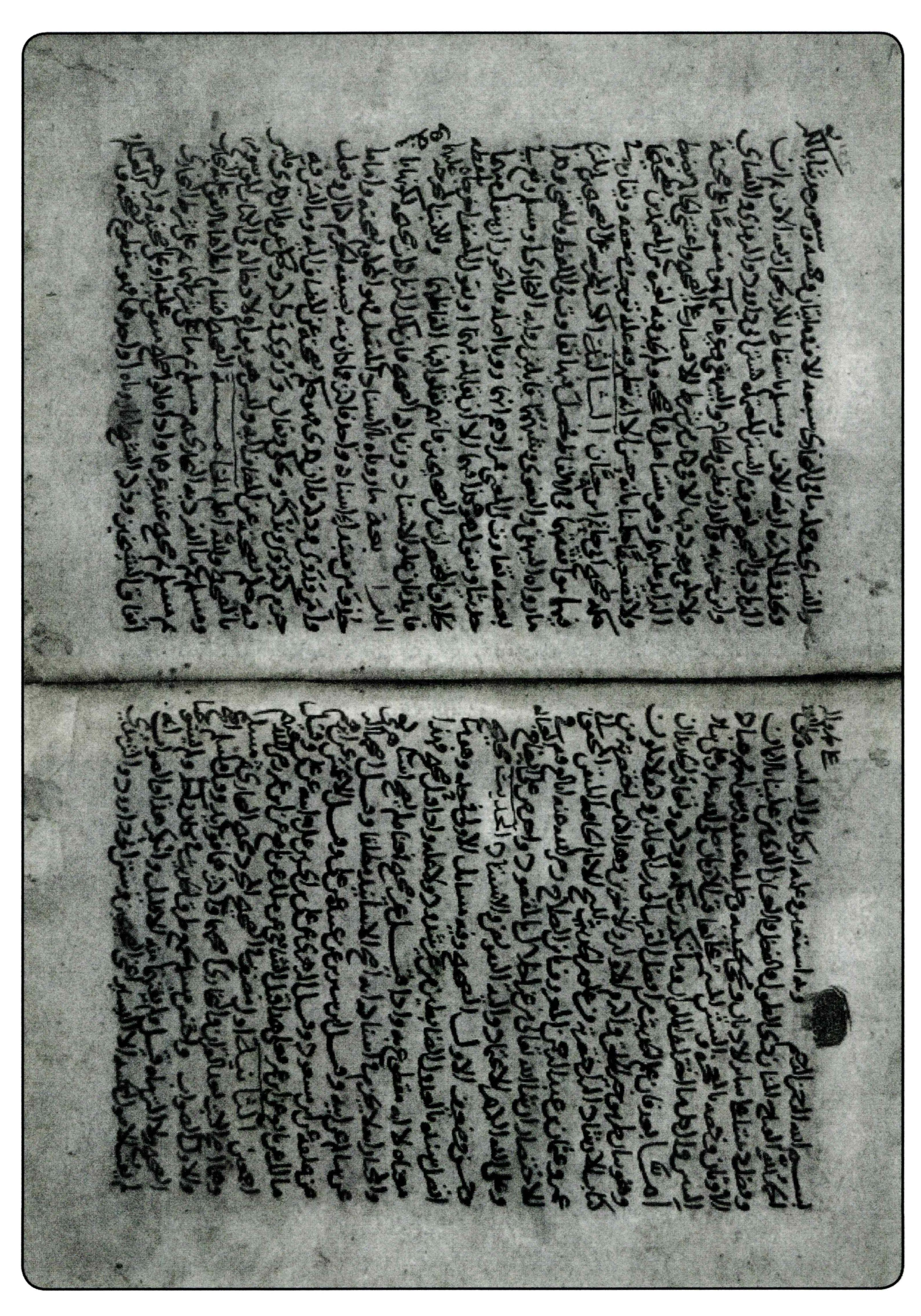
اللَّوحةُ الأخيرةُ مِن نسخة «ن»

والستون معرفة الموالي أهمه المنسوبون إلى القبائل مطلقاً كفلان القرشي ويكون مولى
لهم ثم منهم من يقال مولى فلان ويراد مولى عتاقة وهو الغالب ومنهم مولى الإسلام كالبخاري
الإمام مولى الجعفيين ولاء إسلام لأن جده كان مجوسياً فأسلم على يد اليمان الجعفي وكذلك
الحسن الماسرجسي مولى عبد الله بن المبارك كان نصرانياً فأسلم على يديه ومنهم مولى الحلف
كمالك بن أنس الإمام ونفره أصبحيون حميريون موالي لتيم قريش بالحلف ومن أسلفه مولى
القبيلة أبو البختري الطائي التابعي مولى لطي وأبو العالية الرياحي التابعي مولى لامرأة من
بني رياح والليث بن سعد المصري الفهمي مولاهم عبد الله بن المبارك الحنظلي مولاهم عبد الله
بن وهب القرشي مولاهم عبد الله بن صالح الجهني مولاهم وربما نسب إلى القبيلة مولى مولاها
كأبي الحباب الهاشمي مولى شقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم. النوع
الخامس والستون معرفة أوطان الرواة وبلدانهم هو مما يفتقر إليه
حفاظ الحديث في تصرفاتهم ومصنفاتهم ومن مظانه الطبقات لابن سعد وكانت العرب
إنما تنتسب إلى قبائلها فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكنى القرى انتسبوا إلى القرى كالعجم
ثم من كان ناقلة من بلد إلى بلد وأراد الانتساب إليهما فليبدأ بالأول وحسن الإتيان بثم فيقول في ناقلة مصر إلى
دمشق المصري الدمشقي والمصري ثم الدمشقي ومن كان من أهل قرية بلدة فجائز أن ينتسب
إلى القرية وإلى البلدة وإلى الناحية وإلى الإقليم قال عبد الله بن المبارك وغيره من
أقام في بلد أربع سنين نسب إليها والله أعلم وقد رويت في الإرشاد حديثاً بإسناد
كلهم دمشقيون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما دمشق حماها الله وصانها
وسائر بلاد الإسلام وأهله الحمد لله رب العالمين حمداً يوافي نعمه ويكافي مزيده
وصلواته وسلامه على رسوله سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسائر النبيين والصالحين
كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون وحسبنا الله ونعم الوكيل
[illegible] العلي العظيم في تاريخ شهر صفر ٢٩ [illegible]

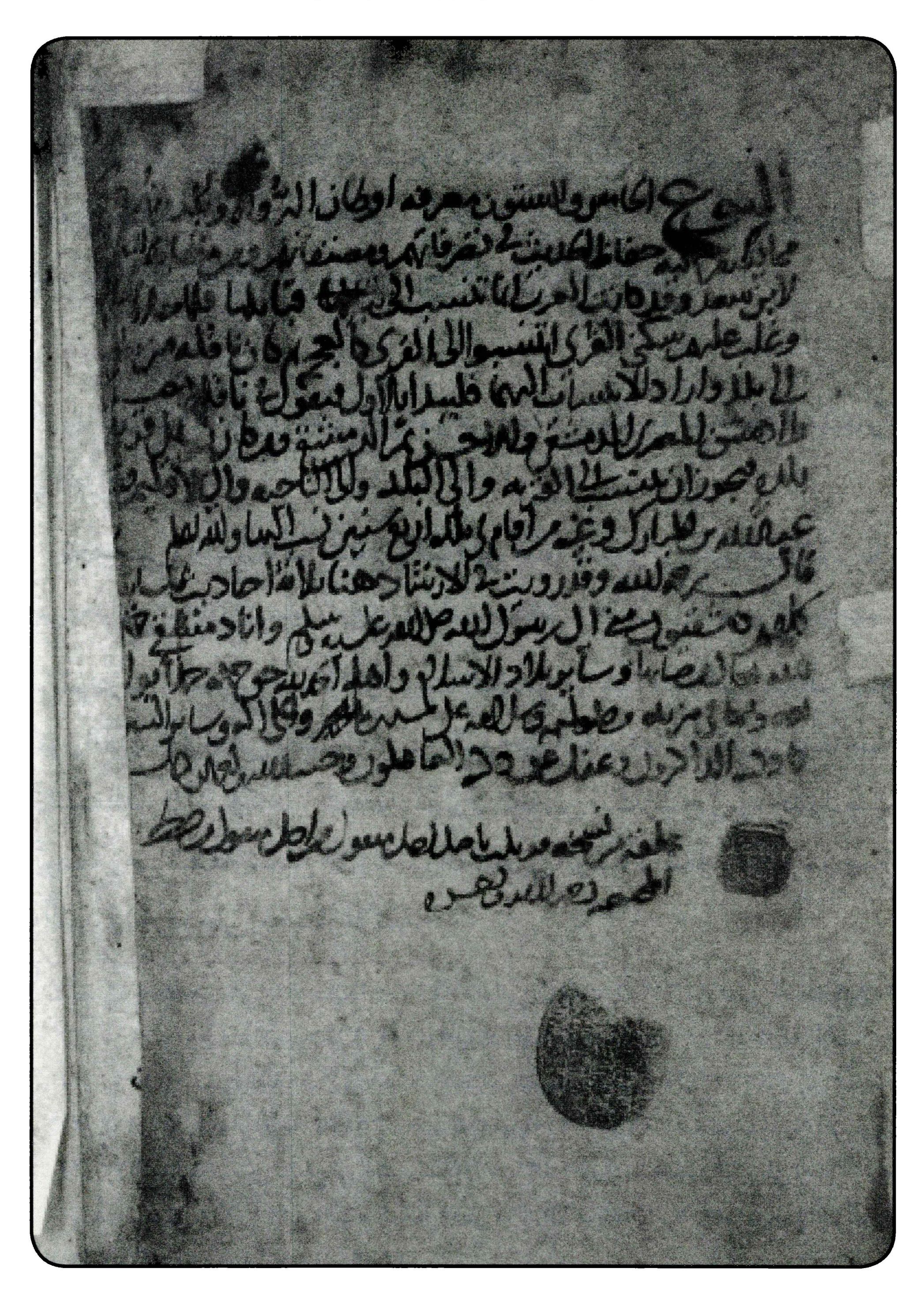
اللَّوحةُ الأولى مِن نسخة «ف»

اللَّوحةُ الأخيرةُ مِن نسخة «ف»

اللَّوحةُ الأولى مِن نسخةِ «ض»



اللَّوحةُ الأخيرة مِن نسخةِ «ض»



٣ ترجمة ابن الصَّلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]

اسمُه ونسبتُه:

هو الإمامُ، الحافظُ، العلاَّمةُ، شيخُ الإسلامِ، تقيُّ الدِّين، أبو عمرٍو، عثمانُ ابن المفتيِّ صلاحُ الدِّين عبدُ الرَّحمنِ بنُ عثمانَ بنِ موسى الكرديُّ، الشَّهرزوريُّ، المَوصِليُّ، الشَّافعيُّ، أحد أجلَّةِ مشايخِ الأكرادِ المُشار إليهم.

مولدُه ونشأتُه:

ولد سنة (٥٧٧هـ) في «شهرزور»، وهي بلدةٌ كرديَّةٌ تابعةٌ لمحافظةِ السُّليمانيَّةِ في العِراق.

تفقَّه على والده بها، ثمَّ اشتغل بالمَوصِل مدَّةً، وسمعَ مِن شيوخِها، ثمَّ رحلَ إلى بغدادَ وهمذانَ ونيسابورَ ومرو وحلبَ ودمشقَ وحرَّانَ، وسمعِ مِن شيوخهم.

ثمَّ درس بالمدرسةِ الصَّلاحيَّة ببيت المقدس مديدةً، فلمَّا أمر المعظَّم بهدم سُور المدينة، نزح إلى دِمشقَ، فدرس بالرّواحيَّة مدَّةً عندما أنشأهَا الواقفُ، فلمَّا أُنشئتْ الدَّار الأشرفيَّة صار شيخُها، ثمَّ تولَّى تدريس ستِّ الشَّام زُمرُّد خاتونَ بنتِ أيُّوبَ، وهي شقيقةُ شمس الدَّولةِ توران شاه بن أيُّوب، وأشغلَ، وأفتى، وجمعَ وألَّف، وتخرَّج على يده كبارُ الأئمَّةِ.

---

(١) تنظر ترجمته في: «مرآة الزَّمان» (٨/ ٧٥٧)، «الوافي بالوفيَّاتِ» (٢٠/ ٢٦)، «سير أعلام النُّبلاء» (٢٣/ ١٤٠)، «وفيَّات الأعيان» (٣/ ٢٤٣)، «طبقات علماء الحديث» (٤/ ٢١٤)، «تاريخ الإسلام» (١٤/ ٤٥٥)، «تذكرة الحفَّاظ» (٤/ ١٤٩)، «طبقات الشَّافعيَّة الكبرى» (٨/ ٣٢٦)، «ذيل التَّقييد» (٢/ ١٦٩)، «النُّجوم الزَّاهرة» (٦/ ٣٥٤)، «البداية والنِّهاية» (١٣/ ١٦٨)، «طبقات الشَّافعية» للإسنويِّ (٢/ ١٣٣)، «الثِّقات ممن لم يقع في الكتب السِّتَّة» (٧/ ٩١)، «طبقات الحفَّاظ» للسِّيوطيِّ (ص٥٠٣)، «سلَّم الوصول» (٢/ ٣٣١)، «التَّاج المكلَّل» (ص٦٧)، «الأعلام» (٤/ ٢٠٧)، «معجم المؤلِّفين» (٦/ ٢٥٧)، «معجم المفسِّرين» (١/ ٣٤٢).

مَكانتُه العلميَّة:

قال ابنُ خُلَّكانَ : كان أحدُ فضلاء عصره في التَّفسير، والحديث، والفِقه، وأسماءِ الرِّجال، وما يتعلَّق في علم الحديث، ونقلِ اللُّغة، وكانت له مشاركةٌ في فنونٍ عديدةٍ، وكانت فتاويه مسدَّدةً، وهو أحدُ أشياخي الذين أنتفعُ بهم.

وقال عمرُ بنُ الحاجبِ: إمامٌ وَرِعٌ، وَافِرُ العقل، حَسَنُ السَّمتِ، متبحِّرٌ في الأصول والفروع، بالغَ في الطَّلب حتَّى صار يُضرَب به المَثلُ، وأجهدَ نفسهُ في الطَّاعة والعِبادة.

صِفاتُه:

كان ذا جلالةٍ عجيبةٍ، ووقارٍ وهيبةٍ، وفصاحةٍ، وعلمٍ نافعٍ، وكان متينَ الدِّيانةِ، سلفيَّ الجُملةِ، صحيحَ النِّحلة، كافًّا عنِ الخوض في مزلَّاتِ الأقدام، مؤمنًا بالله، وبما جاء عنِ الله، مِن أسمائِه ونعوتِه، حَسَنَ البزَّة، وافر الحُرمةِ، مُعظَّمًا عند السُّلطان، وكان مع تبحُّره في الفقه مُجوِّدًا لِمَا ينقلُه، قويَّ المادَّةِ مِنَ اللُّغة والعربيةِ، حافظًا للحديث، مُتفنِّنًا فيه، حَسَنَ الضَّبط، كبيرَ القدْرِ، وافرَ الحُرمة، مع ما هو فيه مِنَ الدِّين والعبادة والنُّسكِ والصِّيانة والورعِ والتَّقوى، فكان عديمَ النَّظير في زمانه.

وكان حَسَنَ الاعتقاد، على مذهب السَّلفِ، يرى الكفَّ عنِ التَّأويل، ويُؤمِن بما جاء عنِ الله ورسولُه على مُرادِهما، ولا يخوضُ ولا يتعمَّقُ.

شُيوخُه:

سمع مِن عبيد الله بنِ السَّمينِ، ونصرِ بنِ سلاَمة الهيتيِّ، ومحمودِ بنِ عليٍّ المَوصِليِّ، وأبي المُظفَّر بنِ البرنيِّ، وعبدِ المحسن بنِ الطُّوسيِّ، وأبي أحمدَ بنِ سكينةَ، وأبي حفصٍ بنِ طَبَرْزَذَ، وأبي الفضل بنِ المعزَّمِ، وأبي الفتح منصورِ بنِ

عبد المنعم ابنِ الفُرَاويِّ، والمؤيَّد بنِ محمَّدِ بنِ عليٍّ الطُّوسيِّ، وزينبَ بنتِ أبي القاسمِ الشَّعْريَّةِ، والقاسمِ بنِ أبي سعدٍ الصَّفَّارِ، ومحمَّدِ بنِ الحسنِ الصَّرَّام، وأبي المعالي بنِ ناصرٍ الأنصاريِّ، وأبي النَّجيبِ إسماعيلَ القارئ، وأبي المظفَّرِ ابنِ السَّمعانيِّ، وأبي محمَّدٍ ابنِ الأستاذ، وفخرِ الدِّين ابنِ عساكرَ، وموفَّقِ الدِّين ابنِ قُدامةَ، والحافظِ عبد القادرِ الرُّهاويِّ وغيرِهم.

تلامذته:

منهم الإمام شمسُ الدِّينِ بنُ نوحٍ المقدسيُّ، والإمام كمالُ الدِّين سلاَّرُ، والإمام كمالُ الدِّين إسحاقُ، والقاضي تقيُّ الدِّين بنُ رَزين، والعلاَّمة تاجُ الدِّين عبد الرَّحمنِ، وأخوه الخطيب شرفُ الدِّين، ومجدُ الدِّين بنُ المهتَار، وفخرُ الدِّين عمرُ الكرجيُّ، والقاضي شهاب الدِّين ابنُ الخُوَيِّيِّ، والمحدِّث عبدُ الله بن يحيى الجزائريُّ، والمفتي جمالُ الدِّين محمَّدُ بن أحمدَ الشَّريشيُّ، والمُفتي فخر الدِّين عبدُ الرَّحمنِ بنُ يوسفَ البعلبكِّيُّ، وناصرُ الدِّين محمَّد بنُ عَرَبْشَاه، ومحمَّدُ بنُ أبي الذِّكر، والشَّيخ أحمدُ بن عبد الرَّحمنِ الشَّهرزوريُّ النَّاسخ، وكمالُ الدِّين أحمدُ بن أبي الفتح الشَّيبانيُّ، والشِّهابُ محمَّد بن مشرَّفٍ، والصَّدر محمَّدُ بنُ حسنٍ الأرمويُّ، والشَّرف محمَّد ابن خطيبِ بيت الأبَّارِ، وناصرُ الدِّين محمَّد ابنُ المجد بنِ المهتَار، والقاضي أحمدُ بنُ عليٍّ الجِيليُّ، والشِّهابُ أحمدُ ابنُ العفيفِ الحنفيِّ، وآخرون.

مصنَّفاته:

له مصنَّفاتٌ كثيرةٌ، ومِنْ أشهرِها:

«معرفة أنواع علوم الحديث» ويُعرَف بـ«مقدِّمة ابنِ الصَّلاح».

«الأمالي» في الحديث.

«الفتاوى».

«شرح مُشكل الوسيط».

«فوائد الرِّحلة».

«أدبُ المفتي والمستفتي».

«طبقات الفقهاء الشَّافعيَّة».

«صِلة النَّاسك في صفة المناسك».

«صيانةُ صحيح مسلمٍ مِنَ الإخلال والغَلط وحمايتُه مِنَ الإسقاط والسَّقط».

«وصلُ بلاغات الموطَّأ».

«جزءٌ فيه أحاديثُ في فضل الإسكندريَّة وعسقلان».

وفاته:

توفِّي الشَّيخ ابن الصَّلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سَحرِ يوم الأربعاءِ، الخامس والعِشرين مِن شهرِ ربيعٍ الآخرِ، سنة (٦٤٣هـ)، وحُمِلَ على الرُّؤوسِ، وازدحمَ الخلقُ على سريرِه، وكان على جنازَتِه هيبةٌ وخشوعٌ، فصلِّيَ عليه بجامعِ دمشقَ، وشيَّعوه إلى داخلِ باب الفرجِ، فصلُّوا عليه بداخله ثانيَ مرَّةٍ، وخرجَ بنعشِهِ نحو العَشَرة مشمِّرينَ، ودفنوهُ بمَقابرِ الصُّوفيَّةِ خارج بابِ النَّصرِ.

رحمه الله وجزاهُ عنِ الإسلامِ والمسلمينَ خيرًا فيما أعطى وفيما قدَّمَ



٤ تَرجمَة الإمَام النَّووي رحمه الله تعالى(١)

يحتار المرء في كتابةِ ترجمةٍ يسيرةٍ لهذا الإمام الهُمامِ، الذي شاعَ صِيته في مشارقِ الأرض ومغاربها، وأنَّى لكلماتٍ يسيرةٍ أنْ تطالَ قدرَه ومكانتَه، فهو الذي اتَّفقتِ الطَّوائفُ على حبِّه وإجلالِه وتعظيمِه، وشهدتْ بعلمِه ومكانتِه الكبيرة بين علماء الأمَّةِ المشهودِ لهم بالصَّلاحِ والعِلم والورع، ولكنْ ما لا يُدرك كلُّه لا يُتركُ كلُّه، وها نحنُ إذ ذا نضعُ بين يدي القارئ ومضاتٍ يسيرةٍ لهذا الجَبلِ الأشمِّ الشَّامخِ فنقول وبالله التوفيق:

اسمُه ونسبُه:

هو الإمامُ الحَافظ، شيخُ الإسلام، محي الدِّين، أبو زكريا، يَحيى بنُ شرفِ بنِ مُرِّي بنِ حسنِ بنِ حسينِ بنِ محمَّدِ بنِ جُمعةَ بنِ حِزَامٍ النَّوويُّ -ويُقال: النَّواويُّ- الدِّمشقيُّ الشَّافعيُّ الزَّاهدُ. و«نوى» قريةٌ مِن قرى حَوْران في سورية.

شيخُ المذَاهبِ، وكبيرُ الفقهاءِ في زمانه، وعليه اعتمدَ الشَّافعيَّةُ في ضبط مذهبِهم مع الرَّافعيِّ، وإليهما يَرجعُ لقب «الشَّيخينِ» إذا أُطلِقَ في المذهبِ.

وقال السُّبكيُّ: هو شيخُ الإسلامِ، أستاذُ المتأخِّرينَ، وحجَّةُ الله على اللاَّحقينَ، والدَّاعي إلى سبيل السَّالفينَ.

---

(١) تنظر ترجمته في: «طبقات علماء الحديث» (٤/ ٢٥٤)، «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٤٢٤)، «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٧٤)، «فوات الوفيات» (٤/ ٢٦٤)، «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ٣٩٥)، «طبقات الشافعيين» (١/ ٩٠٩)، «طبقات الشافعية» لابن شهبة (٢/ ١٥٣)، «طبقات الشافعية» للإسنوي (٢/ ٢٦٦)، «البداية والنهاية» (١٣/ ٢٠٢)، «العقد المذهب» (ص١٧١)، «قلادة النحر» (٥/ ٣٥٢)، «سلم الوصول» (٣/ ٤٠٣)، «غربال الزمان في وفيات الأعيان» (١/ ٤٩٩)، «سلم الوصول» (٣/ ٤٠٣)، «طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص٥١٣)، «الأعلام» (٨/ ١٤٩)، «معجم المؤلفين» (١٣/ ٢٠٢).

مَولدُه ونشأتُه:

وُلد في العشرِ الأوسط مِنَ المحرَّم، سَنة (٦٣١ هـ)، في «نوى»، ولمَّا بلغَ العاشرةَ مِن عمره بدأ في حِفظ القرآن، وقراءة الفِقه على بعض أهل العلمِ، وصادفَ أنْ مرَّ بتلكَ القرية الشَّيخُ ياسين بنُ يوسفَ المراكشيُّ، فرأى الصِّبيانَ يُكرِهونَه على اللَّعب، وهو يهربُ منهم ويبكي لإكراههم، ويقرأُ القرآنَ، فذهب إلى والدِه ونصحَه أنْ يُفرِّغه لطلبِ العلمِ، فاستجابَ له.

وفي سنةِ (٦٤٩ هـ) قَدِمَ مع أبيه إلى دمشقَ؛ لاستكمالِ تحصيلِه العلميِّ في «مدرسة دار الحديث»، وسكنَ المدرسةَ الرّواحيَّة، وهي ملاصقةٌ للمسجد الأمويِّ مِن جهة الشَّرقِ.

وفي سنةِ (٦٥١ هـ) حجَّ مع أبيه، وأقامَ بالمدينة شهرًا ونِصفًا، ثم رجعَ إلى دمشقَ.

صِفاتُه الخَلْقيَّة:

كان أسمرًا، كثَّ اللِّحيةِ، رَبعةً، مَهيبًا، قليلَ الضَّحكِ، عديمَ اللَّعبِ، لِحيتُه سوداءَ فيها شَعراتٌ بيضٍ، وعليه هيئةٌ وسكينةٌ.

وكان في مَلبسِه مثل أحادِ الفُقهاء مِنَ الحوارنةِ، لا يُؤبَه له، عليه شبختانيَّةٌ صغيرةٌ، ويلبس الثِّيابَ الرَّثَّة، ولا يدخل الحمَّامَ، وكانت أمُّه تُرسل له القميصَ ونحوه ليلبسه.

صِفاتُه الخُلُقيَّة:

كان رَحِمَهُ اللَّهُ إمامًا، بارعًا، حَافظًا، مُفْتيًا، أَتقنَ عُلومًا شتَّى، وصنَّف التَّصانيفَ الجمَّة، وكان شديدَ الورع والزُّهدِ، ترك جميع مَلاذِّ الدُّنيا مِنَ المأكلِ والمشربِ إلاَّ ما يأتيه به أَبُوهُ مِن كعكٍ يابسٍ وتينٍ حَورانيٍّ، وكذا الملبس إلاَّ الثِّياب الرَّثَّة

المرقَّعةَ، وكان أمَّارًا بالمعروفِ، ناهيًا عنِ المُنكرِ، للأمراءِ والمُلوك والنَّاسِ عامَّةً، لاَ تأخذه فِي اللهِ لومةُ لائمٍ، وَإِذَا عجز عنِ المُواجهةِ كتب الرَّسائلَ، لا يتعانى لغطَ الفُقهاءِ وعِياطَهم فِي البحث، بل يتكلَّم بتؤدةٍ وسمْتٍ ووقارٍ.

وكان لا يقبلُ مِنْ أحدٍ شيئًا إلاَّ فِي النَّادر ممَّن لا له به عُلقةٌ مِن إقراءٍ، فقد أهدى له فقيرٌ مرَّةً إبريقًا فقبِله، وكان يجمعُ إدامَينِ في بعضِ الأوقاتِ، ولم يتزوَّجْ؛ لأنَّه وجد في العِلمِ ما يُعوِّضهُ عنْ ملذَّاتِ الدُّنيا ومُتعِهَا.

وقال تلميذُه ابن العطَّارِ في وصفهِ: هو الإمامُ ذو التَّصانيفِ المفيدةِ، والمؤلَّفاتِ الحميدةِ، أوحدُ دهرِه، وفريدُ عصره، الصَّوَّامُ القوَّامُ، الزَّاهد في الدُّنيا، الرَّاغب في الآخرة، والمُؤثِر بنفسه وماله للمسلمينَ، والعالمُ بحقوقِهم، وحقوقِ ولاةِ أمورهم، بالنُّصح والدُّعاء في العالمين، مع ما هو عليه مِنَ المجاهدة لنفسه، صَرَفَ أوقاته كلَّها في أنواع العِلم والعمل، فبعضها للتَّصنيف، وبعضها للتَّعليم، وبعضها للصَّلاة، وبعضها للتِّلاوة والتَّدبُّر، وبعضها للأمرِ بالمعروف والنَّهي عنِ المنكرِ.

تَحصِيلُه العلمِيُّ وشُيوخُه:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قدِم بي والدي إلى دمشقَ فِي سنة (٦٤٩هـ)، فسكنتُ المدرسة الرّواحيَّة، وبقيتُ نحو سنتين لم أضع جنْبي إلى الأرض، وكان قوَّتي فيها جِرايةُ المدرسة لا غير، وحفظتُ «التَّنبيهَ» فِي نحوِ أربعة أشهرٍ ونصفٍ، وبقيتُ أكثرَ مِن شهرين أو أقلَّ لمَّا قرأتُ: يجب الغُسْل مِن إيلاج الحَشفةِ في الفَرْج، أعتقدُ أنَّ ذلك قرقرةُ البطنِ، وكنتُ أستحمُّ بالماءِ البارِدِ كلَّما قرقرَ بطني، وكنت أقرأُ كلَّ يوم اثني عشر درسًا على المشايخ، شرحًا وتصحيحًا، وكنتُ أعلِّق جميعَ ما يتعلَّق بها مِن شرح مُشْكلٍ، ووضوحِ عبارةٍ، وضبطِ لُغةٍ، وباركَ الله لي في وقتي، وخطرَ لي الاشتغالُ بعِلم الطِّبِّ، فاشتريتُ كتاب «القانون» فِيهِ، وعزمتُ على الاشتغال

فِيهِ، فأظلم عليَّ قلبي، وبقيت أيَّامًا لا أقدِرُ على الاشتغال بشيءٍ، ففكَّرتُ فِي أمري ومِن أين دخل عليَّ الدَّاخل، فألهمني اللهُ أنَّ سببه اشتغالي بالطِّبِّ، فبعتُ «القانون» فِي الحال، واستنار قلبي.

وأمَّا لشيوخه الذين أخذ عنهم، فها نحنُ نوردُ بعضَ أسماءِ الشُّيوخ ونقتصرُ على الفقه والحديثِ؛ لأنَّهما موضوعا الكتابِ:

أمَّا في الفِقه فأخذ عن:

عبد الرَّحمن بنِ إبراهيمَ بنِ سباع الفزاريِّ، المتوفَّى سنة (٦٩٠ هـ).

وإِسحاق بنِ أحمدَ الكمالِ، محدِّثُ المدرسة الرّواحيَّة، المتوفَّى سنة (٦٥٠ هـ).

ومفتي دمشقَ عبد الرَّحمن بنِ نوحٍ المقدسيِّ ثمَّ الدِّمشقيِّ، المتوفَّى سنة (٦٥٤هـ).

والإمام سلاَّر بنِ الحسنِ الإربليِّ، إمامُ المذهب الشَّافعيِّ في عصره، المتوفَّى سنة (٦٧٠ هـ).

وأمَّا في الحديث فأخذ عن:

الإمامِ الحافظِ إبراهيمَ بنِ عيسى المُراديِّ الأندلسيِّ، المتوفَّى سنة (٦٦٨هـ).

والمحدِّثِ الحافظِ خالدِ بن يُوسفَ النَّابلسيِّ، أبي البقاء، المتوفَّى سنة (٦٦٣ هـ).

وشيخ الشُّيوخ عبد العزيز بنِ محمَّدٍ الأنصاريِّ الحمويِّ، المتوفَّى سنة (٦٦٢هـ).

والإمامِ عبد الرَّحمنِ بن قُدامةَ المقدسيِّ، أبي الفرجِ، المتوفَّى سنة (٦٨٢هـ).

وقاضي القُضاة عبد الكريم بنِ عبد الصَّمدِ الحرستانيِّ، المتوفَّى سنة (٦٦٢هـ).

وكبيرِ المحدِّثينَ إسماعيلَ بنِ أبي إسحاقَ التَّنوخيِّ، المتوفَّى سنة (٦٧٢هـ).

والمُفتي عبدِ الرَّحمن بنِ سالمٍ الأنباريِّ، ثمَّ الدِّمشقيِّ، المتوفَّى سنة (٦٦١هـ).

وغيرِهم من هذه الطَّبَقةِ، فسمع منهم «سنن النَّسائيِّ»، و«موطَّأ مالكٍ»، و«مسند الشَّافعيِّ»، و«مسند أحمدَ»، و«سننَ الدَّارميِّ»، و«مستخرجِ أبي عوانةَ»، و«سنن أبي يعلى المَوْصِلي»، و«سنن ابن ماجه»، و«سنن الدَّارقطنيِّ»، و«البيهقيِّ»، و«شرح السُّنَّة» و«معالم التَّنزيل» للبغويِّ، و«الرِّسالة القشيريَّةَ»، و«عمل اليوم واللَّيلة» لابنِ السُّنِّيِّ، و«آدابِ السَّامع والرَّاوي» للخطيب البغداديِّ، وأجزاءٍ كثيرةٍ غير ذلك.

تلامذتُه:

وهم كُثُرٌ ومِن أشهرِهم:

أبو الحسنِ عليُّ بنُ إبراهيمَ الدِّمشقيُّ، المعروفُ بابنِ العَطَّارِ، المتوفى سنة (٧٢٤هـ) وهو الذي نقل غالبَ كُتبِه عنهُ، وسُمِّي: «مُختَصرُ النَّوويِّ».

والشِّهاب محمَّدُ بنُ عبدِ الخالقِ الأنصاريِّ الدِّمشقيِّ المُقرئُ، المتوفَّى سنة (٦٩٠هـ).

والشَّيخ الإمامُ المحدِّثُ يوسفُ بنُ محمَّدٍ المهتارُ، المتوفَّى سنة (٦٨٥هـ).

وبدرُ الدِّين محمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ سعدِ الله بنِ جماعةٍ، المتوفَّى سنة (٧٣٣هـ).

وأبو العبَّاسِ أحمدُ بن فَرحٍ الإشبيليُّ، المتوفَّى سنة (٦٩٩هـ).

مؤلَّفاتُه:

مِن أشهرِ المطبوعِ وعليها نقتصرُ:

«المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج».

«رياض الصَّالحين من كلام سيِّد المرسلين».

«الأربعون النَّوويَّة».

«خلاصة الأحكام مِن مهمَّات السُّنن وقواعد الإسلام».

«حِلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدَّعوات والأذكار»، وهو المشهور بـ«الأذكار».

«الإرشاد والتَّقريب والإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات».

«التَّقريب والتَّيسير لمعرفة سنن البشير النَّذير» وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

«آداب الفتوى والمفتي والمستفتي».

«إرشاد طلاَّب الحقائقِ إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ».

«الأصولُ والضَّوابط».

«الإيجاز في شرح سنن أبي داودَ».

«الإيضاحُ في مناسك الحجِّ والعمرة».

«التِّبيان في آداب حملةِ القرآن».

«المجموعُ شرح المهذَّب».

«المَقاصد» وهي رسالةٌ جمع فيها مقاصدَ العقائدِ والعبادات وأصول التَّصوُّف.

«بستان العارفين» في الزُّهد والتَّصوُّف.

«تحرير ألفاظ التَّنبيه» في اللُّغة.

«تهذيب الأسماء واللُّغات» في اللُّغة أيضًا.

«دقائق المنهاجِ» في الفقه.

«روضة الطَّالبِين» في الفقه أيضًا.

«منهاج الطَّالبين وعمدة المُفتين» في علوم القرآن.

وله فتاوى مسمَّاة: «المسائل المنثورة».

وفي «طبقاتِ ابن قاضي شهبة»: قال الإسنويُّ: وينسبُ إليه تصنيفانِ ليسا له، أحداهما: مختصرٌ لطيفٌ يُسمَّى: «النِّهاية في اختصار الغايةِ»، والثَّاني: «أغاليطُ على الوسيط»، مشتملةٌ على خمسين موضعًا فقهيَّةً وبعضها حديثيَّةً، وممَّن نَسبَ إليه هذا «ابن الرِّفعة» في شرح الوسيط، فاحذره، فإنَّه لبعض الحمويِّين، ولهذا لم يذكرْه ابن العطَّار تلميذُه حين عدَّد تصانيفَه واستوعبها.

وفاته:

في سنة (٦٧٦ هـ) رجع إلى قريتِه «نوى» بعد أنْ أقام في دمشقَ نحوًا مِن (٢٨) عامًا، فزار مقبرةَ شُيوخه، فقرأ ودعا وبكى، وزارَ أصحابه الأحياءَ وودَّعهم، وتوفي بـ«نوى» ليلة الأربعاءِ في الرَّابعِ والعِشرين مِن رجبٍ مِن سنةِ (٦٧٦هـ) ودُفن بها. ولما بلغَ نعيُه إلى دمشقَ ارتجَّت هي ومَن حولها بالبكاء، وتأسَّف عليه المسلمونَ أسفًا شديدًا، ورثَاه جماعةٌ يبلغونُ عِشرين نفسًا، بأكثر مِن ستِّمئةِ بيتٍ مِنَ الشِّعر.

وما أحسن قول التَّاج السُّبكيِّ يمدحُ فيه الإمام النَّوويَّ بجِناسٍ فَائقٍ:

لِـلّـهِ دَرُّكِ يَـا نَـوَى وَوُقِيـتِ مِـنْ شَـرِّ النَّـوَى
فَـلَـقَـدْ نَـشَـا بِـكِ عَـالِـمٌ لِـلّـهِ أَخْـلَـصَ مَـا نَـوَى
وَعَـلَـى سِـوَاهُ فَـضْـلُـهُ فَضْلُ الحُبُوبِ عَلَى النَّوَى[1]

رحمُ اللهُ الإمامَ النَّوويَّ، وجزاهُ عنِ الإسلام وأهلِه خيرَ ما جزى عَالِمًا عن طلبتِه وتلامذتِه وأمَّتِه، وحشرنا معه تحتَ لواء سيِّد العُلماءِ والعارفينَ، سيِّدنا محمَّدٍ ﷺ.

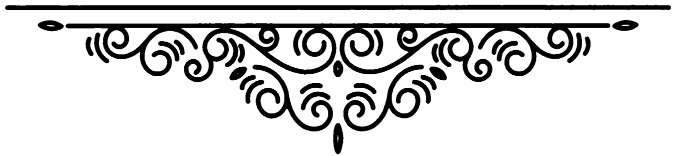


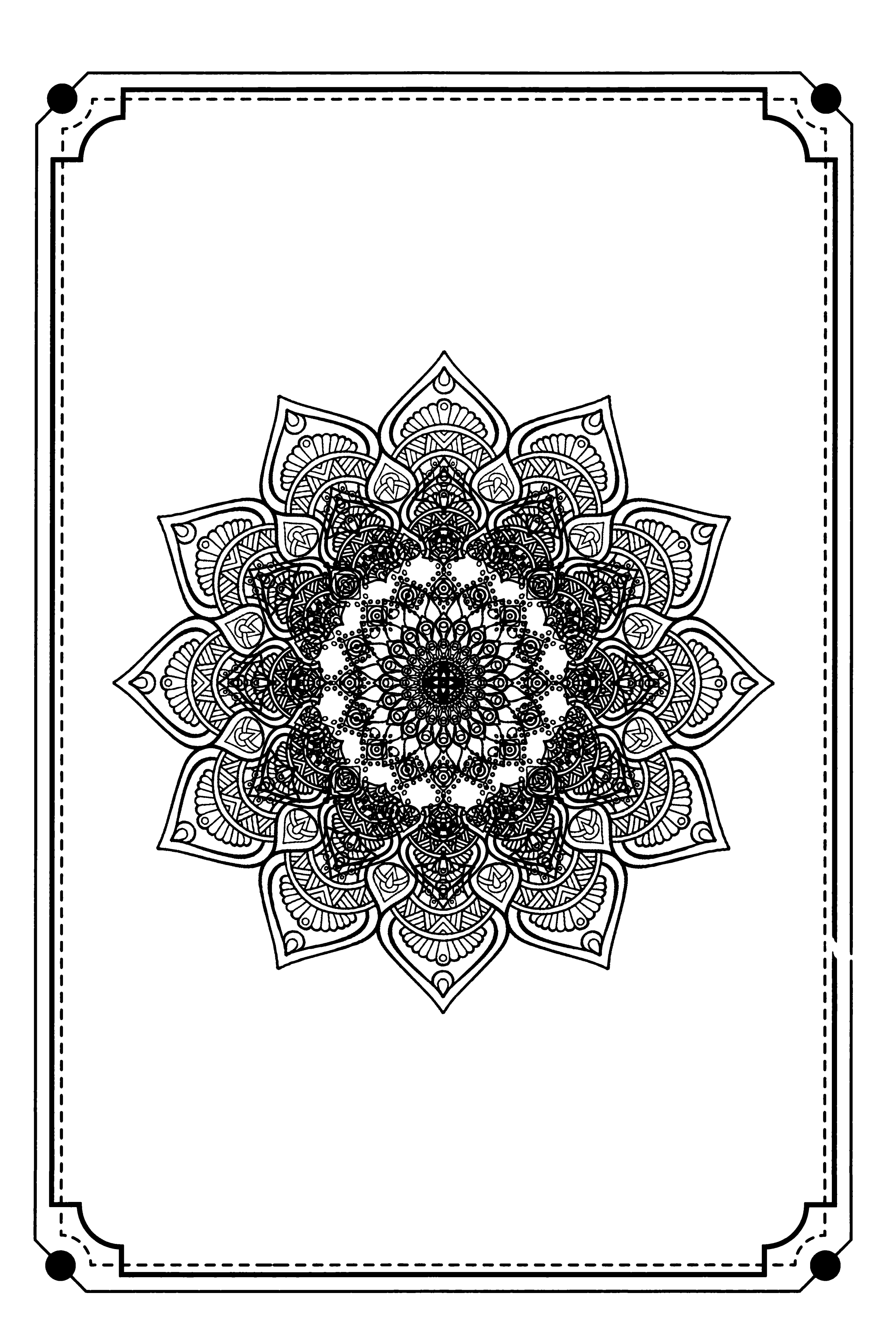
(١) «الفتوحات الربانية» لابن علان، (١/ ٦٥).

قِسمُ التَّحقيقِ لكتابِ

«التَّقريب والتَّيسير»

للإمام النَّوويِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ





بسم الله الرحمن الرحيم[١]

الحمـدُ لله الفتَّـاح المنَّـان، ذي الطَّـول والفضل والإحسـان، الذي مـنَّ علينا بالإيمان، وفضَّل دينَنا على سـائر الأديـان، ومحا بحَبيبِهِ وخليلِهِ، عبدِهِ ورسـولِهِ محمَّـدٍ ﷺ عبـادةَ الأوثـان، وخصَّه بالمعجزة والسُّـنن المسـتمِرَّة علـى تعاقُب الأزمـان، صلـى الله عليه وعلى سـائر النَّبيِّـينَ، وآل كلٍّ ما اختلـفَ المَلَوان، وما تكرَّرتْ حِكَمُه وذِكرُه وتعاقَب الجديدان[٢].

أمَّا بعدُ: فإنَّ علم الحديث مِن أفضل القُربِ إلى ربِّ العالمين، وكيف لا يكون وهـو بيانُ طريقِ خير الخلق وأكرم الأوَّليـن والآخرين، وهذا كتابٌ اختصَرتُه مِن كتاب «الإرشـاد»[٣]، الـذي اختصَرتُه مِن علـوم الحديث للشَّـيخ الإمام الحافظ المُتقـن المُحقِّـق أبي عمـرٍو عثمانَ بـنِ عبدِ الرَّحمـن، المعروفِ بابـن الصَّلاح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أُبالـغُ فيـه في الاختصار إنْ شـاء الله تعالى، مِن غيرِ إخـلالٍ بالمقصودِ، وأحـرِصُ علـى إيضاحِ العبـارة، وعلـى الله الكريـمِ الاعتمـادُ، وإليـه التَّفويضُ والاستِنادُ.



---

(١) زاد في «ض»: (وبهِ أستعينُ، وعليه أتوكَّلُ، وإليه أُنيبُ، وصلى الله على محمَّدٍ وآلِهِ).

وزاد فـي «ن»: (أخبَرنا الشَّـيخُ الإمـامُ الحافظُ العلَّامةُ أبو زكريَّا يحيى بنُ شـرفِ بنِ مري بنِ حسـنِ بنِ حُسَين النَّواويُّ الشَّافعيُّ الدِّمشقيُّ إذنًا ومشافهةً، وغير مرَّة رحمةُ الله عليه وقالَ:).

(٢) المَلَوان: اللَّيلُ والنَّهارُ، وكذلك الجديدان، سُمِّيا بذلك لتَجدُّدِهما. «مختار الصِّحاح» مادَّة (ملا) ومادَّة (جدد).

(٣) هو كتاب «إرشاد طلاَّب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق» للإمام النَّوويِّ.

 [أَقسامُ الحَديثِ]

الحديثُ: صحيحٌ، وحسنٌ، وضعيفٌ.

- الأوَّل: الصَّحيحُ، وفيه مسائلُ:

الأُولى في حدِّه: وهو ما اتَّصل سندُه بالعدول الضَّابطِينَ، مِن غير شذوذٍ ولا علَّةٍ، وإذا قيل: «صحيحٌ» فهذا معناه لا أنَّه مقطوعٌ به، وإذا قيل: «غيرُ صحيحٍ» فمعناه(١) لم يصحَّ إسنادُه.

والمُختار أنَّه لا يُجزَم في إسنادٍ أنَّه أصحُّ الأسانيد مُطلقًا(٢).

وقيل: أصحُّها الزُّهريُّ، عن سالمٍ، عن أبيه(٣).

وقيل: ابنُ سيرينَ، عن عَبيدةَ، عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٤).

وقيل: الأعمشُ، عن إبراهيمَ، عن علقمةَ، عنِ ابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٥).

وقيل: الزُّهريُّ، عن عليِّ بن الحُسينِ، عن أبيه، عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٦).

وقيل: مالكٌ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا(٧)، فعلى هذا قيل: الشَّافعيُّ، عن مالكٍ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم(٨).

---

(١) زاد في «ي»: (أنَّه).

(٢) لأنَّ تفاوتَ مراتب الصِّحَّة مرتَّبٌ على تمكُّنِ الإسناد مِن شروط الصِّحَّة، ويعزُّ وجودُ أعلى درجات القَبولِ في كلِّ واحدٍ مِن رجال الإسناد الكائنِينَ في ترجمةٍ واحدةٍ؛ ولهذا اضطربَ مَن خاضَ في ذلك، إذ لم يكن عندهم استقراءٌ تامٌّ، وإنَّما رجَّحَ كلٌّ منهم بحسب ما قَويَ عنده، خصوصًا إسناد بلدِهِ؛ لكثرة اعتنائه به. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٧٦).

(٣) وهو اختيارُ إسحاقَ بنِ راهويه، وأحمدَ بنِ حنبلٍ. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص١٥).

(٤) وهو اختيارُ عمرِو بنِ عليٍّ القلاَّسِ، وعليِّ بنِ المَدينيِّ. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص١٥).

(٥) وهو اختيارُ ابنِ معينٍ، وقالَ: «هو أجوَدُها». «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص١٦).

(٦) وهو اختيارُ أبي بكرِ بنِ أبي شيبةَ، وقال: «أصحُّ الأسانيدِ». «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص ١٦).

(٧) وهو اختيارُ البخاريِّ، وقال: «أصحُّ الأسانيدِ كلِّها». انظر «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص ١٦).

(٨) وهو اختيارُ أبي منصورٍ التَّميميِّ، وقال: «إنَّه أجلُّ الأسانيدِ». انظر «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص ١٦).

الثَّانية: أوَّلُ مصنَّفٍ في الصَّحيح المُجرَّد «صحيح البخاريِّ»، ثُمَّ «مسلمٍ»، وهُما أصحُّ الكتب بعد القرآن[١]، و«البخاريُّ» أصحُّهما وأكثرُهما فوائدَ، وقيل: «مسلمٌ» أصحُّ[٢]، والصَّواب الأوَّل، واختُصَّ «مسلمٌ» بجمع طُرق الحديث في مكانٍ.

ولم يستوعبا الصَّحيحَ ولا التزماه، قيل: ولم يَفُتْهُما منه إلاَّ قليلٌ. وأُنكِر هذا، والصَّواب أنَّه لم يَفُتِ الأصولَ الخمسةَ إلاَّ اليسيرُ، أعني «الصَّحيحَين»، و«سنن أبي داودَ»، و«التِّرمذيِّ»، و«النَّسائيِّ»[٣].

وجملة ما في «البخاريِّ» سبعةُ آلافٍ ومئتان وخمسةٌ وسبعون حديثًا بالمكرَّرة، وبحذف المكرَّر أربعة آلافٍ، و«مسلمٌ» بإسقاط المكرَّر نحوُ أربعة آلافٍ.

ثمَّ إنَّ الزِّيادة في الصَّحيح[٤] تُعرف مِن السُّنن المعتمدةِ، كـ«سنن أبي داودَ»، و«التِّرمذيِّ»، و«النَّسائيِّ»، و«ابن خزيمةَ»، و«الدَّارَقُطنيِّ»، و«الحاكم»، و«البيهقيِّ»، وغيرِها، منصوصًا على صحَّتِه، ولا يكفي وجودُه فيها، إلاَّ في كتابِ مَن شرطَ الاقتصارَ على الصَّحيح.

واعتنى الحاكمُ بضبط الزَّائد عليهِما[٥]، وهو متساهلٌ، فما صحَّحَه ولم نجدْ فيه لغيره مِن المُعتمِدِينَ تصحيحًا ولا تضعيفًا حكَمْنا بأنَّه حسنٌ، إلاَّ أنْ تظهرَ فيه علَّةٌ توجبُ ضَعفَه، ويُقاربه في حُكمه «صحيح أبي حاتم بن حبَّانَ»، والله أعلم.

---

(١) قال ابن الصَّلاح: وأمَّا ما رُوينا عن الشَّافعيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِن أنَّه قال: «ما أعلم في الأرض كتابًا في العلم أكثرَ صوابًا مِن كتاب مالكٍ»، فإنَّما قال ذلك قبل وجود كتابَي البخاريِّ ومسلمٍ. انظر «مقدمة ابن الصَّلاح» (ص١٨).

(٢) وهو مذهبُ أبي عليٍّ النَّيسابوريِّ أستاذِ الحاكمِ، وقولُ بعض شيوخ المغرب. «مقدمة ابن الصَّلاح» (ص١٨).

(٣) وهذا قبلَ انضمامِ «سنن ابن ماجه» إليها لتصبحَ تحتَ مسمَّى الكُتب السِّتَّةِ، وأوَّلُ مَن فعل ذلك الحافظُ أبو الفضل المقدسيُّ (ت ٥٠٧ هـ)، إلَّا أنَّ بعضَهم خالَف في ذلك، ورأى أنْ يجعلَ السَّادسَ كتابَ «الدَّارِميِّ»، وقال أخرون: يجبُ أنْ يكونَ السَّادسُ هو «الموطَّأ». انظر «السُّنَّة ومكانتها للسِّباعيِّ» (ص٤٥٤).

(٤) سقط من «ن»: (في الصَّحيح).

(٥) في كتابه «المستدرك على الصَّحيحَين».

الثَّالثة: الكتبُ المُخرَّجةُ على «الصَّحيحَين» لم يُلتزَم[١] فيها موافقتُهما في الألفاظ، فحصل فيها تفاوتٌ في اللَّفظ والمعنى، وكذا ما رواه البيهقيُّ[٢]، والبغويُّ[٣]، وشِبهُهما قائلين: رواه[٤] البخاريُّ، أو مسلمٌ، وقع في بعضه تفاوتٌ في المعنى، فمُرادُهم أنَّهما رويا أصلَه، فلا يجوز أنْ تنقلَ منهما حديثًا وتقول: هو هَكذا فيهما، إلاَّ أنْ تقابلَه بهما، أو يقولَ المصنِّفُ: أخرجاه بلفظه، بخلاف المُختصرات مِن «الصَّحيحَين»، فإنَّهم نقلوا فيها ألفاظَهما.

وللكتب المخرَّجة عليهما فائدتان: **علوُّ الإسناد، وزيادةُ الصَّحيح**، فإنَّ تلك الزِّياداتِ صحيحةٌ؛ لكَونها بإسنادِهما.

الرَّابعة: ما روياه بالإسناد المتَّصل، فهو المحكوم بصحَّتِه، وأمَّا ما حُذف مِن مبتدأ إسناده واحدٌ فأكثرَ:

- فما كان منه[٥] **بصيغة الجزم** كـ«قال»، و«فعل»، و«أمر»، و«روى»، و«ذَكر فلانٌ كذا» فهو **حكمٌ بصحَّتِه** عن المُضاف إليه.
- وما **ليس فيه**[٦] **جزمٌ** كـ«يُروى»، و«يُذكر»، و«يُحكى»، و«يُقال»، و«رُوي»، و«ذُكر»، و«حُكي عن فلانٍ كذا» **فليس فيه حكمٌ بصحَّتِه** عن المُضاف إليه، **وليس هو بواهٍ**؛ لإدخاله في الكتاب الموسوم بالصَّحيح، والله أعلم.

الخامسة: الصَّحيحُ أقسامٌ:

- **أعلاها:** ما اتَّفق عليه البخاريُّ ومسلمٌ.
- ثمَّ ما انفرد به البخاريُّ.

---

(١) في «ت» و«ي»: (يلزم).
(٢) في «السُّنن» و«المعرفة» وغيرِهما. انظر «تدريب الرَّاوي» (١/ ١١٨).
(٣) في «شرح السُّنَّة». انظر «تدريب الرَّاوي» (١/ ١١٨).
(٤) في «ض»: (رواية).
(٥) سقط من «ف»: (منه).
(٦) سقط من «ن»: (فيه).

- ثمَّ مسلمٌ.
- ثمَّ ما على شرطِهما.
- ثمَّ على شرط البخاريِّ.
- ثمَّ مسلمٍ.
- ثمَّ صحيحٌ عند غيرِهما.

وإذا قالوا: «صحيحٌ متَّفقٌ عليه[١]»، أو «على صحَّتِه» فمُرادُهم اتِّفاقُ الشِّيخَين.

وذكر الشِّيخ[٢] أنَّ ما روياه أو أحدُهما، فهو مقطوعٌ بصحَّتِه، والعلمُ القطعيُّ حاصلٌ فيه، وخالفَه المحقِّقون والأكثرون فقالوا: يُفيدُ الظَّنَّ ما لم يتواتَرْ[٣]، والله أعلم.

السَّادسة: مَن رأى في هذه الأزمانِ حديثًا صحيحَ الإسنادِ في كتابٍ، أو جزءٍ، لم يَنصَّ على صحَّتِه حافظٌ معتمدٌ، قال الشِّيخ[٤]: لا يُحكم بصحَّته[٥]؛ لضعف أهليَّة[٦] أهل هذه الأزمانِ، والأظهرُ عندي جوازُه لمَن تمكَّن وقويَتْ معرفتُه، والله أعلم.

ومَن أراد العملَ بحديثٍ مِن كتابٍ فطريقُه أنْ يأخذَه مِن نسخةٍ معتمدةٍ قابلها هو، أو ثقةٌ بأصولٍ صحيحةٍ، فإنْ قابلَها بأصلٍ معتمدٍ محقَّقٍ أجزأَه، والله أعلم.

---

(١) قال ابن الصَّلاح: يُطلقون ذلك ويَعنونَ بِهِ اتِّفاق البخاريِّ ومسلمٍ، لا اتِّفاقَ الأُمَّة عليه، لكنَّ اتِّفاقَ الأُمَّة عليه لازمٌ مِن ذلك وحاصلٌ معه؛ لاتِّفاق الأُمَّة على تلقِّي ما اتَّفقا عليه بالقبول. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص٢٨).

(٢) زاد في «ت» و«ي»: (تقيُّ الدِّين).

(٣) فإنَّهم قالوا: أحاديثُ الصَّحيحَين التي ليستْ بمتواترةٍ إنَّما تُفيد الظَّنَّ، فإنَّها آحادٌ، والآحادُ إنَّما تُفيد الظَّنَّ على ما تقرَّر، ولا فرقَ بين البخاريِّ ومسلمٍ وغيرِهما في ذلك وتلقِّي الأُمَّة بالقَبول، إنَّما أفادنا وجوب العمل بما فيهما، وهذا متَّفقٌ عليه، فإنَّ أخبارَ الآحاد التي في غيرِهما يجبُ العمل بها اذا صحَّت أسانيدُها، ولا تُفيد إلَّا الظَّنَّ، فكذا الصَّحيحان. «شرح مسلم للنَّووي» (١/ ٢٠).

(٤) زاد في «ت» و«ي»: (تقيُّ الدِّين).

(٥) زاد في «ض»: (لصحَّته).

(٦) سقط من «ض»: (أهليَّة).

النَّوع الثَّاني الحَسَن

قال الخطَّابيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هو ما عُرف مُخرَّجُه، واشتُهر رجالُه، وعليه مدارُ أكثر الحديث، ويقبَلُه[١] أكثرُ العلماء، ويستعمِلُه[٢] عامَّة الفُقهاء[٣].

قال الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هو قسمان:

- أحدُهما: ما لا يخلو إسنادُه مِن مستورٍ لم تتحقَّق أهليَّتُه، وليس مُغفَّلاً كثيرَ الخطأ، ولا ظهرَ منه سببٌ مُفسِّقٌ، ويكون متن الحديث معروفًا بروايةِ مثلِه، أو نحوِه مِن وجهٍ آخرَ.
- الثَّاني: أنْ يكونَ راويه مشهورًا بالصِّدق والأمانة، ولم يبلغْ درجةَ الصَّحيح؛ لقصوره في الحفظ والإتقان، وهو مرتفعٌ عن حالِ مَن يُعدُّ تفرُّدُه منكَرًا.

ثمَّ الحسنُ كالصَّحيح في الاحتجاج بِهِ وإنْ كان دونَه في القوَّة، ولهذا أدرجَته طائفةٌ في نوع الصَّحيح[٤]، والله أعلم.

وقولُهم: «حديثٌ حسنُ الإسناد»، أو «صحيحُه»، دون قولِهم: «حديثٌ صحيحٌ»، أو «حسنٌ»؛ لأنَّه قد يصحُّ أو يحسُنُ الإسنادُ دونَ المتنِ؛ لشذوذٍ أو علَّةٍ، فإنِ اقتصر على ذلك حافظٌ معتمَدٌ فالظَّاهر صحَّةُ المتن وحُسنُه.

وأمَّا قول التِّرمذيِّ وغيرِه[٥]: «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ» فمعناه رُوي بإسنادَين، أحدُهُما يقتَضي الصِّحَّةَ، والآخرُ الحُسنَ[٦].

وأمَّا تقسيم البغويِّ أحاديثَ «المصابيحِ» إلى حِسانٍ وصِحاحٍ مُريدًا بالصِّحاح

---

(١) في «ت»: (ونقله). (٢) في «ض»: (واستعمله).

(٣) «معالم السُّنن» للخطَّابيِّ (١/ ٦).

(٤) كالحاكم وابن حبَّان وابن خُزيمةَ. انظر «تدريب الرَّاوي» (١/ ١٧٤).

(٥) كعليِّ بن المدينيِّ، ويعقوبَ بن شيبةَ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ١٧٥).

(٦) أي حسنٌ باعتبار إسنادٍ، صحيحٌ باعتبار آخرَ. ينظر أمثلةٌ على ذلك في «تدريب الرَّاوي» (١/ ١٧٥).

ما في «الصَّحيحَين»، وبالحِسانِ ما في «السُّننِ» فليسَ بصَوابٍ؛ لأنَّ في «السُّنن» الصَّحيحَ، والحسنَ، والضَّعيفَ، والمنكرَ[١].

فُروعٌ

أحَدُها: «كتاب التِّرمذيِّ» أصلٌ في معرفة الحسنِ، وهو الذي شَهَرَه، وتختلفُ النُّسخُ منه في قولِه: «حسنٌ»، أو «حسنٌ صحيحٌ» ونحوُه، فينبغي أنْ تَعتنيَ بمقابلةِ أصلِك بأصولٍ معتمَدةٍ، وتَعتمدَ ما اتَّفقَتْ عليه.

ومِن مظانِّه «سنن أبي داودَ»، فقد جاء عنه أنَّه يذكُر فيه الصَّحيحَ وما يُشبهُه ويُقاربُه، وما كان فيه وهنٌ شديدٌ بيَّنَه، وما لم يذكُرْ[٢] فيه شيئًا فهو صالحٌ[٣]، فعَلى هذا ما وَجَدنا في كتابه مُطلقًا ولم يُصحِّحْه غيرُه مِنَ المُعتمَدِين ولا ضعَّفَه فهو حسنٌ عند أبي داودَ[٤].

وأمَّا «مسند أحمدَ بنِ حنبلٍ»، و«أبي داودَ الطَّيالسيِّ»، وغيرِهما مِنَ المسانِد، فلا تلتحقُ[٥] بالأصول الخمسةِ وما أشبَهَها في الاحتجاجِ بها والرُّكونِ إلى ما فيها، والله أعلم.

---

(١) قال التَّاج التِّبريزيُّ: ولا أزالُ أتعجَّبُ مِن الشَّيخَين -يعني ابن الصَّلاح والنَّووي- في اعتراضهما على البغويِّ، مع أنَّ المقرَّرَ أنَّه لا مُشاحَّةَ في الاصطلاح، وكذا مشى عليه علماء العجم، آخرُهم شيخُنا العلَّامة الكافيجيُّ في «مُختصَره». وقال شيخ الإسلام: أراد ابنُ الصَّلاح أنْ يُعرِّف أنَّ البغويَّ اصطلح لنفسه أنْ يُسمِّيَ السُّنن الأربعةَ الحِسانَ؛ ليستغنيَ بذلك عن أنْ يقولَ عقبَ كلِّ حديثٍ: أخرجه أصحاب السُّنن، فإنَّ هذا اصطلاحٌ حادثٌ ليس جاريًا على المصطلح العرفيِّ. انظر «تدريب الرَّاوي» (١/ ١٨٠).

(٢) في «ض»: (يكن).

(٣) «رسالة أبي داود لأهل مكَّة» (ص٢٧).

(٤) قال ابن كثيرٍ: الرِّوايات عن أبي داودَ بكتابه «السُّنن» كثيرةٌ جدًّا، ويوجد في بعضها مِن الكلام، بل والأحاديث ما ليس في الأخرى، ولأبي عبيدٍ الآجرِّيِّ عنه أسئلةٌ في الجرح والتَّعديل، والتَّصحيح والتَّعليل كتابٌ مفيدٌ، ومِن ذلك أحاديثُ ورجالٌ قد ذكرها في «سننه»، فقوله: وما سكتُّ عليه فهو حسنٌ، ما سكت عليه في «سننه» فقط؟ أو مطلقًا؟ هذا ممَّا ينبغي التَّنبيه عليه والتَّيقُّظ له. انظر «الباعث الحثيث» (ص٤١).

(٥) في «ف»: (تُلحق).

الثَّاني: إذا كان راوي الحديث متأخِّرًا عن درجة الحافظ الضَّابط، مَشهورًا[١] بالصِّدق والسَّتر فرُويَ حديثُه مِن غير وَجهٍ، قَويَ وارتفعَ مِنَ الحسنِ إلى الصَّحيح، والله أعلم.

الثَّالث: إذا رُويَ الحديثُ مِن وجوهٍ ضعيفةٍ لا يلزم أنْ يحصُلَ مِن مجموعها حُسنٌ، بل ما كان ضعفُه لضعف حفظ راويه الصَّدوقِ الأمينِ زال بمَجيئِه مِن وجهٍ آخرَ، وصار حَسَنًا، وكذا إذا كان ضعفُه بالإرسال زال بمَجيئِه مِن وجهٍ آخَرَ، وأمَّا الضَّعفُ لِفسق الرَّاوي فلا يؤثِّرُ فيه موافقةُ غيرِه، والله أعلم.

النَّوعُ الثَّالثُ: الضَّعيفُ

هو ما لم يجمعْ صفة الصَّحيح أو الحَسنِ، ويتفاوتُ ضَعفُه كصحَّة الصَّحيح، ومنه ما له لقبٌ خاصٌّ، كالموضوع، والشَّاذِّ، وغيرِهما[٢].

النَّوعُ الرَّابعُ: المُسنَدُ

قال الخطيب البغداديُّ: هو عند أهل الحديث ما اتَّصل سندُه إلى مُنتهاه[٣]، وأكثرُ ما يستعملُ فيما جاء عن النَّبيِّ ﷺ دونَ غيرِه[٤].

---

(١) في «ف»: (المشهور).

(٢) قال ابن الصَّلاح: وأطنب أبو حاتمٍ بنُ حبَّانَ البُستيُّ في تقسيمه، فبلغ به خمسينَ قِسمًا إلاَّ واحدًا، وما ذكرتُه ضابطٌ جامعٌ لجميع ذلك. انظر «مقدمة ابن الصَّلاح» (ص٤١).

(٣) فيشمل المرفوع والموقوف والمقطوع، وتبعه ابنُ الصَّبَّاغ في «العدَّة»، والمرادُ اتِّصالُ السَّند ظاهرًا، فيدخل ما فيه انقطاعٌ خفيٌّ، كعنعنة المدلِّس والمعاصر الذي لم يثبتْ لُقيُّه؛ لإطباقِ مَن خرَّج المسانيد على ذلك. انظر «تدريب الرَّاوي» (١/ ١٩٩).

(٤) قال الخطيب: وصفهم للحديث بأنَّه مسندٌ يريدون أنَّ إسنادَه متَّصلٌ بين راويه وبين مَن أسندَ عنه، إلاَّ أنَّ أكثر استعمالِهم هذه العبارة هو فيما أُسند عن النَّبيِّ ﷺ خاصَّةً، واتِّصالُ الإسناد فيه أنْ يكونَ كلُّ واحدٍ مِن رواته سمِعَه ممَّن فوقَه، حتى ينتهيَ ذلك إلى آخره، وإنْ لم يبيِّنْ فيه السَّماعَ، بل اقتصرَ على العَنعنة. انظر «الكفاية» (ص٢١).

وقال ابن عبد البرِّ: هو ما جاء عن النَّبيِّ ﷺ خاصَّةً، مُتَّصلاً كان أو منقطِعًا[١].

وقال الحاكم[٢] وغيرُه: لا يُستعملُ إلاَّ في المرفوع المُتَّصل.

النَّوعُ الخامسُ المُتَّصلُ

ويسمَّى الموصولَ، وهو ما اتَّصل إسنادُه، مرفوعًا كان أو موقوفًا على مَن كان.

النَّوعُ السَّادسُ المَرفوعُ

هو ما أُضيفَ إلى النَّبيِّ ﷺ خاصَّةً، لا يقعُ مُطلَقُه على غيرِه، متَّصلاً كان أو مُنقطعًا، وقيل: هو ما أخبر بِهِ الصَّحابيُّ عن فعل النَّبيِّ ﷺ أو قولِهِ.

النَّوعُ السَّابعُ المَوقوفُ

هو المَرويُّ عن الصَّحابة قَولاً لهُم أو فعلاً أو نحوَه، متَّصلاً كان أو مُنقطعًا، ويُستعمل في غيرهم مُقيَّدًا، فيُقال: «وَقَفَه[٣] فلانٌ على الزُّهريِّ» ونحوَه، وعند فُقهاء خراسانَ تسميةُ الموقوف بالأثر[٤]، والمرفوعِ بالخبَرِ، وعند المُحدِّثين كلُّه يُسمَّى أثرًا.

---

(١) «التَّمهيد» لابن عبد البرِّ (١/ ٢١).

(٢) قال الحاكم: المسنَد مِن الحديث أنْ يرويَه المحدِّثُ عن شيخٍ يظهرُ سماعُه منه لسنٍّ يحتملُه، وكذلك سماعُ شيخِه مِن شيخِه إلى أنْ يصلَ الإسنادُ إلى صحابيٍّ مشهورٍ إلى رسول الله ﷺ، ثمَّ للمسنَد شرائطُ غيرُ ما ذكرناه، منها ألَّا يكونَ موقوفًا، ولا مرسَلًا، ولا معضَلًا، ولا في روايته مدلِّسٌ، وألَّا يكونَ في إسنادِه «أُخبِرتُ عن فلانٍ»، ولا «حُدِّثتُ عن فلانٍ»، ولا «بلغني عن فلانٍ»، ولا «رفعَه فلانٌ»، ولا «أظنُّه مرفوعًا»، وغيرِ ذلك ما ينفسدُ به. انظر «معرفة علوم الحديث» (ص١٨).

(٣) زاد في «ن»: (على).

(٤) وهو مذهبُ الشَّافعيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال: وأمَّا القِياسُ فإنَّما أخَذناه استدلالاً بالكتاب والسُّنَّة والآثار. «الرِّسالة» (١/ ٢١٧).



فُروعٌ

أحدُها: قَول الصَّحابيِّ: «كنَّا نقول[١]»، أو «نفعلُ كذا»، إنْ لم يُضِفْه إلى زمن النَّبيِّ ﷺ فهو موقوفٌ[٢]، وإنْ أضافه فالصَّحيحُ أنَّه مرفوعٌ، وقال الإمام الإسماعيليُّ[٣]: موقوفٌ[٤]. والصَّواب الأوَّل. وكذا قوله: «كنَّا لا نرى بأسًا بكَذا في حياة رسولِ الله ﷺ»، أو «وهو فينا»، أو «بينَ أظهُرِنا»، أو «كانوا يقولون»، أو «يفعلون»، أو «لا يَرَون بأسًا بكذا في حياته ﷺ» فكلُّه مرفوعٌ، ومِن المرفوع قولُ المغيرةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كان أصحابُ رسولِ الله ﷺ يقرعون بابَه بالأظافير»[٥].

الثَّاني: قول الصَّحابيِّ: «أُمِرنا بكذا»، أو «نُهينا عن كذا»، أو «مِنَ السُّنَّة كذا»، أو «أُمِر بلالٌ أنْ يشفعَ الأذانَ»[٦]، وما أشبَهَه كلُّه مرفوعٌ على الصَّحيحِ الذي قاله الجمهور، وقيل: ليس بمرفوعٍ[٧]، ولا فرق بين قوله: في حياة رسول الله ﷺ وبعدَه.

---

(١) زاد في «ض»: (كذا).

(٢) كذا قال ابنُ الصَّلاح تبعًا للخطيب، وحكاه المصنِّف في «شرح مسلمٍ»، عن الجمهور مِن المُحدِّثين، وأصحاب الفقه، والأصول، وأطلَق الحاكم والرَّازيُّ والآمديُّ أنَّه مرفوعٌ، وأُجيبَ ببُعد ذلك مع أنَّ الأصلَ الأوَّل. انظر «تدريب الرَّاوي» (١/ ٢٠٤).

(٣) هو أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ إسماعيلَ بنِ مهرانَ النَّيسابوريُّ، المعروفُ بالإسماعيليِّ، سمعَ مِن إسحاقَ بنِ راهويه وغيره، وحدَّثَ عنه كثيرونُ، قال الحاكمُ: هو أحدُ أركانِ الحديثِ بنَيسابورَ، كثرةً ورِحلةً واشتِهارًا، توفِّي سنةَ (٢٩٥هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٤/ ١١٧).

(٤) كذا رواه عنه ابن الصَّلاح بلاغًا في «مقدِّمته» (ص٤٨).

(٥) بنحوه في «الأدب المفرد» (١٠٨٠)، و«مسند البزَّار» (٤٦٠٤)، و«المدخل إلى السُّنن الكبرى» للبيهقيِّ (٦٥٩).

(٦) «صحيح البخاريِّ» (٦٠٥)، «صحيح مسلمٍ» (٣٧٨).

(٧) لاحتمال أنْ يكونَ الآمرُ في قول الصحابي «أمرنا» غير النَّبيِّ ﷺ، كأمر القرآن، أو الإجماع، أو بعض الخلفاء، أو الاستنباطِ، وأنْ يُريدَ سُنَّةَ غيرِه. انظر «تدريب الرَّاوي» (١/ ٢٠٩).

الثَّالث: إذا قيل في الحديث عندَ ذِكرِ الصَّحابيِّ: «يَرفعُه»، أو «يُنميه»، أو «يَبلُغ به»، أو «روايةً»، كحديث الأعرج، عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ روايةً: «تُقاتِلُونَ قَومًا صِغارَ الأَعيُنِ»[(١)]، فكلُّ هذا وشِبهُه مرفوعٌ عندَ أهل العلم.

وإذا قيل عندَ التَّابعيِّ: «يرفعُه» فمرفوعٌ مرسلٌ، وأمَّا قولُ مَن قال: تفسيرُ الصَّحابيِّ مرفوعٌ[(٢)]، فذاك في تفسيرٍ يتعلَّقُ بسببِ نزولِ[(٣)] آيةٍ أو نحوِه، وغيرُه موقوفٌ، والله أعلم.

النَّوعُ الثَّامنُ — المَقطوعُ

وجَمعه المقاطِعُ والمقاطيعُ، وهو الموقوفُ على التَّابعيِّ قولاً له، أو فعلاً، واستعمَلَه الشَّافعيُّ، ثُمَّ الطَّبَرانِيُّ في المنقطع.

النَّوعُ التَّاسعُ — المُرسَلُ

اتَّفق علماء الطَّوائف أنَّ قولَ التَّابعيِّ الكبير: «قال رسول الله ﷺ كذا»، أو «فَعَلَه[(٤)]» يُسمَّى مرسلاً.

فإنِ انقطع قبل التَّابعيِّ واحدٌ أو أكثرُ[(٥)]، قال الحاكمُ[(٦)] وغيرُه مِن المحدِّثين: لا يُسمَّى مُرسلاً، بل يختصُّ المرسَل بالتَّابعيِّ عن النَّبيِّ ﷺ.

فإنْ سقط قبلَه واحدٌ فهو مُنقطعٌ.

---

(١) «مسند الحميديِّ» (١١٣٣)، «المعجم الأوسط للطبرانيِّ» (٤٥)، وبنحوه في «صحيح البخاريِّ» (٢٩٢٩)، «صحيح مسلم» (٢٩١٢).

(٢) قال الحاكم: ليعلم طالبُ هذا العلم أنَّ تفسير الصَّحابيِّ الذي شهد الوحيَ والتَّنزيلَ عند الشَّيخَين حديثٌ مسندٌ. «المستدرك» (٢/ ٢٨٣).

(٣) في «ف»: (يتعلَّق بنزول آيةٍ).

(٤) في «ض»: (فعل كذا).

(٥) قال السُّيوطيُّ: هكذا عبَّر ابن الصَّلاح تبعًا للحاكم، والصَّواب: قبل الصَّحابيِّ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٢١٩).

(٦) «معرفة علوم الحديث» (ص٢٦، ٣٦).

وإنْ كان أكثرَ فمُعضلٌ ومُنقطعٌ.

والمشهورُ في الفقه والأصول أنَّ الكلَّ مُرسلٌ، وبه قطع الخطيب[١]، وهذا اختلافٌ في الاصطلاح والعبارة.

وأمَّا قول الزُّهريِّ وغيرِه مِن صغار التَّابعينَ: «قال النَّبيُّ ﷺ»، فالمشهورُ عندَ مَن خصَّه بالتَّابعيِّ أنَّه مرسلٌ كالكبيرِ، وقيل: ليس بمُرسلٍ بل مُنقطعٌ، وأمَّا إذا قال: «فلانٌ عن رَجلٍ عن فلانٍ» فقال الحاكمُ: منقطعٌ ليس مُرسلاً[٢]، وقال غيرُه[٣]: مرسلٌ، والله أعلم.

ثُمَّ المُرسل حديثٌ ضعيفٌ عند جماهيرِ المُحدِّثين، والشَّافعيِّ، وكثيرٍ مِن الفقهاء وأصحابِ الأصولِ، وقال مالكٌ، وأبو حنيفةَ في طائفةٍ: «صحيحٌ»[٤]، فإنْ صحَّ مَخرجُ المرسَلِ بمجيئه مِن وجهٍ آخرَ مُسندًا أو مُرسلاً أرسله مَن أخذَ عن غير رجالِ الأوَّل كان صحيحًا، ويتبيَّن بذلك صحَّةُ المرسَل، وأنَّهما صحيحان لو عارَضَهما صحيحٌ مِن طريقٍ رجَّحناهُما عليه إذا تعذَّر الجمع، هذا كلُّه في غير مرسَل الصَّحابيِّ، أمَّا مُرسَلُه فمحكومٌ بصحَّتِه على المذهب الصَّحيح[٥]، وقيل: إنَّه كمُرسَلِ غيره، إلاَّ أنْ تَتبيَّنَ[٦] الرِّوايةُ عن صحابيٍّ، والله أعلم.

---

(١) «الكفاية» (ص٣٩١). (٢) «معرفة علوم الحديث» (ص٢٧).

(٣) حكاه ابن الصَّلاح عن بعض كُتب الأصول. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٢٢١).

(٤) قال أبو داود في «رسالته المشهورةِ لأهل مكَّةَ» (١/ ٢٤): وأمَّا المراسيلُ فقد كان يَحتجُّ بها العلماءُ فيما مضى، مثل سفيانَ الثَّوريِّ ومالكِ بنِ أنسٍ والأوزاعيِّ، حتى جاء الشَّافعيُّ فتكلَّم فيها، وتابعَه على ذلك أحمدُ بنُ حنبلٍ وغيرُه رضوان الله عليهم.

(٥) في هامش «ن»: (وإذا عُضِد المرسـلُ بأحدِ أمورٍ تسـعةٍ عند المراسيلِ الموقوفةِ عن ابن المسيِّب، وهي أنْ يعتضدَ بمُرسلٍ أخرَ، أو مُسندٍ قُبِلَ أو لم يُقبَل، أو قياسٍ، أو قول صحابيٍّ، أو فِعلِه، أو بقولِ الأكثرِ، أو بعملِ أهل الفِطنةِ وينتشرَ مِن غيرِ دافعٍ، أو لا يوجدُ غيرُه فيُعمَلُ بِهِ).

(٦) زاد في «ض»: (أنَّ).

النَّوعُ العاشرُ المُنقطِعُ

الصَّحيح الذي ذهب إليه الفقهاءُ، والخطيب[١]، وابنُ عبدِ البرِّ[٢]، وغيرُهما مِن المحدِّثين أنَّ المنقطعَ ما لم يتَّصلْ إسنادُه على أي وجهٍ كان انقطاعُه، وأكثرُ ما يُستعمَل في روايةِ مَن دونَ التَّابعيِّ عن الصَّحابيِّ[٣]، كـ«مالكٍ عن ابن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا».

وقيل: هو ما اختلَّ فيه رَجلٌ قبلَ التَّابعيِّ، مَحذوفًا كان أو مُبهمًا كـ«رجلٌ»، وقيل: هو ما رُويَ عن تابعيٍّ أو مَن دونَه، قولاً له أو فِعلاً، وهذا غريبٌ ضعيفٌ.

النَّوعُ الحادي عشرَ المُعضَلُ

وهو بفتح الضَّادِ، يقولون: أعضَلَه فهو مُعضَلٌ، وهو ما سقطَ مِن إسنادِه اثنان فأكثرُ، ويسمَّى منقطعًا، ويسمَّى مُرسَلاً عند الفقهاءِ وغيرِهم كما تقدَّم.

وقيل: إنَّ قولَ الرَّاوي «بلَغَني»، كقولِ مالكٍ: بلَغَني عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ رسول الله ﷺ قالَ: «**لِلمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسوَتُهُ**»[٤]. يُسمَّى مُعضَلاً عند أصحاب الحديث[٥]، وإذا رَوى تابعُ التَّابعيِّ، عن التَّابعيِّ حديثًا وقَفَه عليه، وهو عندَ ذلك التَّابعيِّ مرفوعٌ متَّصلٌ فهو مُعضَلٌ.

(١) «الكفاية» (ص١١٤).

(٢) «التَّمهيد» (١/ ٢١).

(٣) في «ن»: (الصَّحابة).

(٤) «صحيح مسلمٍ» (١٦٦٢)، «الموطَّأ» (٣٥٩٣)، «مسند أحمدَ» (٧٣٦٤).

(٥) في هامش «ت»، و«ي»: (قال مصنِّفه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تسميةُ هذا معضلاً؛ لكونه بصيغةِ «بلَغَني»، وإلاَّ فمالكٌ يَروي عن واحدٍ عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي كتاب الطِّبِّ مِن «صحيح البخاريِّ» في باب ما يُذكر في الطَّاعون، عن مالكٍ، عن نعيمٍ المُجمِر عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).



فُروعٌ

أحدُها: الإسنادُ المُعنعَنُ وهو «فلانٌ عن فلانٍ»، قيل: إنَّه مرسلٌ. والصَّحيح الذي عليه العمل[١]، وقاله الجماهير مِن أصحاب الحديث والفقه والأصول أنَّه متَّصلٌ، بشرط ألاَّ يكون المُعنعِنُ مدلِّسًا، وبشرط[٢] إمكانِ لقاءِ بعضهم بعضًا[٣].

وفي اشتِراط ثبوت اللِّقاء، وطولِ الصُّحبة، ومعرفتِه بالرِّواية عنه خلافٌ، منهم مَن لم يشرطْ شيئًا مِن ذلك، وهو مذهبُ مسلمِ بنِ الحجَّاج، ادَّعى الإجماعَ فيه[٤]، ومنهم مَن شرط اللِّقاءَ وحدَه، وهو قول البخاريِّ، وابن المدينيِّ، والمُحقِّقِين[٥]، ومنهم مَن شرط طول الصُّحبةِ، ومنهم مَن شرط معرفتَه بالرِّواية عنه[٦]، وكثُر في هذه الأعصارِ استعمالُ «عن» في الإجازةِ، فإذا قال أحدهم: «قرأتُ على فلانٍ عن فلانٍ» فمُرادُه أنَّه رواه عنه بالإجازة، والله أعلم.

---

(١) في «ف»: (الجماهير) بدل (العمل).

(٢) في «ن»: (ويشترط).

(٣) قال ابن عبد البرِّ: اعلم وفَّقك الله أنِّي تأمَّلتُ أقاويلَ أئمَّة أهلِ الحديثِ، ونظرتُ في كتب مَن اشترط الصَّحيح في النَّقل منهم، ومَن لم يشترِطْه فوجدتُّهم أجمعوا على قَبول الإسنادِ المُعنعَن، لا خلاف بينهم في ذلكَ، إذا جمعَ شروطًا ثلاثةً، وهي عدالةُ المحدِّثين في أحوالهم، ولقاءُ بعضهم بعضًا مجالسةً ومشاهدةً، وأنْ يكونوا بُرآء مِن التَّدليس. «التَّمهيد» (١/ ١٢).

(٤) يُنظَر «شرح النَّوويِّ على مسلمٍ» (١/ ١٢٧-١٢٨). وقال ابن كثيرٍ: وهذا هو الذي اعتمدَه مسلمٌ في «صحيحه»، وشنَّع في خطبتِه على مَن يشترطُ معَ المُعاصَرةِ اللُّقيَّ، حتى قيل: إنَّه يريدُ البخاريَّ، والظَّاهر أنَّه يُريدُ عليَّ بنَ المَدينيِّ، فإنَّه يشترطُ ذلك في أصل صحَّة الحديثِ، وأمَّا البخاريُّ فإنَّه لا يشترطُه في أصل الصِّحَّة، ولكنِ التزمَ ذلك في كتابه «الصَّحيح»، وقد ردَّ عليه الحافظُ ابنُ حجرٍ قائلًا: وأخطأَ في هذه الدَّعوى، بل هذا شرطٌ في أصل الصِّحَّةِ عند البخاريِّ، فقد أكثرَ مِن تعليل الأحاديث بمجرَّدِ ذلك. انظر «الباعث الحثيث» (ص٥٢)، «النُّكت» لابن حجرٍ (٢/ ٥٩٥).

(٥) في هامش «ت»: (منهم أبو بكرٍ الصَّيرفيُّ الشَّافعيُّ).

(٦) وهو أبو عمرٍو الدَّانيُّ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٢٤٦).

الثَّاني: إذا قال: «حدَّثنا الزُّهريُّ أنَّ ابنَ المسيِّبِ حدَّث بكذا»، أو قال: «قال ابنُ المسيِّب كذا»، أو «فعل كذا»، أو «كان ابنُ المسيِّبِ يفعل»، وشبهُ ذلكَ، فقال أحمدُ بن حنبلٍ وجماعةٌ: لا تلتَحقُ «أنَّ» وشبهُها بـ«عن»، بل يكون منقطعًا حتى يُبيِّنَ السَّماع، وقال الجمهور: «أنَّ» كـ«عن»، ومُطلقُه محمولٌ على السَّماع بالشَّرط المتقدِّم، والله أعلم[١].

الثَّالث: التَّعليقُ الذي يذكرُه الحُمَيديُّ وغيرُه في أحاديثَ مِن «كتاب البخاريِّ»، وسبَقَهُم باستعماله الدَّارَقُطنيُّ، صُورتُه: أنْ يُحذفَ مِن أوَّل الإسناد واحدٌ فأكثر، وكأنَّه مأخوذٌ مِن تعليق الجدار؛ لقطعِ الاتِّصال، واستعملَه بعضُهم في حذف كلِّ الإسنادِ، كقوله: «قال رسولُ الله ﷺ»، أو «قال ابنُ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا»، أو «عطاءٌ»، أو غيرُه كذا.

وهذا التَّعليقُ له حُكم الصَّحيح كما تقدَّم في نوع الصَّحيح، ولم يستَعملوا التَّعليقَ في غير صيغةِ الجزمِ، كـ«يُروى عن فلانٍ كذا»، و«يُقالُ عنه»، و«يُذكرُ»، و«يُحكى» وشِبهُها، بل خصُّوا به صيغة الجزمِ، كـ«قال»، و«فعل»، و«أمر»، و«نهى»، و«ذكر»، و«حكى»[٢]، ولم يستعملوه فيما سقطَ وسطُ إسنادِه، والله أعلم.

الرَّابع: إذا روى بعض الثِّقاةِ الضَّابطينَ الحديثَ مرسلاً، وبعضُهم متَّصلاً، أو بعضُهم موقوفًا، وبعضُهم مرفوعًا، أو وصَلَه هو، أو رفَعَه في وقتٍ، وأرسَلَه ووَقَفَه في وقتٍ، فالصَّحيحُ أنَّ الحكم لمَن وصلَه أو رفعَه، سواءٌ كان المُخالفُ له مثلَه أو أكثرَ؛ لأنَّ ذلك زيادةُ ثقةٍ، وهي مقبولةٌ[٣].

---

(١) ذكر هذه الأقوالَ ابنُ عبد البرِّ في «التَّمهيد» (١/ ٢٦).

(٢) سقط من «ف»: من قوله:(وشبهها) إلى (حكى).

(٣) وقد سُئل البخاريُّ عن حديث «لا نِكَاحَ إلاَّ بِوَلِيٍّ»، وهو حديثٌ رواه شعبةُ والثَّوريُّ، عن أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ، عن أبي بردةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النَّبيِّ ﷺ مرسلًا، ورواه إسرائيل بن يونسَ في آخرين، عن جدِّه =

ومنهم مَن قال: الحُكمُ لمَن أرسلَه أو وقفَه. قال الخطيب: وهو قولُ أكثرِ المحدِّثين، وعن بعضهم: الحُكمُ للأكثر، وبعضِهم: للأحفَظِ، وعلى هذا لو أرسله أو وقفَه الأحفظُ، لا يقدحُ الوصلُ والرَّفعُ في عدالة راويه[(١)]، وقيل: يقدحُ فيه وصلُه ما أرسلَ[(٢)] الحفَّاظُ[(٣)]، والله أعلم.

النَّوعُ الثَّاني عشرَ التَّدليسُ[(٤)]

هو قِسمان:

الأوَّل: تدليسُ الإسناد بأنْ يَرويَ عمَّن عاصرَه ما لم يسمَعْه منه، موهِمًا سماعَه قائلاً: «قال فلانٌ»، أو «عن فلانٍ»، ونحوه.

وربَّما لم يُسقِطْ شيخَه، وأسقط غيرَه ضعيفًا أو صغيرًا؛ تَحسينًا للحديث.

الثَّاني: تدليسُ الشُّيوخ بأنْ يُسمِّيَ شيخَه، أو يُكنيَه، أو يَنسِبَه، أو يَصِفَه بما لا يُعرَف.

أمَّا الأوَّل فمكروهٌ جدًّا، ذمَّه أكثر العلماء، ثُمَّ[(٥)] قال فريقٌ منهم: مَن عُرِف بهِ صارَ مَجروحًا مَردودَ الرِّواية وإنْ بيَّن السَّماعَ، والصَّحيحُ التَّفصيل:

= أبي إسحاقَ، عن أبي بردةَ، عن موسى متَّصلًا، فحكمَ البخاريُّ لمَن وصلَه، وقال: الزِّيادة مِن الثِّقة مقبولةٌ، هذا مع أنَّ مَن أرسلَه شعبةُ وسفيانُ، وهما جبلان في الحفظ والإتقان. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٢٥٤). وللخطيب تفصيلٌ على هذا الحديث في «الكفاية» فليُنظر في مكانه (ص٤١١).

(١) في «ن»: (رواية).

(٢) في «ف»: (أرسله).

(٣) «الكفاية» (ص٤١١).

(٤) وقد أفردَ الخطيبُ كتابًا في أسماء المدلِّسين، ثمَّ ابنُ عساكرٍ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٢٦٢).

(٥) سقط من «ض»: (ثمَّ).

- فما رواه بلفظٍ مُحتمِلٍ لم يبيِّنْ فيه السَّماعَ فمُرسلٌ.

- وما بيَّنه فيه كـ«سَمِعتُ»، و«حدَّثَنا»، و«أخبَرَنا»، وشِبهِها فمَقبولٌ مُحتجٌّ به.

وفي «الصَّحيحَين» وغيرِهما مِن هذا الضَّرب كثيرٌ، كقتادةَ، والسُّفيانَين[1]، وغيرِهم[2]، وهذا الحُكمُ جارٍ فيمَن دلَّسَ مرَّةً، وما كان في «الصَّحيحَين» وشِبهِهما عن المدلِّسينَ بـ«عن» محمولٌ على ثبوتِ السَّماعِ مِن جهةٍ أُخرى.

وأمَّا الثَّاني فكراهتُه[3] أخفُّ، وسبَبُها توعيرُ طريق معرفتِه[4]، ويختلف الحالُ في كراهته بحسب غرضِه، ككَون المغيَّرِ السِّمةِ ضعيفًا، أو صغيرًا، أو متأخِّرَ الوفاة، أو سَمِعَ منه كثيرًا فامتَنع مِن تكرارِه على صورةٍ، وتسمَّحَ الخطيبُ[5] وغيرُه بهذا، والله أعلم.



(١) يعني سفيانَ الثَّوريَّ وسفيانَ بن عُيينةَ.

(٢) كعبد الرَّزَّاق، والوليدِ بنِ مُسلمٍ؛ لأنَّ التَّدليس ليس كذِبًا، وإنَّما هو ضربٌ مِن الإيهامِ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٢٦٤).

(٣) في «ف»: (فكراهيته).

(٤) على السَّامع، كقول أبي بكرِ بنِ مجاهدٍ أحد أئمَّة القرَّاء، حدَّثنا عبد الله بنُ أبي عبد الله، يُريدُ أبا بكرِ بنَ أبي داودَ السِّجستانيَّ، وفيه تضييعٌ للمرويِّ عنه والمرويِّ أيضًا؛ لأنَّه قد لا يفطن له، فيحكمُ عليه بالجهالةِ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٢٦٤).

(٥) حيثُ قالَ: وفيه أيضًا أنَّه إنَّما لا يذكرُ مَن بينَه وبينَ مَن دلَّسَ عنه؛ طلبًا لتوهيم علوِّ الإسنادِ والأنفةِ مِن الرِّوايةِ عمَّن حدَّثه، وذلك خلافُ موجبِ العدالةِ، ومُقتضى الدِّيانة مِن التَّواضع في طلبِ العلمِ وتركِ الحميَّةِ في الإخبارِ بأخذِ العلمِ عمَّن أخذه، والمرسِلُ المبيِّنُ بريءٌ مِن جميع ذلك. «الكفاية» (ص٣٥٧).

النَّوعُ الثَّالثَ عشرَ — الشَّاذُّ

هو عند الشَّافعيِّ وجماعةٍ مِن علماء الحجازِ ما روى الثِّقةُ مُخالفًا لروايةِ[١] النَّاس، لا أنْ يرويَ ما لا يروي غيرُه[٢]. قال الخليليُّ: والذي عليه حفَّاظُ الحديث أنَّ الشَّاذَّ ما ليس له إلاَّ إسنادٌ واحدٌ يشذُّ به ثقةٌ أو غيرُه، فما كان عن غيرِ ثقةٍ فمتروكٌ، وما كان عن ثقةٍ تُوقِّفَ فيه ولا يُحتجُّ به[٣]. وقال الحاكمُ: هو ما انفردَ به ثقةٌ وليس له أصلٌ[٤] بمتابعٍ[٥].

وما ذكَراه مُشكلٌ بإفراد العدلِ الضَّابطِ، كحديثِ: «إنَّما الأعمَالُ بِالنِّيَّاتِ»[٦]، والنَّهي عن بَيعِ الولاءِ، وغيرِ ذلك ممَّا في الصَّحيح، فالصَّحيحُ التَّفصيلُ، فإنْ كان بتَفَرُّدِه[٧] مُخالفًا أحفظَ منه وأضبطَ كان شاذًّا مَردودًا، وإنْ لم يخالفْ:

- فإنْ كان عَدلاً حافظًا موثوقًا بضَبطِهِ كان مُفرَده صحيحًا.
- وإنْ لم يوثَقْ بضبطِه ولم يَبعُدْ عن درجة الضَّابط كان حَسَنًا.
- وإنْ بَعُد كان شاذًّا مُنكَرًا مردودًا.

فالحاصلُ أنَّ الشَّاذَّ المردودَ هو الفَردُ المخالفُ، والفَرد الذي ليس في راويهِ مِنَ الثِّقةِ والضَّبط ما يَجبُرُ تفرُّدَه، والله أعلم.

---

(١) في «ت»، و«ي»، و«ن»، «ف»، «ض»: (رواية).

(٢) روى الخطيب بسندِه إلى الشَّافعيِّ قال: «ليس الشَّاذُّ مِن الحديث أنْ يرويَ الثِّقةُ حديثًا لم يروِه غيرُه، إنَّما الشَّاذُّ مِن الحديث أنْ يرويَ الثِّقاتُ حديثًا فيشذَّ عنهم واحدٌ فيخالفُهم». «الكفاية» (ص١٤١).

(٣) «الإرشاد» للخليليِّ (١/ ١٧٦).

(٤) سقط مِن الأصل: (أصل).

(٥) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١١٩).

(٦) «صحيح البخاريِّ» (١)، «صحيح مسلمٍ» (١٩٠٧)

(٧) في «ت»، «ي»، «ن»، «ف»، «ض»: (مُفرِدُه).

النَّوعُ الرَّابعَ عشرَ معرفةُ المُنكر

قال الحافظ البَرديجيُّ[١]: هو الفردُ الذي لا يُعرف مَتنُه عن[٢] غير راويه[٣]، وكذا أطلقَه كثيرون، والصَّواب فيه التَّفصيلُ الذي تقدَّم في الشَّاذِّ، فإنَّه بمعناه[٤]، والله أعلم.

النَّوعُ الخامسَ عشرَ معرفةُ الاعتبارِ والمُتابعاتِ والشَّواهدِ

هذه أمورٌ يتعرَّفون بها حالَ الحديث، فمثالُ الاعتبار أنْ يرويَ حمَّادٌ مثلاً حديثًا لا يُتابَعُ عليه، عن أيُّوبَ، عن ابن سيرينَ، عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبيِّ ﷺ، فيُنظرُ هل رواه ثقةٌ غيرُ[٥] أيُّوبَ عن ابن سيرينَ، فإنْ لم يُوجَدْ ثقةٌ[٦] غيرُ ابن سيرينَ عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإلاَّ فصحابيٌّ غيرُ أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبيِّ ﷺ، فأيُّ ذلك وُجدَ عُلمَ أنَّ له أصلاً يُرجعُ إليه، وإلاَّ فلا.

والمتابعةُ[٧] أنْ يرويَه عن أيُّوبَ غيرُ[٨] حمَّادٍ، وهي المتابعة التَّامَّة، أو عن ابن سيرينَ غيرُ أيُّوبَ، أو عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غيرُ ابن سيرينَ، أو عن النَّبيِّ ﷺ صحابيٌّ آخرُ، فكلُّ هذا يُسمَّى متابعةً، وتَقصُر عن الأُولى بحَسبِ بُعدِها منها، وتُسمَّى المتابعةُ شاهدًا.

---

(١) هو الإمامُ الحافظُ الحُجَّةُ، أبو بكرٍ أحمدُ بنُ هارونَ بنِ رَوحٍ البرديجيُّ، حدَّثَ عن الأشجِّ والجهضميِّ وغيرِهم، وحدَّثَ عنه الطَّبَرانيُّ وغيرُه، جمعَ وصنَّفَ وبَرعَ في علمِ الأثرِ، وأقرَّ الأئمَّةُ بفضلِه وعِلمِه، توفِّيَ ببغدادَ سنةَ (٣٠١هـ). «سير أعلام النُّبلاء» (١٤/ ١٢٣).

(٢) في «ض»: (من).

(٣) كذا رواه ابنُ الصَّلاح عن أبي بكرٍ البرديجيِّ بلاغًا في «مقدِّمته» (ص٨٠).

(٤) سقط من الأصل: (فإنَّه بمعناه).

(٥) في «ف»: (عن) بدل (غير).

(٦) في «ت»، و«ي»، و«ن»، و«ف»: (فثقةٌ) بدل (ثقةٌ).

(٧) زاد في «ض»: (معًا).

(٨) في «ف»: (عن) بدل (غير).

والشَّاهدُ أنْ يُروى حديثٌ آخرُ بمعناه، ولا يُسمَّى هذا متابعةً، وإذا قالوا في مثله تفرَّد به أبو هريرةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، أو ابنُ سيرينَ، أو أيُّوبُ، أو حمَّادٌ، كان مُشعِرًا بانتفاء المتابعات، وإذا انتفَتْ معَ الشَّواهد فحُكمُه ما سبقَ في الشَّاذِّ.

ويدخُل في المتابعة والاستِشهاد روايةُ مَن لا يُحتجُّ به، ولا يصلُحُ لذلكَ كلُّ ضعيفٍ، والله أعلم.

النَّوعُ السَّادسَ عشرَ معرفةُ زياداتِ الثِّقاتِ وحُكمُها

هو فنٌّ لطيفٌ تُستحسَنُ العنايةُ به[١]، ومذهبُ الجمهور مِن الفقهاء والمحدِّثينَ قَبولُها مُطلقًا، وقيل: لا تُقبَل مُطلقًا، وقيل: تُقبَل إنْ زادَها غيرُ مَن رواه[٢] ناقصًا، ولا تُقبَل ممَّن رواه[٣] ناقصًا، وقسَّمه الشَّيخُ أقسامًا:

أحدُها: زيادةٌ تُخالفُ الثِّقاتِ، فتُردُّ كما سبق.

الثَّاني: ما لا مُخالفةَ فيه، كتفرُّد ثقةٍ بجُملةِ حديثٍ فيُقبَل، قال الخطيبُ: باتِّفاق العلماء[٤].

الثَّالث: زيادة لفظةٍ في حديثٍ لم يذكُرْها[٥] سائرُ رواتِه، كحديث: «جُعِلَتْ لَنا الأَرْضُ مَسجِدًا وَطَهُورًا»، تفرَّدَ أبو مالكٍ الأشجعيُّ[٦] فقال: «وَتُربَتُها

---

(١) وقد اشتهرَ بمعرفة ذلك جماعةٌ كأبي بكرٍ النَّيسابوريِّ، وأبي الوليد القرشيِّ وغيرِهما. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٢٨٥).

(٢) زاد في «ف»: (مرَّة).

(٣) زاد في «ت»، و«ض»: (مرَّة).

(٤) قال الخطيب: باب القول في حكم خبرِ العدل إذا انفردَ بروايةِ زيادةٍ فيه لم يروِها غيرُه، قال الجمهورُ مِن الفقهاء وأصحاب الحديثِ: زيادةُ الثِّقةِ مقبولةٌ إذا انفردَ بها. انظر «الكفاية» (ص٤٢٤).

(٥) في «ن»: (لم يذكر).

(٦) هو أبو مالكٍ سعدُ بنُ طارقِ بنِ أشيَمَ الأشجعيُّ، كوفيٌّ صدوقٌ، وثَّقَه أحمدُ ويَحيى، حدَّث عن أنسٍ وأبي حازمٍ الأشجعيِّ وغيرهم، وحدَّث عنه الثَّوريُّ وأبو عوانةَ وغيرُهما، قال الصَّريفينيُّ: بقي إلى حدودِ الأربعينَ ومئةٍ. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٦/ ١٨٤)، «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ٤٧٣).

طَهُورًا»[١] . فهذا يُشبه الأوَّل ويُشبه الثَّانيَ، كذا قال الشَّيخُ، والصَّحيحُ قَبولُ هذا الأخير، ومثَّلَه الشَّيخ[٢] أيضًا بزيادةِ مالكٍ في حديث الفِطرةِ: «مِنَ المُسلِمِينَ»[٣]، ولا يصحُّ التَّمثيلُ به، فقد وافق مالكًا عمرُ بنُ نافعٍ[٤]، والضَّحَّاكُ بنُ عثمانَ[٥]، والله أعلم.

النَّوع السَّابعَ عَشَرَ معرفةُ الأفراد

تقدَّم مقصودُه، فالفردُ[٦] قسمانِ:

أحدُهما: فردٌ[٧] عن جميع الرُّواة وتقدَّمَ.

والثَّاني: بالنِّسبة إلى جهةٍ، كقَولهم: «تفرَّدَ به أهلُ مكَّةَ أو الشَّام[٨]»، أو «فلانٌ عن فلانٍ»، أو «أهل البصرة عن أهلِ الكوفةِ»، وشِبهُه، ولا يَقتَضي هذا ضعفَه إلاَّ أنْ يُرادَ بتفرُّد المدنيِّينَ انفرادُ واحدٍ منهم، فيكون كالقسم الأوَّل، والله أعلم[٩].

---

(١) بهـذه الزِّيـادةِ أخرجَه الدَّارقطنيُّ في «سـننه» (٦٧٠)، وبدونِ الزِّيادةِ أخرَجَه ابـنُ خزيمةَ في «صحيحه» (٢٦٣).

(٢) ابن الصَّلاح في «مقدِّمته» (١/ ٨٦).

(٣) «الموطَّأ» (٣١٦).

(٤) هو عمرُ بنُ نافعٍ العدويُّ المدنيُّ، مولى ابنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، روى عن أبيهِ والقاسمِ بن محمَّدٍ، وروى عنه مالكٌ وزيدُ بنُ أبي أُنيسةَ وغيرُهما، قال ابنُ معينٍ وأبو حاتمٍ: ليس به بأسٌ. توفِّي بالمدينةِ في خلافةِ أبي جعفرٍ المنصورِ. انظر «تاريخ الإسلام» (٣/ ٩٣٥)، «تهذيب التَّهذيب» (٧/ ٤٩٩).

(٥) هـو أبـو عثمانَ الضَّحَّـاكُ بنُ عثمانَ بنِ عبد الله الأسـديُّ الحِزاميُّ، المدنيُّ القُرشـيُّ، يـروي عن نافعٍ مولى ابنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وغيرِه، وعنه ابنُه عثمانُ والثَّوريُّ وغيرُهما، وثَّقه أحمدُ وابنُ معينٍ وابنُ المدينيِّ وغيرهـم، توفِّـي بالمدينة سـنةَ (١٥٣هـ). انظر «سـير أعـلام النُّبـلاء» (٤/ ٤٤٦)، «تهذيـب التهذيب» (٤/ ٤٤٦).

(٦) في «ت»، و«ف» (فالمفرد).

(٧) سقط من «ض»: (فرد).

(٨) في «ت»، و«ض»: (والشَّام).

(٩) وقد ذكر الحاكمُ أمثلةً على ذلك كلِّه فلتُنظر في مكانها في «معرفة علوم الحديث» (ص٩٦).

النَّوع الثَّامنَ عَشَرَ المعلّل

ويسمُّونَه المعلولَ وهو لحنٌ[١]، وهذا النَّوع مِن أجلِّها، يتمكَّنُ منه أهلُ الحفظِ والخبرة والفهم الثَّاقبِ.

والعلَّةُ عبارةٌ عن سببٍ غامضٍ قادحٍ، مع أنَّ الظَّاهرَ السَّلامةُ منه، وتتطرَّقُ إلى الإسناد الجامعِ شروطُ الصِّحَّةِ ظاهرًا.

وتُدرَكُ بتفرُّد الرَّاوي، وبُمخالفة غيرِه له، مع قرائنَ تُنبِّه العارفَ على وهمٍ بإرسالٍ، أو وقفٍ، أو دُخولِ حديثٍ في حديثٍ، أو غيرِ ذلك، بحيث يغلِبُ على ظنِّه، فيَحكُم بعدم صحَّة الحديث، أو يتَردَّد فيتوقَّف.

والطَّريق إلى معرفته جمعُ طُرق الحديث، والنَّظرُ في اختلاف رواتِه، وضبطِهم، وإتقانِهم، وأكثرُ[٢] التَّعليل بالإرسال بأنْ يكونَ رواتُه[٣] أقوى ممَّن وصلَ، وتقع العلَّةُ في الإسناد وهو الأكثرُ، وقد تقع في المتن.

- وما وقعَ في الإسنادِ قد يقدحُ فيه وفي المتن، كالإرسالِ والوقفِ.

- وقد يقدح في الإسناد خاصَّةً، ويكون المتنُ معروفًا صحيحًا، كحديث يَعلى بنِ عُبيدٍ[٤]، عن الثَّوريِّ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، حديثِ: «**البيِّعانِ بالخِيَارِ**»[٥]، غَلِطَ

---

(١) كذا وقعَ في عبارة البخاريِّ، والتِّرمذيِّ، والحاكمِ، والدَّارقطنيِّ، وغيرِهم، وهو لحنٌ؛ لأنَّ اسم المفعولِ مِن «أعلَّ» الرُّباعيِّ لا يأتي على مفعولٍ، بل والأجودُ فيه أيضًا «مُعلٌّ» بلامٍ واحدةٍ؛ لأنَّه مفعول «أعلَّ» قياسًا، وأمَّا «معلَّلٌ» فمفعولُ «علَّل»، وهو لغةً بمعنى ألهاهُ بالشَّيءِ وشغَلَه، وليس هذا الفعل بمُستعملٍ في كلامهم. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٢٩٤).

(٢) في «ي»، و«ن»، و«ف»، و«ض»: (وكثر).

(٣) في «ت»، و«ن»، و«ض»: (راويه).

(٤) هو أبو يوسفَ يَعلى بنُ عُبيدِ بنِ أبي أُميَّةَ الطَّنافسيُّ الكُوفيُّ، حدَّثَ عن الثَّوريِّ والأعمشِ وغيرِهما، وعنه إسحاقُ وهارونُ الحمَّالُ وغيرُهما، وثَّقَه أحمدُ وابنُ معينٍ وأبو حاتمٍ، توفي سنة (٢٠٩هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٩/ ٤٧٦)، «تهذيب التَّهذيب» (١١/ ٤٠٢).

(٥) أخرجَه الخليليُّ في «الإرشاد» مع التَّعليل الذي ذكرَه المصنِّفُ (١/ ٧٢).

يَعلى، إنَّما هو عبد الله بن دينارٍ.

وقد تُطلقُ العلَّة على غير مُقتضاها الذي قدَّمناه، ككذِب الرَّاوي، وغفلتِه، وسوءِ حِفظِه، ونحوِها[1] من أسباب ضعف الحديث، وسمَّى التِّرمذيُّ النَّسخَ علَّةً[2]، وأطلق بعضُهم العلَّةَ على مخالفةٍ لا تقدح، كإرسالِ ما وصلَه الثِّقة الضَّابطُ حتى قال: مِن الصَّحيح صحيحٌ معلَّلٌ، كما قيل: منه صحيحٌ شاذٌّ[3]، والله أعلم.

النَّوع التَّاسعَ عَشَرَ المُضطربُ

هو الذي يُروى على أوجهٍ مختلفةٍ متقاومةٍ، فإنْ رجحَتْ إحدى الرِّوايتَين[4] بحفظ راويها، أو كثرةِ صُحبته[5] المرويَّ عنه، أو غير[6] فالحُكمُ للرَّاجحة، ولا يكون مُضطربًا.

والاضطرابُ موجبٌ[7] ضعفَ الحديث؛ لإشعاره بعدم الضَّبط، ويقع في الإسناد تارةً وفي المتن أُخرى، وفيهما، مِن راوٍ أو جماعةٍ، والله أعلم.

---

(١) في «ف»: (ونحوه).

(٢) قال التِّرمذيُّ في «العلل الصَّغير»: جميعُ ما في هذا الكتاب مِن الحديثِ معمولٌ به، وقد أخذَ به بعضُ أهل العلم، ما خلا حديثَين، وقد بيَّنَّا علَّةَ الحديثَين جميعًا في هذا الكتاب. قال ابنُ رجب شارحُه: فإنَّما بيَّن ما قد يستدلُّ بِهِ للنَّسخ، لا أنَّه بيَّنَ ضعفَ إسنادهما. ووضَّح ابنُ حجرٍ قولَه فقال: مُرادُ التِّرمذيِّ أنَّ الحديث المنسوخَ مع صحَّتِه إسنادًا ومتنًا طرأَ عليه ما أوجبَ عدمَ العملِ به وهو النَّاسخ، ولا يلزمُ مِن ذلك أنْ يُسمَّى المنسوخُ معلولًا اصطلاحًا كما قرَّرته والله أعلم. «شرح علل التِّرمذي» لابن رجب (١/ ٣٢٤)، «النُّكت» لابن حجرٍ (٢/ ٧٧١).

(٣) لعلَّ المقصودَ الخليليُّ في كتابه «الإرشاد» حيث قال: العلَّةُ، فأمَّا الحديثُ الصَّحيحُ المعلولُ، فالعلَّة تقع للأحاديث مِن أنحاءٍ شتَّى لا يُمكن حصرُها، فمنها أنْ يرويَ الثِّقاتُ حديثًا مُرسلًا وينفردَ به ثقةٌ مسندًا، فالمسندُ صحيحٌ وحجَّةٌ، ولا تضرُّه علَّة الإرسال. «الإرشاد» (١/ ١٦٠).

(٤) زاد في «ت»، و«ف»: (على الأُخرى).

(٥) في «ف»: (صحبة).

(٦) زاد في «ت»، و«ض»: (ذلك).

(٧) في «ف»: (يُوجِب).

النَّوع العشرون المُدرَج

هو أقسامٌ:

أحدُها: مُدرَجٌ في حديث النَّبيِّ ﷺ، بأنْ يَذكرَ الرَّاوي عقيبَه كلامًا لنفسه أو لغيره، فيرويَه مَن بعدَه متَّصلاً، فيُتوهَّم أنَّه مِن الحديث[1].

الثَّاني: أنْ يكونَ عندَه متنان بإسنادَين، فيرويَهُما بأحدِهما[2].

الثَّالث: أنْ يسمعَ حديثًا مِن جماعةٍ مختلفين في إسناده أو متنِه، فيرويَه عنهم باتِّفاقٍ[3].

وكلُّه حرامٌ[4]، وصنَّف فيه الخطيب كتابًا شفى وكفى[5]، والله أعلم.

---

(١) مِن أمثلة ذلكَ حديثُ ابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعَه: «مَن ماتَ لا يُشرِكُ باللهِ شَيئًا دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَن مَاتَ يُشرِكُ باللهِ شَيئًا دَخَلَ النَّارَ»، ففي روايةٍ أُخرى: «قال النَّبيُّ ﷺ كلمةً، وقلتُ أنا أُخرى» فذكرَها، فأفادَ ذلك أنَّ إحدى الكلمتَين مِن قول ابن مسعودٍ، ثمَّ وردَتْ روايةٌ ثالثةٌ أفادتْ أنَّ الكلمة التي هي مِن قولِه هي الثَّانيةُ، وأكدَّ ذلك روايةٌ رابعةٌ اقتصر فيها على الكلمةِ الأُولى مضافةً إلى النَّبيِّ ﷺ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٣١٦).

(٢) مِن أمثلة ذلك حديثٌ رواه سعيدُ بن أبي مريمَ، عن مالكٍ، عن الزُّهريِّ، عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا تَبَاغَضُوا، وَلا تَحَاسَدُوا، وَلا تَدَابَرُوا، وَلا تَنَافَسُوا» الحديث. فقولُه: «وَلا تَنَافَسُوا» مُدرَجٌ، أدرجَه ابنُ أبي مريمَ مِن حديثٍ آخرَ لمالكٍ، عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرجِ، عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبيِّ ﷺ: «إِيَّاكُم وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكذَبُ الحَدِيثِ، وَلا تَجَسَّسُوا، وَلا تَنَافَسُوا، وَلا تَحَاسَدُوا»، وكِلا الحديثَين مُتَّفقٌ عليه مِن طريقِ مالكٍ، وليس في الأوَّل، «وَلا تَنَافَسُوا»، وهي في الثَّاني، وهكذا الحديثان عند رواة «الموطَّأ». قال الخطيبُ: وهِمَ فيها ابنُ أبي مريم، عن مالكٍ، عن ابن شهابٍ، وإنَّما يرويها مالكٌ في حديثه عن أبي الزِّناد. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٣١٩).

(٣) مثالُ اختلاف السَّنَد حديثُ التِّرمذيِّ عن بندار، عن ابن مهديٍّ، عن سفيانَ الثَّوريِّ، عن واصلٍ ومنصورٍ والأعمشِ، عن أبي وائلٍ، عن عمرِو بنِ شُرحبيل، عن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قلتُ: «يا رسولَ الله، أيُّ الذَّنبِ أعظَمُ؟» الحديث. فروايةُ واصلٍ هذه مدرجةٌ على رواية منصورٍ والأعمشِ؛ لأنَّ واصلًا لا يذكر فيه عَمرًا، بل يجعلُه عن أبي وائلٍ، عن عبد الله، هكذا رواه شعبةُ، ومهديُّ بنُ ميمونٍ، ومالكُ بنُ مغولٍ، وسعيدُ بن مسروقٍ، عن واصلٍ كما ذكره الخطيبُ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٣٢١).

(٤) بإجماعِ أهل الحديثِ والفقهِ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٣٢٢).

(٥) اسمُ الكتابِ «الفَصلُ للوَصلِ المُدرَج في النَّقلِ». انظر «تدريب الرَّاوي» (١/ ٣٢٢).

النَّوعُ الحادي والعِشرون — المَوضوعُ

هو المُختلقُ المَصنوعُ[1] وشرُّ الضَّعيف، وتحرُمُ روايتُه معَ العلم به في أيِّ معنًى كان، إلاَّ مبيَّنًا، ويُعرف الوضع:

- بإقرار واضِعه.
- وبمعنى[2] إقرارِه.
- أو قرينةٍ في الرَّاوي أو المَروي.

فقد وُضِعت أحاديثُ يشهدُ بوضعِها ركاكةُ لفظها[3] ومعانيها، وقد أكثر جامعُ الموضوعات في نحو مجلَّدَين[4]، أعني أبا الفرج ابنَ الجوزيِّ، فذكرَ كثيرًا ممَّا لا دليلَ على وضعِه، بل هو ضعيفٌ[5].

والواضعونَ أقسامٌ[6] أعظمهُم ضرَرًا قومٌ يُنسبون إلى الزُّهدِ، وضعوه حُسبةً في زَعمهم، فقُبِلت موضوعاتُهم ثقةً بهم، وجَوَّزَت الكرَّاميَّةُ[7] الوضع في التَّرغيب والتَّرهيب[8]، وهو خلافُ إجماع المسلمين الذين يُعتدُّ بهم، ووَضَعت الزَّنادقةُ جُمَلاً، فبيَّن جهابذةُ الحديث أمرَها ولله الحمد.

---

(١) في «ض»: (الموضوع).

(٢) في «ت»، «ي»، «ن»، «ف»، «ض»: (أو معنى).

(٣) في «ف»: (ألفاظها).

(٤) في «ي»، و«ن»، و«ف»، و«ض»: (مجلَّدتَين).

(٥) قال السُّيوطيُّ: بل وفيه الحسنُ، بل والصَّحيحُ، وأغربُ مِن ذلك أنَّ فيها حديثًا مِن «صحيح مسلمٍ». وقال الذَّهبيُّ: والتَّحقيقُ أنَّه لا ينبغي الاحتجاجُ بها، ولا ذِكرُها في الموضوعاتِ، ورُبَّما ذكر في الموضوعات أحاديثَ حِسانًا قويَّةً. انظر «تاريخ الإسلام» للذَّهبيِّ (١٢/ ١١٠٠)، «تدريب الرَّاوي» (١/ ٣٢٩).

(٦) سقط من «ف»: (أقسام).

(٧) الكرَّاميَّة: أصحابُ أبي عبد الله محمَّدِ بنِ كرَّام، كان ممَّن يثبتُ الصِّفات إلاَّ أنَّه ينتهي فيها إلى التَّجسيم والتَّشبيه، وهم طوائفُ بلغ عددُهم اثنتَي عَشرَةَ فِرقةً. ينظر «الفَرق بين الفِرق» لعبد القاهر البغداديِّ (ص٢٠٢)، و«الملل والنِّحل» للشَّهرستانيِّ (١/ ١٠٨)

(٨) وقال بعضُهم: إنَّما نكذبُ له لا عليه. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٣٣٤).

وربَّما أسند الواضعُ كلامًا لنَفسه أو لبعض الحُكماء، وربَّما وقعَ الرَّاوي[١] في شِبه الوضع بغير قصدٍ، ومِنَ الموضوع الحديثُ المرويُّ عن أُبيِّ بنِ كعبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في فضل القرآن سورةً سورةً[٢]، وقد أخطأَ مَن ذكرَه مِن المفسِّرين[٣]، والله أعلم.

النَّوع الثَّاني والعشرونَ المَقلوبُ

هو نحوُ حديثٍ مشهورٍ عن سالمٍ جُعلَ[٤] عن نافعٍ؛ ليُرغَّبَ فيه[٥]، وقَلَبَ أهلُ بغدادَ على البخاريِّ مئةَ حديثٍ امتحانًا، فردَّها على وُجوهِها، فأذعنوا بفضلِه[٦]، والله أعلم.



فرعٌ

إذا رأيتَ حديثًا بإسنادٍ ضعيفٍ فلَكَ أنْ تقولَ: هو ضعيفٌ بهذا الإسناد، ولا تقولُ: هو[٧] ضعيفُ المتن؛ بمجرَّد ضعفِ ذلك الإسناد، إلاَّ أنْ يقولَ إمامٌ: إنَّه لم يُروَ مِن وجهٍ صحيحٍ، أو إنَّه حديثٌ ضعيفٌ مفسِّرًا ضعفَه، فإنْ أَطلق ففيهِ كلامٌ يأتي قريبًا.

---

(١) سقط من «ت»، و«ي»، و«ن»، و«ف»، و«ض»: (الرَّاوي).

(٢) أخرجَه ابن عديٍّ في «الكامل» (٨/ ٤٤٠)، وقال ابن عديٍّ: وهذا الحديثُ غيرُ محفوظٍ عن زيدٍ. وأخرجه ابنُ الجَوزيِّ في «الموضوعات»، (١/ ٢٣٩).

(٣) في تفسيرِه كالثَّعلبيِّ، والواحديِّ، والزَّمخشريِّ، والبَيضاويِّ. قال العراقيُّ: لكنْ مَنْ أبرزَ إسنادَه منهم كالأوَّلين، فهو أبسطُ لعذرِه إذ أحال ناظرَه على الكشف عن سندِه، وإنْ كان لا يجوزُ له السُّكوتُ عليه، وأمَّا مَن لم يُبرزْ سندَه، وأوردَه بصيغةِ الجزمِ، فخطؤُه أفحشُ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٣٤١).

(٤) في «ض»: (فجُعِل).

(٥) وتبعَه الزَّركشيُّ في هذا التَّعريف فقال: وهذا التَّعريفُ غيرُ وافٍ بحقيقةِ المقلوبِ، وإنَّما هو تفسيرٌ لنَوعٍ منه، وحقيقتُه: جَعلُ إسنادٍ لمتنٍ آخرَ، وتغييرُ إسنادٍ بإسنادٍ. «النُّكت على مقدِّمة ابن الصَّلاح» (٢/ ٢٩٩).

(٦) روى القصةَ الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٤٠).

(٧) في «ت»، و«ي»، و«ف»، و«ض»: (ولا تَقُل ضعيفُ المتنِ).

وإذا أردتَ روايةَ الضَّعيف بغير[١] إسنادٍ فلا تقلْ: قال رسولُ الله ﷺ كذا، وما أشبهه مِن صيَغ الجزمِ، بل قل: «[٢]رُويَ كذا»، أو «بلَغَنا كذا»، أو «وردَ»، أو «جاءَ»، أو «نُقل»، أو ما أشبهَه، وكذا ما يُشكُّ في صحَّته.

ويجوزُ عند أهل الحديثِ وغيرِهم التَّساهلُ في الأسانيد، وروايةُ ما سوى الموضوعِ مِنَ الضَّعيف، والعملُ به[٣] مِن غير بيانِ ضعفِه في غير صفات الله تعالى والأحكامِ، كالحلال والحرام وغيرِهما، وذلك كالقَصص، وفضائل الأعمال، والمواعظِ، وغيرِها ممَّا لا تعلُّقَ له بالعقائد والأحكام، والله أعلم.

النَّوع الثَّالث والعِشرونَ: صفةُ مَن تُقبَلُ روايتُه وما يتعلَّقُ بهِ

فيه مسائلُ:

إحداها: أجمعَ الجماهيرُ مِن أئمَّة الحديث والفقه أنَّه يُشترَطُ فيه أنْ يكونَ عَدلاً ضابطًا، بأنْ يكونَ مُسلمًا بالغًا عاقلاً، سليمًا مِن أسباب الفسقِ وخوارمِ المروءةِ، مُتيقِّظًا، حافظًا إنْ حدَّث مِن حِفظه، ضابطًا لكتابه إنْ حدَّث منه، عالِمًا بما يُحيلُ المعنى إنْ روى به.

الثَّانية: تثبتُ العدالةُ بتنصيص عدلَين عليها أو بالاستفاضة، فمَن اشتهرَت عدالتُه بين أهلِ العلم، وشاع الثَّناءُ عليه بها كفى فيها، كمالكٍ، والسُّفيانَين، والأوزاعيِّ، والشَّافعيِّ، وأحمدَ، وأشباهِهم، وتوسَّعُ ابنُ عبد البَرِّ فيه فقال: كلُّ حاملِ علمٍ معروفِ العناية[٤] به محمولٌ[٥] أبدًا على العدالة حتى يبيِّن[٦] جرحُه[٧]، وقولُه هذا غيرُ مَرضيٍّ.

---

(١) في «ن»: (من غير).
(٢) في «ض»: (قد).
(٣) سقط من «ن»: (به).
(٤) في «ف»: (بالعناية).
(٥) في «ف»: (مجهول).
(٦) في «ف»، «ض»: (يتبين).
(٧) «التَّمهيد» لابن عبد البرِّ (١/ ٢٨).

الثَّالثة: يُعرف ضبطُه بموافقتِه الثِّقاتِ المُتقِنين غالبًا، ولا تضرُّ مخالفتُه النَّادرةُ، فإنْ كثُرَتِ اختلَّ ضَبطُه ولم يُحتجَّ بِه.

الرَّابعة: يُقبَلُ التَّعديلُ مِن[1] غير ذِكرِ سببِه على الصَّحيح المَشهور، ولا يُقبَل الجَرحُ إلاَّ مبيَّنَ السَّبب، وأمَّا كُتُبُ الجرح والتَّعديل التي لا يُذكر فيها سببُ الجَرح ففائدتُها التَّوقُّفُ فيمَن جَرحوه، فإنْ بحَثنا عن حاله وانزاحَت عنه الرِّيبةُ، وحصلَتِ الثِّقةُ به، قَبِلنا حديثَه، كجماعةٍ في «الصَّحيحَين» بهذه المثابة.

الخامسةُ: الصَّحيحُ أنَّ الجَرحَ والتَّعديلَ يثبتان بواحدٍ، وقيل: لا بدَّ مِن اثنين، وإذا اجتمعَ فيه جَرحٌ وتعديلٌ فالجرحُ مُقدَّمٌ، وقيل: إنْ زاد المُعدِّلون قُدِّمَ التَّعديلُ، وإذا قال: «حدَّثني الثِّقةُ»، أو نحوُه لم يُكتفَ به على الصَّحيح، وقيل: يُكتفى، فإنْ كان القائل عالمًا كفى في حقِّ موافقِه في المذهب[2] عند بعض المحقِّقين[3].

وإذا روى العدل عمَّن سمَّاه لم يكنْ تعديلاً عند الأكثرين، وهو الصَّحيح، وقيل: هو تعديلٌ، وعَمَلُ العالِم وفُتياه على وفق حديثٍ رواه ليس حُكمًا بصحَّته، ولا مخالفتُه قدحٌ في صحَّتِه، ولا في راويه، والله أعلم.

السَّادسةُ: روايةُ مجهولِ العدالةِ ظاهرًا وباطنًا لا تُقبَل عندَ الجماهيرُ.

وروايةُ المستور وهو عدلُ الظَّاهر خفيُّ الباطن، يَحتجُّ بها بعضُ مَن ردَّ الأوَّلَ،

---

(١) في «ن»: (عن).

(٢) في «ي»: (موافقته المذهب).

(٣) مثالُه ما جاءَ في «سنن أبي داود» (٢٠٩٥) عن إسماعيلَ بنِ أُميَّةَ، حدَّثني الثِّقةُ، عن ابنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «آمِرُوا النِّسَاءَ في بَنَاتِهِنَّ»، و«النَّسائي» (٥٦٨٤) عن ابن شُبرُمةَ، قال: حدَّثني الثِّقةُ، عن عبد الله بنِ شدَّادٍ، عن ابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: «حُرِّمَتِ الخَمرُ بِعَينِها، قَلِيلِهَا وَكَثيرِهَا، وَالسَّكرُ مِن كُلِّ شَرَابٍ»، وذكر الإمام الرَّافعيُّ في «أماليه» عن عبد الله بنِ أحمدَ بنِ حنبلٍ أنَّه قال: ما حدَّث به الشَّافعيُّ في كتابه فقال: حدَّثني الثِّقةُ، فإنَّما يريدُ به أَبي. وسُئِلَ يحيى بنُ معينٍ: إنَّ مالكًا يقول: حدَّثني الثِّقةُ فمَن هو؟ قال: مَخرمةُ بنُ بُكيرٍ، قيل له: لِم قلَّ حديث مالكٍ؟ قال: لكثرةِ تمييزِه. «النُّكت» للزَّركشيِّ (٣/ ٣٦٧).

وهو قول بعض الشَّافعيِّينَ[١]، قال الشَّيخ: يُشبه أنْ يكونَ العملُ على هذا في كثيرٍ مِن كُتُب الحديث في جماعةٍ مِن الرُّواة، تَقادمَ العهدُ بهم، وتعذَّرَت خبرتُهم باطنًا.

وأمَّا مجهول العين فقد لا يقبلُه بعضُ مَن يَقبَل مجهولَ العدالة، ثمَّ مَن روى عنه عَدلان عيَّناه ارتفَعَت جهالةُ عينه.

قال الخطيب: المجهولُ عند أهل الحديث مَن لم يعرفْه العلماء، ولا يُعرفُ حديثه إلاَّ مِن جهةِ واحدٍ[٢]، وأقلُّ ما يدفعُ[٣] الجهالةَ روايةُ اثنين مشهورَين، ونقل ابنُ عبد البَرِّ عن أهل الحديث نحوَه[٤].

قال الشَّيخ ردًّا على الخطيب: قد روى البخاريُّ عن مِرداسٍ الأسلميِّ[٥]، ومسلمٌ عن ربيعةَ بنِ كعبٍ الأسلميِّ[٦]، ولم يَروِ عنهما غيرُ واحدٍ، والخلاف في

---

(١) كسليمٍ الرَّازيِّ قالَ: لأنَّ الأخبارَ مبنيٌّ على حُسنِ الظَّنِّ بالرَّاوي، ولأنَّ روايةَ الأخبارِ تكونُ عندَ مَن يتعذَّرُ عليه معرفةُ العدالة في الباطن، فاقتُصِر فيها على معرفة ذلك في الظَّاهر، بخلاف الشَّهادةِ، فإنَّها تكونُ عند الحكَّام، فلا يتعذَّرُ عليهم ذلكَ. انظر «تدريب الرَّاوي» (١/ ٣٧١).

(٢) في «ف»، و«ي»: (جهة واحدة). انظر «الكفاية» (ص٨٨).

(٣) في «ت»، و«ف»، و«ن»: (يرفع).

(٤) ولفظُه كما نقلَه ابن الصَّلاح في النَّوع السَّابع والأربعين: كلُّ مَن لم يروِ عنه إلاَّ رجلٌ واحدٌ، فهو عندَهم مجهولٌ، إلَّا أنْ يكونَ رجلًا مشهورًا في غير حملِ العلمِ، كاشتهارِ مالكِ بن دينارٍ بالزُّهدِ، وعمرِو بنِ معديكرب بالنَّجدة. انظر «تدريب الرَّاوي» (١/ ٣٧٤).

(٥) «صحيح البخاريِّ» (٦٤٣٤).

ومِرداسُ: -بكسر أوَّله وسكون الرَّاء- ابنُ مالكٍ الأسلميُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، صحابيٌّ بايعَ تحتَ الشَّجرةِ، وهو قليلُ الحديثِ، روى عن النَّبيِّ ﷺ حديثَ «يَذهَبُ الصَّالِحُونَ»، وعنه قيسُ بنُ أبي حازمٍ. انظر «أسد الغابة» (٤/ ٣٦٦)، «الإصابة» (٦/ ٦٠).

(٦) «صحيح البخاريِّ» (٤٨٩).

وربيعةُ بنُ كعبِ بنِ مالكٍ الأسلميُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، صحابيٌّ مِن أهل الصُّفَّة، كنيته أبو فراسٍ، ومنهم مَن فرَّق بينَ ربيعةَ وأبي فراسٍ الأسلميِّ، روى عنه أبو سلمةَ بنُ عبد الرَّحمنِ ونُعيمٌ المُجمِرُ، توفِّي سنةَ (٦٣هـ) بعد الحرَّةِ. انظر «أسد الغابة» (٢/ ٦٤)، «الإصابة» (٢/ ٣٩٤).

ذلك متَّجِهٌ، كالاكتفاء بتعديل واحدٍ[١].

والصَّواب نقلُ الخطيب، ولا يصحُّ الرَّدُّ عليه بمِرداسٍ وربيعةَ، فإنَّهما صحابيَّان مشهوران، والصَّحابة كلُّهم عدولٌ.



فرعٌ

يُقبَل تعديل العبد والمرأة العارفَين، ومَن عُرفَت عينُه وعدالتُه وجُهِل اسمُه احتُجَّ به، وإذا قال: «أخبرني فلانٌ، أو فلانٌ» وهُما عدلان احتُجَّ به، فإنْ جُهلَ[٢] عدالةُ أحدِهما، أو قال: «فلانٌ أو غيرُه» لم يُحتجَّ به.

السَّابعة: مَن كُفِّر ببدعتِه لم يُحتَجَّ به بالاتِّفاق[٣]، ومَن لم يُكفَّر قيل: لا يُحتجُّ به مطلقًا[٤]، وقيل: يُحتجُّ به إنْ لم يكن ممَّن يستحلُّ الكذبَ في نصرة مذهبِه، أو لأهل مذهبِه، وحُكيَ عن الشَّافعيِّ[٥]، وقيل: يُحتجُّ به إنْ لم يكن داعيةً إلى بدعته، ولا يُحتجُّ به إنْ كان داعيةً، وهذا هو الأظهرُ الأعدلُ، وقولُ الكثير أو الأكثر، وضُعِّف الأوَّلُ باحتجاج صاحبَي «الصَّحيحَين» وغيرِهما بكثيرٍ مِن المبتدعةِ غيرِ الدُّعاة[٦].

الثَّامنةُ: تُقبَل رواية التَّائب مِن الفسق، إلاَّ الكذبَ في حديث رسول الله ﷺ

---

(١) «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص١١٣).

(٢) في «ض»: (جهلت).

(٣) في «ت»: (مَن كُفِّر ببدعةٍ لم يُحتَجَّ ببدعته بالاتِّفاق).

(٤) حكاه الخطيبُ عن مالكٍ في «الكفاية» (ص١٢٠). وقال السُّيوطيُّ: لأنَّ في الرِّواية عنه ترويجًا لأمرِه، وتنويهًا بذكرِه؛ ولأنَّه فاسقٌ ببدعتِه، وإنْ كان متأوِّلًا يردُّ كالفاسقِ بلا تأويلٍ، كما استوى الكافرُ المتأوِّل وغيرُه. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٣٨٤).

(٥) «الأُم» في شهادة أهل الأهواء (٦/ ٢٢٢)، وحكاه أيضًا عنه الخطيبُ وعن ابنِ أبي ليلى، والثَّوريِّ، والقاضي أبي يوسفَ. «الكفاية» (ص١٢٠).

(٦) كعِمرانَ بنِ حطَّانَ وداودَ بنِ الحُصَين. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٣٨٥، ٣٨٨).

فلا تُقبَلُ أبدًا وإنْ حَسُنَت طريقُه[١]، كذا قاله أحمدُ بنُ حنبلٍ[٢]، والحُمَيديُّ شيخُ البخاريِّ[٣]، والصَّيرفيُّ الشَّافعيُّ[٤].

قال الصَّيرفيُّ: كلُّ[٥] مَن أسقطْنا[٦] خبرَه بكذبٍ لم نَعُدْ لقَبوله بتوبةٍ[٧]، ومَن ضعَّفناه لم نُقَوِّه بعدَه[٨]، بخلاف الشَّهادة[٩].

وقال السَّمعانيُّ: مَن كذب في خبرٍ واحدٍ وجبَ إسقاطُ ما تقدَّمَ مِن حديثه[١٠].

قلت: كلُّ هذا مخالفٌ لقاعدة مذهبِنا ومذهبِ غيرِنا، ولا يقوى الفرقُ بينه وبين الشَّهادة.

التَّاسعةُ: إذا روى حديثًا ثمَّ نفاه المسمِعُ، فالمُختار أنَّه:

- إنْ كان جازمًا بنَفيه بأنْ قال: «ما رَوَيتُه» ونحوه، وجبَ ردُّه، ولا يقدحُ في باقي روايات الرَّاوي عنه.
- فإنْ قال: «لا أعرفُه»، أو «لا أذكُرُه» أو نحوه، لم يقدَحْ فيه.

ومَن روى حديثًا ثمَّ نسيَه جازَ العملُ به على الصَّحيح، وهو قول الجمهور مِنَ الطَّوائف، خلافًا لبعض الحنفيَّة؛ ولا يُخالف هذا[١١] كراهةَ الشَّافعيِّ وغيرِه[١٢] الرِّوايةَ عنِ الأحياء[١٣]، والله أعلم.

---

(١) في «ت»، و«ي»، و«ن»، و«ف»، و«ض»: (طريقته).

(٢) روى الخطيبُ بسنده أنَّ أحمدَ بنَ حنبلٍ سُئلَ عن محدِّثٍ كذبَ في حديثٍ واحدٍ، ثمَّ تابَ ورجعَ، قال: توبتُه فيما بينَه وبينَ الله تعالى، ولا يُكتبُ حديثُه أبدًا. «الكفاية» (ص١١٧).

(٣) «الكفاية» (ص١١٨).

(٤) «الكفاية» (ص١١٨).

(٥) في «ي»: (في كلِّ).

(٦) في «ف»: (أسقطناه).

(٧) في «ض»: (بتوبته).

(٨) في «ن»: (بعد).

(٩) قالَه الصَّيرفيُّ في «شرح الرِّسالة». انظر «تدريب الرَّاوي» (١/ ٣٩٠).

(١٠) بنَحوه في «قواطع الأدلَّة» للسَّمعانيِّ (١/ ٣٢٤).

(١١) زاد في «ف»: (ونحوه).

(١٢) سقط من «ف»: (وغيره).

(١٣) منها ما ذكرَه الخطيبُ وغيرُه عن الشَّافعيِّ قولُه لابن عبد الحكَم: «ما حدَّثتُك به مِن شيءٍ فهو كما حدَّثتُك، وإيَّاك والرِّواية عن الأحياء». «الكفاية» (ص١٣٩).

العاشرةُ: مَن أخذ على التَّحديث أجرًا لا تُقبَل روايتُه عند أحمدَ، وإسحاقَ، وأبي حاتمٍ، وتُقبَل عند أبي نُعَيمٍ الفَضلِ[١]، وعليِّ بنِ عبد العزيز[٢]، وآخرينَ[٣].

وأفتى الشِّيخ أبو إسحاقَ الشِّيرازيُّ بجَوازِها مَن[٤] امتنع عليه الكسبُ لعيالِه بسبب التَّحديث[٥].

الحاديةَ عشرةَ: لا تُقبَل روايةُ مَن عُرف بالتَّساهُل في سماعه أو إسماعه، كمَن لا يُبالي بالنَّوم في السَّماع، أو يُحدِّثُ لا مِن أصلٍ مُصحَّحٍ، أو عُرفَ بقَبول التَّلقين في الحديث، أو كثرةِ السَّهو في روايته إذا لم يُحدِّثْ مِن أصلٍ، أو كثُرت الشَّواذُّ والمناكيرُ في حديثه.

قال ابنُ المبارك[٦]، وأحمدُ[٧]، والحُمَيديُّ[٨]، وغيرُهم: مَن غلط في حديثٍ فبُيِّن له فأصرَّ على روايته سقطَت رواياتُه.

وهذا صحيحٌ إنْ ظهر أنَّه أصرَّ عنادًا أو نحوَه.

الثَّانيةَ عشرةَ: أعرضَ النَّاس هذه الأزمانَ[٩] عن اعتبار مجموعِ الشُّروط المذكورة؛ لكون المقصودِ صارَ[١٠] إبقاءَ سلسلةِ الإسناد المُختصِّ بالأُمَّة، فليُعتبَر ما يليق

---

(١) هو أبو نُعيمٍ الفضلُ بنُ دُكَين التَّيميُّ الطَّلحيُّ، الحافظُ الكبيرُ، سمعَ مِن الأعمشِ والثَّوريِّ وغيرِهما، وروى عنه أحمدُ وإسحاقُ وغيرُهما، حدَّث عنه البخاريُّ كثيرًا، وهو مِن كبار مشيختِه، توفِّيَ سنةَ (٢١٩هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٠/ ١٤٢)، «تهذيب التَّهذيب» (٨/ ٢٧٠).

(٢) هو الإمامُ الحافظُ الصَّدوقُ أبو الحسنِ البغويُّ، سمعَ أبا نُعيمٍ والقَعنبيَّ ومَن في طبقتِهم، وجَمع وصنَّفَ «المسند الكبير»، وأخذَ القراءاتِ عن أبي عُبيدٍ وغيرِه، سمع منه الطَّبرانيُّ وخلقٌ كثيرون، توفِّي سنة (٢٨٦هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٣/ ٣٤٨)، «تهذيب التَّهذيب» (٧/ ٣٦٢).

(٣) «الكفاية» (ص١٥٤).

(٤) في «ض»: (لمن).

(٥) «المنتظم» لابن الجوزيِّ (١٦/ ١٩٣)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٨/ ٣٧٣).

(٦) «الكفاية» (ص١٤٣).

(٧) «الكفاية» (ص١٤٤).

(٨) «الكفاية» (ص١٤٤).

(٩) في «ض»: (في هذا الزَّمان).

(١٠) سقط من «ي»: (صار).

بالمقصود، وهو كونُ الشَّيخ مُسلمًا، بالغًا، عاقلاً، غيرَ مُتظاهرٍ بفسقٍ أو سُخفٍ، وفي ضَبطه بوجود سماعِه مُثبَتًا[1] بخَطٍّ غيرِ مُتَّهمٍ، وبروايتِهِ مِن أصلٍ موافقٍ لأصل شيخه، وقد قال نحو ما ذكرناه الحافظُ أبو بكرٍ البيهقيُّ[2].

الثَّالثةَ عشرةَ: في ألفاظ الجَرح والتَّعديل

وقد رتَّبَها ابنُ أبي حاتمٍ فأحسنَ[3]، فألفاظ التَّعديل مراتبُ:

- **أعلاها**: «ثقةٌ»، أو «مُتقنٌ»، أو «ثَبْتٌ»، أو «حُجَّةٌ»، أو «عَدْلٌ حافظٌ»، أو «ضابطٌ».
- **الثَّانية**: «صدوقٌ»، أو «مَحلُّه الصِّدقُ»[4]، أو «لا بأسَ بهِ». قال ابن أبي حاتمٍ: «هو ممَّن يُكتَبُ حديثُه، ويُنظرُ فيه»، وهي المنزلةُ الثَّانية[5]، وهو كما قالَ؛ لأنَّ هذه العبارةَ لا تُشعِرُ بالضَّبط، فيُعتبَرُ حديثُه على ما تقدَّم.

وعن يحيى بن معينٍ: إذا قُلتُ: «لا بأسَ به[6]» فهو ثقةٌ[7]، ولا يُقاوِمُ قولَه عن نفسِه نَقَلَ ابنِ أبي حاتمٍ عن أهل الفنِّ.

- **الثَّالثة**: «شيخٌ»، فيُكتَبُ ويُنظَرُ.
- **الرَّابعة**: «صالحُ الحديث»، يُكتَبُ للاعتبار.

وأمَّا ألفاظ الجَرح، فمَراتبُ:

- فإذا قالوا: «ليِّنُ الحديث» كُتِبَ حديثُه، ويُنظَر اعتبارًا، وقال الدَّارَقُطنيُّ: إذا قلتُ: «ليِّنٌ» لم يكنْ ساقِطًا، ولكنْ مجروحًا بشيءٍ لا يُسقط عن العدالةِ[8].
- وقولهم: «ليس بقويٍّ» يُكتبُ حديثُه، وهو دون «ليِّن».
- وإذا قالوا: «ضعيفُ الحديث» فدُون «ليس بقويٍّ»، ولا يُطرحُ بل يُعتبَر به.

---

(١) سقط من «ض»: (مثبتًا).

(٢) «مناقب الشَّافعيِّ» للبيهقيِّ (٢/ ٣٢١)، كما أشار إلى قوله السُّيوطيُّ في «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٠٣).

(٣) «الجرح والتَّعديل» (٢/ ٣٧). (٤) في «ت»: (الصَّدوق). (٥) «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧).

(٦) سقط من «ن»: (به). (٧) «الكفاية» (ص٢٢). (٨) «الكفاية» (ص٢٣).

- وإذا قالوا: «متروك الحديث»، أو «ذاهبُه»، أو «كذَّابٌ»، فهو ساقطٌ لا يُكتبُ حديثُه.

ومِن ألفاظِهم: «فلانٌ روى عنه النَّاسُ»، «وَسَطٌ»، «مُقارَبُ الحديث»، «مُضطربُه»، «لا يُحتجُّ به»، «مجهولٌ»، «لا شيءَ»، «ليس بِذاك»[١]، «ليس بِذاك القويِّ»، «فيه، أو في حديثه ضعفٌ»، «ما[٢] أعلمُ به بأسًا»، ويُستدلُّ على معانيها بما تقدَّم، والله أعلم.

النَّوعُ الرَّابعُ والعِشرونَ كيفيَّةُ سماعِ الحديثِ وتحمُّلِه وصفةُ ضَبطِه

تُقبَل روايةُ المسلم البالغِ ما تحمَّله قَبلَهما، ومنعَ الثَّانيَ قومٌ فأخطأوا.

قال جماعةٌ مِن العلماء: يُستحبُّ أنْ يبتدِئَ بسماع الحديث بعد ثلاثينَ سنةً[٣]، وقيل: بعد عشرينَ[٤]، والصَّوابُ[٥] في هذه الأزمان التَّبكيرُ به مِن حين يصحُّ سماعُه، وبِكَتبه وتَقييدِه حين يتأهَّلُ له، ويَختلف باختلاف الأشخاص.

ونقل القاضي عياضٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ أهل الصَّنعةِ حدَّدوا أوَّلَ زمنٍ[٦] يصحُّ فيه السَّماعُ بخمس سنين، وعلى هذا استقرَّ العملُ[٧].

والصَّوابُ اعتبارُ التَّمييز، فإنْ فَهِمَ الخطابَ ورَدَّ الجوابَ كان مُميِّزًا صحيحَ السَّماع، وإلاَّ فلا، ورُوِيَ نحو هذا عن موسى بنِ هارونَ[٨]، وأحمدَ بنِ حنبلٍ[٩].

---

(١) سقط من «ف»، و«ي»: (ليس بذاك).

(٢) في «ض»: (به) بدل (ما).

(٣) وعليه أهلُ الشَّام. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤١٤).

(٤) وعليه أهلُ الكوفةِ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤١٤).

(٥) في «ف»: (والصَّحيح).

(٦) في «ي»: (من) بدل (زمن).

(٧) «الإلماع» (ص٦٤).

(٨) روى الخطيبُ بسنده إلى القاسمِ بنِ بُكيرٍ قال: سألتُ موسى بنَ هارونَ قلتُ: متى يسمعُ الصَّبيُّ؟ قال: إذا فرَّق بينَ الدَّابَّة والبقرةِ. «الكفاية» (ص٦٥).

(٩) روى الخطيب بسنده إلى عبد الله بن أحمدَ بنِ حنبلٍ قال: سألتُ أبي متى يجوزُ سماعُ الصَّبيِّ في الحديث؟ فقال: إذا عَقَلَ وضَبَطَ. «الكفاية» (ص٦١).



بيانُ أقسامِ طُرُقِ تحمُّلِ الحديثِ

ومَجامِعُها ثمانيةُ أقسامٍ:

الأوَّل: سماعُ لفظِ الشَّيخِ

وهو إملاءٌ وغيرُه، مِن حفظٍ ومِن كتابٍ، وهو أرفعُ الأقسام عند الجماهير، قال القاضي عياضٌ: لا خلافَ أنَّه يجوز في هذا للسَّامع أنْ يقولَ في روايته: «حدَّثَنا»، و«أخبرَنا»، و«أنبأَنا»، و«سمِعتُ فلانًا»، و«قال لنا»، و«ذَكَر لنا»[١].

قال الخطيب: أرفعُها «سمعتُ»، ثمَّ «حدَّثَنا»، و«حدَّثني»، ثمَّ «أخبرَنا»، وهو كثيرٌ في الاستعمال، وكان هذا قبلَ أنْ يشيعَ تخصيصُ «أخبرَنا» بالقراءة على الشَّيخ، قال: ثمَّ «أنبأَنا»، و«نبَّأَنا» وهو قليلٌ في الاستعمال[٢].

قال الشَّيخ: «حدَّثَنا»، و«أخبرَنا» أرفعُ مِن «سمعتُ» مِن جهةٍ؛ إذ ليس في «سمعتُ» دلالةُ أنَّ الشَّيخَ روَّاه إيَّاه[٣]، بخلافهما.

وأمَّا «قال لنا فلان»، أو «ذَكَر لنا»، فكـ«حدَّثَنا»، غيرَ أنَّه لائقٌ بسماع المذاكرةِ، وهو به أشبَه مِن «حدَّثَنا».

وأوضع العباراتِ «قال»، أو «ذَكَر» مِن غير «لي»، أو «لنا»، وهو أيضًا محمولٌ على السَّماع إذا عُرِفَ اللِّقاءُ على ما تقدَّم في نوع المُعضَلِ، لا سيِّما إنْ عُرِفَ أنَّه لا يقول: «قال» إلاَّ فيما سمعَه منه[٤]، وخصَّ الخطيبُ حملَه على السَّماع به[٥]، والمعروفُ أنَّه ليس بشَرطٍ[٦].

---

(١) «الإلماع» (ص٦٩). (٢) «الكفاية» (ص٢٨٤-٢٨٦). (٣) «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص١٣٥).

(٤) كحجَّاجِ بنِ محمَّدٍ الأعورِ، روى كتبَ ابنِ جُرَيجٍ عنه بلفظِ: «قالَ ابنُ جُرَيجٍ»، فحَمَلها النَّاسُ عنه، واحتَجُّوا بها. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٢٣). (٥) «الكفاية» (ص٢٤).

(٦) وأفرطَ ابنُ مَنده فقال: حيثُ قالَ البخاريُّ: «قالَ لنا» فهو إجازةٌ، وحيثُ قالَ: «قال فلانٌ» فهو تدليسٌ». وردَّ العلماءُ عليه ذلك ولم يقبَلوه. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٢٣).

القِسمُ الثَّاني القِراءةُ على الشَّيخِ

ويُسمِّيها أكثرُ المحدِّثينَ عَرضًا[١]، سواءٌ قرأتَ، أو قَرَأ غيرُك وأنتَ تسمعُ، مِن كتابٍ أو حفظٍ، حفظَ الشَّيخُ أم لا، إذا أمسكَ أصلَه هو أو ثقةٌ، وهي روايةٌ صحيحةٌ بلا خلافٍ في جميع ذلك، إلاَّ ما حُكيَ عن بعض مَن لا يُعتدُّ به.

واختلَفوا في مُساواتِها للسَّماع مِن لفظ الشَّيخ، ورُجحانِه عليها، ورُجحانِها عليه.

- فحُكيَ **الأوَّلُ** عن مالكٍ[٢] وأصحابِه وأشياخِه، ومُعظمِ علماء الحجازِ والكوفةِ، والبخاريِّ وغيرِهم[٣].

- **والثَّاني** عن جمهور أهلِ المشرقِ وهو الصَّحيحُ.

- **والثَّالثُ** عن أبي حنيفةَ، وابنِ أبي ذئبٍ[٤]، وغيرِهما، وروايةٌ عن مالكٍ[٥]،

(١) فرَّق الحافظُ ابنُ حجرٍ بينَ العَرضِ والقِراءةِ، فقالَ: إنَّما غايرَ بينهما بالعَطفِ؛ لما بينَهما مِن العموم والخُصوص؛ لأنَّ الطَّالب إذا قرأ كان أعمَّ مِن العَرضِ وغيره، ولا يقعُ العَرضُ إلَّا بالقراءةِ؛ لأنَّ العَرضَ عبارةٌ عمَّا يُعارِضُ به الطَّالبُ أصلَ شيخِه معَه، أو معَ غيرِه بحضرته، فهو أخصُّ مِن القراءة. «فتح الباري» (١/ ١٤٩).

(٢) سُئل مالكٌ عن الكتب التي تُعرضُ عليه أيقولُ الرَّجلُ: «حدَّثني»؟ قال: نعم، كذلك القرآن، أليس الرَّجلُ يقرأُ على الرَّجلِ القرآنَ فيقولُ: «أقرأني فلانٌ»؟ فقيل له: أكُنتَ تقرأُ أنتَ العلمَ على أحدٍ؟ قال: لا، ولا كتبتُ في هذه الألواح قطُّ. «الكفاية» للخطيب (ص٣٠٨).

(٣) حكاهُ الرَّامَهُرمزيُّ عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ وابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثمَّ رُويَ عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «القراءةُ على العالِم بمنزلةِ السَّماعِ منه». «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٢٧).

(٤) هو الإمامُ أبو الحارثِ محمَّد بنُ عبدِ الرَّحمنِ ابنُ أبي ذئبٍ، ولد سَنةَ (٨٠هـ)، سمعَ عكرمةَ وشُرحبيلَ والزُّهريَّ وغيرَهم، وحدَّث عنه ابنُ المباركِ والقطَّانُ وغيرُهم، توفِّي سَنةَ (١٥٩هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٧/ ١٣٩)، «شذرات الذَّهب» (٢/ ٢٦٥).

(٥) حكاها عنه الدَّارقطنيُّ وابنُ فارسٍ والخطيب. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٢٨).

والأحوطُ في الرِّواية بها «قرأتُ على فلانٍ»، أو «قُرئ عليه وأنا أسمعُ فأقرَّ به»[١].

ثمَّ عباراتُ السَّماع مقيَّدةٌ كـ«حدَّثنا»، أو «أخبرَنا قراءةً عليه» و«أنشدَنا في الشِّعر قراءةً عليه» ومَنعَ إطلاقَ «حدَّثنا» و«أخبرَنا» ابنُ المبارك، ويحيى بنُ يحيى، وأحمدُ، والنَّسائيُّ، وغيرُهم وجوَّزَهُما طائفةٌ، قيل: إنَّه مذهب الزُّهريِّ، ومالكٍ، وابنِ عُيَينةَ، ويحيى القطَّانِ، والبخاريِّ، وجماعاتٍ مِن المحدِّثين، ومعظمِ الحجازيِّينَ والكوفيِّينَ[٢].

ومنهم مَن أجازَ فيها «سمعتُ»[٣].

ومنعَت طائفةٌ «حدَّثَنا» وأجازَت «أخبرَنا»، وهو مذهب الشَّافعيِّ وأصحابِه، ومسلمِ بنِ الحجَّاج، وجمهورِ أهل المشرقِ، وقيل: إنَّه مذهب أكثرِ المحدِّثين[٤]، ورُوي عن ابن جُرَيجٍ، والأوزاعيِّ، وابنِ وهبٍ[٥]، ورُوي عن النَّسائيِّ أيضًا، وصار هو الشَّائعَ الغالبَ على أهل الحديثِ.

---

(١) وعن مكِّيِّ بنِ إبراهيمَ أنَّ ابنَ جُرَيجٍ، وعثمانَ بنَ الأسودِ، وحنظلةَ بنَ أبي سفيانَ، وطلحةَ بنَ عمرٍو، ومالكًا، وابنَ أبي ذئبٍ، وابنَ إسحاقَ، والثَّوريَّ، وأبا حنيفةَ، وهشامًا، وسعيدَ بنَ أبي عروبةَ، والمثنَّى بنَ الصَّباح، يقولون: «قراءتُكَ على العالِم خيرٌ مِن قراءة العالِم عليكَ»، وكان يُقرأُ على هؤلاء رَحِمَهُمُ اللهُ. «المدخل إلى السُّنن الكبرى» للبيهقيِّ (١/ ٢٨٠).

(٢) قال الخطيب: هو مذهبُ خلقٍ كثيرٍ مِن أصحاب الحديث. «الكفاية» (ص٢٩٦)، و«تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٣٠).

(٣) ورُويَ عن مالكٍ والسُّفيانَين، والصَّحيحُ: لا يجوزُ، وممَّن صحَّحه أحمدُ بن صالحٍ والقاضي أبو بكرٍ الباقلَّانيُّ وغيرُهما. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٣٠).

(٤) قال محمَّد بنُ الحسن التَّميميُّ الجوهريُّ في كتاب «الإنصاف»: فإنَّ «أخبرَنا» عَلَمٌ يقومُ مقامَ قائلِه «أنا قرأتُه عليه» لا أنَّه لفظَ به لي. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٣١).

(٥) قال ابن الصَّلاح: وقيل: إنَّه أوَّلُ مَن أحدث الفَرقَ بين اللَّفظَين بمِصرَ، وهذا يدفعُه أنَّ ذلك مَرويٌّ عن ابنِ جُرَيجٍ، والأوزاعيِّ، حكاه عنهما الخطيبُ أبو بكرٍ، إلَّا أنْ يعنيَ أنَّه أوَّلُ مَن فعل ذلك بمصرَ، واللهُ أعلمُ. «مقدمة ابن الصَّلاح» (ص١٣٩،١٣٨).



فُروعٌ

الأوَّلُ: إذا كان أصلُ الشِّيخ حالَ القراءةِ بيد مَوثوقٍ به، مُراعٍ لما يُقرأُ، أهلٍ له:

- فإنْ حفظَ الشِّيخُ ما يُقرأُ فهو كإمساكِه أصلَه وأَولى.
- وإنْ لم يحفظْه فقيل: لا يصحُّ السَّماعُ[١].

والصَّحيحُ المختارُ الذي عليه العملُ أنَّه صحيحٌ[٢]، فإنْ كان بيَد القارئِ الموثوقِ بدِينِهِ ومعرفتِهِ فأَولى بالتَّصحيح[٣]، ومتى كان الأصلُ بيد غيرِ موثوقٍ به لم يصحَّ السَّماعُ إنْ لم يحفظْه الشِّيخُ.

الثَّاني: إذا قرأَ على الشِّيخ قائِلاً: «أخبركَ فلانٌ» أو نحوَه، والشِّيخُ مُصغٍ إليه، فاهمٌ له غيرُ منكرٍ، صحَّ السَّماعُ وجازَت الرِّوايةُ به.

ولا يُشترط نُطق الشِّيخِ على الصَّحيح الذي قطعَ به جماهيرُ أصحاب الفنون، وشَرطَ بعضُ الشَّافعيِّين والظَّاهريِّين نُطقَه، وقال ابنُ الصَّبَّاغ الشَّافعيُّ[٤]: ليس له أنْ يقول: «حدَّثَني»، وله أنْ يعملَ به، وأنْ يرويَه قائلاً: «قُرِئ عليه وهو يسمعُ»[٥].

الثَّالثُ: قال الحاكم: الذي أَختارُه، وعهِدتُ عليه أكثرَ مشايخي وأئمَّةَ عصري:

- أنْ يقولَ فيما سمِعه وحدَه مِن لفظ الشِّيخ: «حدَّثَني».

---

(١) قـال القاضي عيـاضٌ: إنْ كان لا يحفظُه فاختُلف هاهُنا، فرأى بعضُهم أنَّ هذا سـماعٌ غيرُ صحيحٍ، وإليه نحا الجُوينيُّ مِن أئمَّتِنا الأصوليِّينَ، وتردَّد فيه القاضي ابنُ الطَّيِّب وأكثرُ مَيلِه إلى المنعِ. «الإلماع» (ص٧٦).

(٢) قال السِّلَفيُّ: على هذا عهِدنا علماءَنا عن آخرِهم. «شرط القراءة على الشُّيوخ» لأبي طاهرٍ السِّلَفيِّ (ص٤٥).

(٣) في «ف»: (بالصَّحيحِ).

(٤) هو أبو طاهرٍ محمَّدُ بنُ عبدِ الواحدِ بنِ محمَّدٍ البغداديُّ البَيِّعُ ابنُ الصَّبَّاغُ، سـمعَ أبا حفصِ بنَ شـاهينَ وعدَّةً، وتفقَّه بالشَّـيخِ أبي حامـدٍ، وتفقَّه عليه ولَدُه أبو نصرٍ صاحبُ «الشَّـامل»، توفِّي سـنةَ (٤٤٨هـ). انظر «تاريخ بغداد» (٣/ ٦٢٨)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٨/ ٢٢).

(٥) كذا أورده ابن الصَّلاح، وقال: وبه قطعَ الشَّيخُ أبو إسحاقَ الشِّيرازيُّ، وأبو الفتح سليمٌ الرَّازيُّ، وأبو نصرِ بنُ الصَّبَّاغِ مِن الفقهاء الشَّافعيِّين». «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص١٤٢).

- ومع غيرِه: «حدَّثَنا».

- وما قَرأ عليه: «أخبرَني».

- وما قُرِئ بحَضرته: «أخبرَنا»[١].

ورُوي نحوُه عن ابن وهبٍ[٢]، وهو حسنٌ، فإنْ شكَّ فالأظهرُ أنَّه[٣] يقولُ: «حدَّثَني»، أو يقولُ: «أخبرني»، لا حدَّثَنا وأخبرَنا، وكلُّ هذا مُستحبٌّ باتِّفاق العلماء[٤]، ولا يجوزُ إبدالُ «حدَّثَنا» بـ«أخبرَنا»، أو عكسُه في الكتب المؤلَّفة.

وما سمعتَه مِن لفظِ المحدِّثِ فهو على الخلاف في الرِّوايةِ بالمعنى إنْ كان قائلُه يُجوِّزُ إطلاقَ كلَيهما، وإلاَّ فلا يجوزُ.

الرَّابعُ: إذا نسخَ السَّامعُ أو المُسمِع حالَ القراءة.

قال إبراهيمُ الحربيُّ[٥]، وابنُ عَديٍّ[٦]، والأُستاذُ أبو إسحاقَ الإسفرايينيُّ الشَّافعيُّ: لا يصحُّ السَّماعُ[٧]. وصحَّحه الحافظ موسى بنُ هارونَ الجمَّالُ وآخرون[٨]، وقال أبو بكرٍ الضِّبعيُّ الشَّافعيُّ: يقول: «حضَرتُ»، ولا يقول: «أخبرنا»[٩]، والصَّحيحُ التَّفصيل، فإنْ فُهم المقروءُ صحَّ، وإلاَّ لم يصحَّ، ويجري

(١) قريبًا من لفظه في «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٢٦٠).

(٢) قال التِّرمذيُّ: ما قُلتُ: «حدَّثَنا» فهو ما سمعتُ معَ النَّاس، وما قُلتُ: «حدَّثَني» فهو ما سمعتُ وحدي، وما قُلتُ: «أخبرَنا» فهو ما قُرئ على العالِم وأنا شاهدٌ، وما قُلتُ: «أخبرَني» فهو ما قرأتُ على العالِم. «العلل الصَّغير» (ص٧٥٢).

(٣) في «ت»، و«ن»، و«ض»: (أنْ).

(٤) أي لا واجبٌ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٣٨).

(٥) رواه الخطيب عنه في «الكفاية» (ص٦٦).

(٦) روى الخطيب بسنده إلى أبي القاسمِ بنِ عبَّادٍ قال: سألتُ أبا أحمدَ بنَ عديٍّ الحافظَ عن الرَّجُلِ يسمعُ الحديثَ ويكتُبُ في وقت سماعِه أيصِحُّ سماعُه؟ فقال: «لا» أو كما قالَ. «الكفاية» (ص٦٦).

(٧) عزاه السُّيوطيُّ إلى «الكفاية». «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٤٠).

(٨) «الكفاية» (ص٦٧).

(٩) «الكفاية» (ص٦٦).

هذا الخلافُ فيما إذا تحدَّث الشَّيخُ، أو السَّامعُ، أو أفرطَ القارئُ في الإسراع، أو هَيْنَمَ، أو بَعُد بحيث لا يُفهم، والظَّاهر أنَّه يُعفى عن نحوِ الكلمتَين.

ويُستحبُّ للشَّيخ أنْ يُجيزَ للسَّامعين[١] روايةَ ذلك الكتابِ، وإنْ كتبَ لأحدِهم كتَبَ: «سمِعَه منِّي، وأجزتُ له روايتَه»، كذا فعلَه بعضُهم.

ولو عظُمَ مجلسُ المُملي فبلَّغَ عنه المُستملي، فذهب جماعةٌ[٢] مِن المتقدِّمين وغيرِهم إلى[٣] أنَّه يجوز لمَن سمع المُستمليَ أنْ يرويَ ذلك عن المُملي[٤]، والصَّوابُ الذي قاله المحقِّقون أنَّه لا يجوزُ ذلك[٥].

وقال أحمدُ في الحَرف يُدغمُه[٦] الشَّيخُ فلا يُفهم وهو معروفٌ: أرجو ألاَّ تضيقَ روايتُه عنه[٧]، وقال في الكلمة تُستفهَم مِن المُستملي: إنْ كانت مُجتمَعًا عليها فلا بأسَ[٨]، وعن خلفِ بنِ سالمٍ[٩] منعُ ذلك[١٠].

---

(١) في «ن»: (للسَّماع).

(٢) روى الخطيبُ جوازَ ذلك عن حمَّادِ بنِ زيدٍ وإبراهيمَ النَّخعيِّ، وروى بسنده إلى مجاهدِ بنِ موسى قال: سمعتُ ابنَ عُيَينةَ وقال له أبو مسلمٍ المُستملي: إنَّ النَّاس كثيرٌ لا يسمَعون قال: تَسمعُ أنتَ؟ قال: نعم قال: فأَسمِعهُم. «الكفاية» (ص٧٠-٧٣). وقال ابن الصَّلاح: «وهذا تساهلٌ بعيدٌ». «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص١٤٩).

(٣) سقط من «ف»: (إلى).

(٤) مثَّل لذلك الحافظُ العراقيُّ بالحديث الثَّابت في «الصَّحيحَين» عن جابرِ بنِ سَمُرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ يقول: «يكونُ اثنا عَشَرَ أميرًا»، فقال كلمةً لم أسمَعها، فسألتُ أبي فقال: «كلُّهُم مِن قُريشٍ»، وقد أخرجَه مسلمٌ عنه كاملًا مِن غيرِ أنْ يفصِل جابرٌ الكلمةَ التي استفهَمَها مِن أبيه. «التَّقييد» للعراقيِّ (ص١٧٨).

(٥) منهم زائدةُ وأبو نُعيمٍ. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص١٤٨).

(٦) في «ن»: (الذي يدغمه).

(٧) «الكفاية» (ص٦٨).

(٨) «الكفاية» (ص٧٢).

(٩) هو أبو محمَّدٍ خلفُ بنُ سالمٍ السِّنديُّ المهلبيُّ البغداديُّ، مولى آل المهلَّب، حدَّث عن هُشَيمٍ وابنِ عيَّاشٍ وأبي معاويةَ وطبقتهم، حدَّث عنه يعقوبُ بنُ شيبةَ، وأبو القاسم البغويُّ وعدَّةٌ، وأخرج له النَّسائيُّ حديثًا في «سننه»، توفِّي سنةَ (٢٣١هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١١/ ١٤٨)، «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ١٥٢).

(١٠) قال الخطيبُ: بلغَني عن خلفِ بنِ سالمٍ المخرميِّ، قال: سمعتُ ابنَ عُيَينةَ يقولُ: ثنا عمرُو بنُ دينارٍ، =

الخامسُ: يصحُّ السَّماعُ ممَّن[١] وراءَ حجابٍ إذا عُرف صوتُه إنْ حدَّث بلفظِه، أو حضورُه بمَسمعٍ منه إنْ قُرئ عليه، ويكفي في المعرفة خبَرُ ثقةٍ، وشرطَ شُعبةُ رؤيتَه[٢]، وهو خلافُ الصَّواب وقولِ الجمهور[٣].

السَّادسُ: إذا قال المسموعُ عنه[٤] بعد السَّماع: «لا تَروِ[٥] عنِّي»، أو «رَجَعتُ عن إخبارِك»، ونحوَ ذلك، غيرَ مُسنِدٍ ذلك إلى خطأ أو شكٍّ ونحوِه لم تمتنعْ روايتُه.

ولو خصَّ بالسَّماع قومًا فسمع غيرُهم بغير عِلمه جاز لهم الرِّوايةُ عنه، ولو قال: «أُخبِرُكم ولا أُخبِرُ فلانًا» لم يضرَّ، قاله الأستاذُ أبو إسحاقَ[٦].



= يريدُ حدَّثنا عمرُو بنُ دينارٍ، فإذا قيل لهُ: قُلْ «حدَّثَنا عمرٌو»، قال: «لا أقولُ، لأنِّي لم أسمع مِن قوله: حدَّثَنا ثلاثةَ أحرفٍ؛ لكثرةِ الزِّحام وهي «ح د ث». «الكفاية» (ص٦٩).

(١) في «ت»، و«ف»: (مِن).

(٢) روى الرَّامَهُرمزيُّ بسنده إلى شعبةَ قال: إذا سمعتَ مِن المُحدِّث، ولم ترَ وجهَه فلا تروِ عنه. «المحدِّث الفاصل» للرَّامَهرمُزيِّ (ص٥٩٩).
وقال الزَّركشيُّ: قيل: إنَّ فيه نظرًا؛ لأنَّ الشَّيطان إذا جازَ أنْ يتصوَّرَ بصورة الإنسان، فسواءٌ وراء حجابٍ أو مشافهةً، والحقُّ أنَّ الرَّاويَ إذا تحقَّق أنَّ هذا الصَّوتَ صوتُه جازتِ الرِّوايةُ عنه، وإنْ لم يتحقَّق لم تَجُز». «النُّكت» للزَّركشيِّ (٣/ ٤٩٩).

(٣) فقد أمرَ النَّبيُّ ﷺ بالاعتمادِ على سماعِ صوتِ ابنِ أُمِّ مكتومٍ المؤذِّنِ، في حديث: «**إنَّ بِلالًا يُؤَذِّنُ بِلَيلٍ**» معَ غَيبةِ شخصه عمَّن يسمعُه، وكان السَّلف يسمعون مِن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وغيرِها مِن أمَّهات المؤمنين، وهُنَّ يُحدِّثنَ مِن وراء حجابٍ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٤٧).

(٤) في «ت»، و«ي»، و«ن»: (منه).

(٥) في «ي»: (لا تَروِه).

(٦) «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص١٥٠).

وهي أضربٌ:

الأوَّل: أنْ يُجيزَ معيَّنًا لمعيَّنٍ، كـ«أَجزتُك البخاريَّ»، أو «ما اشتملَت عليه فهرستي»، وهذا أعلى أَضرُبِها المجرَّدةِ عن المناولة، والصَّحيح الذي قاله الجمهور مِن الطَّوائف[١] واستقرَّ عليه العملُ جوازُ الرِّواية والعملِ بها، وأبطلَها جماعاتٌ مِن الطَّوائف[٢]، وهو إحدى الرِّوايتَين عن الشَّافعيِّ[٣]، وقال بعض الظَّاهريَّةِ ومتابعيهِم: لا يُعمل بها كالمُرسَل[٤]. وهذا باطلٌ[٥].

الضَّرب الثَّاني: يُجيزُ[٦] معيَّنًا غيرَه، كـ«أجزتُك مسموعاتي»، فالخلاف[٧] فيه أقوى وأكثرُ، و[٨]الجمهور مِن الطَّوائف جوَّزوا الرِّوايةَ وأوجَبوا العملَ بها.

الثَّالثُ[٩]: يُجيزُ غيرُ معيَّنٍ بوصف العموم، كـ«أجزتُ المسلمين»، أو «كلَّ أحدٍ[١٠]»، أو «أهلَ زماني»، وفيه خلافٌ للمتأخِّرين، فإنْ قيَّدَ بوصفٍ خاصٍّ

(١) ذكر أبو الوليدِ الباجيُّ والقاضي عياضُ الإجماعَ عليها، وقَصَرَ أبو مروانَ الطَّبنيُّ الصِّحَّة عليها. «الإلماع» للقاضي عياض (ص٨٩)، «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٤٨).

(٢) مِن المحدِّثين شعبةُ، وإبراهيمُ الحربيُّ وغيرُهما، ومِن الفقهاء القاضي حُسين، والماورديُّ، وأبو طاهرٍ الدَّبَّاسُ الحنفيُّ، وغيرُهم، ورُوي: مَن قال لغيره: «أَجَزتُ لك أنْ ترويَ عنِّي ما لم تسمع» فكأنَّه قال: «أَجَزتُ لك أنْ تكذبَ عليَّ»؛ لأنَّ الشَّرع لا يبيحُ رواية ما لم يسمع. ينظر «الحاوي» للماورديِّ (١/ ٢٥)، «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٤٨).

(٣) «الكفاية» (ص٣٢٤).

(٤) «الإحكام» لابن حزم (٢/ ١٤٨،١٤٧).

(٥) لأنَّه ليس في الإجازةِ ما يقدحُ في اتِّصال المنقولِ بها، وفي الثِّقة بها، وعن الأوزاعيِّ عكسُ ذلك، وهو العملُ بها دونَ التَّحديث. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٣٠).

(٦) في «ي»: (أنْ يُجيزَ).

(٧) في «ف»: (والخلاف).

(٨) سقط من «ت»، و«ن»: (و).

(٩) في «ت»: (الضَّربُ الثَّالثُ).

(١٠) في «ف»: (واحدٍ).

فأقربُ إلى الجواز، ومِن المجوِّزين القاضي أبو الطَّيِّب[١]، والخطيبُ[٢]، وأبو عبد الله بنُ منده[٣]، وابنُ عتَّابٍ[٤]، والحافظُ أبو العلاء[٥]، وآخرون[٦].

قال الشَّيخ: ولم نسمعْ عن أحدٍ يُقتدى به الرِّوايةَ بهذه.

قلتُ: الظَّاهر مِن كلام مصحِّحيها جوازُ الرِّواية بها، وهذا مُقتضى صِحَّتها، وأيُّ فائدةٍ لها غيرُ الرِّواية بها؟!

الرَّابع: إجازةُ مجهولٍ، أو له، كـ«**أجزتُك كتاب السُّنن**»، وهو يروي كُتبًا في السُّنن، أو «أجزتُ لمحمَّدِ بنِ خالدٍ الدِّمشقيِّ»، وهناك جماعةٌ مشتركون في هذا الاسم، وهي[٧] باطلةٌ، فإنْ أجاز لجماعةٍ مُسمَّينَ في الاستجازة أو غيرِها،

---

(١) هو أبو الطَّيِّبِ طاهرُ بنُ عبدِ اللهِ الطَّبريُّ الشَّافعيُّ، سمعَ من الدَّارَقُطنيِّ وموسى بن عرفةَ، وهو مِن شيوخ الخطيب البغداديِّ وأبي إسحاقَ، توفِّي سنةَ (٤٥٠هـ). «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٩١)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٧/ ٦٦٨). ونقل قوله هذا الخطيبُ في «الكفاية» (ص٣٢٥).

(٢) قال الخطيبُ: والإجازةُ إنَّما هي إباحةُ المُجيزِ للمُجازِ له روايةَ ما يصحُّ عندَه أنَّه حديثُه، والإباحةُ تصحُّ للعاقل وغيرِ العاقل، وليسَ نُريدُ بقولنا: الإباحةَ الإعلامَ، وإنَّما نُريدُ به ما يُضادُّ الحظرَ والمنعَ، وعلى هذا رأَينا كافَّة شيوخِنا يُجيزونَ للأطفالِ الغُيَّبِ عنهُم، مِن غير أنْ يسألوا عن مبلغِ أسنانِهم وحالِ تَمييزِهم، ولم نَرَهُم أجازوا لمَن لم يكن مَولودًا في الحالِ، ولو فعَلَه فاعلٌ لصحَّ؛ لمُقتضى القياس إيَّاه، والله أعلم. «الكفاية» (ص٣٢٥).

(٣) روى ابنُ الصَّلاح عنه أنَّه قال: «أَجَزتُ لمَن قال: لا إلهَ إلاَّ اللهُ». «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص١٥٥).

(٤) هو أبو عبدُ الله محمَّد بنُ عتَّابٍ الأندلسيُّ، حدَّث عن خلفِ بن يحيى والقاضي أبي بكرِ بنِ واقدٍ وعدَّةٍ، وحدَّث عنه ابنه وغيره، وتوفِّي سَنةَ (٤٦٢هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٨/ ٣٢٨)، «شذرات الذَّهب» (٥/ ٢٦١). ونقل قولَه ابنُ الصَّلاح في «مقدِّمته» (ص١٥٥).

(٥) هو أبو العلاء الحسنُ بنُ أحمدَ الهمذانيُّ العطَّار، سمعَ مِن أبي عليٍّ ابن المهديِّ والفَراويِّ وغيرِهما وروى عنه ابنُ صَصرَى والرَّهاوي وغيرُهما، توفِّي سنة (٥٦٩هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٢١/ ٤٠). ونقل ابنُ الصَّلاح عن أبي بكرٍ الحازميِّ قولَ أبي العلاء بالجوازِ. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص١٥٥).

(٦) كأبي الفضلِ بنِ خيرونَ، وأبي الوليدِ ابنِ رشدٍ، والسِّلَفيِّ، وخلائقَ جمعَهم بعضُهم في مجلَّدٍ، ورتَّبهم على حروفِ المُعجم لكثرتِهم. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٥٢).

(٧) في «ف»، و«ض»: (فهي).

ولم يُعرِّفهم بأعيانِهم ولا أنسابِهم ولا عددِهم ولا تَصفَّحَهم صحَّت الإجازةُ، كسماعِهم منه في مجلسِه في هذا الحال.

وأمَّا[١] «أجزتُ لمَن يشاءُ فلانٌ»، أو نحوُ هذا فَفيه جهالةٌ وتعليقٌ، فالأظهَر بُطلانُه، وبه قطع القاضي أبو الطَّيِّب الشَّافعيُّ[٢]، وصحَّحه ابنُ الفرَّاء الحنبليُّ[٣]، وابنُ عمروسٍ المالكيُّ[٤].

ولو قال: «أجزتُ لمَن يشاءُ الإجازةَ»، فهو كـ«أجزتُ لمَن يشاءُ فلانٌ» وأكثرُ جهالةً.

ولو قال: «أجزتُ لمَن يشاءُ الرِّوايةَ عنِّي» فأَولى بالجواز؛ لأنَّه تصريحٌ بمُقتضى الحال.

ولو قال: «أجزتُ لفلانٍ كذا، إنْ شاء روايتَه عنِّي»، أو «لك إنْ شئتَ»، أو «أحببتَ»، أو «أردتَ» فالأظهَرُ جوازُه.

الخامسُ: الإجازةُ للمعدوم، كـ«أجزتُ لمَن يولَدُ لفلانٍ»، واختلفَ المتأخِّرونَ

---

(١) في «ف»: (وما).

(٢) قال الخطيبُ: سألتُ القاضيَ أبا الطَّيِّبِ الطَّبَريَّ عن ذلك فقال: لا يصحُّ؛ لأنَّها إجازةٌ لمجهولٍ، فهي كقوله: «أجزتُ لبعض النَّاس» مِن غير تعيينٍ. وتعقَّبَه الخطيبُ فقال: شبَّه مَن منعَ صحَّتَها؛ لتعلُّقِها بالشَّرط بالوكالة، فإنَّه إذا قال: «وكَّلتُك إذا جاءَ رأسُ الشَّهر» لم يصحَّ عند الشَّافعيِّ، وكذلك إذا علَّقَ الإجازةَ بمشيئةِ فلانٍ. «إجازة المجهول والمعدوم» (ص٤٧).

(٣) هو أبو يعلَى محمَّدُ بنُ الحُسين، ابنُ الفرَّاء البغداديُّ الحنبليُّ، حدَّث عن عليٍّ البزَّازِ وغيرِه، وممَّن سمع منه الخطيبُ، توفِّي سَنةَ (٤٥٨هـ). «تاريخ بغداد» (٣/ ٥٥)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٨/ ٨٩). ونقلَ تصحَيحه هذا الخطيبُ في «إجازة المجهول والمعدوم» (ص٤٦).

(٤) هو أبو الفضل محمَّدُ بنُ عُبيدِ الله بنِ أحمدَ بنِ عَمروسٍ البزَّارُ المالكيُّ الفقيه، سمع ابنَ الصَّيدلانيِّ وغيرَه، وكتب عنه الخطيبُ، توفِّي سنة (٤٥٢هـ). «تاريخ بغداد» (٣/ ٥٨٩). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٨/ ٧٣). ونقل تصحيحَه الخطيبُ في «إجازة المجهول» (ص٤٦).

في صحَّتِها، فإنْ عطَفَه على موجودٍ كـ«أجزتُ لفلانٍ، ومَن[١] يولَدُ له»، أو «لك ولعَقِبِك[٢] ما تناسلوا» فأَولى بالجواز، وفعل الثَّانيَ مِن المحدِّثين أبو بكرِ بنُ أبي داودَ[٣]، وأجازَ الخطيبُ الأوَّلَ، وحكاهُ عن ابنِ الفرَّاء، وابنِ عمروسٍ، وأبطلَها القاضي أبو الطَّيِّب[٤]، وابنُ الصَّبَّاغِ الشَّافعيَّان[٥]، وهو الصَّحيحُ الذي لا ينبغي غيرُه[٦].

وأمَّا الإجازةُ للطِّفل الذي لا يُميِّزُ فصَحيحةٌ على الصَّحيحِ الذي قطعَ به القاضي أبو الطَّيِّب والخطيبُ، خلافًا لبعضهم.

السَّادسُ: إجازةُ ما لم يتحمَّلْه المُجيزُ بوجهٍ؛ ليَرويَه المُجازُ إذا تحمَّلَه المُجيزُ.

قال القاضي عياضٌ: لم أرَ مَن تكلَّم فيه، ورأيتُ بعضَ المتأخِّرينَ يَصنعونَه، ثمَّ حَكى عن قاضي قرطبةَ أبي الوليدِ[٧] مَنعَ ذلك، قال عياضٌ: وهو الصَّحيحُ[٨].

---

(١) في «ف»: (ولمَن).
(٢) في «ت»، «ي»: (أو عقِبِك).

(٣) هو أبو بكرٍ عبدُ الله بنُ الحافظِ أبي داودَ سليمانَ بنِ الأشعثِ السِّجستانيِّ صاحبِ «السُّنن»، حدَّث عن أبيه وعن محمَّد بن المثنَّى وكثيرين، وروى عنه ابنُ شاهينَ والدَّارَقُطنيُّ، توفِّي سَنةَ (٣١٦هـ). انظر «تاريخ بغداد» (١١/ ١٣٦)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٣/ ٢٢١).

وقد سُئِلَ الإجازة، فقال: «قد أَجَزتُ لكَ ولأولادِكَ ولِحَبَل الحَبَلَةِ» يعني الذين لم يولدوا بعدُ. انظر «إجازة المجهول والمعدوم» (ص٣٩)، «الكفاية» (ص٣٢٥).

(٤) «إجازة المجهول والمعدوم» (ص٤٦،٤٥،٤٤).

(٥) «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص١٥٩).

(٦) لأنَّ الإجازةَ في حُكمِ الإخبار جُملةً بالمجازِ، فكما لا يصحُّ الإخبارُ للمعدوم، لا تصحُّ الإجازةُ له، أمَّا إجازةُ مَن يوجدُ مُطلقًا فلا يجوزُ إجماعًا. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٥٨).

(٧) هو أبو الوليدِ يونُس بنُ عبدِ الله، ويعرف بابن الصفَّار، حدَّث عن اللَّيثيِّ راويةِ «الموطَّأ» وغيرِه، وروى عنه أبو عمرٍو الدَّاني وابنُ عبد البرِّ وغيرُهما، توفِّي سَنةَ (٤٢٩هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٧/ ٥٦٩)، «شذرات الذَّهب» (٥/ ١٤٧).

(٨) «الإلماع» (ص١٠٦).

وهذا هو الصَّوابُ، فعلى هذا يتعيَّنُ على مَن أرادَ أنْ يرويَ عن شيخٍ أجازَ له جميعَ مسموعاتِهِ أنْ يبحثَ حتى يعلمَ أنَّ هذا ممَّا تحمَّلَه شيخُه قبل الإجازة.

أمَّا قولُه: «أجزتُ لك ما صحَّ»، أو «يصحُّ عندَكَ مِن مسموعاتي» فصحيحٌ تجوزُ الرِّوايةُ به؛ لما صحَّ عندَه سماعُه له قبل الإجازة، وفعلَه الدَّارَقُطنيُّ وغيرُه.

السَّابعُ: إجازةُ المُجازِ، كـ«أجزتُك مُجازاتي»، فمنعَه بعضُ مَن لا يُعتدُّ به، والصَّحيحُ الذي عليه العملُ جوازُه، وبه قطعَ الحفَّاظُ الدَّارَقُطنيُّ، وابنُ عُقدةَ[١]، وأبو نُعَيمٍ[٢]، وأبو الفتح نصرٌ المَقدسيُّ[٣]، وكان أبو الفتح يروي بالإجازة[٤] عنِ الإجازة، وربَّما والَى بين ثلاثٍ[٥].

وينبغي للرَّاوي بها تأمُّلُها؛ لئَلاَّ يرويَ ما لم يدخلْ تحتَها، فإنْ كانت إجازةُ شيخِ شيخِهِ «أجزتُ له ما صحَّ عندَه مِن سماعي»، فرأى سماعَ شيخِ شيخِهِ فليس له روايتُه عن شيخِهِ عنه[٦] حتى يَعرِفَ أنَّه صحَّ عندَ شيخِهِ؛ كونَه مِن مسموعات شيخِه.

---

(١) هو الحافظُ أبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ محمَّدٍ، الكوفيُّ المَعروفُ بابن عقدةَ، سمعَ مِن ابنِ أبي الدُّنيا وأبي الأحوصِ العَكبريِّ وكثيرينَ، وروى عنه الحفَّاظُ، توفِّي سنة (٣٣٢هـ). انظر «تاريخ بغداد» (٦/ ١٤٧)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٥/ ٣٤٠). وقد نقل الخطيبُ قولَ الدَّارَقُطنيِّ وابنِ عُقدةَ في «الكفاية» (ص٣٤٩).

(٢) هو الحافظُ أبو نُعيمٍ أحمدُ بنُ عبدِ الله بنِ أحمدَ المَهرانيُّ الأصبهانيُّ الصُّوفيُّ، صاحبُ «الحِلية»، أجاز له مشايخُ الدُّنيا، توفِّي سَنةَ (٤٣٠هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٧/ ٤٥٣)، «طبقات الشَّافعيَّة الكبرى» (٤/ ١٨). ونقل قولَه ابنُ الصَّلاح في «مقدِّمته» (ص١٦٢).

(٣) هو أبو الفتح نصرُ بنُ إبراهيمَ بنِ داودَ المقدسيُّ النَّابلسيُّ، حدَّث عن كثيرٍ وهو مِن شيوخِ الخطيبِ، توفِّي سَنةَ (٤٩٠هـ). انظر «تاريخ دمشق» (٦٢/ ١٥)، «طبقات الشَّافعيَّة الكبرى» (٥/ ٣٥١).

(٤) في «ف»: (الإجازة).

(٥) قاله محمَّد بن طاهرٍ كما في «ألفيَّة العراقيِّ» (١/ ٤٣٤).

(٦) سقط من «ض»: (عنه).

فرعٌ

قال أبو الحسين بنُ فارسٍ[١]: الإجازةُ مأخوذةٌ مِن جوازِ الماءِ الذي تُسقاه الماشيةُ والحَرثُ، يُقالُ: «استجَزتُه فأجازَني» إذا أَسقاك[٢] ماءً لماشيتِك، أو أرضِك[٣]، كذا طالبُ العلم يستجيزُ العالمَ علمَه فيجيزُه.

فعَلَى هذا يجوزُ أنْ تقولَ: «أجزتُ فلانًا مسموعاتي»، ومَن جعلَ الإجازةَ إذنًا وهو المعروفُ يقولُ: «أجزتُ له روايةَ مسموعاتي»، ومتى قال: «أجزتُ له مسموعاتي» فعَلَى الحذفِ[٤] كما في نظائرِه.

قالوا: إنَّما تُستحسَنُ الإجازةُ إذا علمَ المُجيزُ ما يُجيزُ، وكانَ المُجازُ مِن أهل العلم، واشترطَه بعضُهُم، وحُكيَ عن مالكٍ[٥].

وقال ابنُ عبد البرِّ: الصَّحيحُ أنَّها لا تجوزُ إلاَّ لماهرٍ بالصِّناعة، في مُعيَّنٍ لا يُشكلُ إسنادُه[٦].

وينبغي للمُجيزِ كتابةً أنْ يتلفَّظَ بها، فإنِ اقتصرَ على الكتابة مع قصدِ الإجازةِ صحَّت، والله أعلم.

---

(١) هو أبو الحُسين أحمدُ بنُ فارسِ بنِ زكريَّا القَزوينيُّ، المعروفُ بالرَّازيِّ المالكيِّ، اللُّغويُّ المحدِّثُ صاحب كتاب «المجمل»، حدَّث عن أبي الحسن القطَّان، كان رأسًا في الأدب بصيرًا بفقه مالكٍ، توفِّي سَنةَ (٣٩٥هـ). انظر «تاريخ بغداد» (٤/ ٤٨٠)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٧/ ١٠٣).

(٢) في «ت» و«ض»: (سقاك).

(٣) «مقاييس اللُّغة» (١/ ٤٩٤).

(٤) في «ض»: (الخلاف).

(٥) «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص١٦٤).

(٦) «جامع بيان العلوم وفضله» (٢/ ١١٥٩).

المُناولَةُ

هي ضربانِ: مقرونةٌ بالإجازةِ، ومُجرَّدةٌ.

فالمقرونة أعلى أنواع الإجازة مطلقًا[١]، ومن صورها:

أنْ يدفعَ الشَّيخُ إلى الطَّالب أصلَ سماعِه أو مُقابَلاً به، ويقولَ: «هذا سماعي»، أو «روايتي عن فلانٍ فاروِهِ»، أو «أجزتُ لك روايتَه عنِّي»، ثمَّ يبقيه معه تمليكًا، أو لينسَخَه أو نحوَه.

ومنها: أنْ يدفعَ إليه الطَّالبُ سماعَه فيتأمَّلَه وهو عارفٌ متيقِّظٌ، ثمَّ يعيدَه إليه ويقول: «هو حديثي»، أو «روايتي فاروِهِ عنِّي»، أو «أجزتُ لكَ روايتَه»، وهذا سمَّاه غيرُ واحدٍ مِن أئمَّة الحديث عَرضًا، وقد سبقَ أنَّ القراءةَ عليه تسمَّى عَرضًا، فليُسمَّ[٢] هذا عرضَ المناولَةِ، وذاكَ عَرضَ القراءة.

وهذه المناولةُ كالسَّماع في القوَّةِ عند الزُّهريِّ، وربيعةَ، ويحيى بنِ سعيدٍ الأنصاريِّ، ومجاهدٍ، والشَّعبيِّ، وعلقمةَ، وإبراهيمَ، وأبي العاليةِ، وأبي الزُّبيرِ، وأبي المُتوكِّلِ، ومالكٍ، وابنِ وهبٍ، وابنِ القاسمِ، وجماعاتٍ آخرين[٣].

والصَّحيحُ أنَّها منحطَّةٌ عن السَّماع والقراءةِ، وهو قولُ الثَّوريِّ، والأوزاعيِّ، وابنِ المباركِ، وأبي حنيفةَ، والشَّافعيِّ، والبُوَيطيِّ[٤]، والمُزَنيِّ، وأحمدَ، وإسحاقَ،

---

(١) ونقلَ القاضي عياضٌ الاتِّفاقَ على جوازِها. «الإلماع» (ص٨٨).

(٢) في «ف»: (فلنُسَمِّ).

(٣) هكذا ذكرَهم الحاكمُ وقال: قد ذكرْنا مذاهبَ جماعةٍ مِن الأئمَّة في العَرض، فإنَّهم أجازوهُ على الشَّرائط التـي قدَّمنـا ذِكرَها، ولو عايَنوا ما عايَنَّاه مِن مُحدِّثـي زمانِنا لَما أجازوه، فإنَّ المُحدِّثَ إذا لم يَعرِفْ ما في كتابه كيفَ يعرِضُ عليه؟ «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٢٥٧-٢٥٩).

(٤) هو أبو يعقوبَ يوسفُ بنُ يحيى البُويطيُّ، الفقيه صاحبُ الشَّافعيُّ، سمعَ منه ومِن ابنِ وهبٍ، وكان إمامًا =

ويحيى بنِ يحيى، قال الحاكمُ: وعليه عهِدنا أئمَّتَنا، وإليه نذهبُ[١]، والله أعلم.

ومِن صورِها: أنْ يناولَ الشَّيخُ الطَّالبَ سماعَه ويجيزَه له، ثمَّ يُمسكُه الشَّيخُ، وهذا دونَ ما سبقَ، وتجوزُ روايتُه إذا وُجِدَ الكتابُ، أو مُقابَلاً بهِ، موثوقًا بموافقتِه ما تناولَتْه الإجازةُ، كما يُعتبَرُ في الإجازة المُجرَّدةِ.

ولا يظهرُ في هذه المناولةِ كبيرُ[٢] مزيَّةٍ على الإجازةِ المجرَّدةِ في معيَّنٍ، وقال جماعةٌ مِن أصحاب الفقهِ والأصولِ: لا فائدةَ فيها، وشيوخُ الحديث قديمًا وحديثًا يرونَ لها مزيَّةً معتبرةً[٣].

ومنها: أنْ يأتيَه الطَّالبُ بكتابٍ ويقولَ: «هذا روايتُك فناولْنيهِ، وأَجِزْ لي روايتَه»، فيُجيبَه إليه مِن غيرِ نظرٍ فيه وتحقُّقٍ لروايتِهِ، فهذا باطلٌ، فإنْ وثقَ بخبرِ الطَّالبِ ومعرفتِهِ اعتمدَه وصحَّتِ الإجازةُ كما يعتمدُه في القراءة، ولو قال: «حدِّثْ عنِّي بما فيه إنْ كانَ حديثي، مع براءتي مِن الغلطِ» كانَ جائزًا حسَنًا، والله أعلم.

الضَّربُ الثَّاني: المُجرَّدةُ بأنْ يناولَه مُقتصِرًا على: «هذا سَماعي»، فلا تجوزُ الرِّوايةُ بها على الصَّحيحِ الذي قالَه الفقهاءُ وأصحابُ الأصولِ، وعابوا المحدِّثين المُجوِّزينَ[٤].

= زاهدًا كثيرَ الذِّكر، روى عنه التِّرمذيُّ والدَّارِميُّ، توفِّي سَنةَ (٢٣١هـ). انظر «تاريخ بغداد» (١٦/ ٤٣٩)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٢/ ٥٨).

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٢٦٠).

(٢) في «ف»: (كثيرُ).

(٣) قال القاضي عياضٌ: لأنَّ دفعَه كتابَه إليه وتمليكَه إيَّاه حتى يُحدِّثَ منه أو ينتَسِخَه بمنزلة تحديثِهِ إيَّاه وإملائه عليه في التَّحقيق حتى كتب الحديث أو حفظه. «الإلماع» (ص٨٣).

(٤) وحكى الخطيب عن طائفةٍ مِن أهل العلم أنَّهم صحَّحوها وأجازوا الرِّوايةَ بها. ينظر «الكفاية» (ص٣١٧، ٣٢٦).



فرعٌ

جوَّزَ الزُّهريُّ، ومالكٌ، وغيرُهما[١]، إطلاقَ «حدَّثنا» و«أخبَرنا» في[٢] الرِّوايةِ بالمناولةِ، وهو[٣] مقتضَى قولِ مَن جعلَها سماعًا، وحُكيَ عن أبي نُعيمٍ الأصبهانيِّ[٤] وغيرِه[٥] جوازُه في الإجازةِ المجرَّدةِ[٦].

والصَّحيحُ الذي عليه الجمهورُ وأهلُ التَّحرِّي المنعُ، وتخصيصُها بعبارةٍ مُشعِرةٍ بها كـ«حدَّثَنا إجازةً»، أو «مناولةً وإجازةً»، أو «إذنًا»، أو «في إذنِه[٧]»، أو «فيما أَذِنَ لي فيه»، أو «فيما أطلَقَ لي روايتَه»، أو «أجازني»، أو «لي»، أو «ناولَني»، أو شبهِ ذلك، وعن الأوزاعيِّ تخصيصُها بـ«خبَّرنا»، والقراءةِ بـ«أخبَرنا»[٨].

واصطلحَ قومٌ مِن المتأخِّرين على إطلاقِ «أنبأَنا» في الإجازةِ، واختارَه صاحبُ

(١) قال ابنُ الصَّلاح: حُكيَ ذلكَ عن الزُّهريِّ، ومالكٍ، وغيرِهما، وهو لائقٌ بمذهب جميع مَن سبقتِ الحكايةُ عنهم أنَّهم جعلوا عرضَ المناولةِ المقرونةِ بالإجازةِ سَماعًا. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص١٦٩)، «الإلماع» (ص١٢٨).

(٢) سقط مِن «ت»: (في).

(٣) في «ي»، و«ض»: (وهي).

(٤) في «ف»: (الأصفهانِيِّ).

(٥) كأبي عبدِ الله المِرزبانيِّ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٧٥).

(٦) روى ابنُ الصَّلاح عنه قالَ: أنا إذا قلتُ: «حدَّثنا» فهو سماعي، وإذا قلتُ: «أخبَرنا» على الإطلاق فهو إجازةٌ مِن غير أنْ أذكرَ فيه إجازةً، أو كتابةً، أو كتب إليَّ، أو أذِنَ لي في الرِّواية عنه. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص١٧٠).

(٧) زادَ في «ف»: (لي).

(٨) روى الرَّامَهرمزيُّ بسندِه قيل للأوزاعيِّ: ما قرأتُه عليكَ، وما أجزتَه لي، ما أقولُ فيهما؟ فقال: ما أجزتُ لكَ وحدَكَ فقُل فيه: «خبَّرني»، وما أجَزتُه لجماعةٍ أنت فيهم فقُل فيه: «خبَّرنا»، وما قرأتَ عليَّ وحدَكَ فقُل: «أخبَرني»، وما قُرِئَ عليَّ في جماعةٍ أنت فيهم فقُل فيه: «أخبَرنا»، وما قرأتُه عليكَ وحدَكَ فقُل فيه: «حدَّثني»، وما قرأتُه على جماعةٍ أنتَ فيهم فقُل فيه: «حدَّثنا». «المحدث الفاصل» (ص٤٣٢)، وكذا رواه الخطيبُ في «الكفاية» (ص٣٠٢).

كتاب «الوِجازة»[١]، وكانَ البيهقيُّ يقولُ: «أنبأني إجازةً»[٢]، وقال الحاكمُ: الذي أختارُه وعهِدتُ عليه أكثرَ مشايخي وأئمَّةَ عصري أنْ يقولَ فيما عَرضَ على المحدِّث فأجازَه شِفاهًا: «أَنبأني»، وفيما كتبَ إليه: «كتبَ إليَّ»[٣]، وقال أبو جعفرِ بنُ حمدانَ[٤]: كلُّ قولِ البخاريِّ: «قالَ لي» عرضٌ ومناولةٌ[٥].

وعبَّر قومٌ عن الإجازةِ بـ«أخبرَنا فلانٌ أنَّ فلانًا حدَّثَه»، أو «أخبرَه»، واختارَه الخطَّابيُّ، أو حَكاه، وهو ضعيفٌ[٦].

واستعملَ المتأخِّرونَ في الإجازةِ الواقعةِ في روايةِ مَن فوقَ الشَّيخِ حرفَ «عن»[٧]، فيقولُ مَن سمعَ شيخًا بإجازتِه عن شيخٍ: «قرأتُ على فلانٍ، عن فلانٍ».

ثمَّ إنَّ[٨] المنعَ مِن إطلاقِ «حدَّثنا»، و«أخبرَنا» لا يزولُ بإباحةِ المُجيزِ ذلكَ، والله أعلم.

---

(١) هو أبو العبَّاس الوليدُ بنُ بكرِ الغَمريُّ، مِن أهلِ الأندلس، حدَّث عن عليِّ بنِ أحمدَ الهاشميِّ وغيرِه مِن أهل المغربِ، وروَى عنه التَّنوخيُّ وغيرُه، توفِّي سَنةَ (٣٩٢هـ). انظر «تاريخ بغداد» (١٥/ ٦٢٥)، «تاريخ دمشق» (٦٣/ ١١١). ولم نقِفْ على كتاب «الوِجازة» مطبوعًا.

(٢) «المدخل إلى السُّنن الكبير» للبيهقيِّ (٥١٨).

(٣) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٢٦٠).

(٤) هو الإمامُ أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ حمدانَ الحيريُّ النَّيسابوريُّ، أخذَ عن الدَّارِميِّ والقاضي إسماعيلَ وغيرِهما، وروى عنه أبو عثمانَ الحيريُّ الزَّاهدُ وابنُ عُقدةَ وغيرُهما، توفِّي سَنةَ (٣١١هـ). انظر «تاريخ بغداد» (٥/ ١٨٥)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٤/ ٢٩٩).

(٥) رواه عنه ابن الصَّلاح في «مقدِّمته» (ص٧٠).

(٦) نقلَه عنه القاضي عياضٌ وقال: وأنكرَ هذا بعضُهم، وحقُّه أنْ ينكرَ، فلا معنًى له يُتفَهَّم به المُرادُ، ولا اعتيدَ هذا الوضعُ في المسألةِ لغةً ولا عُرفًا ولا اصطلاحًا. «الإلماع» (ص١٢٩).

(٧) قال ابن مالكٍ صاحبُ «الألفيَّة»: استعمالُ «عن» للمجاوزةِ أكثرُ مِن استعمالها في غيرِها، ولاقتضائه المجاوزةَ عُدِّيَ بها، وقالوا: رويتُ عن فلانٍ، وأنبأتُكَ عنه؛ لأنَّ المَرويَّ والمُنبَّأ به مجاوزٌ لمَن أخذ عنهُ. «شرح التَّسهيل» لابن مالك (٣/ ١٥٨).

(٨) سقط مِن «ف»: (إن).

القِسمُ الخامسُ المُكاتَبَةُ

هي أنْ يكتُبَ مسموعَه لغائبٍ أو حاضرٍ، بخطِّه أو بأمرِه، وهي ضربان:

- مجرَّدةٌ عن الإجازةِ.
- ومقرونـةٌ بـ«أجزتُـكَ ما كتبتُ لكَ»، أو «إليـكَ»، أو «بهِ إليـكَ»، ونحوِه مِن عبارةِ الإجازة، وهذه في الصِّحَّةِ والقوَّةِ كالمناولةِ المقرونةِ.

وأمَّـا المجـرَّدةُ فمنـع الرِّوايةَ بها قـومٌ، منهـم القاضي المـاورديُّ الشَّـافعيُّ[١]، وأجازَها كثيرونَ[٢] مِن المتقدِّمِين والمتأخِّرِين، منهم أيُّوبُ السِّختيانيُّ، ومنصورٌ[٣]، واللَّيـثُ[٤]، وغيرُ واحـدٍ مِن الشَّـافعيِّين[٥]، وأصحابِ الأصـولِ[٦]، وهو الصَّحيحُ المشـهورُ بيـن أهل الحديـث، ويوجـدُ في مصنَّفاتهم «كتـبَ إليَّ فلانٌ قـال: حدَّثَنا فلانٌ»، والمرادُ به هذا، وهو معمولٌ به عندَهم معدودٌ في الموصولِ؛ لإشعاره بمعنى الإجازة، وزاد السَّمعانيُّ فقال: هي أقوى مِن الإجازة[٧].

ثمَّ يكفي معرفتُه خطَّ الكاتبِ، ومنهم مَن شرطَ البيِّنةَ وهو ضعيفٌ.

ثـمَّ الصَّحيـحُ أنَّه يقـولُ في الرِّواية بها: «كتبَ إلـيَّ فلانٌ قال: حدَّثَنـا فلانٌ»، أو «أخبَرَني فلانٌ مكاتبةً»، أو «كتابةً»، ونحوَه، ولا يجوزُ إطلاقُ «حدَّثَنا»، و«أخبَرَنا»، وجوَّزَه اللَّيثُ، ومنصورٌ، وغيرُ واحدٍ مِن علماء المحدِّثينَ وكبارِهم[٨].

---

(١) «الحاوي الكبير» للماورديِّ (١/ ٢٥).

(٢) في «ت»، و«ي»، و«ن»، و«ض»: (كثير).

(٣) هو ابنُ المُعتمر، وروى قولَهما الخطيبُ في «الكفاية» (ص٣٤٢).

(٤) «الكفاية» (ص٣٤٤).

(٥) منهم أبو المظفَّر السَّمعانيُّ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٨١).

(٦) منهم الرَّازيُّ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٨٢).

(٧) يُنظَرُ بنَحوِه في «قواطع الأدلَّة» للسَّمعانيِّ (١/ ٣٥٢).

(٨) «الكفاية» (ص٣٤٤).

القِسمُ السَّادسُ

إعلامُ الشَّيخِ الطَّالبَ أنَّ[١] هذا الحديثَ أو الكتابَ سماعُه مقتصِرًا عليه، فجوَّزَ الرِّوايةَ بهِ كثيرٌ مِن أصحاب الحديثِ، والفقهِ، والأصولِ، والظَّاهرِ، منهم ابنُ جُرَيجٍ، وابنُ الصَّبَّاغِ الشَّافعيُّ، وأبو العبَّاسِ الغمريُّ -بالمُعجمةِ- المالكيُّ[٢].

قال بعضُ الظَّاهريَّة: لو قال: «هذه روايتي لا تَروِها» كان له روايتُها عنه، والصَّحيحُ ما قاله غيرُ واحدٍ مِن المحدِّثين وغيرِهم أنَّه لا تجوزُ[٣] الرِّوايةُ به، لكنْ يجبُ العملُ به إنْ صحَّ سندُه[٤].

القِسمُ السَّابعُ الوَصيَّةُ

هي أنْ يوصيَ عند موتِه أو سفَرِه بكتابٍ يرويه، فجوَّزَ بعضُ السَّلف للموصَى له روايتَه عنه، وهو غلطٌ، والصَّوابُ أنَّه لا يجوزُ[٥].

---

(١) سقط مِن «ي»: (أن).

(٢) قال ابن الصَّلاح: حُكيَ ذلك عن ابنِ جُرَيجٍ، وطوائفَ مِن المُحدِّثين، والفقهاء، والأَصليِّين والظَّاهريِّين، وبه قطعَ أبو نصرٍ بنُ الصَّبَّاغِ مِن الشَّافعيِّين، واختارَه ونصرَه أبو العبَّاس الوليدُ بنُ بكرٍ الغمريُّ المالكيُّ في كتاب «الوِجازة في تجويز الإجازة». «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص١٧٥).

(٣) زاد في «ن»: (له).

(٤) كذا نقله الرَّامهرمزيُّ، ووجهُ مَذهبِ هؤلاء اعتبارُ ذلك بالقراءة على الشَّيخ، فإنَّه إذا قرأ عليه شيئًا من حديثه، وأقرَّ بأنَّه روايته عن فلانِ بنِ فلانٍ جاز له أنْ يرويَه عنه، وإنْ لم يسمعه من لفظه، ولم يقل له: «اروِه عنِّي»، أو «أذِنتُ لك في روايته عنِّي»، والله أعلم. «المحدِّث الفاصل» (ص٤٥٠).

(٥) قال ابن الصَّلاح: وهذا بعيدٌ جدًّا، وهو إمَّا زلَّةُ عالمٍ، أو متأوَّلٌ على أنَّه أراد الرِّواية على سبيل الوجادة، وقد احتجَّ بعضهم لذلك، فشبَّهه بقسم الإعلام، وقسم المناولة، ولا يصحُّ ذلك، فإنَّ لقول مَن جوَّز الرِّواية بمجرَّد الإعلام والمناولة مستندًا ذكرناه، لا يتقرَّر مثله، ولا قريب منه هاهُنا، والله أعلم. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص١٧٧).

القِسمُ الثَّامنُ — الوِجادَةُ

وهي مصدرٌ لـ«وجَدَ» مولَّدٌ غيرُ مسموعٍ مِن العربِ، وهي أنْ يقفَ على أحاديثَ بخطِّ راويها لا يرويها الواجدُ، فله أنْ يقولَ: «وجدتُ»، أو «قرأتُ بخطِّ فلانٍ»، أو «في كتابِه بخطِّه حدَّثَنا فلانٌ» ويسوقَ الإسنادَ والمتنَ، أو «قرأتُ بخطِّ فلانٍ عن فلانٍ»، هذا الذي[1] استمرَّ عليه العملُ قديمًا وحديثًا، وهو مِن باب المنقطعِ، وفيه شَوبُ اتِّصالٍ، وجازفَ بعضُهم فأطلقَ فيها «حدَّثَنا»، و«أخبَرَنا»، وأُنكِرَ عليه.

وإذا وجد حديثًا في تأليفِ شخصٍ، قال: «ذكرَ فلانٌ»، أو قال: «أخبَرَنا فلانٌ»، وهذا[2] منقطعٌ لا شَوبَ فيه، وهذا كلُّه إذا وثِق بأنَّه خطُّه أو كتابُه، وإلاَّ فليقُل: «بلغَني عن فلانٍ»، أو «وجدتُ عنه»، ونحوَه، أو «قرأتُ في كتابٍ: أخبَرَني فلانٌ أنَّه بخطِّ فلانٍ»، أو «ظنَنتُ أنَّه خطُّ فلانٍ»، أو «ذكرَ كاتبُه أنَّه فلانٌ»، أو «تصنيفُ فلانٍ»، أو «قيل: بخطِّ، أو تصنيفِ فلانٍ».

وإذا نقل مِن تصنيفٍ[3] فلا يقل: «قال فلانٌ» إلاَّ إذا وثِق بصحَّةِ النُّسخةِ بمقابلتِه، أو ثقةٌ لها، فإنْ لم يوجدْ هذا ولا نحوُه فليقل: «بلغَني عن فلانٍ»، أو «وجدتُ في نسخةٍ مِن كتابِهِ»، ونحوَه، وتسامحَ أكثرُ النَّاس في هذه الأعصارِ بالجزم في ذلك مِن غير تحرٍّ، والصَّوابُ ما ذكرناه، فإنْ كان المُطالعُ مُتقِنًا لا يخفى عليه غالبًا السَّاقطُ والمُغيَّرُ رجَونا جواز الجزمِ له، وإلى هذا استروحَ كثيرٌ مِن المصنِّفين في نقلِهم.

وأمَّا العملُ بالوِجادةِ فنُقل عن معظَمِ المحدِّثين والفقهاء المالكيِّينَ وغيرِهم أنَّه لا يجوزُ، وعن الشَّافعيِّ ونُظَّارِ أصحابِهِ جوازُه، وقطع بعضُ المحقِّقين الشَّافعيِّين بوجوبِ العمل بها عند حصولِ الثِّقة، وهذا هو الصَّحيحُ، لا يتَّجِه[4] هذه الأزمانَ غيرُه، والله أعلم[5].

---

(١) في «ف»: (الرَّأي). (٢) في «ت»: (فهذا). (٣) في «ض»: (تصنيفه). (٤) زاد في «ف»: (في).

(٥) وقد ذكر الخطيبُ أقوالَ المجيزين والمانعِين في «الكفاية» (ص٣٥٢)، والرَّامهرمزيُّ في «المحدِّث الفاصل» (١/ ٤٥٩)، فلتنظر في مكانها.

النَّوعُ الخامسُ والعشرونَ كتابةُ الحديثِ وضَبطُه

فيه مسائلُ:

إحداها: اختلف السَّلف في كتابة الحديث، فكرهها طائفةٌ(١)، وأباحها طائفةٌ(٢)، ثمَّ أجمعوا على جوازِها، وجاء في الإباحة والنَّهيِ حديثان(٣)، فالإذن لمَن خِيف نسيانُه، والنَّهي لمَن أَمِن وخِيف اتِّكالُه، أو نُهي حين خِيف اختلاطُه بالقرآن، وأُذن حين أُمن(٤).

ثمَّ على كاتبِه صرفُ الهمَّة إلى ضبطِه وتحقيقِه شكلاً ونَقطًا يُؤمَن اللَّبسُ، ثم قيل: إنَّما يُشكَل المُشكِلُ(٥)، ونُقل عن أهل العلم كراهة الإعجام والإعراب إلاَّ في المُلبِس(٦)، وقيل: يُشكَل الجميع(٧).

---

(١) منهم ابن مسعودٍ، وزيد بن ثابتٍ، وأبو موسى، وأبو سعيد الخدريُّ، وأبو هريرةَ، وابن عبَّاسٍ، وابن عمرَ، وآخرون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٩٢).

(٢) منهم عمر وعليٌّ وابنه الحسن وابن عمرٍو وأنسٌ وجابرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، والحسن وعطاءٌ وابن جبيرٍ وعمر بن عبد العزيز. انظر «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٩٢). ومِن جميل ما روى الخطيب بسنده عن أبي المليح الهذليِّ قال: يعيبون علينا أنْ نكتبَ العلم وندوِّنه، وقد قال الله تعالى: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ﴾ [طه:٥٢]. «تقييد العلم» (١/ ١١٤).

(٣) حديث النَّهي: «لاَ تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدِّثُوا عَنِّي، وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، رواه مسلم (٣٠٠٤). وحديثُ الإباحة: «اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ»، رواه البخاريُّ (٢٤٣٤)، ومسلمٌ (١٣٥٥). وذكر السُّيوطيُّ أدلَّةً أُخرى في «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٩٣).

(٤) قال القاضي عياضٌ: والحال اليوم داعيةٌ للكتابة؛ لانتشار الطُّرق، وطولِ الأسانيد، وقلَّة الحفظ، وكلال الأفهام. «الإلماع» (١/ ١٤٩).

(٥) وحسَّنه ابن الصَّلاح في «مقدِّمته» (١/ ١٨٣).

(٦) في «ف»: (الملتبس). كذا نقله ابن الصَّلاح عن عليِّ بن إبراهيم البغداديِّ في كتابه «سمات الخطِّ ورقومه». «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (١/ ١٨٤).

(٧) قال القاضي عياضٌ: وهذا هو الصَّواب، لا سيَّما للمبتدىء وغير المتبحِّر في العلم، فإنَّه لا يميِّز ما أشكل ممَّا لا يشكل، ولا صوابَ وجه الإعراب للكلمة مِن خطئِه. «الإلماع» (١/ ١٥٠).

الثَّانية: ينبغي أنْ يكونَ اعتناؤُه بضبط المُلبِس[١] مِن الأسماء أكثرَ.

ويُستحَبُّ ضبطُ المُشكِلِ في نفس الكتاب، وكَتبُه مَضبوطًا واضحًا في الحاشية قِبالتَه.

ويُستحبُّ تحقيقُ الخطِّ دون مَشقِهِ[٢] وتَعليقِه[٣]، ويُكرَه تَدقيقُه[٤] إلاَّ مِن عذرٍ كضيق الوَرَق، وتَخفيفِه للحمَل في السَّفر ونحوِه.

وينبغي ضبط الحروف المُهمَلة، قيل: تُجعل تحت الدَّال، والرَّاء، والسِّين، والصَّاد، والطَّاء، والعين، النُّقطُ التي فوق نظائرِها، وقيل: فوقَها كقُلامة الظُّفر مُضطجعةً على قفاها، وقيل: تحتَها حرفٌ صغيرٌ مثلُها[٥]، وفي بعض الكُتب القديمة فوقَها خطٌّ صغيرٌ، وفي بعضِها تحتَها همزةٌ.

ولا ينبغي أنْ يَصطلح مع نفسِه برمزٍ لا يعرفُه النَّاس، فإنْ فعل فَلْيُبيِّنْ في أوَّل الكتاب أو آخرِه مُرادَه.

وينبغي أنْ يعتنيَ بضبط مُختلِف الرِّوايات وتمييزِها، فيَجعل كتابَه على روايةٍ، ثمَّ ما كان في غيرِها مِن زيادةٍ[٦] أَلحقها في الحاشية، أو نقصٍ أعلمَ عليه، أو خلافٍ كتبَه مُعيِّنًا في كلِّ[٧] ذلك[٨] مَن رواه بتمام اسمِه، لا رامزًا، إلاَّ أنْ يُبيِّنَ أوَّل الكتاب أو آخرَه.

---

(١) في «ت»، و«ي»، و«ن»، و«ف»، و«ض»: (الملتبس).

(٢) مَشْقَ الخطَّ: مَدَّهُ، وقيل: أسرعَ فيه. «لسان العرب» (مشق).

(٣) روى ابن الصَّلاح عن ابن قتيبةَ بلاغًا قال: قال عمر بن الخطَّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «شرُّ الكتابة المَشقُ، وشرُّ القراءة الهذرمةُ، وأجودُ الخطِّ أبينُه». «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (١/ ١٨٥).

(٤) لأنَّه لا يَنتفعُ به مَن في نظره ضعفٌ، وربَّما ضعف نظرُ كاتبه بعد ذلك، فلا ينتفع به. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٩٩).

(٥) قال القاضي عياضٌ: وهو عملُ بعضِ أهل المشرقِ والأندلسِ. «الإلماع» (١/ ١٥٧).

(٦) في «ض»: (زيادات). (٧) سقط من «ف»: (كل). (٨) في «ض»: (ذلك كلِّه).

واكتفى كثيرون بالتَّمييز بحُمرةٍ، فالزِّيادة تُلحَق بحمرةٍ، والنَّقص يُحوِّق عليه بحمرةٍ مُبيِّنًا اسم صاحبِها أوَّل[١] الكتاب أو آخرَه[٢].

الثَّالثة: ينبغي أنْ يجعل بين كلِّ حَديثَين دائرةً، نُقِل ذلك عن جماعاتٍ مِن المُتقدِّمين[٣]، واستَحبَّ الخطيب أنْ تكونَ غُفلاً[٤]، فإذا قابل نَقَّطَ وَسطَها[٥].

ويُكرَه في مثل عبد الله، وعبد الرَّحمن بن فلانٍ كتابة «عبد» آخرَ السَّطر، واسمَ «الله» مع ابن فلانٍ أوَّل الآخر، وكذا يُكرَه «رسولُ» آخرَه، و«الله ﷺ» أوَّله، وكذا ما أشبهَه.

وينبغي أنْ يُحافِظَ على كتابة الصَّلاة والتَّسليم على رسول الله ﷺ، ولا يَسأمَ مِن تَكرُّرِه، ومَن أغفلَه حُرِم حظًّا عظيمًا، ولا يَتقيَّد فيه بما في الأصل إنْ كان ناقصًا، وهكذا الثَّناء على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، كعزَّ وجلَّ، وسُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وشبهِه، وكذا التَّرضِّي والتَّرحُّم على الصَّحابة والعلماء وسائر الأخيار، وإذا جاءت الرِّواية بشيءٍ منه كانت العناية به أشدَّ، ويُكرَه الاقتصار على الصَّلاة أو التَّسليم والرَّمز إليهما في الكتابة، بل يَكتبُهما بكمالِهما.

الرَّابعة: عليه مُقابلةُ كتابِه بأصل شيخِه وإنْ كان إجازةً، وأفضلُها أنْ يُمسكَ هو وشيخُه كتابَيهما حال التَّسميع، ويُستحَبُّ أنْ ينظرَ معه مَن لا نسخةَ معه، لا سيَّما إنْ أراد النَّقل مِن نسختِه، وقال يحيى بن مَعينٍ: لا يجوز أنْ يَرويَ مِن غيرِ

---

(١) في «ف»: (في أوَّل).

(٢) هـذا الفـرع كلُّه ذكـره ابن الصَّلاح عقب مسـألة الضَّـرب والمحو، وقدَّمـه المصنِّف هُنا للمناسـبة مع الاختصار. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٥٠٢).

(٣) كأبي الزِّناد، وأحمدَ بن حنبلٍ، وإبراهيمَ الحربيِّ، وابنِ جريرٍ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٥٠٢).

(٤) قـال: وكذلك رأيـتُ في كتابَي إبراهيمَ الحربيِّ، ومحمَّدِ بن جريـرٍ الطَّبريِّ بخطِّيهما. «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٧٣).

(٥) رسمَ في «ي» دائرةً في وسطها نقطةٌ.

أصل الشِّيخ إلاَّ أنْ ينظرَ فيه حال السَّماع[١]، والصَّواب الذي قالَه الجماهير[٢] أنَّه لا يُشترَط نظرُه ولا مقابلتُه بنفسِه، بل يكفي مُقابلة ثقةٍ أيَّ وقتٍ كان[٣]، وتكفي مُقابلتُه بفرعٍ قُوبِل بأصل الشِّيخ، ومقابلتُه بأصل أصل الشِّيخ المُقابَل به أصلُ الشِّيخ، فإنْ لم يُقابَلْ أصلاً فقد أجاز الرِّوايةَ منه الأستاذُ أبو إسحاقَ[٤]، وآباءُ[٥] بكرٍ الإسماعيليُّ[٦]، والبَرقانِيُّ[٧]، والخطيبُ إنْ كان النَّاقلُ صحيحَ النَّقل، قليلَ السَّقط، ونَقل مِن الأصل، وبيَّن حال الرِّواية أنَّه لم يُقابَلْ، ويُراعي في كتاب شيخِه مع مَن فوقَه ما ذَكرنا في كتابِه[٨].

ولا يكنْ كطائفةٍ إذا رأوا سماعَه لكتابٍ سمعوه مِن أيِّ نسخةٍ اتَّفقت، وسيأتي فيه خلافٌ وكلامٌ آخرُ في أوَّل النَّوع الآتي.

الخامسة: المُختار في تخريج السَّاقط وهو اللَّحَق -بفتح اللاَّم والحاء- أنْ يخطَّ مِن مَوضِع سقوطِه في السَّطر خطًّا صاعدًا مَعطوفًا بين السَّطرَين عطفةً

---

(١) روى ذلك عنه ابن الصَّلاح وقال: وهذا مِن مذاهب أهلِ التَّشديد. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (١/ ١٩١).

(٢) في «ف»: (الجمهور).

(٣) قال القاضي عياضٌ: وأمَّا على مذهبِ مَن منع ذلك مِن أهل التَّحقيق فلا يصحُّ مقابلتُه مع أحدٍ غيرِ نفسِه، ولا يقلِّد سواه، ولا يكون بينه وبين كتاب الشَّيخ واسطةٌ، كما لا يصحُّ ذلك عنده في السَّماع، فليقابل نسختَه مِن الأصل بنفسه حرفًا حرفًا حتى يكونَ على ثقةٍ ويقينٍ مِن معارضتها به ومطابقتِها له، ولا ينخدعَ في الاعتماد على نسخ الثِّقة العارف دون مقابلةٍ، نعم ولا على نسخ نفسِه بيده ما لم يُقابلْ ويصحِّح، فإنَّ الفكرَ يذهبُ، والقلب يَسهو، والنَّظر يزيغُ، والقلم يَطغى. «الإلماع» (١/ ١٥٩).

(٤) نقل ابن الصَّلاح عنه أنَّه سُئل عن جوازِ روايته منهُ فأجاز ذلك. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (١/ ١٩٢).

(٥) في «ت»، «ف»: (أبو).

(٦) «الكفاية» (ص٢٣٩).

(٧) هو أبو بكرٍ أحمدُ بنُ محمَّدٍ الخوارزميُّ البَرقانيُّ، سمعَ مِن أبي العبَّاس الحيريِّ وأبي بكرٍ الإسماعيليِّ وغيرِهما، وروى عنه البيهقيُّ والخطيبُ وغيرُهما، توفِّي سَنةَ (٤٢٥هـ). انظر «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٦)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٧/ ٤٦٤). وذكر قوله الخطيب في «الكفاية» (ص٢٣٩، و٣٣٥).

(٨) «الكفاية» (ص٢٣٩).

يسيرةً إلى جهة اللَّحَق، وقيل: تُمدُّ العطفةُ إلى أوَّل اللَّحَق[١]، ويُكتَب اللَّحَق قِبالةَ العطفةِ في الحاشية اليُمنى إنِ اتَّسعت، إلاَّ أنْ تسقطَ في آخر السَّطر، فيُخرجُه إلى[٢] الشِّمال، وليكتبْه صاعدًا إلى أعلى الورقة، فإنْ زاد اللَّحَق على سطرٍ ابتدأ سطورَه مِن أعلى إلى أسفلَ، فإنْ كان في يمين الورقة انتهت إلى باطنِها، وإنْ كان في الشِّمال فإلى طرفِها، ثمَّ يكتب في انتهاء اللَّحَق «صح»، وقيل: يكتب مع صح «رجع»، وقيل: يكتب الكلمةَ المُتَّصلة به داخل الكتاب، وليس بمرضيٍّ؛ لأنَّه تطويلٌ مُوهمٌ[٣].

وأمَّا الحواشي مِن غير الأصل كشرحٍ، وبيان غلطٍ، أو اختلاف روايةٍ، أو نسخةٍ ونحوِه، فقال القاضي عياضٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لا يُخرَج له خطٌّ، والمُختار استحباب التَّخريج مِن وسط الكلمة المُخرَج لأجلِها[٤].

السَّادسة: شأنُ المُتقنين التَّصحيحُ، والتَّضبيبُ، والتَّمريضُ.

- فالتَّصحيحُ: كتابة «صح» على كلامٍ صحَّ روايةً ومعنًى، وهو عُرضةٌ للشَّكِّ أو الخلاف.
- والتَّضبيبُ، ويسمَّى التَّمريض: أنْ يُمَدَّ خطٌّ أوَّلُه كالضَّاد، ولا يُلزَق بالمَمدود عليه، يُمدُّ على ثابتٍ نقلاً، فاسدٍ لفظًا أو معنًى، أو ضعيفٍ أو ناقصٍ، ومِن النَّاقص مَوضعُ الإرسال أو الانقطاع.

---

(١) «المحدِّث الفاصل» للرَّامهرمزيِّ (ص٦٠٦)، وتعقَّبه ابن الصَّلاح قائلاً: وهذا أيضًا غيرُ مَرضيٍّ. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص١٩٥).

(٢) في «ي»: (على).

(٣) لأنَّه قد يجيءُ في الكلام ما هو مكرَّرٌ مرَّتَين وثلاثًا؛ لمعنًى صحيحٍ، فإذا كرَّرنا الحرف لم نأمنْ أنْ يوافقَ ما يتكرَّر حقيقةً، أو يُشكل أمرُه، فيوجبُ ارتيابًا وزيادةَ إشكالٍ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٥١٣).

(٤) «الإلماع» (١/ ١٦٤).

وربَّما اختصر بعضُهم علامة التَّصحيح[١] فأشبهتِ الضَّبَّةَ، ويوجد في بعض الأصول القديمة في الإسناد الجامع جماعةٌ مَعطوفًا بعضُهم على بعضٍ علامةً تُشبه الضَّبَّة بين أسمائِهم، وليست ضبَّةً، وكأنَّها علامة اتِّصال[٢].

السَّابعة: إذا وقع في الكتاب ما ليس منه نُفيَ بالضَّرب، أو الحكِّ، أو المحو، أو غيرِه، وأَولاها الضَّربُ، ثمَّ قال الأكثرون[٣]: يَخطُّ فوق المَضروب عليه خطًّا بيِّنًا دالاًّ على إبطالِه، مُختلِطًا به، ولا يَطمسُه، بل يكون ممكن القراءة، ويسمَّى هذا الشَّقَّ، وقيل: لا يُخلط بالمَضروب عليه، بل يكون فوقَه مَعطوفًا على أوَّلِه وآخرِه، وقيل: يُحوَّق على أوَّلِه نصفَ دائرةٍ وكذا آخرِه، وإذا كثر المضروب عليه فقد يُكتفَى بالتَّحويق أوَّلَه وآخرَه، وقد[٤] يُحوَّق أوَّلُ كلِّ سطرٍ وآخرُه، ومنهم مَن اكتفى بدائرةٍ صغيرةٍ أوَّل الزِّيادة وآخرَها، وقيل: يكتب «لا» في أوَّله و«إلى» في آخرِه، وأمَّا الضَّرب على المُكرَّر فقيل: يضرب على الثَّاني، وقيل: يُبقي أحسنَهما صورةً وأبينَهما، وقال القاضي عياضٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنْ كانا[٥] أوَّل سطرٍ ضرب على الثَّاني، أو آخرَه فعلى الأوَّل، أو أوَّل سطرٍ وآخِرَ آخَرَ، فعلى آخِر السَّطر، فإنْ تكرَّرَ المُضاف والمُضاف إليه، أو المَوصوفُ والصِّفةُ ونحوُه، رُوعيَ اتِّصالهما[٦].

وأمَّا الحكُّ، والكشط والمحو فكرِهَها[٧] أهل العلم، والله أعلم.

---

(١) فيكتبها هكذا «ص». «تدريب الرَّاوي» (١/ ٥١٥).

(٢) بينهم، أثبتَت تأكيدًا للعطف؛ خوفًا مِن أنْ يجعلَ «عن» مكانَ الواو. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٥١٥).

(٣) منهم الرَّامهرمزيُّ، وقال: قال أصحابُنا: الحكُّ تهمةٌ. «المحدِّث الفاصل» (١/ ٦٠٦).

(٤) في «ض»: (وقيل).

(٥) في «ف»: (كان).

(٦) «الإلماع» (١/ ١٧٢). وقال ابن الصَّلاح: وهذا التَّفصيل حَسَنٌ. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (١/ ٢٠١).

(٧) في «ض»: (فكرَّرها).

الثَّامنة: غلب عليهم الاقتصار على الرَّمز في «حدَّثنا» و«أخبرنا»، وشاع بحيث لا يَخفى، فيكتبون مِن «حدثنا» الثَّاء والنُّون والألف، وقد تُحذف الثَّاء، ومِن «أخبرنا» «أنا»، ولا يحسن زيادة الباء قبل النُّون، وإنْ فعله البيهقيُّ[(١)]، وقد تُزاد راءٌ[(٢)] بعد الألف[(٣)]، ودالٌ أوَّل رمز «حدَّثنا»، ووجدتُ الدَّال في خطِّ الحاكم[(٤)] وأبي عبد الرَّحمن السُّلَميِّ، والبيهقيِّ[(٥)]، والله أعلم[(٦)].

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثرُ كتبوا عند الانتقال مِن إسنادٍ إلى إسنادٍ «ح»، ولم يُعرَف بيانُها عمَّن تقدَّم، وكتب جماعةٌ مِن الحفَّاظ[(٧)] مَوضعَها «صح»، فيشعر بأنَّها رمز «صح»، وقيل: هي مِن التَّحوُّل[(٨)] مِن إسنادٍ إلى إسنادٍ، وقيل: لأنَّها تَحُول بين الإسنادَين، فلا تكون مِن الحديث، فلا[(٩)] يُلفَظ عندَها[(١٠)] بشيءٍ، وقيل: هي رمزٌ إلى قولِنا: «الحديث»، وإنَّ أهل المَغرب كلَّهم يقولون إذا وصلوا إليها: الحديث. والمُختار أنْ يقولَ: «حَا» وَيَمُرَّ، والله أعلم.

---

(١) مِن ذلك ما رواه في «السُّنن الكُبرى» (١٦٥٢١).

(٢) في «ي»: (زاء).

(٣) فتصبح «أرنا»، ومنهم الإمام البخاريُّ، استخدمها في كتابه «تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التَّاريخ الكبير»، (٨٢٥)، و(٨٤٠)، و(٨٤٤)، وكذلك ابن الأعرابيِّ في معجمه، (٨٩٥)، و(١٠٧٦) وغيرُهما.

(٤) «المستدرك» للحاكم طبعة دار التأصيل (٤١)، و(٤٥)، و(٤٦)، و(٤٧).

(٥) لم نقف على هذا في كُتُب السُّلميِّ والبيهقيِّ المطبوعة التي بين أيدينا.

(٦) هكذا قال ابن الصَّلاح، فالمصنِّف حاكٍ كلامَه، أو رأى ذلك أيضًا، أو وُجِدَت في كلامِه مبنيًّا للمفعول. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٥٢٠).

(٧) كأبي مسلمٍ الكُجِّيِّ، وأبي عثمانَ الصَّابونيِّ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٥٢١).

(٨) في «غ»، و«ت» و«ي»: (التَّحويل).

(٩) في «ف»، و«ض»: (ولا).

(١٠) في «ض»: (بعدها).

التَّاسعة: ينبغي أنْ يكتبَ بعد البَسملة اسمَ الشَّيخ ونسبَه وكنيتَه، ثمَّ يسوقَ المَسموعَ، ويكتُبَ فوق البَسملة أسماءَ السَّامعين، وتاريخَ السَّماع، أو يكتبَه في حاشيته أوَّل ورقةٍ أو آخرَ الكتاب، أو حيث لا يخفى منه، وينبغي أنْ يكونَ بخطِّ ثِقةٍ مَعروفِ الخطِّ، ولا بأسَ عند هذا بألاَّ يُصحِّحَ الشَّيخُ عليه.

ولا بأسَ أنْ يكتبَ سماعَه بخطِّ نفسِه إذا كان ثقةً، كما فعله الثِّقات[١].

وعلى كاتب التَّسميع التَّحرِّي وبيانُ السَّامع، والمُسَمَّع، والمَسموع، بلفظٍ[٢] غيرِ مُحتمَلٍ، ومجانبةُ التَّساهل فيمَن يُثبتُه، والحذرُ مِن إسقاطِ بعضِهم لغرضٍ فاسدٍ، فإنْ لم يحضُرْ فلَه أنْ يعتمدَ في حضورهم خبرَ ثقةٍ حضرَ.

ومَن ثبتَ في كتابه سماعُ غيرِه فقبيحٌ به كتمانُه، ومنعُه نقلَ سماعِه، أو نسخَ الكتاب، وإذا أعارَه فلا يُبطِئ عليه، فإنْ منعَه فإنْ كان سماعُه مثبتًا برضا صاحبِ الكتاب، لزمَه إعارتُه، وإلاَّ فلا يلزمْه، كذا قاله[٣] أئمَّةُ مذاهبِهم في أزمانهم، منهم[٤] القاضي حفصُ بنُ غياثٍ الحنفيُّ[٥]، وإسماعيلُ القاضي المالكيُّ[٦]، وأبو عبد الله الزُّبَيريُّ

---

(١) روى ابن الصَّلاح أنَّ عبد الرَّحمن بنَ مندَه قرأَ ببغدادَ جُزءًا على أبي أحمدَ الفرضيِّ، وسأله خطَّه؛ ليكونَ حُجَّةً لـه، فقال له أبو أحمد: يا بُنيَّ، عليـك بالصِّدق، فإنَّك إذا عُرِفتَ به لا يُكذِّبـكَ أحدٌ، وتُصَدَّقُ فيما تقولُ وتَنقُل، وإذا كان غير ذلك فلو قيلَ لكَ: ما هذا خطُّ أبي أحمدَ الفرضيِّ، ماذا تقول لهم؟». «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (١/ ٢٠٥).

(٢) في «ت»: (صحَّ).

(٣) في «ن»، و«ف»: (قالَ).

(٤) سقط من «ي»، و«ن»، و«ف»، و«ض»: (منهم).

(٥) روى ابـن الصَّلاح أنَّ رجلاً ادَّعى على رجلٍ بالكوفة سـماعًا منَعه إيَّـاه، فتحاكما إلى قاضيها حفصِ بنِ غياثٍ، فقال لصاحب الكتاب: أخرِج إلينا كتبَكَ، فما كان مِن سـماع هذا الرَّجلِ بخطِّ يدكَ ألزمناكَ، وما كان بخطِّه أعفَيناك منه». «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (١/ ٢٠٦).

(٦) هو أبو إسـحاقَ إسـماعيلُ بنُ إسـحاقَ الأزديُّ، سـمعَ مِن الأنماطيِّ والطَّيالسـيِّ وكثيرين، وروى عنه موسى بنُ هارونَ والبغويُّ وغيرُهما، توفِّي سَنةَ (٢٨٢هـ). انظر «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٧٢). وروى قوله الخطيب في «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (١/ ٢٤٠).

الشَّافعيُّ[١]، وحكمَ به القاضيان[٢]، وخالف فيه بعضُهم، والصَّوابُ الأوَّل[٣].

وإذا نسخَه فلا ينقلُ سماعَه إلى نسختِه إلاَّ بعد المقابلة المرضيَّةِ، ولا يُنقلُ سماعٌ إلى نسخةٍ إلاَّ بعد مقابلةٍ مرضيَّةٍ، إلاَّ أنْ يُبيِّنَ كونُها غيرَ مقابلةٍ، والله أعلم.

النَّوعُ السَّادسُ والعِشرونَ — صفةُ روايةِ الحديثِ

تقدَّم جُملٌ منه في النَّوعَين قبلَه وغيرِهما، وقد شدَّد قومٌ في الرِّواية فأفرطوا، وتساهلَ آخرون ففرَّطوا، فمِن المشدِّدين مَن قال: لا حُجَّةَ إلاَّ فيما رواه مَن حَفِظه وتذكَّره، رويَ عن مالكٍ[٤]، وأبي حنيفةَ[٥]، وأبي بكرٍ الصَّيدلانيِّ الشَّافعيِّ[٦].

ومنهم مَن جوَّزَها مِن كتابه، إلاَّ إذا خرجَ مِن يدِه[٧].

---

(١) هو الزُّبيرُ بنُ أحمدَ، الزُّبيريُّ البصريُّ الشَّافعيُّ، حدَّث عن داودَ بنِ سليمانَ وغيرِه، وروى عنه أبو بكرٍ النَّقَّاشُ والسُّكَّريُّ وغيرُهما، توفِّي سَنةَ (٣١٧هـ). انظر «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٩٢)، «طبقات الشَّافعيَّة الكبرى» (٣/ ٢٩٥). وروى قولَه الرَّامهرمزيُّ في «المحدِّث الفاصل» (١/ ٥٨٩).

(٢) المقصودُ القاضي حفصُ بنُ غياثٍ، والقاضي إسماعيلُ المالكيُّ.

(٣) قال ابن الصَّلاح: كان لا يَبينُ لي وجهُه، ثمَّ وَجَّهتُه بأنَّ ذلك بمنزلة شهادةٍ له عنده، فعلَيه أداؤها بما حَوَته. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص٢٠٧).

(٤) روى الخطيبُ بسنده إلى أشهبَ قالَ: وسُئل مالكٌ أيؤخذُ ممَّن لا يحفظُ وهو ثقةٌ صحيحٌ؟ فقال: لا يؤخذُ عنه، أخافُ أنْ يُزادَ في كُتُبه باللَّيل. «الكفاية» (ص٢٢٧)، و«الإلماع» (١/ ١٣٦).

(٥) روى الخطيبُ بسنده إلى يحيى بن معينٍ قال: كان أبو حنيفةَ يقول: لا تحدِّث إلاَّ بما تعرفُ وتحفظُ. «الكفاية» (ص٢٣١).

(٦) هو الإمام أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ داودَ، الصَّيدلانيُّ المعروفُ بالدَّاوديِّ، كان مِن تلامذة القفَّال المَروزيِّ. «طبقات الشَّافعيَّة الكبرى» (٤/ ١٤٨)، «طبقات الشَّافعيَّة» لابن قاضي شهبة (١/ ٢١٤). وذكرَ القاضي عياضٌ هذا القولَ عن أبي حنيفةَ وبعض الشَّافعيَّة وهو قول الجُوينيِّ. «الإلماع» (ص١٣٩).

(٧) بالإعارةِ، أو ضياعٍ، أو غيرِ ذلك، فلا يجوزُ حينئذٍ منه؛ لجواز تغييرِه، وهذا أيضًا تشديدٌ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٥٢٧).

وأمَّا المتساهلونَ فتقدَّمَ بيانُ جُملٍ عنهم في الرَّابعِ والعشرينَ، ومنهم قومٌ رَوَوا مِن نُسخٍ غيرِ مقابَلةٍ بأصولِهم، فجعلَهم الحاكمُ مَجروحينَ، قال[١]: وهذا كثيرٌ تعاطاه قومٌ مِن أكابر العلماء والصُّلَحاء[٢].

وقد تقدَّمَ في آخر الرَّابعةِ مِن النَّوع الماضي أنَّ النُّسخةَ التي لم تقابَلْ تجوزُ الرِّوايةُ منها بشروطٍ، فيحتملُ أنَّ الحاكمَ يُخالفُ فيه، ويحتملُ أنَّه أرادَ إذا لم توجَدِ الشُّروطُ، والصَّوابُ ما عليه الجمهورُ، وهو التَّوسُّطُ، فإذا[٣] قام في التحمُّل والمقابلة بما تقدَّم جازت الرِّوايةُ منه، وإنْ غابَ إذا كان الغالبُ سلامتَه مِن التَّغيير لا سيَّما إنْ كان ممَّن لا يخفى عليه التَّغييرُ غالبًا، والله أعلم.



فُروعٌ

الأوَّلُ: الضَّريرُ إذا لم يحفظْ ما سمِعَه، فاستعانَ بثقةٍ في ضبطِه وحِفظِ كتابِه، واحتاطَ عند القراءة عليه، بحيثُ يغلِبُ على ظنِّه سلامتُه مِن التَّغييرِ، صحَّت روايتُه، وهو أَولى بالمنعِ مِن مثلِه في البصيرِ، قال الخطيب: والبصيرُ الأُمِّيُّ كالضَّرير[٤].

الثَّاني: إذا أرادَ الرِّوايةَ مِن نُسخةٍ ليس فيها سماعُه، ولا هي مقابلةٌ به، لكن سُمِعَت على شيخه، أو فيها سماعُ شيخه، أو كُتِبَت عن شيخه، وسكَنَت نفسُه إليها لم تجُزْ له الرِّوايةُ منها عند عامَّةِ المحدِّثين، ورخَّص فيه أيُّوبُ السِّختيانِيُّ ومحمَّدُ بنُ بكرٍ[٥] البُرسانِيُّ[٦].

---

(١) أي الحاكمُ، كما ذكره السَّخاويُّ في «الغاية» (١/ ١١٠)، ولم نقف عليه في كُتب الحاكم المطبوعةِ.

(٢) وممَّن نُسب إليه التَّساهلُ ابنُ لهيعةَ، كان الرَّجلُ يأتيه بالكتاب فيقول: هذا مِن حديثِك، فيحدِّثه به مقلِّدًا له. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٥٢٨).

(٣) في «ن»: (إذا).

(٤) «الكفاية» (ص٢٢٨).

(٥) في «ن»: (أبي بكر).

(٦) هو أبو عثمانَ -وقيل: أبو عبدِ الله- محمَّدُ بنُ بكرِ بنِ عثمانَ، البُرسانِيُّ الأزديُّ البصريُّ، وبُرسانُ قبيلةٌ مِن الأزدِ، حدَّث عن ابنِ جُريجٍ وشعبةَ وغيرِهما، وحدَّث عنه أحمدُ والدَّارِميُّ وكثيرونَ، توفِّي سَنةَ (٢٠٣هـ). انظر «تاريخ بغداد» (٢/ ٤٤٣)، «سير أعلام النُّبلاء» (٩/ ٤٢١). وينظر قوله في «الكفاية» (ص٢٥٧).

قال الخطيب: والذي يوجبُه النَّظرُ أنَّه متى عرفَ أنَّ هذه الأحاديثَ هي التي سمعَها مِن الشَّيخ جازَ[١] أنْ يرويَها إذا سكَنَت نفسُه إلى صحَّتِها وسلامتِها، والله أعلم[٢].

هذا إذا لم تكُنْ له إجازةٌ عامَّةٌ[٣] مِن شيخِه لمَرويَّاتِه، أو لهذا الكتاب، فإنْ كانت جازَ له[٤] الرِّوايةُ منها، وله أنْ يقولَ: «حدَّثَنا»، و«أخبرَنا»، وإنْ كان في النُّسخةِ سماعُ شيخ شيخِه، أو مَسموعةٌ على شيخ شيخِه فيحتاجُ أنْ يكونَ له إجازةٌ عامَّةٌ مِن شيخه، ولشيخه مثلُها مِن شيخِه، والله أعلم.

الثَّالث: إذا وجدَ في كتابِه خلافَ حِفظِه، فإنْ كان حَفِظ منه رجعَ إليه، وإنْ كان[٥] حَفِظ مِن فم الشَّيخ اعتمدَ حِفظَه إنْ لم يشُكَّ، وحَسَنٌ أنْ يجمعَهما فيقول: «حِفظي كذا وفي كتابي كذا»، وإنْ خالفَه غيرُه قال: «حِفظي كذا، وقال فيه غيري أو فلانٌ كذا»، وإذا وجدَ سماعَه في كتابِه ولا يذكُرُه فعَن أبي حنيفةَ وبعضِ الشَّافعيَّة لا تجوزُ روايتُه، ومذهبُ الشَّافعيِّ وأكثرِ أصحابه، وأبي يوسفَ، ومحمَّدٍ جوازُها، وهو الصَّحيحُ، وشَرطُه أنْ يكونَ السَّماعُ بخطِّه أو خطِّ مَن يثِقُ به، والكتابُ مصونٌ يغلِبُ على الظَّنِّ سلامتُه مِن التَّغيير، وتسكُن إليه نفسُه، فإنْ شكَّ لم تجُزْ، والله أعلم[٦].

الرَّابع: إنْ لم يكُن عالمًا بالألفاظ ومقاصدِها، خبيرًا بما يُحيلُ معانيَها، لم تجُزْ له الرِّوايةُ بالمعنى بلا خلافٍ، بل يتعيَّنُ اللَّفظُ الذي سمعَه، فإنْ كان عالمًا بذلك فقالت طائفةٌ مِن أصحاب الحديث والفقه والأصولِ: لا تجوزُ[٧] إلاَّ بلفظِه[٨]، وجوَّزَ بعضُهم في غير حديثِ النَّبيِّ ﷺ، ولم يُجوِّزْ فيه[٩].

(١) في «ض»: (جاز له). (٢) «الكفاية» (ص٢٥٧). (٣) في «ف»: (عليه).
(٤) في «ف»: (جازت الرِّواية). (٥) سقط من «ن»: (كان). (٦) «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (١/ ٢١٣).
(٧) في «ن»، و«ض»: (يجوز).
(٨) وإليه ذهبَ ابنُ سيرينَ، وثعلبٌ، وأبو بكرٍ الرَّازيُّ مِن الحنفيَّة، ورُويَ عن ابن عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٥٣٣).
(٩) سقط من «ض»: (وجوَّزَ بعضُهم في غير حديثِ النَّبيِّ ﷺ ولم يُجوِّزْ فيه).

وقال جمهورُ السَّلف والخلف مِن الطَّوائف: يجوزُ بالمعنى في جميعه إذا قطعَ بأداءِ المعنى[١]، وهذا في غيرِ المصنَّفات، ولا يجوزُ تغييرُ مصنَّفٍ وإنْ كان بمعناه، والله أعلم.

وينبغي للرَّاوي بالمعنى أنْ يقولَ عقيبَه: «أو كَما قالَ»، أو «نحوَه»، أو «شِبهه»، وما أشبهَ هذا مِن الألفاظ.

وإذا اشتبَه على القارئِ لفظةٌ فحسَنٌ أنْ يقولَ بعد قراءتِها على الشَّكِّ: «أو كما قال»؛ لتَضمُّنِه إجازةً وإذنًا في صوابها إذا بانَ، والله أعلم.

الخامس: اختُلِف في روايةِ بعض الحديث الواحدِ دون بعضٍ:

- فمنَعَه بعضُهم مطلقًا؛ بناءً على منع الرِّواية بالمعنى.
- ومنَعَه بعضُهم مع تجويزِها بالمعنى، إذا لم يكُن رواه هو أو غيرُه بتمامِه قبلَ هذا.
- وجوَّزَه بعضُهم مُطلقًا[٢].

والصَّحيحُ التَّفصيلُ، وجوازُه مِن العارف إذا كان ما تركَه غيرَ متعلِّقٍ بما رواه، بحيثُ لا يختلُّ البيانُ، ولا تختلفُ الدَّلالةُ بتَركِه، وسواءٌ جوَّزناها بالمعنى أم لا، رواه قبلُ تامًّا أم لا، هذا إنِ ارتفعَت منزلتُه عن التُّهمةِ، فأمَّا مَن رواه تامًّا فخافَ إنْ رواه ثانيًا ناقصًا أنْ يُتَّهمَ بزيادةٍ أوَّلاً، أو نسيانٍ لغفلةٍ وقلَّةِ ضبطٍ ثانيًا، فلا يجوزُ له النُّقصانُ ثانيًا ولا ابتداءً إنْ تغيَّرَ[٣] عليه أداؤُه.

---

(١) لأنَّ ذلك هو الذي تشهدُ به أحوالُ الصَّحابة والسَّلف، ويدلُّ عليه روايتُهم القصَّةَ الواحدةَ بألفاظٍ مختلفةٍ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٥٣٣).

(٢) سقط من «ت»: (بناءً على منعِ الرِّواية بالمعنى ...... وجوَّزَه بعضُهم مُطلقًا).

(٣) في «ن»: (تعيَّن).

وأمَّا تقطيعُ المصنِّفِ الحديثَ في الأبواب فهو إلى الجوازِ أقربُ، قال الشَّيخُ: ولا يخلو مِن كراهةٍ، وما أظنُّه يوافَقُ عليه.

السَّادس: ينبغي ألاَّ يرويَ بقراءةِ لحَّانٍ أو مُصحِّفٍ، وعلى طالبِ الحديث أنْ يتعلَّمَ مِن النَّحو واللُّغة ما يسلمُ به مِن اللَّحن والتَّصحيف، وطريقُه في السَّلامة مِن التَّصحيف الأخذُ مِن أفواهِ أهل المعرفة والتَّحقيق، وإذا وقعَ في روايتِه لحنٌ أو تحريفٌ فقال ابنُ سيرينَ[١]، وابنُ سَخبَرةَ[٢]: يرويه كما سمِعَه، والصَّوابُ وقولُ الأكثرينَ روايتُه على الصَّوابِ[٣].

وأمَّا إصلاحُه[٤] في الكتاب فجوَّزَه بعضُهم، والصَّوابُ تقريرُه في الأصل على حالِه، معَ التَّضبيبِ عليه وبيانِ الصَّوابِ في الحاشيةِ[٥].

ثمَّ الأَولى عند السَّماع أنْ يقرأَه[٦] على الصَّواب، ثمَّ يقولُ: «في[٧] روايتِنا»، أو «عند شيخِنا»، أو «مِن طريقِ فلانٍ كذا»، وله أنْ يقرأَ ما في الأصل ثمَّ يذكُرَ الصَّوابَ، وأحسنُ الإصلاحِ بما جاءَ في روايةٍ أو حديثٍ آخَرَ، والله أعلم.

---

(١) روى الخطيبُ بسنده عن الأشعث: كنتُ أحفظُ عن الحسنِ، وابنِ سيرينَ، والشَّعبيِّ[فأمَّا الحسنُ والشَّعبيُّ فكانا يأتيان بالمعنى[وأمَّا ابنُ سيرينَ فكان يَحكي صاحبَه حتى يلحنُ كما يلحنُ». «الكفاية» (ص١٨٦)، «جامع بيان العلم» (١/ ٣٤٩).

(٢) هو أبو معمرٍ عبدُ اللهِ بنُ سَخبَرةَ، الأزديُّ الكوفيُّ، ثقةٌ حدَّث عن عمرَ وعليٍّ وابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وحدَّث عنه إبراهيمُ ومجاهدٌ وغيرُهما، توفِّي في إمارة عُبيد الله بنِ زيادٍ. انظر «الطَّبقات الكبرى» لابن سعد (٨/ ٢٢٤)، «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ١٣٣). وروى الخطيبُ بسنده عن عمارةَ بن عُميرٍ قال: كان أبو معمرٍ يحدِّثُ الحديث فيه اللَّحنُ، فيلحَنُ اقتداءً بما سمعَ». «الكفاية» (ص١٨٦)، وكذا روى قولَه ابنُ عبد البرِّ في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٥٢).

(٣) تُنظَر الأقوالُ في «الكفاية» (ص١٨٥-١٨٨).

(٤) في «ض»: (اصطلاحه).

(٥) فإنَّ ذلك أجمعُ للمصلحةِ وأنفى للمفسدةِ، وقد يأتي مَن يظهرُ له وجهُ صحَّتِه، ولو فُتح بابُ التَّغيير لجَسرَ عليه مَن ليس بأهلٍ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٥٤٣).

(٦) في «ض»: (يقرأ).

(٧) في «ي»: (وفي).

فإنْ كان الإصلاحُ بزيادةِ ساقطٍ:

- فإنْ لم يغايِرْ معنى الأصلِ فهو على ما سبقَ.
- وإنْ غايَرَ تأكَّدَ الحُكمُ بذكرِ الأصل مَقرونًا بالبيانِ.

فإنْ عَلِم أنَّ بعض الرُّواةِ أسقطَه وحدَه، فلَه أيضًا أنْ يُلحقَه في نفس الكتاب مع كلمة «يعني»، هذا إذا عَلِمَ أنَّ شيخَه رواه على الخَطأ، فأمَّا إنْ رآه في كتابِ نفسِه، وغلَبَ على ظنِّه أنَّه مِن كتابه لا مِن شيخِه، فيتَّجهُ إصلاحُه في كتابه وروايتِه، كما إذا درسَ مِن كتابه بعضَ الإسنادِ أو المتنِ، فإنَّه يجوزُ استدراكُه مِن كتابِ غيرِه إذا عرفَ صحَّتَه، وسكَنت نفسُه إلى أنَّ ذلك هو السَّاقطُ، كذا قالَه أهل التَّحقيق[١]، ومنَعَه بعضُهم[٢]، وبيانُه حالَ الرِّواية أَولى[٣].

وهكذا الحُكمُ في استثباتِ الحافظِ ما شكَّ فيه مِن كتاب غيرِه أو حفظِه، فإنْ وجدَ في كتابه كلمةً غيرَ مضبوطةٍ أشكَلَت عليه جازَ أنْ يسألَ عنها العلماءَ بها، ويرويَها على ما يُخبرونَه، والله أعلم.

السَّابع: إذا كانَ الحديثُ عندَه عن اثنَين أو أكثَر، واتَّفقا في المعنى دونَ اللَّفظِ فلَه جمعُهما في الإسناد، ثمَّ يسوقُ الحديثَ على لفظ أحدِهما، فيقولُ: «أخبرَنا فلانٌ وفلانٌ واللَّفظُ لفلانٍ»، أو «وهذا لفظ فلانٍ قال: أو قالا: أخبرنا فلان»، ونحوَه مِن العباراتِ، ولمسلمٍ في «صحيحِه» عبارةٌ[٤] حسَنةٌ كقولِه: «حدَّثَنا أبو بكرٍ وأبو سعيدٍ كلاهُما، عن أبي خالدٍ قال أبو بكرٍ: حدَّثَنا أبو خالدٍ، عن الأعمشِ» فظاهرُه أنَّ اللَّفظ لأبي بكرٍ.

---

(١) وممَّن فعلَه نُعيمُ بنُ حمَّادٍ. «تدريب الراوي» (١/ ٥٤٦).

(٢) قال الخطيبُ: وممَّن سُمِّي لنا أنَّه كان يسلُك هذه الطَّريقة أبو محمَّدٍ عبدُ اللهِ بنُ إبراهيمَ البَزَّاز فإنَّ بعض كُتبه احترقَ، وأكلتِ النَّارُ مِن حواشيه بعضَ الكتابة ووُجِدَ نُسخٌ بما احترقَ فلم يَرَ أنْ يَستدرِكَ المُحترقَ مِن تلك النُّسخ. «الكفاية» (ص٢٥٤).

(٣) «الكفاية» (ص٢٥٤).

(٤) في «ف»: (عبارات).

فإنْ لم يخصَّ فقال: أخبَرَنا فلانٌ وفلانٌ، وتقارَبا في اللَّفظ قالا: حدَّثَنا فلانٌ، جازَ على جواز الرِّواية بالمعنى، فإنْ لم يقُلْ: «تقارَبا» فلا بأسَ به، على جوازِ الرِّواية بالمعنى، وإنْ كان قد عِيبَ به البخاريُّ أو غيرُه[1]، وإذا سمعَ مِن جماعةٍ مصنَّفًا، فقابلَ نُسختَه بأصلِ بعضِهم، ثمَّ رواه عنهم وقال[2]: «اللَّفظُ لفلانٍ» فيَحتملُ جوازَه ومنعَه.

الثَّامن: ليس له أنْ يزيدَ في نسبِ غيرِ شيخِه أو صفتِه، إلاَّ أنْ يُميِّزَه فيقول: «هو ابنُ فلانٍ أو الفلانِيُّ»، أو «يعني ابنَ فلانٍ» ونحوَه.

فإنْ ذكر شيخُه نسبَ شيخِه في أوَّل حديثٍ، ثمَّ اقتصرَ في باقي أحاديث الكتاب على اسمِه أو بعض نسبِه، فقد حكى الخطيب عن أكثرِ العلماء جوازَ روايتِه تلك الأحاديثَ مفصولةً عن الأوَّل، مستوفيًا نسبَ شيخِ شيخِه[3].

وعن بعضِهم الأَولى أنْ يقولَ: «يعني ابنَ فلانٍ»[4]، وعن عليِّ بنِ المَدينيِّ وغيرِه يقول: «حدَّثَني شيخي أنَّ فلانَ بنَ فلانٍ حدَّثَه»[5]، وعن بعضِهم: «أخبَرَنا

---

(١) قال العراقيُّ: «أي ترك البيان». انظر «ألفيَّة العراقي» (٢/ ٦). وقال طاهرٌ الجزائريُّ: وأمَّا ما عُيِّب به البخاريُّ فليس بعيبٍ عند الجمهور الذي يُجيز الرِّواية بالمعنى، هذا عبد الله بنُ وهبٍ لم يتأخَّر البخاريُّ ولا غيرُه مِن الأئمَّة عن التَّخريج له، مع كونه كان يفعلُ ذلك، وأمَّا حمَّاد فإنَّ البخاريَّ لم يترِكِ الاحتجاج به؛ لكونه كان يفعل ذلك، بل لكونه قد ساء حِفظه، ولذا لم يخرج له في الأصول. انظر «توجيه النَّظر» (٢/ ٧١٠).

(٢) في «ف»: (فقال).

(٣) ذكر منهم أيُّوبَ السِّختيانيَّ، ويونسَ بنَ عبيدٍ، وسعيدَ بنَ أبي عَروبةَ، ومالكَ بنَ أنسٍ، وليثَ بنَ سعدٍ، ونحوهم مِن أهل طبقتهم، وأمَّا ممَّن كان بعدهم فابنُ المبارك يروي عنه عامَّة أصحابه فيسمُّونه ولا ينسبونه. «الجامع لأخلاق الرَّاوي» للخطيب (٢/ ٧٢)، «الكفاية» (ص٢١٥).

(٤) ذكر منهم الخطيبُ الإمامَ أحمدَ بنَ حنبلٍ وغيرَه. «الكفاية» (ص٢١٥).

(٥) «الكفاية» (ص٢١٥).

فلانٌ هو ابنُ فلانٍ»، واستَحبَّه الخطيبُ[١]، وكلُّه جائزٌ، وأَولاه «هو ابنُ فلانٍ»، أو «يعني ابنَ فلانٍ»، ثمَّ قولُه: «إنَّ فلانَ بنَ فلانٍ»، ثمَّ أنْ يذكُرَه بكمالِه مِن غير فصلٍ.

التَّاسع: جرتِ العادةُ بحذف «قال» ونحوِه بين رجال الإسنادِ خطًّا، وينبغي للقارئ اللَّفظُ بها، وإذا كان فيه «قُرِئ على فلانٍ أخبَرَك فلانٌ»، أو «قُرِئ على فلانٍ حدَّثَنا فلانٌ»، فلْيقلِ القارئُ في الأوَّل[٢]: «قيلَ له: أخبَرَكَ فلانٌ»[٣]، وفي الثَّاني: «قال: حدَّثَنا فلانٌ»، وإذا تكرَّر «قال» كقَولِه: «حدَّثَنا[٤] صالحٌ، قال: قال الشَّعبيُّ» فإنَّهم يحذفون أحدَهما خطًّا، فلْيَلفِظْ بهما القارئُ، ولو ترك القارئُ «قال» في هذا كلِّه فقد أَخطأَ، والظَّاهرُ صحَّةُ السَّماع، والله أعلم.

العاشر: النُّسخُ والأجزاءُ المشتملةُ على أحاديثَ بإسنادٍ واحدٍ، كنُسخةِ همَّامٍ عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٥].

- منهم مَن يُجدِّدُ الإسنادَ أوَّلَ كلِّ حديثٍ، وهو أحوطُ[٦].
- ومنهم مَن يكتَفي به في أوَّل حديثٍ، أو أوَّل كلِّ[٧] مجلسٍ، ويُدرجُ الباقيَ عليه قائلاً في كلِّ حديثٍ: «وبالإسنادِ»، أو «وبهِ» وهو الأغلبُ.

فمَن سمعَ هكذا فأرادَ روايةَ غيرِ الأوَّلِ بإسنادِه جاز عند الأكثرين[٨]، ومنعَه

---

(١) قال الخطيبُ: وهذا الذي أَستحسنُه؛ لأنَّ قومًا مِن الرُّواةِ كانوا يقولون فيما أُجيزَ لهم: «أخبَرنا فلانٌ أنَّ فلانًا حدَّثَهم» فاستعمال ما ذكرتُ أنفى للظِّنَّة وإنْ كان المعنى في العبارتين واحدًا. «الكفاية» (ص٢١٥).

(٢) في «ض»: (الأولى). (٣) زاد في «ي»: (أو قُرِئ).

(٤) في «ف»: (كقول ثنا).

(٥) وذكر الخطيبُ نُسخًا أُخرى معَ النُّسخة التي أوردَها المصنِّف، فلتُنظر في «الكفاية» (ص٢١٤).

(٦) وأكثرُ ما يوجدُ في الأصول القديمةِ، وأوجبَه بعضُهم. «تدريب الرَّاوي» (ص٥٥٤).

(٧) في «ن»: (كلِّ حديثٍ).

(٨) منهم وكيعٌ، وابنُ معينٍ، والإسماعيليُّ، كما روى أقوالَهم الخطيبُ في «الكفاية» (ص٢١٤).

أبو إسحاقَ الإسفراييني وغيرُه[١]، فعَلى هذا طريقُه أنْ يبيِّنَ كقول مسلمٍ: «حدَّثَنا محمَّدُ بنُ رافعٍ، ثَنا[٢] عبدُ الرَّزَّاقِ، أنا[٣] مَعمَرٌ عن همَّامٍ[٤] قال: هذا ما حدَّثَنا أبو هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، وذكرَ أحاديثَ منها: وقال رسولُ الله ﷺ: «**إنَّ أَدنَى مَقعَدِ أَحَدِكُم...**»[٥] الحديثَ[٦]. وكذا فَعلَه كثيرٌ مِن المؤلِّفين.

وأمَّا إعادة بعضِهم الإسناد آخرَ الكتاب فلا يرفعُ هذا الخلافَ، إلاَّ أنَّه يفيد احتياطًا وإجازةً بالغةً مِن أعلى أنواعها، والله أعلم.

الحادي عشرَ: إذا قدَّم المتنَ كـ«قال النَّبيُّ ﷺ كذا»، أو المتنَ وأخَّرَ الإسنادَ كـ«روى نافعٌ، عن ابنِ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النَّبيِّ ﷺ كذا» ثمَّ يقولُ: «أخبَرَنا به فلانٌ عن فلانٍ» حتى يتَّصلَ صحَّ وكان مُتَّصلاً، فلو أراد مَن سمعَه هكذا تقديمَ جميع الإسنادِ فجوَّزه بعضُهم، وينبغي فيه خلافٌ، كتقديم بعضِ المتنِ على بعضٍ، بناءً على الرِّواية بالمعنى.

ولو روى حديثًا بإسنادٍ، ثمَّ أتبعَه إسنادًا[٧] قال في آخره مِثلَه، فأرادَ السَّامعُ روايةَ المتن بالإسنادِ الثَّاني فالأظهَرُ منعُه، وهو قولُ شعبةَ[٨]، وأجازَه الثَّوريُّ، وابنُ معينٍ[٩] إذا كان مُتحفِّظًا مُميِّزًا بين الألفاظ، وكان جماعةٌ مِن العلماءِ إذا روى أحدُهُم مثل هذا ذكرَ الإسنادَ، ثمَّ قال: «مثلَ حديثٍ قَبلَه متنُه كذا»، واختار الخطيب هذا[١٠].

---

(١) قالَه في الأسئلة التي سألَه عنها ابنُ عليكٍ، وقال فيها: إنَّه لا يجوزُ أنْ يذكر الإسنادَ في كلِّ حديثٍ منها لمَن كان سماعُه على هذا الوصفِ. «فتح المغيث» للسَّخاويِّ (٢/ ٢٥٣).

(٢) في «ن»: (قال: حدَّثنا).

(٣) في «ن»: (قال: أخبرنا) وفي «ض»: (أنبا).

(٤) زاد في «ف»، و«ض»: (ابن منبِّه).

(٥) زاد في «ت»، و«ي»: (وذكر).

(٦) وتمامه: «إِنَّ أَدْنَى مَقْعَدِ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ أَنْ يَقُولَ لَهُ: تَمَنَّ فَيَتَمَنَّى، وَيَتَمَنَّى، فَيَقُولُ لَهُ: هَلْ تَمَنَّيْتَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيَقُولُ لَهُ: فَإِنَّ لَكَ مَا تَمَنَّيْتَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ». «صحيح مسلمٍ» (٣٠١).

(٧) في «ض»: (بإسناد).

(٨) «الكفاية» (ص٢١٢-٢١٣).

(٩) «الكفاية» (ص٢١٢-٢١٣).

(١٠) «الكفاية» (ص٢١٢).

وأمَّا إذا قال: «نحوَه» فأجازه الثَّوريُّ، ومنعَه شعبةُ، وابنُ معينٍ[(١)]، قال الخطيب: فرَّق ابنُ معينٍ بين «مِثلَه» و«نحوَه»، يصحُّ على منعِ الرِّواية بالمعنى، فأمَّا على جوازِها فلا فرقَ[(٢)]، قال الحاكم: يلزمُ الحَديثيَّ مِن الإتقان أنْ يفرِّقَ بين «مِثلَه» و«نحوَه»، فلا يحلُّ أنْ يقول: «مثلَه» إلاَّ إذا اتَّفقا في اللَّفظ، ويحلُّ «نحوَه» إذا كان بمعناه[(٣)].

الثَّاني عشر: إذا ذكر الإسنادَ وبعضَ المتن، ثمَّ قال: «وذكرَ الحديثَ» فأراد السَّامعُ روايتَه بكماله فهو أَولى بالمنعِ مِن «مثلَه» و«نحوَه»، فمنعَه الأستاذُ أبو إسحاقَ[(٤)]، وأجازه الإسماعيليُّ إذا عرفَ المحدِّثُ والسَّامعُ ذلكَ[(٥)] الحديثَ[(٦)].

والاحتياطُ أنْ يقتصرَ على المذكور، ثمَّ يقولَ: «قال: وذكرَ الحديثَ، وهو كذا» ويسوقُه بكماله، وإذا جوَّز إطلاقَه فالتَّحقيقُ أنَّه بِطريق الإجازةِ القويَّةِ فيما لم يذكُرْه الشَّيخُ، ولا يفتقرُ إلى إفرادِه بالإجازة.

الثَّالثَ عشرَ: قال الشَّيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: الظَّاهر أنَّه لا يجوز تغييرُ «قال النَّبيُّ ﷺ»

---

(١) كما سبق تخريجُه.

(٢) «الكفاية» (ص٢١٣).

(٣) «سؤالات السِّجزيِّ للحاكم» (١/ ٢٤٢).

(٤) قال ابنُ الصَّلاح: سأل بعضُ أهل الحديث أبا إسحاقَ إبراهيمَ بنَ محمَّدٍ الشَّافعيَّ المقدَّم في الفقه والأصولِ عن ذلك، فقال: لا يجوزُ لمَن سمعَ على هذا الوصفِ أنْ يرويَ الحديثَ بما فيه مِنَ الألفاظ على التَّفصيل. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (١/ ٢٣٢).

(٥) في «ف»: (ذكر).

(٦) روى الخطيبُ بسنده أنَّ أبا بكرٍ الإسماعيليَّ سُئل عمَّن قرأَ إسنادَ الحديث على الشَّيخ ثمَّ قال: وذكر الحديث، هل يجوزُ أنْ يحدِّث بجميع الحديث؟ فقال لي: البيان أَولى، ولكن إذا عرف المحدِّثُ والقارئُ ذلك الحديثَ بطوله فأرجو أنْ يجوزَ ذلك، والبيانُ أَولى أنْ يقولَ كما كان. «الكفاية» (ص٣١٠).

إلى «قال رسولُ الله ﷺ»، ولا عكسُه، وإنْ جازَت الرِّوايةُ بالمعنى[١]؛ لاختلافِه، والصَّوابُ والله أعلم جوازُه؛ لأنَّه لا يختلفُ به هُنا[٢] معنًى، وهذا مذهبُ أحمدَ بنِ حنبلٍ[٣]، وحمَّادِ بنِ سلمةَ[٤]، والخطيبِ[٥].

الرَّابعَ عشرَ: إذا كان في سماعِه بعض الوهن فعليه بيانُه[٦] حالَ الرِّواية، ومنه إذا حدَّثَه مِن حِفظِه في المذاكرةِ فليقُلْ: «حدَّثَنا مذاكرةً» كما فعلَه الأئمَّةُ[٧]، ومنع جماعةٌ[٨] منهم الحملَ عنهم حالَ المذاكرةِ.

وإذا كان الحديثُ عن ثقةٍ ومجروحٍ، أو ثقتَين فالأَولى أنْ يذكُرَهُما، فإنِ اقتصرَ على ثقةٍ فيهِما لم يَحرُم.

وإذا سمع بعضَ حديثٍ[٩] مِن شيخٍ وبعضَه مِن آخرَ، فروى جُملتَه عنهُما مبيِّنًا أنَّ بعضَه عن أحدِهما وبعضَه عن الآخرِ جازَ، ثمَّ يصيرُ كلُّ جزءٍ منه كأنَّه رواه عن أحدِهما مُبهمًا، فلا يُحتجُّ بشيءٍ منه إنْ كان فيهما مجروحٌ، ويجب ذكرُهُما جميعًا مبيِّنًا أنَّ عن أحدِهما بعضَه، وعن الآخرِ بعضَه، والله أعلم.

---

(١) وبعضُهم استدلَّ للمنع بحديث البراء بن عازبٍ رضي الله عنهما في الدُّعاء عند النَّوم، وفيه: «وَنَبِيِّكَ الذي أَرسلتَ»، فأعادَه على النَّبيِّ ﷺ فقال: «ورَسُولِكَ الذي أرسلتَ»، فقال: «لا، وَنَبِيِّكَ الذي أَرسَلتَ». «تدريب الرَّاوي» (١/ ٥٦٠). وتعقَّب الحافظ العراقيُّ هذا الاستدلال فقال: ليس فيه حجَّةٌ على مَنع ذلك في الرِّواية؛ لأنَّ ألفاظ الأذكار توقيفيَّةٌ في تعيين اللَّفظ، وتقدير الثَّواب، وربَّما كان في اللَّفظ سرٌّ ليس في لفظٍ آخر يرادفه، ولعلَّه أراد الجمع بين وصفه بالنُّبوَّة والرِّسالة في موضعٍ واحدٍ، لا جرمَ أنَّ النَّوويَّ قال: الصَّواب جوازُه؛ لأنَّه لا يختلف به هنا معنًى والله أعلم. «التَّقييد» للعراقيِّ (ص٢٤٠).

(٢) في «ن»: (ها هنا). (٣) «الكفاية» (ص٢٤٤). (٤) «الكفاية» (ص٢٤٤).

(٥) «الكفاية» (ص٢٤٤). (٦) في «ي»: (بيان).

(٧) كالطَّحاويِّ في «مشكل الآثار» (١٩٢١)، والطَّبرانيِّ في «المعجم الصَّغير» (١٩٢) وغيرهما.

(٨) كابنِ مهديٍّ، وابنِ المباركِ، وأبي زُرعةَ. «تدريب الرَّاوي» (١/ ٥٦٢).

(٩) في «ض»: (حديثه).

النَّوع السَّابع والعشرون: معرفة آداب المحدث

علم الحديث شريفٌ يُناسب مكارمَ الأخلاق، ومحاسنَ الشِّيم، وهو مِن علوم الآخرة، مَن حُرِمه حُرِم خيرًا عظيمًا، ومَن رُزِقه نال فضلاً جزيلاً، فعلى صاحبِه تَصحيحُ النِّيَّة، وتطهيرُ قلبِه مِن أغراض الدُّنيا.

واختُلِف في السِّنِّ الذي يَتصدَّى فيه لإسماعِه، والصَّحيح أنَّه متى احتيج إلى ما عنده جَلس له في أيِّ سنٍّ كان، وينبغي أنْ يُمسكَ عن التَّحديث[1] إذا خشيَ التَّخليط بهرمٍ أو خرفٍ أو عمًى، ويَختلِف ذلك باختلاف النَّاس[2].

فصلٌ

الأَولى ألاَّ يحدِّث بحضرة مَن هو أَولى منه لسنِّه أو علمِه أو غيرِه، وقيل: يُكرَه أنْ يحدِّث في بلدٍ فيه أَولى منه، وينبغي له إذا طُلِب منه ما يَعلمُه عند أرجحَ منه أنْ يُرشدَ إليه، فالدِّينُ النَّصيحةُ، ولا يَمتنع مِن تحديث أحدٍ لكونِه غيرَ صحيح النِّيَّة، فإنَّه يُرجى صحَّتُها، وليحرصْ على نشرِه مُبتغيًا جزيل أجرِه.

فصلٌ

ويُستحَب له إذا أراد حضور مجلس التَّحديث أنْ يَتطهَّرَ، ويتطيَّبَ، ويُسرِّحَ لِحيتَه، ويجلسَ مُتمكِّنًا بوقارٍ، فإنْ رفع أحدٌ صوتَه زَبره[3].

ويُقبِل على الحاضرين كلِّهم، ويَفتتح مجلسَه ويختتمَه بتحميد الله تعالى، والصَّلاةِ على النَّبيِّ ﷺ، ودعاءٍ يَليق بالحال، بعد قراءة قارئٍ حسن الصَّوت شيئًا مِنَ القرآن العظيم، ولا يَسرد الحديثَ سردًا يمنع فَهمَ بعضِه، والله أعلم.

---

(١) في «ف» و«ض»: (الحديث)، وفي هامش «ف»: (أو التَّحديث).

(٢) وضبطَه ابن خلاَّدٍ بالثَّمانين، قال: والتَّسبيح والذِّكر وتلاوة القرآن أَولى به. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٥٦٨).

(٣) الزَّبْر: الزَّجر والانتهار. «مختار الصَّحاح» (زبر).

فصلٌ

يُستحَبُّ للمُحدِّث العارف عقد مجلسٍ لإملاء الحديث، فإنَّه أعلى مَراتب الرِّواية، ويَتَّخذ مُستملِيًا مُحصِّلاً مُتيقِّظًا، يُبلِّغ عنه إذا كَثر الجمع على عادة الحفَّاظ، ويَستملي مُرتفعًا، وإلاَّ قائمًا، وعليه تَبليغُ لفظِه على وجهِه.

وفائدةُ المُستملي: تفهيمُ السَّامع على بعدٍ، وأمَّا مَن لم يسمعْ إلاَّ المُبلِّغَ فلا تجوز له روايتُه عن المُملي إلاَّ أنْ يُبيِّنَ الحال، وقد تقدَّم هذا في الرَّابع والعشرين.

ويَستنصِتُ المُستملي النَّاس بعد قراءة قارئٍ حسنِ الصَّوت شيئًا مِن القرآن، ثمَّ يُبسمِل، ويحمد الله تعالى، ويُصلِّي على رسولِه[1] ﷺ، ويتحرَّى الأبلغَ فيه، ثمَّ يقول للمُحدِّث: «من» أو «ما ذكرت رحمك الله؟» أو «رضي عنك»، وما أشبهَه، وكلَّما ذكر النَّبيَّ ﷺ صلَّى عليه وسلَّم.

قال الخطيب: ويرفع به[2] صوتَه[3]، وإذا ذكر صحابيًّا ترضَّى[4] عليه، فإن كان ابن صحابيٍّ قال: «رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا».

ويَحسُن بالمُحدِّث الثَّناءُ على شيخِه حال الرِّواية بما هو أهلُه، كما فعله جماعاتٌ مِن السَّلف، ولْيعتَنِ بالدُّعاء له فهو أهمُّ.

ولا بأسَ بذِكر مَن يروي عنه بلقبٍ أو وصفٍ أو حرفةٍ أو أُمٍّ عُرف بها.

ويُستحَبُّ أنْ يجمعَ في إملائِه جماعةً مِن شيوخِه، مُقدِّمًا أرجحَهم، ويَروي عن كلِّ شيخٍ حديثًا، ويَختار ما علا سندُه، وقَصُر مَتنُه، والمُستفاد منه، وينبِّه على صحَّته، وما فيه مِن علوٍّ، وفائدةٍ، وضبطِ مُشكِلٍ.

---

(١) في «ف»: (النَّبيِّ).

(٢) في «ن»: (بها).

(٣) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» للخطيب (٢/ ١٠٣).

(٤) في «ف» و«ن»: (رضي).

وليَتجنَّبْ ما لا تَحتملُه عقولُهم، وما لا يفهمونه، ويختم الإملاء بحكاياتٍ ونوادرَ وإنشاداتٍ بأسانيدِها، وأَولاها ما في الزُّهد، والآداب، ومكارم الأخلاق، وإذا قصَّر المُحدِّث أو اشتغل عن تخريج الإملاء استعان ببعض الحفَّاظ، وإذا فَرغ الإملاءُ قابَلَه وأتقنه، والله أعلم.

النَّوع الثَّامن والعشرون: مَعرفَةُ آدابِ طالِبِ الحَديثِ

قد تقدَّم جملٌ منه مُفرَّقةٌ، ويجب عليه تصحيحُ النِّيَّة، والإخلاصُ لله تعالى في طلبِه، والحذرُ مِن التَّوصُّل به إلى أغراض الدُّنيا، وليسألِ الله تعالى التَّوفيق والتَّسديد والتَّيسير، وليستعملِ الأخلاق الجميلة والآداب، ثمَّ ليُفرغْ جُهدَه في تحصيله.

ويغتنمُ إمكانَه، ويبدأُ بالسَّماع مِن أرجحِ شيوخ بلدِه إسنادًا وعلمًا وشهرةً ودِينًا وغيرِه.

فإذا فرغ مِن مُهمَّاتِهم فليرحلْ على عادة الحفَّاظ المُبرِّزين، ولا يَحملنَّه الشَّره على التَّساهُل في التَّحمُّل، فيخلَّ بشيءٍ مِن شروطِه.

وينبغي أنْ يَستعملَ ما يسمعُه مِن أحاديثِ العبادات والآداب، فذلك زكاة الحديث، وسبب حفظِه.

فصلٌ

وينبغي أنْ يُعظِّم شيخَه، ومَن يسمعُ منه، فذلك مِن إجلال العلم، وأسبابِ الانتفاع.

ويَعتقد جلالةَ شيخِه ورجحانَه، ويَتحرَّى رضاه، ولا يطوِّل عليه بحيث يُضجرُه، وليستشرْه في أمورِه وما يشتغل فيه، وكيفيَّة اشتغالِه.

وينبغي له إذا ظَفِر بسماعٍ أنْ يُرشدَ إليه غيرَه، فإنَّ كتمانَه لؤمٌ يقع فيه جَهَلَة الطَّلبة، فيُخاف على كاتمِه عدمُ الانتفاع، فإنَّ مِن بركة الحديث إفادتَه، وبنشرِه ينمى.

وليحذرْ كلَّ الحذر مِن أنْ يمنعَه الحياءُ والكِبر مِنَ السَّعي التَّامِّ في التَّحصيل وأخذ العلم ممَّن[١] دونَه في نسبٍ أو سنٍّ أو غيرِه.

وليصبرْ على جفاء شيخِه، وليعتنِ بالمهمِّ، ولا يُضيِّع وقتَه في الاستكثار مِنَ الشُّيوخ؛ لِمجرَّد اسم الكثرة.

وليكتبْ وليسمعْ ما يقع له مِن كتابٍ أو جزءٍ بكمالِه، ولا ينتخب، فإنِ احتاج إليه تولاَّه بنفسِه، فإنْ قصَّر عنه استعان بحافظٍ.

فصلٌ

ولا ينبغي أنْ يَقتصرَ على سماعِه وكَتبِه دون مَعرفتِه وفهمِه، فَليتعرَّف صحَّتَه وضعفَه وفقهَه ومعانيَه ولغتَه وإعرابَه وأسماءَ رجالِه، مُحقِّقًا كلَّ ذلك، مُعتنِيًا بإتقانِ مُشكلِها حِفظًا وكتابة، مُقدِّمًا «الصَّحيحَين»، ثمَّ «سننَ أبي داودَ»، و«التِّرمذيِّ»، و«النَّسائيِّ»، ثمَّ «السُّنن الكبير» للبيهقيِّ، وليحرصْ عليه، فلم يُصنَّف مثلُه، ثمَّ ما تمسُّ الحاجة إليه.

ثمَّ مِنَ المسانيد «مُسند أحمدَ بن حنبلٍ» وغيرِه.

ثمَّ مِنَ العلل كتابُه، وكتاب الدَّارقطنيِّ[٢].

ومِنَ الأسماء «تاريخ البخاريِّ»[٣]، و«ابنِ أبي خَيثمةَ»[٤]، وكتاب «ابن أبي حاتمٍ»[٥].

---

(١) في «ض»: (ممن هو).

(٢) المشهور بكتاب «علل الدَّارقطني» وهو مطبوعٌ.

(٣) المشهور باسم: «التَّاريخ الكبير» وهو مطبوعٌ.

(٤) واسم كتابه: «التَّاريخ الكبير» وهو مطبوعٌ.

(٥) واسم كتابه: «الجرح والتَّعديل» وهو مطبوعٌ.

ومِن ضبط الأسماء كتابُ ابن ماكولا[١].

وليعتنِ بكُتب غريبِ الحديث، وشروحِه، وليكنِ الإتقان مِن شأنِه، وليُذاكِرْ بمحفوظِه، ويباحثْ أهلَ المعرفة.

فصلٌ

وليشتغلْ[٢] بالتَّخريج والتَّصنيف إذا تأهَّل له، وليعتنِ بالتَّصنيف في شرحِه، وبيان مُشكلِه، مُتقَنًا واضحًا، فقلَّما يَمهُر في علم الحديث مَن لم يفعلْ هذا.

وللعلماء في تصنيف الحديث طريقان:

أجودُهما: تصنيفه على الأبواب، فيذكر في كلِّ بابٍ ما حضرَه فيه.

والثَّانية: تصنيفه على المسانِد، فيجمع في ترجمة كلِّ صحابيٍّ ما عندَه مِن حديثِه، صحيحِه وضعيفِه، وعلى هذا له أنْ يُرتِّبَه على الحروف، أو على القبائل، فيبدأُ ببني هاشمٍ، ثمَّ بالأقرب فالأقرب نسبًا إلى رسول الله ﷺ، أو على السَّوابق، فبالعَشَرة، ثمَّ أهلِ بدرٍ، ثمَّ الحُديبية، ثمَّ المهاجرين بينَها وبين الفتح، ثمَّ أصاغرِ الصَّحابة، ثمَّ النِّساءِ، بادئًا بأمَّهات المُؤمِنين، ومِن أحسنِه تصنيفُه مُعلَّلاً، بأنْ يجمعَ في كلِّ حديثٍ أو بابٍ طُرقَه واختلافَ رواتِه[٣].

ويجمعون أيضًا حديث الشُّيوخ كلَّ شيخٍ على انفرادِه، كمالكٍ وسفيانَ وغيرِهما.

والتَّراجمَ كمالكٍ، عن نافعٍ، عن ابن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهشامٍ، عن أبيه، عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

والأبوابَ كرؤية الله تعالى، ورفع اليدَين في الصَّلاة.

---

(١) واسم كتابه: «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف مِن الأسماء والكنى والأنساب»، وهو مطبوعٌ.

(٢) في «ف»: (واشتغل).

(٣) في «ن»: (رواية).

وليحذرْ مِن إخراجِ تصنيفِه إلاَّ بعد تَهذيبِه وتحريرِه وتكرير النَّظر.

وليحذر من تصنيف ما لم يتأهَّلْ له، وينبغي أنْ يتحرَّى العباراتِ الواضحةَ، والاصطلاحاتِ المُستعمَلةَ، والله أعلم.

النَّوع التَّاسع والعشرون: مَعرِفَةُ الإسنَادِ العَالِي والنَّازِل

الإسناد خَصيصةٌ لهذه الأُمَّة، وسنَّةٌ بالغةٌ مُؤكَّدةٌ، وطلب العُلوِّ فيه سنَّةٌ، ولهذا استُحبَّتِ الرِّحلة، وهو أقسامٌ:

أجلُّها: القُرب مِن رسول الله ﷺ بإسنادٍ صحيحٍ نظيفٍ.

الثَّاني: القُرب مِن إمامٍ مِن أئمَّة الحديث، وإنْ كثر بعدَه العددُ إلى رسول الله ﷺ.

الثَّالث: العلوُّ بالنِّسبة إلى رواية أحد الكُتب الخمسة أو غيرِها مِنَ المُعتمَدة، وهو ما كَثر اعتناء المُتأخِّرين به[1] مِن الموافقة، والإبدال، والمساواة، والمصافحة.

فالموافقة[2]: أنْ يقع لك حديثٌ عن شيخِ مسلمٍ مِن غير جهتِه، بعدد أقلَّ مِن عددِك إذا رويتَه عن مسلمٍ عنه.

والبدل: أنْ يقع هذا العلوُّ عن مثل شيخ مسلمٍ، وقد يُسمَّى هذا مُوافقةً بالنِّسبة إلى شيخ شيخ مسلمٍ.

والمساواة: في أعصارِنا قلَّة عدد إسنادِك إلى الصَّحابيِّ أو مَن قاربَه، بحيث يقع بينك وبين صحابيٍّ مَثلاً مِنَ العدد، مِثْلُ ما وقع بين مسلمٍ وبينه.

والمصافحة: أنْ تقعَ هذه المساواة لشيخِك، فتكون لك مُصافحةً كأنَّك صافحتَ مسلمًا، فأخذتَه عنه.

---

(١) في «ن»: (فيه).

(٢) في «ف»: (والموافقة).

فإنْ كانتِ المُساواة لشيخ شيخِك كانتِ المُصافحة لشيخِك، وإنْ كانتِ المُساواة لشيخ شيخ شيخِك فالمُصافحة[1] لشيخ شيخِك، وهذا العلوُّ تابعٌ لنزولٍ، فلولا نزول مسلمٍ وشبهِهِ لم تعلُ أنتَ، والله أعلم.

الرَّابع: العلوُّ بتقدُّم وفاة الرَّاويِّ، فما أرويه عن ثلاثةٍ عنِ البيهقيِّ عنِ الحاكم أعلى ممَّا أَرويه عن ثلاثةٍ عنِ ابن خَلَفٍ[2] عنِ الحاكم؛ لتقدُّم وفاة البيهقيِّ على ابن خَلَفٍ.

وأمَّا عُلوُّه بتقدُّم[3] وفاة شيخِك فحدَّه الحافظُ ابنُ جَوْصَا[4] بمضيِّ خمسين سنةً مِن وفاة الشَّيخ[5]، وابن منده[6] بثلاثين[7].

الخامس: العلوُّ بتقدُّم السَّماع، ويدخل كثيرٌ منه فيما قبلَه، ويَمتاز بأنْ يسمعَ شخصان مِن شيخٍ، وسماعُ أحدِهما مِن ستِّين سنةً مَثلاً، والآخر مِن أربعين، وتَساوى العدد إليهما، فالأوَّل[8] أعلى.

---

(١) في «ف»: (كانت المصافحة).

(٢) أحمدُ بن عليِّ بنِ عبد الله الشِّيرازيُّ النَّيسابوريُّ، المعروف بابن خلفٍ، سمع مِن الحاكم وحمزةَ المهلبيِّ وغيرِهما، وحدَّث عنه ابن طاهرٍ المقدسيُّ وأبو محمَّدٍ السَّمرقنديُّ وغيرهما، توفِّي سنة (٤٨٧هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٨/ ٤٧٩).

(٣) في «ف»: (لتقدُّم).

(٤) أحمدُ بن عُمير بن يوسفَ، سمع عمرانَ بنَ عثمانَ الحمصيَّ، ومحمَّد بن هاشمٍ البعلبكيَّ وغيرَهما، وحدَّث عنه حمزةُ الكنانيُّ وأبو القاسم الطَّبرانيُّ وغيرهما، توفِّي سنة (٣٢٠هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٥/ ١٥).

(٥) «تاريخ دمشق» (٥/ ١١٣).

(٦) محمَّد بن يحيى العبديُّ المعروفُ بابن مندَه، سمع إسماعيلَ بن موسى السُّدِّيَّ وعبدَ الله بن معاويةَ الجُمحيَّ وغيرَهما، وحدَّث عنه القاضي أبو أحمدَ العسَّالُ وأبو القاسم الطَّبرانيُّ وغيرهما. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٤/ ١٨٨).

(٧) «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص٢٦٢).

(٨) في «ض»: (فالأولى).

وأمَّا النُّزول فضدُّ العلوِّ، فهو خمسةُ أقسامٍ تُعرَف مِن ضدِّها، وهو مَفضولٌ مَرغوبٌ عنه، على الصَّواب وقول الجمهور[١]، وفضَّله بعضُهم على العلوِّ[٢]، فإنْ تميَّز بفائدةٍ فهو مُختارٌ[٣]، والله أعلم.

النَّوع الثَّلاثون: المَشهُورُ مِنَ الحَدِيثِ

هو قسمان: صحيحٌ وغيرُه، ومشهورٌ بين أهل الحديث خاصَّةً، وبينهم وبين غيرِهم.

ومنه «المُتواتِر» المعروف في الفقه وأصولِه، ولا يَذكرُه المُحدِّثون، وهو قليلٌ لا يكاد يُوجد في رِواياتِهم[٤]، وهو ما نقلَه مَن[٥] يحصل العلم بصدقِهم ضرورةً عن مِثلِهم مِن أوَّلِه إلى آخرِه، وحديث: «**مَن كَذَبَ عَلَيَّ مُتعمِّدًا فَليَتَبَوَّأْ مَقعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[٦] مُتواترٌ، لا حديثُ: «**إِنَّمَا الأَعمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»[٧]. والله أعلم.

---

(١) قال ابن المدينيِّ: النُّزول شؤمٌ. وقال ابن معينٍ: الإسناد النَّازل قرحةٌ في الوجه. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦١٩).

(٢) حكاه ابن الصَّلاح، عن خلاَّدٍ، عن بعض أهل النَّظر، وقال ابن الصَّلاح: وهو مذهبٌ ضعيفٌ، ضعيفُ الحجَّة. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص٢٦٤).

(٣) كزيادة الثِّقة في رِجاله على العالي، أو كونهم أحفظَ أو أفقَه، أو كونه متَّصِلاً بالسَّماع، وفي العالي حضورٌ أو إجازةٌ أو مناولةٌ، أو تساهلُ بعض رواته في الحمل ونحو ذلك. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٢٠).

وروى السَّمعانيُّ وأبو طاهرٍ السِّلَفيُّ بسندِهما إلى ابن المبارك قال: ليس جودةُ الحديث قربَ الإسناد، جودةُ الحديث صحَّةُ الرِّجال. «أدب الإملاء» (ص٥٧)، «شرط القراءة على الشُّيوخ» للسِّلَفيِّ (ص٦٠).

وقال السِّلَفيُّ: الأصل على مذهب المحقِّقين مِن النَّقَلة الأخذُ عن العلماء بنزولهم، أولى مِن العلوِّ عن الجَهَلة، والنَّازل حينئذٍ هو العالي في المعنى عند النَّظر والتَّحقيق. «الغراميَّة في مصطلح الحديث» (ص١١٣).

(٤) في «ي»: (روايتهم). (٥) في «ف»: (ما).

(٦) «صحيح البخاريِّ» (١٢٩١)، «صحيح مسلمٍ» (٣).

فائدة: روى ابن الجوزيِّ بسنده إلى أبي بكرٍ الإسفراييني قال: ليس في الدُّنيا حديثٌ اجتمع عليه العشرةُ -أي المبشَّرون بالجنَّة- مِن أصحاب النَّبيِّ ﷺ ممَّن شهد لهم النَّبيُّ ﷺ غيرُ حديثِ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا». وتعقَّبه الحافظ العراقيُّ فقال: وفي هذا الحصر نظرٌ أيضًا، وقد شاركهما في ذلك حديث «مسح الخفَّين»، فقد رواه أكثر مِن ستِّين مِنَ الصَّحابة ومنهم العشرةُ، كما ذكره ابن منده في «المستخرج مِن كتب النَّاس». «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ٦٤)، «طرح التَّثريب» للعراقيِّ (٢/ ٢٦٤).

(٧) سبق تخريجه.

النَّوع الحادي والثَّلاثون: الغَرِيبُ وَالعَزِيزُ

- إذا انفرد عن الزُّهريِّ وشِبهِهِ ممَّن يُجمَع حديثُه رجلٌ بحديثٍ سُمِّي غريبًا.
- فإنِ انفرد اثنان أو ثلاثةٌ سمِّي عزيزًا.
- فإنْ رواه الجماعة سمِّي مَشهورًا.

ويَدخل في الغريب ما انفرد راوٍ بِروايتِه أو بزيادةٍ[1] في متنِه أو إسنادِه.

ولا يدخل فيه أفراد البُلدان.

وينقسم إلى:

- صحيحٍ وغيرِه، وهو الغالب.
- وإلى غريبٍ مَتنًا وإسنادًا، كما انفرد[2] بمتنِه واحدٌ.
- وغريبٍ إسنادًا، كحديثٍ روى متنَه جماعةٌ مِنَ الصَّحابة، انفرد واحدٌ بروايتِه عن صحابيٍّ آخرَ، وفيه يقول التِّرمذيُّ: «غريبٌ مِن هذا الوجه».

ولا يوجد غريبٌ مَتنًا لا إسنادًا، إلاَّ إذا اشتُهر الفرد فرواه عن المُنفرِد كثيرون صار غريبًا مشهورًا، غريبًا متنًا لا إسنادًا بالنسبة إلى أحد طرفَيه، كحديث: «إِنَّمَا الأَعمَالُ بِالنِّيَّاتِ»[3]. والله أعلم.

النَّوع الثَّاني والثَّلاثون: غَرِيبُ الحَدِيثِ

هو ما وقع في متن الحديث مِن لفظةٍ غامضةٍ بعيدةٍ مِنَ الفهم؛ لقلَّة استعمالِها، وهو فنٌّ مهمٌّ، والخوض فيه صعبٌ، فليَتحرَّ خائضُه، وكان السَّلف يَتثبَّتون فيه أشدَّ تثبُّتٍ.

وقد أكثر العلماء التَّصنيف فيه.

---

(١) في «ن»: (بزيادات).
(٢) في «ن»: (إذا انفرد).
(٣) سبق تخريجه.

قِيل: أوَّل مَن صنَّفه[١] النَّضر بن شُميلٍ[٢].

وقيل: أبو عُبيدةَ مَعمرٌ[٣]، وبعدَهما أبو عُبيدٍ[٤]، فاستقصى وأجاد، ثمَّ ابن قُتيبةَ[٥] ما فات أبا عُبيدٍ[٦]، ثمَّ الخطَّابيُّ[٧] ما فاتَهما[٨]، فهذه أُمَّهاتُه، ثمَّ بعدها كتبٌ كثيرةٌ فيها زوائدُ وفوائدُ كثيرةٌ[٩]، ولا يُقلَّد منها إلاَّ ما كان مُصنِّفوها أئمَّةً جِلَّةً، وأجودُ تفسيرِه ما جاء مُفسَّرًا في روايةٍ، والله أعلم.

---

(١) في «ي»: (صنف فيه).

(٢) قاله الحاكمُ وقال: له فيه كتابٌ هو عندنا بلا سماعٍ. «معرفة علوم الحديث» (ص٨٨).
والنَّضرُ هو الإمام الحافظ أبو الحسن النَّضر ابنُ شميل بن زيد المازنيُّ البصريُّ النَّحويُّ، حدَّث عن هشام بن عروةَ وعثمانَ بن غياثٍ وغيرِهما، وعنه يحيى بن معينٍ وإسحاقُ بن راهويه وغيرُهما، كان إمامًا بالعربيَّة والحديث، توفِّي سنةَ (٢٠٣هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٩/ ٣٢٨)، «تهذيب التَّهذيب» (١٠/ ٤٣٧).

(٣) أبو عبيدةَ معمرُ بن المثنَّى التَّيميُّ البصريُّ النَّحويُّ، صاحب التَّصانيف، حدَّث عن هشام بن عروةَ ورؤبةَ بن العجاج وغيرهما، وحدَّث عنه عليُّ بن المدينيِّ وأبو عبيدٍ القاسم بن سلَّام وغيرهما، توفِّي سنةَ (٢٠٩). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٩/ ٤٤٥)، «تهذيب التَّهذيب » (١٠/ ٢٤٦).

(٤) أبو عبيدٍ القاسم بن سلَّام بن عبد الله، الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون، سمعَ إسماعيلَ بن جعفرٍ وشريكَ بن عبد الله وغيرَهما، وحدَّث عنه نصرُ بن داودَ وأبو بكر الصَّاغانيُّ وغيرهما، وله كتاب «الأموال»، و«غريب الحديث»، و«فضائل القرآن» وغيرها، توفِّي سنة (٢٢٤هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٠/ ٤٩٠)، «تهذيب التَّهذيب» (٨/ ٣١٥).

(٥) ابن قُتيبةَ أبو محمَّدٍ عبد الله بن مسلمٍ الدِّينَوريُّ، حدَّث عن إسحاقَ بن راهويه وأبي حاتمٍ السِّجستانِيِّ وغيرِهما، وحدَّث عنه ابنه القاضي أحمدُ بن عبد الله وعُبيد الله السُّكريُّ وغيرُهما، له «غريب القرآن» و«غريب الحديث» وغيرُهما، توفِّي سنة (٢٧٦هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٣/ ٢٦٩).

(٦) واسم كتابه «الغريب المصنَّف» وهو مشهورٌ مطبوعٌ.

(٧) حمدُ بن محمَّد أبو سليمانَ الخطَّابيُّ البُستيُّ، سمع من أبي سعيد بن الأعرابيِّ وإسماعيلَ بن محمَّدٍ الصَّفَّار وغيرِهما، وحدَّث عنه أبو عبد الله الحاكمُ وأبو حامدٍ الإسفرايينيُّ وغيرُهما، له «غريب الحديث»، و«شرح سنن أبي داود» وغيرُهما، توفِّي سنةَ (٣٨٨هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٧/ ٢٣).

(٨) واسم كتابه «غريب الحديث»، وهو مشهورٌ مطبوعٌ.

(٩) كـ«مجمع الغرائب» لعبد الغافر الفارسيِّ، و«غريب الحديث» لقاسم السَّرقسطيِّ، و«الفائق» للزَّمخشريِّ، و«الغريبين» للهرويِّ، و«ذيله» للحافظ أبي موسى المدينيِّ، ثمَّ «النِّهاية» لابن الأثير، وهي أحسنُ كُتب الغريب وأجمعُها وأشهرُها الآن، وأكثرُها تداولًا، وقد فاته الكثير، فذيَّل عليه الصَّفيُّ الأرمويُّ بذيلٍ لم نقفْ عليه. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٣٩).

النَّوع الثَّالث والثَّلاثون: المُسَلسَلُ

هو ما[1] تتابع رجال إسنادِه على صفةٍ، أو حالةٍ للرُّواة تارةً، وللرِّواية[2] تارةً.

وصفات الرُّواة أقوالٌ وأفعالٌ وأنواعٌ كثيرةٌ غيرُها، كمسلسل التَّشبيك باليد[3] والعدِّ فيها[4]، وكاتِّفاق أسماء الرُّواة، أو صفاتِهم، أو نِسبتِهم[5]، كأحاديثَ رَويناها كلُّ رجالِها دِمشقيُّون[6]، وكمسلسل الفقهاء[7].

---

(١) سقط من «ف» و«ض»: (ما).

(٢) في «ف»: (وللرُّواة).

(٣) روى البيهقيُّ في «الأسماء والصِّفات» (٨١٣) بسنده قال: قال عليُّ بن المدينيِّ: وشبَّك بيدي إبراهيمُ بن أبي يحيى، وقال لي: شبَّك بيدي أيُّوبُ بن خالدٍ، وقال لي: شبَّك بيدي عبدُ الله بن رافعٍ، وقال لي: شبَّك بيدي أبو هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال لي: شبَّك بيدي أبو القاسم ﷺ، وقال لي: «خَلَقَ اللَّهُ الأَرْضَ يَوْمَ السَّبْتِ».

(٤) المقصودُ حديث عليِّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: عدَّهنَّ في يديَّ رسولُ الله ﷺ، وقال ﷺ: «عَدَّهُنَّ فِي يَدَيَّ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَالَ جِبْرِيلُ: هَكَذَا أُنْزِلَتْ مِنْ عِنْدِ رَبِّ الْعِزَّةِ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ...» الحديث، ورواه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» مسلسلًا وقال: إسناده ضعيفٌ، وكذا رواه مُسلسَلًا ابن عساكر في «معجمه» (١٠٢٥)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٣٣).

(٥) في «ف»: (نسبهم).

(٦) كحديث: «يا عِبادي إنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ على نَفْسِي، وجعلتهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا ...» قال الإمام النَّوويُّ: هذا حديثٌ صحيحٌ، رويناهُ في «صحيح مسلمٍ» وغيرِه، ورجالُ إسناده منِّي إلى أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كلُّهم دمشقيُّون. «الأذكار للنَّووي» (ص٦٤٨). وسيأتي في آخر الكتاب حديثان آخران.

(٧) مثَّل لذلك صلاح الدِّين العلائيُّ في كتابه «المسلسلات المختصرة» في الحديث السَّادس (ص٧٣) قال: أخبرنا الفقيه أبو عبد الله محمَّدُ بنُ يوسفَ بنِ محمَّدٍ الشَّافعيُّ بقراءتي، قال: أنا الفقيه العلَّامة أبو عمرٍو عثمانُ بن الصَّلاح، وأنا حاضرٌ في الخامسة، قال: أنا الفقيه ابنُ الفقيه ابن الفقيه، أبو بكرٍ القاسمُ بن عبد الله بن عمرَ النَّيسابوريُّ، بها بقراءتي، قال: أنبأنا أبو البركات عبد الله بنُ محمَّدِ بن الفضل الفقيه بن الفقيه بن الفقيه، قال: ثنا جدِّي للأمِّ أبو عبد الرَّحمن الشَّحاميُّ وأبو عليٍّ الجاجرميُّ الفقيهان في وقتهما، قالا: ثنا الإمام أبو منصورٍ البغداديُّ -يعني عبد القاهر التَّميميَّ- الفقيه المفنِّن، قال: ثنا أبو زكريَّا يحيى بن أحمدَ السُّكَّريُّ الفقيه، والقاضي أبو زيدٍ عبدُ الرَّحمن بنُ محمَّدٍ الجنينيُّ الفقيهُ، والإمام أبو طاهرٍ محمَّد بن محمَّدٍ الزِّياديُّ الفقيه، قالوا: ثنا الإمام أبو الوليد حسَّان بن محمَّدٍ القرشيُّ =

وصفات الرِّواية كالمُسلسَل بسمعتُ، أو بأخبرنا، أو أخبرنا[١] فلانٌ واللهِ[٢].

وأفضلُه ما دلَّ على الاتِّصال.

ومِن فوائدِه زيادة الضَّبط، وقلَّما يسلم عن خللٍ في التَّسلسل، وقد ينقطع تسلسله في وسَطِه، كمسلسل «أوَّلُ حديثٍ سمعتُه»[٣]، على ما هو الصَّحيح فيه، والله أعلم.

النَّوع الرَّابع والثَّلاثون: نَاسِخُ الحَديثِ وَمَنسُوخُهُ

هو فنٌّ مهمٌّ صعبٌ، وكان للشَّافعيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه يدٌ طُولى، وسابقةٌ أُولى[٤]، وأدخل فيه بعضُ أهل الحديث ما ليس منه؛ لخفاء معناه.

والمختارُ أنَّ النَّسخَ: رفعُ الشَّارع حُكمًا منه مُتقدِّمًا بحكمٍ منه مُتأخِّرٍ.

= الفقيه، ثنا القاضي أبو العبَّاس أحمدُ بن عمرَ بن سريجٍ الفقيه، ثنا أبو داود السِّجستانيُّ الفقيه الحافظ، ثنا محمَّد بن سليمان الأبناويُّ الفقيه، ثنا زيدُ بن الحُباب، البارعُ في الفقه والحديث، عن محمَّد بن مسلمٍ الطائفيِّ أفقه أقرانه، عن عمرو بن دينارٍ فقيه آل الزُّبير، عن عكرمةَ فقيه مكَّةَ، عن ابن عبَّاسٍ الذي دعا له النَّبيُّ ﷺ، فقال: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قُتِلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَدِيٍّ، «فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيَتَهُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا». وأورد الإمامُ السُّيوطيُّ حديثًا مُسلسَلًا بالفقهاء الشَّافعيَّة خاصَّة، فلينظر في مكانه في كتابه «جياد المسلسلات» (ص٨١).

(١) في «ض»: (خبرنا).

(٢) زيادة في «ي» و«ن»: (أعلم)

(٣) وهو الحديث المشهور في عصرنا، وأوَّل ما يجيز به المحدِّثون طلاَّبهم وتلاميذَهم، والمشهورُ بين أهل الحديث بـ«حديث الأوليَّة»، وهو قوله ﷺ: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا مَنْ فِي الأَرْضِ يَرْحَمكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ»، ورواه السُّيوطي بسنده إلى النَّبيِّ ﷺ مسلسلًا بالأوَّليَّة في كتابه «جياد المسلسلات» (ص٧٣).

(٤) روى أبو نُعيمٍ بسنده إلى محمَّد بن مسلمٍ قال: قدمتُ مِن مصرَ فأتيت أحمدَ بنَ حنبلٍ أسلِّمُ عليه قال: كتبتَ كتبَ الشَّافعيِّ؟ قلت: لا. قال: فرَّطتَ، ما علِمنا المجملَ مِن المُفصَّل، ولا ناسخَ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه حتى جالسنا الشَّافعيَّ. «حلية الأولياء» (٩/ ٩٧).

- فمنه ما عُرف بتصريح رسول الله ﷺ، كـ «كُنتُ نَهيتُكُم عَن زِيارَةِ القُبُورِ فَزُورُوها»[(١)].

- ومنه ما عُرف بقول الصَّحابيِّ، كـ «كان آخرُ الأَمرَين مِن رسول الله ﷺ تَركَ الوضوء ممَّا مسَّتِ النَّار»[(٢)].

- ومنه ما عُرف بالتَّاريخ[(٣)].

- ومنه ما عُرف بدلالة الإجماع، كحديث قتل شارب الخمر في الرَّابعة[(٤)].

والإجماع لا يَنسَخ ولا يُنسخ، لكنْ يدلُّ على ناسخٍ[(٥)]، والله أعلم.



(١) أخرجه مسلمٌ (١٩٧٧) بدون قوله: «كنت»، وهي في «سنن التِّرمذيِّ» (١٠٥٤)، و«النَّسائيِّ» (٥٦٥٢)، و«ابن ماجه» (١٥٧١) من حديث بُريدةَ بن الحصيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه التِّرمذيُّ (٨٠)، والنَّسائيُّ واللَّفظ له (١٨٥) مِن حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) مثَّل لذلك ابن الصَّلاح بحديث شدَّاد بن أوسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**أَفطَرَ الحَاجِمُ والمَحجُومُ**»، وحديث ابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ احتَجَمَ وهو صَائمٌ»، بيَّن الشَّافعيُّ أنَّ الثَّاني ناسخٌ للأوَّل، مِن حيث إنَّه رُويَ في حديث شدَّادٍ أنَّه كان مع النَّبيِّ ﷺ زمان الفتح، فرأى رجلًا يحتجم في شهر رمضانَ فقال: «**أَفطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحجُومُ**»، ورُوي في حديث ابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه ﷺ احتَجَمَ وهو محرمٌ صائمٌ؛ فبانَ بذلك أنَّ الأوَّل كان زمنَ الفتح في سنة ثمانٍ، والثَّاني في حجَّة الوداع في سنة عشرٍ. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص٢٧٨).

(٤) الذي رواه التِّرمذيُّ وغيرُه (١٤٤٤) من حديث معاويةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال التِّرمذيُّ: وإنَّما كان هذا في أوَّل الأمر، ثمَّ نسخ بعدُ، كذا روى ابن إسحاقَ والزُّهريُّ، وقال الزُّهريُّ: فرفع القتل، وكانت رخصةً، والعمل على هذا الحديث عند عامَّة أهل العلم، لا نعلم بينهم اختلافًا في ذلك في القديم والحديث.

(٥) كالمثال السَّابق في قتل شارب الخمر في الرَّابعة.

النَّوع الخامس والثَّلاثون: مَعرفَةُ المُصحَّفِ

هو[١] فنٌّ جليلٌ إنَّما يحقِّقه الحُذَّاق، والدَّارقطنيُّ منهم، وله فيه تصنيفٌ مُفيدٌ[٢].

ويكون تصحيفَ لفظٍ وبصرٍ[٣]، في الإسناد والمتن.

- فمِن الإسناد العوَّام بن مراجم[٤] بالرَّاء والجيم، صحَّفه[٥] ابن مَعينٍ فقال بالزَّاي والحاء[٦].

- ومن الثَّاني حديث زيدِ بن ثابتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ احتجَرَ في المسجد[٧]، أي اتَّخذ حُجرة مِن حصيرٍ أو نحوِه يُصلِّي فيها، صحَّفه ابن لَهيعةَ[٨] فقال:

---

(١) في «ف»: (وهو).

(٢) وهو كتاب «المؤتلف والمُختلف»، وصنَّف بعده أيضًا في هذا الشَّأن ابن ماكولا وعبد الغنيِّ الأزديُّ وابن الصَّلاح وابن نقطةَ وابن القيسرانيِّ.

(٣) في «ف»: (ويصير).

(٤) عوَّام بن مراجمٍ القيسيُّ، ثقةٌ، روى عن خالد بن سيحان، وروى عنه شعبةُ. انظر «الجرح والتَّعديل» (٧/ ٢٢)، «الثِّقات» لابن حبَّان (٧/ ٢٩٨).

(٥) في «ف»: (فصحَّفه).

(٦) روى الدَّارقطنيُّ في «العلل» بسنده إلى الإمام أحمدَ بن حنبلٍ قال: حدَّثنا أبو قطنٍ عن شعبةَ عن العوَّام بن مراجمٍ، فقال له يحيى بن معينٍ: إنَّما هو ابن مزاحمٍ، فقال أبو قطنٍ: عليه وعليه، أو قال: ثيابه في المساكين إنْ لم يكن ابن مراجمٍ، فقال يحيى: حدَّثنا به وكيعٌ وقال: ابن مزاحمٍ، فقلت أنا -يعني أحمدُ-: حدَّثنا به وكيعٌ فقال: ابن مراجمٍ، فسكتَ يحيى، فقال أحمد: حدَّثنا يحيى، عن شعبةَ، عن العوَّام بن مراجمٍ وهو الصَّواب. «العلل» للدَّارقطنيِّ (٣/ ٦٤).

(٧) أخرجه مسلمٌ في «التَّمييز» (٥٧) وقال مسلمٌ: وابن لهيعة إنَّما وقع في الخطأ مِن هذه الرِّواية أنَّه أخذ الحديث مِن كتاب موسى بن عُقْبة كلِّه فيما ذكر، وهي الآفة التي نخشى على مَن أخذ الحديثَ مِن الكتب مِن غير سماعٍ مِن المحدِّث، أو عرضٍ عليه، فإذا كان أحدُ هذَين السَّماع أو العرض، فخليقٌ ألَّا يأتي صاحبُه التَّصحيفَ القبيحَ، وما أشبه ذلك مِن الخطأ الفاحش إنْ شاء الله. «التَّمييز» (ص٢٥).

(٨) عبدُ الله بن لهيعةَ بن عقبةَ الحضرميُّ، سمع من عبد الرَّحمن الأعرجِ وموسى بن وردان وغيرهما، وعنه حفيدُه أحمدُ بن عيسى وعمرو بن الحارث وغيرهما، بعضُ الحفَّاظ يروي حديثه، وبعضُهم يُبالغ في وَهنه، توفِّي سنةَ (١٧٤هـ). انظر «تهذيب التَّهذيب» (٥/ ٣٧٣)، «سير أعلام النُّبلاء» (٨/ ١١).

احتجَم[1]، وحديث: «مَن صَامَ رَمَضَانَ وَأَتبَعَهُ سَتًّا[2]»[3] صحَّفه الصُّوليُّ[4] فقال: شيئًا بالمعجمة[5].

- ويكون تصحيفَ سَمْعٍ، كحديثٍ عن عاصمٍ الأحول[6]، رواه بعضُهم فقال: واصل الأحدب.

- ويكون في المعنى، كقول محمَّدِ بن المثنَّى[7]: نحن قومٌ لنا شرفٌ، نحن مِن عَنَزَةَ، صلَّى إلينا رسول الله ﷺ[8]. والله أعلم.

---

(١) أخرجه الإمام أحمدُ في «مسنده» (٢١٦٠٨) من حديث زيدِ بن ثابتٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفيه سُئل ابن لهيعةَ: في مسجد بيتِهِ؟ قال: لا، في مسجد الرَّسول ﷺ.

(٢) زاد في «ن»: (من شوال).

(٣) أخرجه الحميديُّ في «مسنده» (٣٨٤)، والنَّسائي في «السُّنن الكبرى» (٢٨٧٦)، والطَّبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٨٦٢٢) وغيرهم مِن حديث أبي أيُّوبَ الأنصاريِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) أبو بكرٍ محمَّدُ بن يحيى الصُّوليُّ، العلاَّمة الأديبُ، حدَّث عن أبي داود السِّجستانيِّ ومحمَّد بن يونس وغيرهما، وعنه ابن حيويه وأبو بكرِ بن شاذان وغيرُهما، توفِّي سنةَ (٣٣٥هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٥/ ٣٠٢).

(٥) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» للخطيب البغداديِّ (٦٣٣) مِن حديث أبي أيُّوبَ الأنصاريِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفي «تاريخه» (١٨٣٤) بسنده إلى محمَّد بن العبَّاس الخزَّاز قال: حضرتُ الصُّوليَّ وقد روى حديثَ رسول الله ﷺ: «مَن صام رمضانَ وأتبعَه ستًّا مِن شوَّال»، فقال: وأتبعَه شيئًا مِن شوَّالٍ، فقلتُ: أيُّها الشَّيخُ اجعل النُّقطتَين اللَّتَين تحت الياء فوقَها، فلم يعلم ما قصدتُ، فقلتُ: إنَّما هو ستًّا مِن شوَّالٍ، فرواه على الصَّواب. (١٨٣٤).

(٦) عاصمُ بن سليمانَ الأحول أبو عبد الرَّحمن البصريُّ، الإمام الحافظ محدِّث البصرة، روى عن عبد الله بن سَرجِسَ وأنسِ بن مالكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وغيرهما، وروى عنه قتادةُ وداودُ بن أبي هندٍ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (١٤٣هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٦/ ١٣)، «تهذيب التَّهذيب» (٥/ ٤٢).

(٧) محمَّد بن المثنَّى بن عبيدٍ أبو موسى العنزيُّ، الإمام الحافظُ الثَّبت، حدَّث عن عبد العزيز بن عبد الصَّمد وسفيانَ بن عيينةَ وغيرهما، روى عنهم الجماعة ستَّتُهم وأبو زرعةَ وغيرُهم، مات سنةَ (٢٥٢هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٢/ ١٢٣)، «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ٤٢٥).

(٨) «سؤالات السُّلمي للدَّارقطني» (ص٢٩٥). وحديث: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى إِلَى عَنَزَةٍ» رواه الإمام =

النَّوع السَّادس والثَّلاثون: مَعرفةُ مُختلِفِ الحَديثِ وَحُكمُهُ

هذا مِن أهمِّ الأنواع، ويَضطرُّ إلى مَعرفتِه جميع العلماء مِن الطَّوائف، وهو أنْ يأتِيَ حديثان مُتضادَّان في المعنى ظاهرًا، فيُوفَّق بينهما، أو[1] يُرجَّح أحدُهما، وإنَّما يَكمُل له الأئمَّة الجامعون بين الحديث والفقه والأصولَين[2]، الغوَّاصون على المعاني.

وصنَّف فيه الإمام الشَّافعيُّ، ولم يقصدْ رَحِمَهُ ٱللَّهُ استيفاءَه، بل ذكر جملةً[3] يُنبِّه بها على طريقِه، ثمَّ صنَّف فيه ابن قتيبةَ[4]، فأتى بأشياءَ حسنةٍ وأشياءَ غيرِ حسنةٍ؛ لكون غيرِها أَقوى وأَولى، وترك معظم المُختلِف، ومَن جمع ما ذَكرنا لا يُشكِل عليه إلاَّ النَّادرُ في الأحيان[5].

والمُختلِف قسمان:

أحدُهما: يُمكن الجمع بينهما، فيتعيَّن ويجب العمل بهما.

والثَّاني: لا يُمكن بوجهٍ، فإنْ عَلمنا أحدَهما ناسخًا قدَّمناه، وإلاَّ عَمِلنا بالرَّاجح، كالتَّرجيح بصفات الرُّواة وكثرتِهم في خمسين وجهًا، والله أعلم.



= أحمد في «مسنده» (١٨٧٦١)، وابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٢٨٤٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٨٩٣) وغيرهم من حديث أبي جحيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ

(١) في «ف»: (أن).

(٢) في «ض»: (الأصلين)، وفي «ن»: (الأصوليون).

(٣) في كتابه «الأُم». «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٥٢).

(٤) وهو كتاب «تأويل مختلف الحديث»، وهو كتاب مشهورٌ مطبوعٌ.

(٥) في «ف»: (الأخبار).

النَّوع السَّابع والثَّلاثون: مَعرِفَةُ المَزِيدِ في مُتَّصِلِ الأَسانِيدِ

مثالُه ما روى ابن المُبارَك قال: حدَّثنا سفيانُ، عن عبد الرَّحمن بن يزيدَ[١]، حدَّثني[٢] بُسرُ بن عُبيدِ[٣] الله[٤] قال: سمعتُ أبا إدريسَ[٥] قال: سمعتُ واثلةَ[٦] يقول: سمعتُ أبا مَرثَدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لا تَجلِسُوا عَلى القُبُورِ»[٧]. فذِكرُ سفيانَ وأبي إدريسَ[٨] زيادةٌ ووهمٌ، فالوهم في سفيانَ ممَّن دون ابن المُبارَك؛ لأنَّ ثقاتٍ[٩] رَوَوه عن ابن المُبارَك عن ابن يزيدَ[١٠]، ومنهم[١١] مَن صرَّح فيه بالإخبار[١٢]، وفي[١٣] أبي إدريسَ[١٤] مِن ابن المُبارَك؛ لأنَّ ثقاتٍ رَوَوه

---

(١) عبد الرَّحمن بن يزيدَ بن جابرٍ الأزديُّ، الإمام الحافظُ، حدَّث عن أبي سلَّام الأسود ومكحولٍ وغيرهما، وعنه ولده عبد الله والوليدُ بن مسلمٍ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (١٥٣هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٧/ ١٧٦)، «تقريب التَّهذيب» (ص٣٥٣).

(٢) في «ن»: (قال حدَّثني)

(٣) في «ف»: (عبد).

(٤) بُسر بن عبيد الله الحضرميُّ الشَّاميُّ ثقةٌ حافظٌ، روى عن واثلةَ وعمرِو بن عبسةَ وأبي أدريسَ الخولانيِّ وغيرهم، وعنه عبد الله بن العلاء وعبد الرَّحمن بن يزيدَ وغيرُهما. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ٥٩٢)، «تهذيب التَّهذيب» (١/ ٤٣٨).

(٥) عائذُ الله بنُ عبد الله بنِ عمرٍو أبو إدريس الخولانيُّ، روى عن عمرَ وأبي الدَّرداء وغيرِهما، وعنه الزُّهريُّ وبسرُ بن عبد الله وغيرُهما. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ٢٧٢)، «تهذيب التَّهذيب» (٥/ ٨٥).

(٦) واثلةُ بنُ الأسقعِ بنِ كعبٍ اللَّيثيُّ صحابيٌّ مِن أصحاب الصُّفَّة، روى عنه أبو أدريسَ الخولانيُّ وبسرُ بنُ عُبيدِ الله وغيرُهما، توفِّي سنةَ (٨٣هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٣/ ٣٨٦)، «تقريب التَّهذيب» (ص٥٧٩).

(٧) الحديثُ بدون الوهم الوارد فيه رواه التِّرمذيُّ في «سننه» (١٠٥٠)، ورواه مسلمٌ مِن غير طريقِ ابن المباركِ (٩٧٢)، وبزيادة أبي إدريسَ الخولانيِّ أخرجَها البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» (٤٢٧٦)، وأمَّا الوهم في زيادة سُفيانَ فلم نقف عليه في كتب الحديث.

(٨) قال ابن خزيمةَ في «صحيحه» (٧٩٣): أدخل ابنُ المبارك بينَ بُسرِ بن عبيد الله وبين واثلةَ أبا إدريس الخولانيَّ في هذا الخبر.

(٩) في «ن»: (جماعة ثقات).

(١٠) كما في رواية التِّرمذيِّ السَّابقة.

(١١) «مسند أحمدَ» (١٧٢١٦)، «مسند أبي يعلى» (١٥١٤).

(١٢) في «ن»: (مَن صرَّح الإخبار بينَهما).

(١٣) في «ن»: (والوهم في).

(١٤) زاد في «ف»: (وهم).

عن ابن يزيدَ، فلم يَذكروا أبا إدريسَ، وفيهم مَن صرَّح بسماع بُسرٍ مِن واثلةَ[١].

وصنَّف الخطيب في هذا كتابًا[٢] في كثيرٍ منه نظرٌ؛ لأنَّ الخاليَ عن الزَّائد إنْ كان بحرف «عن»، فينبغي أنْ يُجعَل مُنقطِعًا، وإنْ صُرِّح فيه بسماعٍ أو إخبارٍ احتُمل أنْ يكون سَمِعه مِن رجلٍ عنه، ثمَّ سَمِعه منه، إلاَّ أنْ تُوجدَ قَرينةٌ تدلُّ[٣] على الوهم، ويُمكن أنْ يُقالَ: الظَّاهر ممَّن له هذا أنْ يَذكرَ السَّماعَين، فإذا لم يَذكرْهما حُمل على الزِّيادة، والله أعلم.

النَّوع الثَّامن والثَّلاثون: المَراسِيلُ الخَفِيُّ إرسَالُها

هو[٤] فنٌّ مُهمٌّ عظيمُ الفائدة، يُدرَك بالاتِّساع في الرِّواية، وجمعِ الطُّرق، مع المعرفة التَّامَّة، وللخطيب فيه كتابٌ[٥].

وهو ما عُرِف إرسالُه؛ لعدم اللِّقاء أو السَّماع[٦]، ومنه ما يُحكَم بإرسالِه؛ لمجيئِه مِن وجهٍ آخرَ بزيادة شخصٍ[٧].

وهذا القسم مع النَّوع السَّابق يُعترَض بكلِّ واحدٍ منهما على الآخر، وقد يُجاب بنحوِ ما تقدَّم، والله أعلم.

---

(١) كروايةِ أبي داودَ في «سننه» (٣٢٢٩)، قال أبو داود: حدَّثنا إبراهيمُ بن موسى الرَّازيُّ، أخبرنا عيسى، حدَّثنا عبد الرَّحمن يعني ابن يزيدَ بن جابرٍ، عن بُسر بن عُبيد الله، قال: سمعتُ واثلةَ بن الأسقعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ....

(٢) سمَّاه «تمييز المزيد في متَّصل الأسانيد». «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٦٢). وهذا الكتاب مفقودٌ.

(٣) في «ن»: (ثمَّ تدلُّ).

(٤) في «ف»: (وهو).

(٥) سمَّاه «التَّفصيل لمبهم المراسيل». «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٦٣). وهذا الكتاب مفقودٌ.

(٦) كحديثٍ رواه ابن ماجه (٢٧٦٩) مِن رواية عمرَ بن عبد العزيز، عن عقبةَ بن عامرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «رَحِمَ اللهُ حَارِسَ الحَرَسِ»، فإنَّ عمرَ لم يلق عقبةَ، كما قال المزيُّ في «الأطراف». «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٦٤).

(٧) كحديثٍ رواه عبد الرَّزَّاق، عن سفيانَ الثَّوريِّ، عن أبي إسحاقَ، عن زيد بن يثيغ، عن حذيفةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «إنْ وَلَّيتُمُوهَا أَبا بَكرٍ فَقَوِيٌّ أَمينٌ»، فهو منقطعٌ في موضعَين؛ لأنَّه يُروى عن عبد الرَّزَّاق قال: حدَّثني النُّعمان بن أبي شيبةَ، عن الثَّوريِّ، وروى أيضًا عن الثَّوريِّ، عن شريكٍ، عن أبي إسحاقَ. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٦٤).

النَّوع التَّاسع والثَّلاثون: مَعرفة الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

هذا عِلمٌ كبيرٌ، عظيمُ الفائدة، وبه يُعرَف المُتَّصل مِن المُرسَل، وفيه كتبٌ كثيرةٌ[1]، مِن أحسنِها وأكثرِها فوائدَ «الاستيعاب» لابن عبد البَرِّ، لولا ما[2] شانَه بذِكر ما شَجَر بين الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وحكايتِه عن الأخباريِّين، وقد جمع ابن الأثير الجزريُّ[3] في الصَّحابة كتابًا حسنًا[4] جمع فيه كُتبًا كثيرةً، وضبط وحقَّق أشياءَ حسنةً، وقد اختصرتُه بحمد الله تعالى[5].

فُروعٌ

أحدُها: اختُلف في حدِّ الصَّحابيِّ، فالمعروف عن المُحدِّثين أنَّه كلُّ مسلمٍ رأى رسول الله ﷺ.

وعن أصحاب الأصول أو بعضِهم أنَّه مَن طالتْ مُجالستُه على طريق التَّبع.

وعن سعيد بن المُسيِّب أنَّه لا يُعدُّ صحابيًّا إلاَّ مَن أقام مع رسول الله ﷺ سنةً أو سنتَين، وغزا معه غزوةً أو غزوتَين[6]. فإنْ صحَّ عنه فضعيفٌ، فإنَّ مُقتضاه ألاَّ يُعدَّ

---

(١) ككتاب «الصَّحابة» لابن حبَّان، وكتاب أبي عبد الله بن منده، وهو كبيرٌ جليلٌ، وذيَّل عليه أبو موسى المدينيُّ، وكتاب أبي نُعيمٍ الأصبهانيِّ، وكتاب العسكريِّ. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٦٥).

(٢) سقط من «ض»: (ما).

(٣) عليُّ بنُ محمَّدٍ أبو الحسن، ابنُ الأثير الجزريُّ الشَّيبانيُّ، الإمام العلاَّمة المحدِّث الأديبُ، مصنِّف كتاب «الكامل في التَّاريخ»، وكتاب «معرفة الصَّحابة»، سمع مِن الخطيب الطُّوسيِّ ويحيى بن محمودٍ الثَّقفيِّ وغيرِهما، وحدَّث عنه ابن الدُّبَيْثِيِّ والقوصيُّ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (٦٣٠هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٢٢/ ٣٥٣).

(٤) وهو «أسد الغابة في معرفة الصَّحابة» وهو مطبوعٌ ومشهورٌ ومعتمدٌ في تراجم الصَّحابة لدى الباحثين اليوم.

(٥) قال السُّيوطيُّ: ولم يُشتهرْ هذا المختصر، وقد اختصَره الذَّهبيُّ أيضًا في كتابٍ لطيفٍ سمَّاه «التَّجريد». «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٦٦).

(٦) «الكفاية» (ص٥٠).

جريرُ البَجليُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[١] وشبهه صحابيًّا، ولا خلافَ أنَّهم صحابةٌ.

ثمَّ تُعرف صحبتُه بالتَّواتر، أو[٢] الاستفاضة، أو قول صحابيٍّ، أو قولِه إذا كان عدلاً.

الثَّاني: الصَّحابة كلُّهم عُدولٌ، مَن لابَسَ الفِتن وغيرُهم، بإجماع مَن يُعتدُّ به.

وأكثرُهم حديثًا أبو هريرةَ[٣]، ثُمَّ ابن عمرَ، وابن عبَّاسٍ، وجابرُ بن عبد الله، وأنسٌ[٤]، وعائشةُ[٥] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وأكثرُهم فُتيا تروى ابنُ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[٦].

وعن مَسروقٍ[٧] قال: انتهى علم الصَّحابة إلى ستَّةٍ: عمرَ، وعليٍّ، وأُبَيٍّ، وزيدٍ،

---

(١) جريرُ بنُ عبد الله بن جابرٍ البجليُّ الصَّحابيُّ، اختُلف في وقت إسلامِه، وجزمَ ابنُ عبدِ البرِّ بأنَّه أسلم قبل وفاة النَّبيِّ ﷺ بأربعينَ يومًا فقط، وقيل غيرُ ذلك، وكان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جميلًا. انظر «أسد الغابة» (١/ ٣٣٣)، «الإصابة» (١/ ٥٨١).

(٢) في «ف»: (و)

(٣) روى (٥٣٧٤) حديثًا، وروى عنه أكثرُ مِن ثمانمئةِ رجلٍ، وهو أحفظ الصَّحابة. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٧٥).

(٤) روى ابن عمر (٢٦٣٠) حديثًا، وروى ابن عبَّاس (١٦٦٠) حديثًا، وروى جابرٌ (١٥٤٠) حديثًا، وروى أنسٌ (٢٢٦٨) حديثًا. «تدريب الراوي» (٢/ ٦٧٧).

(٥) روت (٢٢١٠) حديثًا. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٧٧). قال الحافظ العراقيُّ: ولم يتعرَّض ابنُ الصَّلاح لترتيب مَن بعد أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الأكثريَّة، وبعضهم مُقاربٌ لبعضٍ، وليسَ في الصَّحابةِ مَن يزيدُ حديثهُ على ألفٍ إلَّا هؤلاءِ، وأبو سعيدٍ الخدريُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنَّهُ روى (١١٧٠) حديثًا. «ألفيَّة العراقيِّ» (٢/ ١٣٢،١٣١).

(٦) روى ابن الصَّلاح بلاغًا عن الإمام أحمدَ بن حنبلٍ قال: ليس أحدٌ مِن أصحاب النَّبيِّ ﷺ يُروى عنه في الفتوى أكثرَ مِن ابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص٢٩٦).

(٧) مسروقُ بن الأجدع بنِ مالك الوادعي الهمدانيُّ أبو عائشةَ، يُقال: إنَّه سُرقَ وهو صغيرٌ ثمَّ وُجِد فسُمِّي مَسروقًا، وأبوه أجدع مسلمٌ، حدَّث عن أبيِّ بن كعبٍ وعمرَ وعائشةَ وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وعنه الشَّعبيُّ وإبراهيم النَّخعيُّ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (٦٣هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ٦٣)، «تهذيب التَّهذيب» (١٠/ ١١٠).

وأبي الدَّرداء، وابنِ مسعودٍ، ثمَّ انتهى علم السِّتَّة إلى عليٍّ وعبدِ الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[١].

ومِن الصَّحابة العبادلةُ[٢]، وهم ابن عمرَ، وابن عبَّاسٍ، وابن الزُّبير، وابن عمرٍو بن العاصِ، وليس ابن مسعودٍ منهم[٣]، وكذا سائر مَن يُسمَّى عبدَ الله، وهم نحوُ مئتَين وعشرين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[٤].

قال أبو زُرعةَ الرَّازيُّ[٥]: قُبض رسول الله ﷺ عن مئة ألفٍ وأربعةَ عشرَ ألفًا مِن الصَّحابة ممَّن روى عنه وسمع منه.

واختُلف في عدد طبقاتِهم، وجَعلَهم الحاكم اثنتَي عشرةَ طبقةً[٦]، والله أعلم.

---

(١) روى ابن سعدٍ بسنده إلى مسروقٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قال: شامَمتُ أصحابَ رسول الله ﷺ فوجدتُ علمَهم انتهى إلى سِتَّةٍ: إلى عمرَ وعليٍّ وعبدِ الله ومعاذٍ وأبي الدَّرداءِ وزيدِ بن ثابتٍ، فشامَمتُ هؤلاءِ السِّتَّة فوجدتُ علمَهم انتهى إلى عليٍّ وعبد الله. «الطَّبقات الكبرى» لابن سعدٍ (٢/ ٢٦٧).

(٢) في هامش «ي»: (مطلب العبادلة)

(٣) قال البيهقيُّ: لأنَّه تقدَّمت وفاتُه، وهؤلاء عاشوا طويلاً حتى احتيجَ إلى عِلمِهم. ثمَّ قال النَّوويُّ: وأمَّا قول الجوهريِّ في «صحاحه»: إنَّ ابن مسعودٍ أحدُ العبادلة الأربعة، وأخرجَ ابنَ عمرٍو بن العاص، فغلطٌ ظاهرٌ نبَّهتُ عليه؛ لئلَّا يُغترَّ به. وتبع الحافظ السُّيوطيُّ الإمامَ النَّوويَّ فقال: نعم وقع للرَّافعيِّ في «الدِّيات»، وللزَّمخشريِّ في «المفصَّل» أنَّ العبادلة ابنُ مسعودٍ، وابنُ عمرَ، وابنُ عبَّاسٍ، وغلِطا في ذلك مِن حيث الاصطلاحُ. «تهذيب الأسماء واللُّغات» للنَّوويِّ (١/ ٢٦٧)، «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٧٩).

(٤) كذا قال ابن الصَّلاح أخذًا مِن «الاستيعاب»، وزاد عليه ابن فتحونَ جماعةً يبلغونَ بهم نحو ثلاثمئةِ رجلٍ. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٨٠).

(٥) في هامش «ي»: (مطلب: عدَّةُ مَن مات عنهم رسول الله ﷺ).

(٦) الأولى: قومٌ أسلموا بمكَّة كالخلفاءِ الأربعة. الثَّانية: أصحاب دارِ النَّدوة. الثَّالثة: مهاجرة الحبشة. الرَّابعة: أصحاب العقبة الأولى. الخامسة: أصحاب العقبة الثَّانية، وأكثرهم مِن الأنصار. السَّادسة: أوَّل المهاجرين الذين وصلوا إليه بقُباءَ قبل أنْ يدخلَ المدينةَ. السَّابعة: أهل بدر. الثَّامنة: الذين هاجروا بين بدرٍ والحديبية. التَّاسعة: أهل بيعة الرضوان. العاشرة: من هاجر بين الحديبية وفتح مكَّة كخالد بن الوليد وعمرو بن العاص. الحادية عشرة: مُسلمة الفتح. الثَّانية عشرة: صبيانٌ وأطفالٌ رأوه يوم الفتح في حجَّة الوداع وغيرها. «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٢٢) باختصارٍ.

الثَّالث: أفضلُهم على الإطلاق أبو بكرٍ، ثمَّ عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بإجماع أهل السُّنَّة، ثمَّ عثمانُ، ثم عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، هذا قول جمهور أهل السُّنَّة[١].

وحكى الخطَّابيُّ عن أهل السُّنَّة مِنَ الكوفة[٢] تقديمَ عليٍّ على عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[٣]، وبه قال أبو بكرِ بن خُزيمةَ[٤].

قال أبو منصور البغداديُّ[٥]: أصحابُنا مُجمِعون على أنَّ أفضلَهم الخلفاءُ الأربعةُ، ثمَّ تمام العَشَرة، ثمَّ أهلُ بدرٍ، ثمَّ أُحُدٍ، ثمَّ بيعةِ الرِّضوان، وممَّن له مَزيَّةٌ أهل العَقَبتَين مِن الأنصار[٦].

والسَّابقون الأوَّلون وهم مَن صلَّى القِبلتَين[٧] في قول ابنِ المُسيِّب[٨] وطائفةٍ[٩]، وفي قول الشَّعبيِّ أهلُ بَيعةِ الرِّضوان[١٠]، وفي قول محمَّدِ بن كعبٍ[١١] وعطاءٍ أهلُ بدرٍ[١٢].

---

(١) وإليه ذهب مالكٌ، والشَّافعيُّ، وأحمدُ، وسفيان الثَّوريُّ، وكافَّة أهل الحديث والفقه، والأشعريُّ، والباقلَّانيُّ، وكثيرٌ مِن المتكلِّمين. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٨٣).

(٢) في «ن»: (أهل الكوفة).

(٣) ونقل الخطَّابيُّ التَّفضيل عن سفيان الثَّوريِّ، ثمَّ قال: وقد ثبتَ عن سفيانَ أنَّه قال آخر قوليه: أبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ وعليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. «معالم السُّنن» (٤/ ٣٠٢).

(٤) «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص٢٩٩).

(٥) عبد القاهر بنُ طاهرٍ أبو منصورٍ البغداديُّ، العلاَّمة البارعةُ، حدَّث عن إسماعيلَ بن نجيدٍ وبشرِ بن أحمدَ وغيرِهم، وعنه أبو بكرٍ البيهقيُّ وأبو القاسم القشيريُّ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (٤٢٩هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٧/ ٥٧٢).

(٦) «أصول الدِّين» للبغداديِّ (ص٣٠٤).

(٧) في «ن» و«ض»: (إلى القبلتين).

(٨) «جامع البيان» للطَّبريِّ (١٤/ ٤٣٦).

(٩) منهم ابن الحنفيَّة، وابن سيرينَ، وقتادة. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٨٥).

(١٠) «جامع البيان» للطَّبريِّ (١٤/ ٤٣٥).

(١١) محمَّد بن كعب بن سُليم القُرظيُّ المدنيُّ، كان أبوه مِن سبي بني قريظةَ، حدَّث عن أبي أيُّوبَ الأنصاريِّ وأبي هريرةَ وغيرِهما، توفِّي سنةَ (١٢٠هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٥/ ٦٥)، «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ٤٢٠).

(١٢) روى ذلك سُنيدٌ عنهما، بسندٍ فيه مجهولٌ وضعيفٌ، وسُنيدٌ ضعيفٌ أيضًا، وروى سُنيدٌ بسندٍ صحيحٍ إلى الحسن أنَّهم مَن أسلمَ قبل الفتح. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٨٥).

الرَّابع: قيل: أوَّلُهم إسلامًا أبو بكرٍ[١]. وقيل: عليٌّ[٢]. وقيل: زيدٌ[٣]. وقيل: خديجةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم. وهو الصَّواب عند جماعةٍ مِن[٤] المُحقِّقين[٥]، وادَّعى الثَّعلبيُّ[٦] فيه الإجماع، وأنَّ الخلاف فيمَن بعدها[٧].

والأَورع أنْ يُقال: مِن الرِّجال الأحرار أبو بكرٍ، ومِن الصِّبيان عليٌّ، ومِن النِّساء خديجةُ، ومِن المَوالي زيدٌ، ومِن العبيد بلالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم[٨].

وآخرُهم مَوتًا أبو الطُّفيل، مات سنة مئةٍ[٩]، وآخرُهم قبلَه أنسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الخامس: لا يُعرف أبٌ وابنُه شهدا[١٠] بدرًا إلاَّ مَرثَدٌ وأَبوه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[١١]، ولا سبعةُ

---

(١) قاله ابن عبَّاسٍ، وحسَّان، والشَّعبيُّ، والنَّخعيُّ في آخرَين. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٨٧).

(٢) استدلَّ صاحب هذا القول بما رواه البزَّار (٣٨٩٨) والطَّبرانيُّ (٦١٨٤) مِن حديث أبي ذرٍّ عن النَّبيِّ ﷺ قال لعليٍّ: «أَنتَ أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِي، وَأَنتَ أَوَّلُ مَنْ يُصَافِحُني يومَ القيامةِ ...»، وضعَّفه الهيثميُّ في «مجمع الزَّوائد» (١٤٥٩٧). وساق السُّيوطيُّ في «تدريب الرَّاوي» أدلَّةً أُخرى على هذا القول تنظر في (٢/ ٦٨٩).

(٣) زيدُ بنُ حارثةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه عبد الرَّزَّاق الصَّنعانيُّ في «مصنَّفه» عن الزُّهريِّ (٩٧١٩)، وأحمد بن حنبلٍ في «فضائل الصحَّابة» (١٥٣٣).

(٤) سقط من «ن»: (من).

(٥) رواه الإمام أحمدُ في «مسنده» عن ابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (٣٥٤٢)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبرى» عن الزُّهري (١٣٠٨١)، وهو قول قتادةَ وابن إسحاقَ. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٨٩).

(٦) أحمدُ بن محمَّدٍ أبو إسحاقَ الثَّعلبيُّ، الإمام الحافظ شيخ التَّفسير، له كتاب «التَّفسير الكبير» وغيره، حدَّث عن أبي بكرٍ بن مهران المُقرئ وأبي طاهرٍ محمَّد بن الفضل وغيرهما، وحدَّث عنه أبو الحسن الواحديُّ وجماعةٌ، توفِّي سنةَ (٤٢٧هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٧/ ٤٣٥).

(٧) «الكشف والبيان» للثَّعلبيِّ (٥/ ٨٣).

(٨) نَسبَ ابنُ الملقِّن هذا القولَ لأبي حنيفةَ وقال: وهو أحسنُ ما قيل، وهو جامعٌ بين الأقوال. «المقنع» (٢/ ٥٠١).

(٩) روى مسلمٌ في «صحيحه» (٢٣٤٠) عن أبي الطُّفيل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَمَا عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ رَجُلٌ رَآهُ غَيْرِي».

(١٠) في «ي»، و«ف»: (شهد).

(١١) قال السُّيوطيُّ: أغرب مِن هذا ما أخرجه البغويُّ في «معجم الصَّحابة» أنَّ معنَ بن يزيدَ بن الأخنس السُّلميَّ شهد هو وأبوه وجدُّه بدرًا قال: ولا نعلم أحدًا شهد هو وابنُه وابن ابنه بدرًا مسلمين إلَّا الأخنس. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٩٧).

إخوةٍ صحابةٌ مُهاجرون إلاَّ بنو مُقَرِّنٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وسيأتون في الإخوة[١].

ولا أربعةٌ أَدركوا النَّبيَّ ﷺ مُتوالِدون إلاَّ عبدُ الله بن أسماءَ بنتِ أبي بكرِ بنِ أبي قُحافةَ، وإلاَّ أبو عَتيقٍ محمَّدُ بن عبدِ الرَّحمن بن أبي بكرِ بن أبي قُحافةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ[٢].

النَّوع الأربعون: مَعرِفَةُ التَّابِعِينَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ

هو وما قبلَه أصلان عظيمان، بهما يُعرف المُرسَل، والمُتَّصِل، واحدهم تابعيٌّ وتابعٌ.

قيل: هو مَن صَحِب صحابيًّا[٣]، وقيل: مَن لَقيَه[٤]، وهو الأظهر[٥].

قال الحاكم: هم خمسَ عَشرَةَ[٦] طبقةً: الأُولى مَن أدرك العَشرة، قَيسُ[٧] بن أبي حازمٍ[٨]، وابن المُسيِّب وغيرُهما[٩].

---

(١) في النَّوع الثَّالث والأربعين، وهناك ذكرهم ابن الصَّلاح ويأتي ما عليه مِن اعتراضٍ، فإنَّ أولاد الحارث بن قيس السَّهميِّ كلُّهم صحبوا وهاجروا وهم سبعةٌ أو تسعةٌ. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٩٧).

(٢) قال المنذريُّ: وكذا إياسُ بن سلمةَ بن عمرو بنِ الأكوع، الأربعةُ ذُكروا في الصَّحابة، وطلحةُ بن معاويةَ بن جاهمةَ بن العبَّاس بن مِرداسٍ في أمثلةٍ أُخرى لا تصحُّ. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٦٩٩).

(٣) «الكفاية» (ص٢٢).

(٤) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٤٢).

(٥) قال العراقيُّ: وعليه عملُ الأكثرينَ. «ألفيَّة العراقي» (٢/ ١٥٩).

(٦) في «ف»: (خمسَة عشر)

(٧) في «ض»: (مثل قيس).

(٨) قيسُ بنُ أبي حازمٍ أبو عبد الله البَجَليُّ، أسلمَ وأتى النَّبيَّ ﷺ ليبايعَه فقُبِض نبيُّ الله وهو في الطَّريق، ولأبيه صُحبةٌ، روى عن أبي بكرٍ وعمرَ وغيرهما رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وعنه السَّبيعيُّ والمغيرةُ بن شبيل وغيرهما، توفِّي بعد التِّسعين. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ١٩٨)، «تهذيب التَّهذيب» (٨/ ٣٨٦).

(٩) كأبي عثمانَ النَّهديِّ وقيس بن عبادٍ وأبي ساسان حصين بن المنذرِ والعطارديِّ. «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٤٢).

وغُلِّط في ابن المُسيِّب؛ فإنَّه وُلِد في خلافة عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ولم يسمع أكثر العَشرَةِ[١].

وقيل: لم يصحَّ سماعُه مِن غيرِ سعدٍ[٢]، وأمَّا قيسٌ فسمعهم، وروى عنهم، ولم يُشاركْه في هذا أَحدٌ.

وقيل: لم يسمعْ عبدَ الرَّحمن[٣].

ويليهم الذين وُلدوا[٤] في حياة النَّبيِّ ﷺ مِن أولاد الصَّحابة[٥].

ومِن التَّابعين المُخضرَمُون، واحدُهم مُخضرَم -بفتح الرَّاء- وهو الذي أدرك الجاهليَّة وزمن النَّبيِّ ﷺ ولم يرَه[٦]، وعدَّهم مسلمٌ عشرين نفسًا[٧]، وهم أكثر، وممَّن لم يذكرْه أبو مسلمٍ الخَولانِيُّ[٨] والأحنف[٩].

ومِن أكابر التَّابعين الفقهاء السَّبعة: ابن المُسيِّب، والقاسمُ بن محمَّدٍ، وعروةُ،

---

(١) قال ابن الصَّلاح: وعليه في بعض هؤلاء إنكارٌ، فإنَّ سعيدَ بن المسيِّب ليس بهذه المثابة؛ لأنَّه ولدَ في خلافة عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ولم يسمع مِن أكثر العشرةِ، وقد قال بعضهم: لا تصحُّ له روايةٌ عن أحدٍ مِن العشرةِ إلَّا سعد بن أبي وقَّاصٍ. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص٣٠٣).

(٢) وكان سعدٌ آخرهم موتًا. «مقدمة ابن الصَّلاح» (ص٣٠٣).

(٣) قاله أبو داود السِّجستانيُّ. انظر «سؤالات أبي عبيدٍ الآجريِّ أبا داودَ السِّجستانِيِّ» (ص٨٣).

(٤) في «ف»: (الذي وُلد).

(٥) كعبد الله بن أبي طلحةَ، وأبي أُمامةَ أسعد بن سهل بن حنيفٍ، وغيرهما. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص٣٠٣).

(٦) في «ن»: (وأسلم ولم يره)، وفي «ض» بدل (ولم يره): (وأسلم بعده).

(٧) ذكرهم في «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٧٠٧).

(٨) عبد الله بن ثُوَب أبو مسلمٍ الدَّارانيُّ، سيِّد التَّابعينَ وزاهد العصرِ، أسلمَ في أيَّام النَّبيِّ ﷺ فدخلَ المدينة في خلافةِ الصِّدِّيق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، حدَّث عن عمرَ ومعاذِ بن جبلٍ وغيرِهما، وروى عنه أبو أدريسَ الخولانيُّ وأبو العالية الرِّياحيُّ وغيرُهما. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ٧)، «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٢٣٥).

(٩) ذكرهم في «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٧٠٢).

وخارجةُ بن زيدٍ، وأبو سلمةَ بن عبدِ الرَّحمن، وعُبيدُ الله بنُ عبدِ الله بنِ عتبةَ، وسليمانُ بنُ يسارٍ.

وجعل ابنُ المُبارَكِ سالمَ بنَ عبدِ الله بدل أبي سلمةَ[١].

وجعل أبو الزِّناد بدلَهما أبا بكرِ بنَ عبد الرَّحمن[٢].

وعن أحمدَ بن حنبلٍ قال: أفضل التَّابعين ابنُ المُسيِّب. قيل: فعلقمةُ والأسود؟ فقال: هو وهما[٣].

وعنه لا أعلم فيهم مثلَ أبي عثمانَ النَّهديِّ[٤] وقيسٍ[٥].

وعنه أفضلُهم قيسٌ، وأبو عثمانَ، وعلقمةُ، ومسروقٌ.

وقال أبو عبدِ الله بنُ خفيفٍ[٦]: أهل المدينة يقولون: أفضل التَّابعين ابنُ المُسيِّب، وأهل الكوفةِ: أويسٌ[٧]، والبصرةِ: الحسنُ[٨].

---

(١) رواه عنه البيهقيُّ في «المدخل إلى السُّنن الكبرى» (١٥٧).

(٢) رواه عنه البيهقيُّ في «المدخل إلى السُّنن الكبرى» (١٥٦).

(٣) «طبقات الحنابلة» لأبي يعلى (١/ ٢٢٢).

(٤) أبو عثمانَ النَّهديُ عبد الرَّحمن بن مُلٍّ، الإمام الحجَّة شيخ الوقتِ، حدَّث عن عمرَ وعليٍّ وابنِ مسعودٍ وغيرِهم، وعنه قتادةُ وعاصمُ الأحولُ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (١٠٠هـ). «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ١٧٥)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٧٧).

(٥) «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص٣٠٥).

(٦) محمَّد بن خفيفٍ الضَّبِّيُّ الفارسيُّ، حدَّث عن حمَّادِ بن مُدركٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وعن محمَّد بن جعفرٍ وغيرِهما، وحدَّث عنه أبو الفضل الخزاعيُّ والحسنُ بن حفصٍ الأندلسيُّ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (٣٧١هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٦/ ٣٤٢).

(٧) أويسُ بنُ عامر بن جزءٍ القرنيُّ المراديُّ، سيِّد التَّابعين في زمانِه، روى عن عمرَ وعليٍّ وغيرِهما، وعنه يُسير بن عمرو وعبد الرَّحمن بن أبي ليلى وغيرُهما، توفِّي سنةَ (٣٧هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ١٩)، «تهذيب التَّهذيب» (١/ ٣٨٦).

(٨) رواه ابن الصَّلاح وِجادةً واستحسنه. انظر «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص٣٠٥).

وقال ابن أبي داودَ[١]: سيِّدتا التَّابعيَّاتِ حفصةُ بنت سيرينَ[٢]، وعَمرةَ بنت عبد الرَّحمن[٣]، وتَليهما أمُّ الدَّرداء[٤].

وقد عدَّ قومٌ طبقةً في التَّابعين، ولم يَلقَوا الصَّحابة[٥]، وطبقةً هم صحابةٌ[٦]، فليُتفطَّنْ لذلك، والله أعلم.

---

(١) أبو بكرٍ عبد الله بنُ سليمان بن الأشعثِ السِّجستانيُّ، روى عن أبيه وعمِّه وعيسى بن حمَّادٍ وغيرِهم، وعنه ابن حبَّان وأبو أحمدَ الحاكم وغيرُهما، توفِّي سنة (٣١٦هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٣/ ٢٢٣).

(٢) حفصةُ بنتُ سيرينَ أُمُّ الهذيلِ، الفقيهةُ الأنصاريَّة، روَت عن أُمِّ عطيَّةَ وأُمِّ الرَّائح وغيرِهما، وعنها أخوها محمَّدٌ وقتادةُ وأيُّوب وغيرُهم، توفِّيت بعد المئة. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ٥٠٧)، «تهذيب التَّهذيب» (١٢/ ٤٠٩).

(٣) عمرةُ بنتُ عبد الرَّحمن بن سعدٍ الأنصاريَّةُ، قيل: لأبيها صحبةٌ، وجدُّها مِن قدماء الصَّحابة، حدَّثت عن عائشةَ وأُمِّ سلمةَ وغيرِهما رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعنها ولدها محمَّد بن عبد الرَّحمن وابناه حارثةُ ومالكٌ وغيرُهم، توفِّيت سنةَ (٩٨هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ٥٠٧)، «تهذيب التَّهذيب» (١٢/ ٤٣٨).

(٤) رواه ابن الصَّلاح بلاغًا في «مقدِّمته» (ص٣٠٦).

وأمُّ الدَّرداء هي هُجَيْمةُ بنت حيي الحميريَّةُ الدِّمشقيَّةُ السَّيِّدةُ العالمة الفقيهةُ، وتلقَّب بـ«أمِّ الدَّرداء الصُّغرى» روت عن زوجِها وعن سلمانَ الفارسيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيرِهما، وحدَّث عنها جُبير بن نُفَيرٍ وأبو قِلابةَ الجَرميُّ وغيرُهما، توفِّيت سنةَ (٨١هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ٢٧٧)، «تهذيب التَّهذيب» (١٢/ ٤٦٥).

(٥) فهُم مِن أتباع التَّابعين، كإبراهيمَ بن سويدٍ النَّخعيِّ، لم يُدرِك أحدًا مِن الصَّحابةِ، وليس بإبراهيمَ بنِ يزيدَ النَّخعيِّ الفقيه، وبُكير بن أبي السَّميط لم تصحَّ له روايةٌ عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إنَّما أسقط قتادة مِن الوسطِ، ووقع لقومٍ عكسُ ذلك، فعدُّوا طبقةً مِن التَّابعين في أتباع التَّابعين؛ لكون الغالبِ عليهم روايتُهم عنهم، كأبي الزِّناد لقي ابن عمرَ وأنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. انظر «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٧١١).

(٦) في «ف»: (الصَّحابة).

قال السُّيوطيُّ: إمَّا غلطًا كالنُّعمان وسويد ابنَي مقرِّن، عدَّهما الحاكم في الإخوة مِن التَّابعين، وهما صحابيَّان معروفان، أو لكون ذلك الصَّحابيِّ مِن صغار الصَّحابة، يقارب التَّابعين في كون روايته أو غالبها عن الصَّحابة، كما عدَّ مسلمٌ مِن التَّابعين يوسفَ بن عبد الله بن سلام، ومحمودَ بن لبيد، ووقعَ لقوم عكسُ ذلك، فعدُّوا بعضَ التَّابعين مِن الصَّحابة. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٧١١).

النوع الحادي والأربعون: رواية الأكابر عن الأصاغر[١]

مِن فائدتِه: ألاَّ يُتوهَّم أنَّ[٢] المَرويَّ عنه أكبرُ وأفضلُ؛ لكونِه الأغلب.

ثمَّ هو أقسامٌ[٣]:

أحدُها: أنْ يكونَ الرَّاوي أكبرَ سِنًّا، وأقدمَ طبقةً، كالزُّهريِّ عن مالكٍ، وكالأزهريِّ[٤] عن الخطيب.

والثَّاني: أكبرَ قدرًا، كحافظٍ عالمٍ عن شيخٍ، كمالكٍ عن عبدِ الله بن دينارٍ.

الثَّالث: أكبرَ مِن الوَجهَين كعبدِ الغنيِّ[٥] عن الصُّوريِّ[٦]، وكالبَرقانيِّ عن الخطيب، ومنه روايةُ الصَّحابة[٧] عن التَّابعين، كالعبادلة وغيرِهم[٨] عن كعبِ الأحبارِ[٩]، ومنه

(١) قال الحافظُ ابنُ كثيرٍ: ومِن أجلِّ ما يُذكرُ في هذا الباب ما ذكرَه رسولُ الله ﷺ في خُطبته عن تميمٍ الدَّاريِّ ممَّا أخبره به عن رؤية الدَّجَّال في تلك الجزيرة التي في البحر، والحديثُ في الصَّحيح. «الباعث الحثيث» (ص١٩٥). والحديث طويلٌ في «صحيح مسلمٍ» (٢٩٤٢).

(٢) في «ف»: (كون).

(٣) سقط من «ت»: مِن قوله: (الفصل الأخير في النَّوع السَّابع والعشرون) إلى قوله: (ثمَّ هو أقسامٌ).

(٤) عبيدُ الله بنُ أحمدَ بن عثمانَ البغداديُّ الأزهريُّ، المحدِّث الحجَّة المُقرئُ، حدَّث عن أبي بكر بن القطيعيِّ وغيره، وعنه الخطيب البغداديُّ وغيرُه، توفِّي سنةَ (٤٣٥هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٧/ ٥٧٨).

(٥) عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدِ بن عليِّ بن سعيدٍ الأزديُّ صاحب كتاب «المؤتلف والمختلف»، سمع مِن عثمان بن محمَّدٍ السَّمرقنديِّ وأحمدَ بن إبراهيمَ بن عطِّيَةَ وغيرِهما، وعنه الحافظ الصُّوريُّ ورشأ بنُ نظيفٍ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (٤٠٩هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٧/ ٢٦٨).

(٦) محمَّد بن عليِّ بن عبد الله الشَّاميُّ الصُّوريُّ، سمع مِن محمَّد بن أحمدَ بن جُميع الصَّيداويِّ وعبد الغنيِّ بن سعيد المِصريِّ وغيرِهما، وحدَّث عنه شيخه عبد الغنيِّ الحافظ وأبو بكرٍ الخطيب وغيرُهما، توفِّي سنة (٤٤١هـ). «سير أعلام النُّبلاء» (١٧/ ٦٢٧).

(٧) في «ن»: (الصَّحابي).

(٨) كأبي هريرةَ، ومعاويةَ، وأنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في روايتهم عن كعبِ الأحبار. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٧١٤).

(٩) من ذلك ما رواه الدَّارميُّ عن ابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه سأل كعبًا الأحبارَ: كيفَ تجدُ نعتَ رسولِ الله ﷺ =

روايةُ التَّابعيِّ عن تابعِهِ[١] كالزُّهريِّ، والأنصاريِّ عن مالكٍ، وكعمرِو بن شعيبٍ ليس تابعيًّا، وروى عنه منهم أكثرُ مِن عشرين[٢]، وقيل: أكثر مِن سبعين[٣].

النَّوع الثَّاني والأربعون: المُدبَّجُ وروايةُ القَرينِ[٤]

القَرينان هما المُتقارِبان في السِّنِّ والإسناد، وربَّما اكتفى الحاكم بالإسناد، فإنْ روى كلُّ واحدٍ منهما عن صاحبِه كعائشةَ وأبي هريرةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا[٥]، ومالكٍ والأوزاعيِّ[٦] فهو المُدبَّج[٧].

= في التَّوراة؟ فقال كعب: «نجدُه محمَّد بن عبد الله يولد بمكَّةَ، ويُهاجر إلى طابةَ...» الحديث في «سنن الدَّارمي» (٨).

(١) في «ض»: (تابعيه). (٢) في «ض»: (عشرين نفسًا).

(٣) عزاه ابن الصَّلاح للحافظ أبي محمَّدٍ الطَّبسيِّ في تخريجٍ له. «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص٣٣١).

(٤) زاد في «ف»: (عن القرين).

(٥) مِن ذلك ما روى مسلمٌ في «صحيحه» (٤٨٦): عن أبي هريرةَ عن عائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قالت: فقدتُ رسولَ الله ﷺ ليلةً مِن الفراشِ، فالتمستُه فوقعت يدي على بطن قدمَيه وهو في المسجد وهما منصوبتان، وهو يقول: «اللهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ».

(٦) مِن ذلك ما روى ابن حبَّان في «صحيحه» (٥٤٧) وغيرُه عن مالكٍ عن الأوزاعيِّ عن الزُّهريِّ عن عروةَ عن عائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى: يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ». وفي «معجم ابن الأعرابيِّ» (١٠٧٢) قال مالكٌ: حدَّثنا ذاك الأوزاعيُّ. وهذا يدلُّ على تعظيم شأنه، فقد روى ابن عساكر أنَّ الأوزاعيَّ ذُكِرَ عند الإمام مالكٍ فقال: كان إمامًا يُقتدى به. «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١٦٦).

(٧) قال العراقيُّ: والدَّارقطنيُّ هو أوَّل مَن سمَّاه بذلك فيما أعلم، وصنَّف فيه كتابًا حافلاً سمَّاه «المدبَّج» في مجلدٍ، وعندي به نسخةٌ صحيحةٌ، ولم يتقيَّدْ في ذلك بكونهما قرينَين، فإنَّه ذكر فيه روايةَ أبي بكرٍ عن النَّبيِّ ﷺ، وروايةَ النَّبيِّ ﷺ عن أبي بكرٍ، وذكر فيه أيضًا رواية الصَّحابة عن التَّابعين الذين رَوَوا عنهم، كروايةِ عمرَ عن كعبِ الأحبارِ ورواية كعبٍ عن عمرَ، وذكر فيه أيضًا رواية التَّابعين عن أتباع التَّابعين، وغيرِ ذلك، فهذا يدلُّ على أنَّ المدبَّج لا يختصُّ بكون الرَّاويَين الذَين روى كلٌّ منهما عن الآخر قرينَين، بل الحكم أعمُّ مِن ذلك، والله أعلم. «التَّقييد والإيضاح» للعراقيِّ (ص٣٣٥) بتصرُّفٍ.

النَّوع الثَّالث والأربعون: مَعرِفَةُ الإِخوَة

هو[١] إحدى مَعارِفِهم، أفردَه بالتَّصنيف ابن المَدينيِّ[٢]، ثمَّ النَّسائيُّ[٣]، ثمَّ السَّرَّاج[٤] وغيرُهم[٥].

مثال الأخوَين في الصَّحابة: عمرُ وزيدٌ ابنا الخطَّاب، وعبدُ الله وعتبةُ ابنا مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ومِنَ التَّابعين: عمرٌو وأرقمُ ابنا شُرحبِيلَ.

وفي الثَّلاثة عليٌّ، وجعفرٌ، وعقيلٌ بنو أبي طالبٍ. وسهلٌ، وعثمانُ، وعبَّادٌ بنو حُنيفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وفي غير الصَّحابة عمرٌو، وعمرُ، وشعيبٌ بنو شعيبٍ.

وفي الأربعة سهيلٌ، وعبدُ الله، ومحمَّدٌ، وصالحٌ بنو أبي صالحٍ.

وفي الخمسة سفيانُ، وآدمُ، وعِمرانُ، ومحمَّدٌ، وإبراهيمُ، بنو عُيينةَ[٦]، حدَّثوا كلُّهم.

وفي السِّتَّة محمَّدٌ، وأنسٌ، ويحيى، ومَعبدٌ، وحفصةُ، وكريمةُ، بنو سِيرينَ، وذكر بعضهم خالدًا بدل كريمةَ.

وروى محمَّدٌ عن[٧] يحيى عن أنسٍ[٨] عن أنسِ بن مالكٍ حديثًا، وهذه لطيفةٌ

---

(١) في «ف»: (وهو)

(٢) وهو كتاب «تسمية مَن رُوِي عنه مِن أولاد العشرة» وهو مطبوعٌ.

(٣) وهو كتاب «معرفة الإخوة من العلماء والرُّواة». انظر «مفتاح السَّعيديَّة» لابن عمَّارٍ المالكيِّ (ص٣٦٢).

(٤) وهو كتاب «الإخوة والأخوات». انظر «تاريخ بغداد» (٧/ ١٠٥).

(٥) كمسلمٍ وأبي داودَ. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٧١٩).

(٦) في «ف»: (عتبة).

(٧) في «ض»: (بن).

(٨) سقط من «ف»: (عن أنس).

غريبةٌ، ثلاثة إخوةٍ بعضُهم عن بعضٍ[١].

وفي السَّبعة النعمانُ، ومعقلٌ، وعقيلٌ، وسويدٌ، وسنانٌ، وعبدُ الرَّحمن، وسابعٌ لم يسمَّ، بنو مُقرِّنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ صحابةٌ مُهاجِرون، لم يشاركْهم أحدٌ، وقيل: شَهدوا الخندق[٢]، والله أعلم.

النَّوع الرَّابع والأربعون: رِوايةُ الآباءِ عَنِ الأبناءِ

للخطيب فيه كتابٌ[٣]، فيه عن العبَّاس عن ابنه الفضل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ جَمَع بينَ الصَّلاتَين[٤] بالمُزدلِفةِ»[٥].

وعن وائلِ بن داودَ[٦]، عن ابنِه بكرٍ، عن الزُّهريِّ حديثًا، وعن مُعتمرِ بن سليمانَ قال: حدَّثني أبي قال: حدَّثتني أنتَ عنِّي[٧] عن أيُّوبَ عن الحسنِ قال: وَيح كلمةُ رحمةٍ[٨].

وهذا طريفٌ يَجمع أنواعًا بيَّنتُها في «الكبير»[٩].

---

(١) وذكر ابن طاهرٍ أنَّ هذا الحديث رواه محمَّدٌ، عن أخيه يحيى، عن أخيه سعيدٍ، عن أخيه أنسٍ، وهو في «جزء أبي الغنائم النَّرسيِّ»، فعلى هذا اجتمعوا أربعةً في إسنادٍ. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٧٢٣).

(٢) قال الواقِديُّ: سمعتُ أنَّهم شَهدُوا الخَندَقَ. «سير أعلام النُّبلاء» (١/ ٤٠٤).

(٣) وهو كتاب «رواية الآباء عن الأبناء» كما ذكره الحافظُ العراقيُّ في «ألفيَّته» (٢/ ١٨٠). ولم نقف على كتاب الخطيب مطبوعًا.

(٤) في «ن»: (صلاتين).

(٥) لم نقِف على هذا الحديث بهذا السَّند، وحديث جَمْعِ الصَّلاتَين بالمُزدلِفة رواه البخاريُّ (١٦٧٢)، ومسلمٌ (١٢٨٠) مِن حديثِ أسامةَ بنِ زيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٦) في «ف»، و«ض»: (داود بن وائل).

(٧) في «ن»: (عنِّي).

(٨) رواه أبو بكرٍ الدِّينَوريُّ في «المجالسة» (١٤٣٤)، وأبو طاهرٍ المُخلِّص في «المُخلِّصيَّات» (١٩٣٩).

(٩) أي: «الإرشاد» لابن الصَّلاح. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٧٢٧). وفي هامش «ي»، و«ت»: (عن الزُّهريِّ عن سعيد بن المسيِّب عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «أَخِرُوا الأَحْمَالَ فَإِنَّ اليَدَ مُعَلَّقَةٌ، وَالرِّجْلَ مُوَثَّقَةٌ». قال [الخطيب]: لا يُروى عن النَّبيِّ ﷺ، إلَّا مِن جهةِ بكرٍ وأبيه، والله أعلم).

النَّوع الخامس والأربعون: رِوايةُ الأَبناءِ عَن آبائِهم

لأبي نصرٍ الوائليِّ فيه كتابٌ[١]، وأهمُّه ما لم يُسمَّ فيه الأب أو الجدُّ.

وهو نوعان:

أحدُها: عن أبيه فحسب، وهو كثيرٌ.

والثَّاني: عن أبيه عن جدِّه، كعمرِو بن شعيبِ بن محمَّدِ بن عبدِ الله بن عمرِو بن العاصِ[٢]، عن أبيه، عن جدِّه، له هكذا نسخةٌ كبيرةٌ، أكثرُها فِقهيَّاتٌ جِيادٌ، واحتجَّ به هكذا أكثرُ المُحدِّثين؛ حملاً لجدِّه على[٣] عبدِ الله دون محمَّدٍ التَّابعيِّ.

وبهزُ بن حكيمِ بن معاويةَ بن حَيْدةَ[٤]، عن أبيه، عن جدِّه، له هكذا نسخةٌ حسنةٌ.

وطلحةُ بن مُصرِّفِ بن عمرِو بن كعبٍ[٥]، وقيل: كعب بن عمرٍو.

ومِن أحسنِه روايةُ الخطيبِ عن عبد الوهَّاب بن عبد العزيز بن الحارث بن

---

(١) وهو كتاب «رواية الأبناء عن آبائهم». انظر «الرِّسالة المستطرفة» للكتانيِّ (ص١٦٣).

(٢) عمرو بنُ شعيبِ بن محمَّد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، حدَّث عن أبيه فأكثر، وعن سعيد بن المسيِّب وغيرُهما، وعنه عمَّته زينبُ السَّميَّة والزُّهريُّ وغيرهما، قال الدَّارقطني لعمرو بن شعيبٍ ثلاثة أجدادٍ: الأدنى محمَّد والأوسط عبد الله والأعلى عمرو، وقد سمع شعيب من الأدنى، وسمع جدَّه عبد الله، فإنْ بيَّنَه وكشفَ فهو صحيحٌ، توفِّي سنةَ (١١٨هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٥/ ١٦٥)، «تهذيب التَّهذيب» (٨/ ٤٨).

(٣) في «ف»: (ابن عبد).

(٤) بهزُ بنُ حكيم بن معاويةَ القُشيريُّ، أبو عبد الملك، صدوقٌ مِن السَّادسة، مات قبل السِّتِّين. انظر «تقريب التَّهذيب» (ص١٢٨).

(٥) طلحةُ بنُ مصرِّف بن عمرو بن كعبٍ الياميُّ، الإمام الحافظ المقرئ شيخُ الإسلام، حدَّث عن أنسٍ وعبد الله بن أبي أوفى وغيرِهما، وعنه ابنُه محمَّدٌ والأعمشُ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (١١٢هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٥/ ١٩١)، «تهذيب التَّهذيب» (٥/ ٢٥).

أسد بن اللَّيث بن سليمانَ بن الأسود بن سفيانَ بن يزيدَ بن أُكينةَ[١] التَّميميِّ[٢] قال: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول[٣]: سمعت عليَّ بنَ أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: «الحنَّان الذي يُقبلُ على مَن أعرض عنه، والمنَّان الذي يبدأ بالنَّوال قَبل السُّؤال»[٤].

النَّوع السَّادس والأربعون: مَن اشتَرَكَ في الرِّوايةِ عَنهُ اثنانِ تَبَاعَدَ[٥] ما بَينَ وَفاتَيهِما

للخطيب فيه كتابٌ حسنٌ[٦]، ومِن فوائدِه حلاوةُ علوِّ الإسنادِ.

مثالُه محمَّدُ بن إسحاقَ السَّرَّاجُ[٧]، روى عنه البخاريُّ[٨] والخفَّاف[٩]، وبين وَفاتَيهما مئةٌ وسبعٌ وثلاثون سنةً أو أكثرُ، والزُّهري وزكريا بن دويدٍ[١٠] عن مالكٍ، وبينَهما كذلك.

---

(١) في «ف»: (أكبنة).

(٢) في «ن»: (اللَّيثي) وهي كذلك في الأصل وضرب عليها.

(٣) سقط من «ف»: (سمعت أبي يقول) الأخيرة.

(٤) «تاريخ بغداد» (٥٦٥٧).

(٥) في «ي»: (تباعدا).

(٦) سماه «السَّابق واللاَّحق». «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٧٣٧). وهو مطبوعٌ.

(٧) محمَّد بن إسحاقَ بن إبراهيمَ السَّرَّاج أبو العبَّاس الثَّقفي مولاهم، صاحب «المسند الكبير»، سمع مِن إسحاقَ وقتيبةَ بنِ سعيدٍ وغيرِهما، وعنه البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (٣١٣هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٤/ ٣٨٨).

(٨) في «تاريخه». «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٧٣٧).

(٩) أبو الحسين أحمدُ بنُ محمَّد بن أحمدَ الخفَّاف، سمع مِن البغويِّ وأبي سعيدٍ العدويِّ وغيرِهما، وحدَّث عنه الحاكمُ وعبد الله بن محمَّد بن حَسْكويه وغيرُهما، توفِّي سنةَ (٣٩٥هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٦/ ٤٨١).

(١٠) زكريا بن دوَيد بن محمَّد بن الأشعث الكنديُّ، كذَّابٌ ادَّعى السَّماع مِن مالكٍ والثَّوريِّ والكبارِ، وزعم أنَّه ابن مئةٍ وثلاثينَ سنةً، وذلك بعد السِّتِّين والمئتَين. انظر «لسان الميزان» (٢/ ٤٧٩)، «ميزان الاعتدال» (٢/ ٧٢).

النَّوع السَّابع والأربعون: مَن لم يَرو عَنهُ إلَّا واحِدٌ

لمسلمٍ فيه كتابٌ[١].

مثاله وهبُ بن خَنبَشٍ[٢]، وعامرُ بن شهرٍ[٣]، وعروةُ بن مُضرِّسٍ[٤]، ومحمَّدُ بن صفوانَ[٥]، ومحمَّدُ بن صيفيٍّ[٦]، صحابيُّون لم يروِ عنهم غيرُ الشَّعبيِّ.

وانفرد قيس بن أبي حازمٍ[٧] بالرِّواية عن أبيه ودُكَينٍ[٨]، والصُّنابحِ بن الأعسر[٩]، ومِرداسٍ[١٠] الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم.

---

(١) وهو كتاب «المنفردات والوِحدان»، وهو مطبوع. وقال ابن الصَّلاح في «مقدِّمته» (ص٣١٩): لم أره.

(٢) وهب بن خَنْبَشٍ الطَّائيُّ له صحبةٌ عن النَّبيِّ ﷺ نزلَ الكوفةَ، ويقال: اسمه هرم، ووهبٌ أصحُّ. انظر «أسد الغابة» (٥/ ٣٦٦) «الإصابة» (٦/ ٤٨٨).

(٣) عامرُ بن شهرٍ الهمدانيُّ، أبو الكَنود، صحابيٌّ نزل الكوفةَ وهو أوَّل مَن اعترض على الأسود العنسيِّ الكذَّاب باليمن. انظر «أسد الغابة» (٣/ ٢٢)، «الإصابة» (٣/ ٤٧٢).

(٤) عروةُ بن مضرِّس بن أوسٍ الطَّائيُّ كان سيِّدًا في قومه، له حديثٌ واحدٌ في الحجِّ. انظر «أسد الغابة» (٤/ ٣١)، «الإصابة» (٤/ ٤٠٨).

(٥) محمَّد بنُ صفوانَ الأنصاريُّ، أبو مرحبٍ، صحابيٌّ له حديثٌ في الأرنب. انظر «أسد الغابة» (٥/ ٩١)، «الإصابة» (٦/ ١٤).

(٦) محمَّد بن صيفيٍّ الأنصاريُّ، صحابيٌّ مدنيٌّ نزل الكوفة، له حديثٌ واحدٌ في صوم عاشوراءَ. انظر «أسد الغابة» (٥/ ٩٢)، «الإصابة» (٦/ ١٤).

(٧) أبو حازمٍ البجليُّ والد قيسٍ، صحابيٌّ قيل: اسمه عوفٌ، وقيل: حصينٌ، وقيل: غير ذلك. انظر «أسد الغابة» (٦/ ٦١)، «الإصابة» (٧/ ٦٩).

(٨) دكينُ بنُ سعدٍ -أو سعيد- وقيل بالتَّصغير الخثعميُّ، ويقال: المزِّيُّ، صحابيٌّ نزل الكوفة. انظر «أسد الغابة» (٢/ ٢٠٢)، «الإصابة» (٢/ ٣٢٦).

(٩) الصُّنابحُ بنُ الأعسرِ الأحمسيُّ الكوفيُّ، روى عنه قيسُ بنُ أبي حازمٍ وحدَه، وليس هو الصُّنابحيُّ الذي روى عن أبي بكرٍ الصِّديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر «أسد الغابة» (٣/ ٣٦)، «الأصابة» (٣/ ٣٦٢).

(١٠) مرداسُ بن مالكٍ الأسلميُّ، صحابيٌّ ممَّن بايع تحت الشَّجرة، عِداده في أهل الكوفة. انظر «أسد الغابة» (٥/ ١٣٦)، «الإصابة» (٦/ ٦٠).

وممَّن لم يَروِ عنه مِن الصَّحابة إلاَّ ابنُه المُسيِّبُ[١] والد سعيدٍ، ومعاويةُ[٢] والد[٣] حكيمٍ، وقرَّةُ بن إياسٍ[٤] والد معاويةَ، وأبو ليلى[٥] والد عبد الرَّحمن[٦]، قال الحاكم: «لم يُخرِّجا في «الصَّحيحَين» عن أحدٍ مِن هذا القَبيل»[٧]. وغلَّطوه بإخراجِهما حديثَ المُسيِّبِ أبي سعيدٍ في وفاة أبي طالبٍ[٨]، وبإخراج البخاريِّ[٩] حديثَ الحسن عن عمرِو بن تغلبَ[١٠]، وقيسٍ عن مِرداسٍ[١١]،

(١) المسيِّب بن حزنِ بن أبي وهبٍ القرشيُّ المخزوميُّ، يكنى أبا سعيدٍ، صحابيٌّ وهو ممَّن بايع تحت الشَّجرة، عاشَ إلى خلافة عثمانَ، روى عنه ابنُه سعيدٌ. انظر «أسد الغابة» (٥/ ١٧٢)، «الإصابة» (٦/ ٩٦).

(٢) معاويةُ بنُ حيدةَ بن معاويةَ بن قشيرٍ، صحابيٌّ سكن البصرة، روى عنه ابنُه حكيمٌ. انظر «أسد الغابة» (٥/ ٢٠٠)، «الإصابة» (٦/ ١١٨).

(٣) في «ف»: (بن).

(٤) قرَّةُ بنُ إياسِ بن هلالٍ المزنيُّ، أبو معاويةَ، صحابيٌّ نزل البصرةَ، وهو جدُّ إياسٍ القاضي المشهور، توفِّي سنةَ (٤٦هـ). انظر «أسد الغابة» (٤/ ٣٨١)، «الإصابة» (٥/ ٣٣٠).

(٥) أبو ليلى الأنصاريُّ، اختلف في اسمه فقيل: يسارُ بنُ نمير، وقيل غير ذلك، صحبَ النَّبيَّ ﷺ، وشهد أحدًا وما بعدها، ثمَّ انتقل إلى الكوفة، روى عنه ابنُه عبد الرَّحمن، وعاشَ إلى خلافة عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر «أسد الغابة» (٦/ ٢٦٤) «الإصابة» (٦/ ٥٥٥).

(٦) عبد الرَّحمن بن أبي ليلى الأنصاريُّ الكوفيُّ، أبو عيسى، حدَّث عن والده وعن عمرَ وعليٍّ وغيرِهم، وحدَّثه عنه عمرو بن مرَّةَ والحكمُ بن عُتيبةَ وغيرُهما، قتل سنةَ (٨٢هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ٢٦٢)، «تهذيب التَّهذيب» (٦/ ٢٦٠).

(٧) بنحوه في «المدخل إلى الأكليل» للحاكم (ص١٢).

(٨) وهذا الحديث أخرجه البخاريُّ (١٣٦٠)، ومسلمٌ (٢٤).

(٩) في «صحيحه» (٩٢٣).

(١٠) عمرو بن تغلبَ العبديُّ، من عبد القيس، صحابيٌّ سكن البصرةَ، روى عنه الحسنُ البصريُّ. انظر «أسد الغابة» (٤/ ١٨٨)، «الإصابة» (٤/ ٥٠٠).

(١١) في «ض»: (ابن مرداس)

وبإخراج مسلمٍ[١] حديثَ عبدِ[٢] الله بن الصَّامت عن رافعِ بن عمرٍو[٣]، ونظائرُه في «الصَّحيحَين» كثيرةٌ، وقد تقدَّم في الثَّالث والعشرين.

وفي التَّابعين أبو العُشَراء[٤]، لم يَروِ عنه غيرُ حمَّادِ بن سلمةَ[٥]، وتفرَّد الزُّهريُّ عن نيِّفٍ وعشرين مِن التَّابعين، وعمرُو[٦] بن دينارٍ عن جماعةٍ، وكذا يحيى بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ[٧]، وأبو إسحاقَ السَّبيعيُّ[٨]، وهشامُ بن عروةَ، ومالكٌ وغيرُهم رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ[٩].

---

(١) في «صحيحه» (١٠٦٧).

(٢) في «ن»: (عبيد).

(٣) في «ن»: (عمر).

وهو رافعُ بن عمرو الغِفاريُّ الكِنانيُّ، له صحبةٌ وحديثان، حدَّث عنه عبد الله بن الصَّامت وغيرُه، خرَّج له مسلمٌ وأبو داودَ والتِّرمذيُّ وابن ماجه، توفِّي بالبصرةِ سنةَ (٥٠هـ). انظر «أسد الغابة» (٢/ ٤٢)، «الإصابة» (٢/ ٣٦٧).

(٤) أبو العشراء الدَّارِميُّ، اختُلف في اسمه فقيل: أسامةُ بنُ مالكٍ من قهطم، وقيل غير ذلك، ذكره بعضهم في الصَّحابة. انظر «أسد الغابة» (٦/ ٢١١)، «الإصابة» (١/ ٣٦٧).

(٥) حمَّاد بن سلمةَ بن دينارٍ البصريُّ، أبو سلمةَ، سمع مِن ابن أبي مُليكةَ وأبي العشراء الدَّارِميِّ وغيرِهما، وحدَّث عنه ابن جريجٍ وابن المباركِ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (١٦٧هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٧/ ٤٤٤)، «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ١١).

(٦) في «ض»: (عمر).

(٧) يحيى بنُ سعيدِ بن قيس بن عمرٍو الأنصاريُّ، سمع مِن أنس بن مالكٍ والسَّائبِ بن يزيدَ وغيرِهما، وروى عنه شعبةُ ومالكٌ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (١٤٣هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٥/ ٤٦٨)، «تهذيب التَّهذيب» (١١/ ٢٢١).

(٨) أبو إسحاقَ السَّبيعيُّ عمرو بن عبد الله الهمدانيُّ الكوفيُّ، روى عن معاويةَ وعديِّ بنِ حاتمٍ وغيرِهما، وحدَّث عنه محمَّد بن سيرينَ والزُّهريُّ وغيرُهما، ولقيَ عددًا من الصَّحابة، توفِّي سنةَ (١٢٩هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٥/ ٣٩٢)، «تهذيب التَّهذيب» (٨/ ٦٣).

(٩) في «ف»: (عنه).

النَّوع الثَّامنُ والأربعونَ: مَعرِفَةُ مَنْ ذُكِرَ بِأَسمَاءٍ أَو[1] صِفاتٍ مُختَلِفَةٍ

هو فنٌّ عويصٌ تَمسُّ الحاجة إليه؛ لمَعرفة التَّدليس، وصنَّف فيه عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ[2] وغيرُه[3].

مثاله: محمَّد بن السَّائب الكلبيُّ[4] المُفسِّر، هو أبو النَّضر المَرويُّ عنه حديث تميمٍ الدَّاريِّ وعديٍّ[5]، وهو حمَّاد بن السَّائب راوي: «**ذَكَاةُ كُلِّ مَسكٍ[6] دِبَاغُهُ**»[7]. وهو أبو سعيدٍ الذي يَروي عنه عطيةُ[8] التَّفسير.

ومثلُه: سالمٌ الرَّاوي عن أبي هريرةَ، وأبي سعيدٍ، وعائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنهُم، هو سالمٌ أبو عبد الله المَدينيُّ[9]، وسالمٌ مَولى مالكِ بن أوسٍ، وسالمٌ مَولى شدَّاد بن الهاد، وسالمٌ مَولى النَّصريِّين، وسالمٌ مولى المَهريِّ، وسالمٌ سَبَلانُ، وسالمٌ أبو عبد الله

---

(١) في «ف»: (و).

(٢) كتابًا نافعًا سمَّاه: «إيضاح الإشكال». «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٧٤٣).

(٣) وكذا للخطيب فيه «الموضح لأوهام الجمع والتَّفريق»، بدأ بما وقع لأستاذِ الصَّنعة البخاريِّ مِن الوهم في ذلك، وصنَّف فيه الصُّوريُّ أيضًا. انظر «فتح المغيث» للسَّخاويِّ (٤/ ٢٠٢).

(٤) محمَّد بن السَّائب بن بشرٍ الكلبيُّ، أبو النَّضر، أخذ عن جريرٍ والفرزدقِ وغيرِهما، ويَروي عنه ولدُه هشامٌ وطائفةٌ، توفِّي سنةَ (١٤٠هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٦/ ٢٤٩)، «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ١٧٨).

(٥) عديُّ بن بداءٍ الذي قال فيه تميمٌ الدَّاريُّ في هذه الآية ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ﴾ [المائدة: ١٠٦] قال: برئ منها غيري وغيرُ عديِّ بن بداءٍ، وذكرَ قصةً. انظر «أسد الغابة» (٤/ ٥).

(٦) المَسْكُ: جلد الشَّاة وغيرها. انظر «لسان العرب» مادة (مسك).

(٧) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٧١٥٣) وقال: حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يُخرجاه، ووافقه الذَّهبيُّ.

(٨) عطيَّةُ بنُ سعدِ بن جنادةَ العوفيُّ، أبو الحسن، روى عن ابن عبَّاسٍ وأبي سعيدٍ وغيرِهما، وعنه ابنُه الحسنُ وحجَّاجُ بن أرطاةَ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (١١١هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٥/ ٣٢٥)، «تهذيب التَّهذيب» (٧/ ٢٢٤).

(٩) في «ف»: (المدنيُّ)

الدَّوسيُّ، وسالمٌ مَولى دوسٍ، وأبو عبد الله مَولى شدَّادٍ[١]، واستعمل الخطيب كثيرًا مِن هذا في شيوخِه[٢].

النَّوع التَّاسعُ والأربعونَ: مَعرِفَةُ المُفرَدَاتِ

هو[٣] فنٌّ حسنٌ يُوجد في أواخرِ الأبواب، وأُفرد بالتَّصنيف[٤]، وهو أقسامٌ:

الأوَّل: في الأسماء.

فمِن الصَّحابة:

- أجمدُ بالجيم بن عُجْيانَ[٥] كسفيانُ، وقيل: كعُلَيَّان.

- جُبيب[٦] بضمِّ الجيم.

---

(١) سبلانُ هو سالمُ بنُ عبد الله، مولى النَّصريِّين، وهو سالمٌ مولى المَهري، وهو سالمٌ الدَّوسيُّ، وهو سالمٌ مولى أوسِ بنِ الحدثان النَّصريُّ، وهو سالمٌ مولى شدَّاد بن الهاد، كان مِن علماء المدينةِ، روى عن سعدِ بن أبي وقَّاصٍ وعائشةَ وأبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم وجماعةٍ، وعنه سعيدٌ المقبريُّ وأبو الأسود اليتيم وغيرُهما، وُثِّق واحتجَّ به مسلمٌ. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ٥٩٥)، «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ٤٣٨).

(٢) فيَروي في كتبه عن أبي القاسم الأزهريِّ، وعن عبيدِ الله بن أبي الفتح الفارسيِّ، وعن عبيدِ الله بنِ أحمدَ بن عثمانَ الصَّيرفيِّ، والكلُّ واحدٌ، وتبع الخطيبَ في ذلك المحدِّثون -خصوصًا المتأخِّرين- وآخرهم شيخُ الإسلام أبو الفضل ابن حجرٍ، نعم لم أرَ العراقيَّ في «أماليه» يصنع شيئًا مِن ذلك. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٧٤٩).

(٣) في «ف»، و«ن»: (وهو).

(٤) أفردَه البرديجيُّ، واستدرك عليه أبو عبد الله بن بكيرٍ مواضعَ ليست بمفاريدَ، وأخَّر ألقابًا لا أسماءَ كالأجْلَحِ. «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٧٥٠).

(٥) أجمدُ بنُ عجيانَ، همدانيٌّ وفدَ على النَّبيِّ ﷺ، وشهد فتح مصرَ، لا يُعلم له روايةٌ، ومنهم من ضبطَه بالحاء المهملةِ فوهِم. انظر «أسد الغابة» (١/ ٦٥)، «الإصابة» (١/ ١٨٥).

(٦) جبيبُ بنُ الحارث، أتى النَّبيَّ ﷺ، ذكرَه ابن السَّكن، وقال: لم يصحَّ إسنادُ حديثه، ومنهم مَن جعله بالخاء المعجمةِ فغلط. انظر «أسد الغابة» (١/ ٣٢١)، «الإصابة» (١/ ٥٦٨).

- سَندَرُ(١).

- شَكَلُ(٢) بفتحِهما.

- صُديٌّ أبو أمامةَ(٣).

- صُنابحُ ابن الأعسر.

- كَلَدةُ -بفتحِهما- ابن حنبلٍ(٤).

- وابصةُ بن مَعبدٍ(٥).

- نُبيشةُ الخير(٦).

---

(١) في «ف»: (مسندر)، وفي «ض»: (شندر).
وسندرٌ هو مولى زنباع الجذاميِّ، قال البخاريُّ: له صحبةٌ، عمَّر إلى زمان عبد الملك. انظر «أسد الغابة» (٢/ ٣١٢)، «الإصابة» (٣/ ١٦٠).

(٢) شَكَلُ بن حميدٍ العبسيُّ، صحابيٌّ عداده مِن أهل الكوفة، روى عن النَّبيِّ ﷺ، وعنه ابنُه شُتيرٌ وحده. انظر «أسد الغابة» (٢/ ٣٧٦)، «الإصابة» (٣/ ٢٨٥).

(٣) صُدَيُّ بن عَجْلان، أبو أمامةَ الباهليُّ، صحابيٌّ مشهورٌ بكُنيته، روى عن النَّبيِّ ﷺ، وعن عمرَ وعثمانَ وعليٍّ وغيرِهم، وعنه أبو سلَّامٍ الأسود ومحمَّد بن زياد وغيرُهما، توفِّي سنةَ (٨٦هـ). انظر «أسد الغابة» (٥/ ١٦)، «الإصابة» (٣/ ٣٣٩).

(٤) كَلَدةُ بنُ حنبلٍ ويقال: ابن عبد الله بن حنبلٍ، صحابيٌّ شهد حنينًا مع أخيه صفوانَ. انظر «الإصابة» (٥/ ٤٦٣).

(٥) وابصةُ بنُ معبدٍ الأسديُّ أبو سالمٍ، وفدَ على النَّبيِّ ﷺ سنةَ تسعٍ، وروى عنه وعن ابن مسعودٍ وأمِّ قيسٍ بنت محصن وغيرهم، وعنه ولداه سالمٌ وعمرٌو وغيرُهما، عاش إلى خلافة عمرَ بن عبد العزيز. انظر «أسد الغابة» (٤/ ٦٥١)، «الإصابة» (٦/ ٤٦١).

(٦) سقط من «ن»: (الخير). ونبيشةُ الخير هو ابنُ عمرِو بن عوفٍ الهذليُّ، صحابيٌّ دخل على النَّبيِّ ﷺ وعنده الأسرى فقال: يا رسول الله إمَّا أنْ تُفاديَهم وإمَّا أنْ تمنَّ عليهم، فقال: «أَمَرتَ بِخَيرٍ، أَنتَ نُبَيشَةُ الخَيرِ». روى عن النَّبيِّ ﷺ، وروى عنه أبو المليح الهذليُّ وأمُّ عاصمٍ وغيرُهما. انظر «أسد الغابة» (٤/ ٥٣٤)، «الإصابة» (٦/ ٣٣١).

- شمغونُ أبو ريحانةَ[١] بالشِّين والغين[٢] المعجمتَين، ويقال: بالعين المُهملة.

- هُبَيبٌ -مُصغَّرٌ بالمُوحَّدة المُكرَّرة- ابنُ مُغْفلٍ[٣] بإسكان المُعجمة.

- لُبيٌّ -باللاَّم كأُبيٍّ- ابن لَبا[٤] كعصا.

ومِن غيرِ الصَّحابة:

- أوسطُ بن عمرٍو[٥].

- تَدُومُ[٦]، بفتح المُثنَّاة مِن فوق، وقيل: مِن تحت، وضمِّ الدَّال.

- جِيلانُ بكسر الجيم أبو الجَلد بفتحها[٧].

---

(١) شمغون بمعجمتين وقيل: بمهملتين، أبو ريحانةَ مشهورٌ بكنيته الأزديُّ، ويُقال: مولى رسول الله ﷺ، له صحبةٌ، روى عن النَّبيِّ ﷺ، وعنه أبو عليٍّ الهمدانيُّ وثمامة بن شفيٍّ وغيرُهما، نزل الشَّام، حديثه في المصريِّين. انظر «أسد الغابة» (٢/ ٣٧٧)، «الإصابة» (٣/ ٢٨٩).

(٢) في «ن»: (بالسِّين والشِّين).

(٣) هبيبُ بن مُغفِل، صحابيٌّ شهد فتحَ مصرَ وله حديثٌ في الإزار، اعتزلَ في الفتنةِ بعد قتل عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في وادٍ بين مريوط والفيُّوم فصارَ يُعرف به، ويقال له: وادي هُبيب. انظر «أسد الغابة» (٤/ ٦١٠)، «الإصابة» (٦/ ٤١٥).

(٤) لُبيُّ بن لبا، قال البخاريُّ: له صحبةٌ. روى عنه أبو بلجٍ الصَّغير، قال ابن السَّكن: لم نجد له سماعًا مِن رسول الله ﷺ. انظر «أسد الغابة» (٤/ ٢١٣)، «الإصابة» (٥/ ٤٩٩).

(٥) أوسطُ بن إسماعيلَ وقيل: ابن عاملٍ، ويقال: ابن عمرو البجليُّ، أدرك النَّبيَّ ﷺ ولم يره، وسكن دمشقَ، روى عن أبي بكرٍ وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعنه سليم بن عامرٍ ولقمان بن عامرٍ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (٧٩هـ). انظر «تهذيب التَّهذيب» (١/ ٣٨٥).

(٦) تدومُ بنُ صبحٍ الكلاعيُّ، روى عن تبيع بنِ عامرٍ، وحدَّث عنه يزيدُ بنُ عمرٍو المعافريُّ. انظر «تاريخ ابن يونس المصري» (١/ ٧٥).

(٧) جِيلانُ بن فَرْوَةَ الأسديُّ أبو الجلد، كان ممَّن يقرأُ كتبَ الأوائل، وكان مِن العبَّاد. انظر «تاريخ ابن معين» (٢/ ٩٧)، «مشاهير علماء الأمصار» لابن حبَّانَ (ص١٥٠).

- الدُّجَينُ[١] بالجيم مُصغَّرٌ.
- زِرُّ بن حُبيشٍ[٢].
- سُعير بن الخِمْس[٣] فرْدَانٌ[٤].
- مُستمِرُّ بن الرَّيان[٥].
- عَزْوانُ[٦] بفتح المُهملة وإسكان الزَّاي.
- نوف البِكَاليُّ[٧] بكسر المُوحَّدة وتخفيف الكاف، وغلب على ألسنتِهم الفتح والتَّشديد.

---

(١) دجينُ بنُ ثابتٍ أبو الغصن اليربوعيُّ، سمعَ أسلمَ مولى عمرَ، وروى عنه مسلمٌ وابن المبارك وهو بصريٌّ. انظر «التَّاريخ الكبير» للبخاريِّ (٣/ ٢٥٧).

(٢) زرُّ بن حُبيشِ بن حُباشةَ بنِ أوسٍ الأسديُّ، مقرئ الكوفة مع السُّلمي، أدرك أيَّام الجاهليَّة، حدَّث عن عمر وأبيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيرِهما، وحدَّث عنه المنهالُ بن عمرٍو وعبدةُ بن أبي لبابةَ، توفِّي سنةَ (٨١هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ١٦٦)، «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ٣٢١).

(٣) سُعيرُ بنُ الخِمس أبو مالكٍ الأسديُّ، روى عن حبيبِ بن أبي ثابتٍ وأبي إسحاقَ، وعنه حسين الجُعفيُّ ويحيى بن يحيى وجماعةٌ، وثَّقه ابن معينٍ، وقال أبو حاتمٍ: لا يُحتجُّ به، قيل: له عشرةُ أحاديثَ. انظر «الجرح والتَّعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ٣٢٣)، «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٦٤).

(٤) قال ابن الصَّلاح في «المقدِّمة» (ص٣٢٧): انفردَ في اسمه واسم أبيه، وتعقَّبه العراقيُّ في «التَّقييد» (ص٣٦٢) بقوله: وليس سعيرٌ فردًا وقد ذكر غيرُ واحدٍ مِن الصَّحابة اثنين بهذا الاسم، وهذا اللَّفظ عند السُّيوطي في «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٧٥٩) (وُردان) وقال: وهذا مزيدٌ على ابن الصَّلاح، ولم نجد لفظَ (وردان) في النُّسخ السِّتِّ التي اعتمدناها، وهي في «الإرشاد» للنَّوويِّ (٢/ ٦٥٩): (فردان).

(٥) المستمرُّ بنُ الرَّيَّانِ الإياديُّ الزَّهرانيُّ، أبو عبد الله البصريُّ، تابعيٌّ رأى أنسًا وروى عن أبي نضرةَ العبديِّ وأبي الجوزاء وغيرِهما، وعنه شعبةُ والقطَّانُ وغيرُهما، وذكره ابن حبَّان في «الثِّقات». انظر «تاريخ الإسلام» (٤/ ٢١٢)، «تهذيب التَّهذيب» (١٠/ ١٠٥).

(٦) عزوانُ بنُ يزيدَ الرَّقاشيُّ، لا تعرفُ له روايةٌ، وإنَّما روى عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شيئًا مِن قوله. انظر «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٧٥٩).

(٧) نَوْفُ بنُ فَضالةَ الحميريُّ البِكاليُّ، ابن امرأة كعبِ الأحبار، روى عن عليٍّ وأبي أيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيرِهما، وعنه أبو إسحاقَ الهمدانيُّ وشهرُ بنُ حوشبٍ وغيرُهما، توفِّي بعد التِّسعين. انظر «تاريخ الإسلام» (٢/ ١٠١٣)، «تهذيب التَّهذيب» (١٠/ ٩٠)، «تقريب التَّهذيب» (ص٥٦٧).

- ضُرَيب بن نُقَير بن سُمَير[١] مُصغَّرات، ونُقَير بالقاف، وقيل: بالفاء، وقيل: نُفَيل بالفاء واللاَّم.

- هَمَذان[٢] بريد عمرَ بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالمُعجمة، وفتح المِيم كالبلدة، وقيل: بالمُهملة وإسكان الميم كالقَبيلة.

القسم الثَّاني: الكُنى:

- أبو العُبَيدَين بالتَّثنية والتَّصغير، اسمه معاويةُ بن سبرةَ[٣].

- أبو العُشَرَاء أسامةُ، وقيل: غير ذلك.

- أبو المُدِلَّة[٤] بكسر المُهملة وفتح اللاَّم المشدَّدة، لم يُعرَفِ اسمُه، وانفرد أبو نُعيمٍ بتسميتِه عُبيدَ الله بن عبد الله.

- أبو مُرَايةَ[٥] بالمثنَّاة مِن تحت، وضمِّ الميم، وتخفيف الرَّاء، اسمُه عبدُ الله بن عمرٍو[٦].

---

(١) ضُرَيب بن نُقَير بن سُمَيرٍ أبو السَّلِيل القيسيُّ الجُرَيريُّ، روى عن زهدمِ الجرميِّ ونعيمِ بن قعنبٍ وغيرُهما، وعنه أبو الأشهبِ وسليمانُ التيميُّ وغيرُهما. انظر «تاريخ الإسلام» (٣/ ١٨٩)، «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ٤٥٨).

(٢) همدانُ الصَّنعانيُّ، بريدُ أهل اليمن إلى عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أدرك النَّبيَّ ﷺ. انظر «الإصابة» (٦/ ٤٥١).

(٣) معاويةُ بنُ سبرةَ بن حصينٍ العامريُّ، أبو العُبَيدَين الكوفيُّ الأعمى، روى عن ابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعنه أبو أسحاق السَّبيعيُّ ومسلمٌ البطين وغيرُهما، توفِّي سنةَ (٩٨هـ). انظر «تاريخ الإسلام» (٢/ ١١٧٤)، «تهذيب التَّهذيب» (١٠/ ٢٠٦).

(٤) عبيدُ الله بنُ عبد الله أبو المُدِلَّة، يروي عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو مولاه، وروى عنه سعدٌ الطَّائيُّ. انظر «الثِّقات» لابن حبَّان (٥/ ٧٢).

(٥) عبد الله بن عمرٍو أبو مرايةَ العِجليُّ، يروي عن سلمانَ وعمرانَ بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وروى عنه قتادةُ وأسلمُ العِجليُّ. انظر «التَّاريخ الكبير» للبخاريِّ (٥/ ١٥٤)، «الجرح والتَّعديل» لابن أبي حاتمٍ (٥/ ١١٨).

(٦) في «ي»: (عمر).

- أبو[1] مُعَيدٍ -مُصغَّرٌ- حفصُ بن غَيلانَ[2].

القسم الثَّالث: الألقاب:

- سفينةُ[3] مَولى رسول الله ﷺ، مِهْرَان، وقيل: غيرُه.

- مِندل[4] بكسر الميم عن الخطيب وغيرِه، ويقولون بفتحِها، اسمُه عمرٌو.

- سُحنون[5] بضمِّ السِّين وفتحها، عبدُ السَّلام.

- مُطَيَّنٌ[6].

- ومُشْكَدَانَةُ[7] وآخرون.

(١) وفي «ت»: (وأبو).

(٢) حفصُ بن غيلان أبو معيدٍ الرعيني الدمشقيُّ، روى عن مكحولٍ والقاسم أبي عبد الرَّحمن، وروى عنه الهيثمُ بنُ حميد والوليدُ بن مسلمٍ وغيرُهما. انظر «التَّاريخ الكبير للبخاري» (٢/ ٣٦٤)، «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (٣/ ١٨٦).

(٣) سفينةُ مولى رسول الله ﷺ أبو عبد الرَّحمن، واسمه مهران، وقيل: رومان، وقيل: قيس، وسفينةُ لقبٌ له، كان عبدًا لأمِّ سلمةَ فأعتقته وشرطت عليه خدمةَ رسول الله ﷺ ما عاش، حدَّث عنه ابناه عمر وعبد الرَّحمن والحسنُ البصريُّ وغيرهم. انظر «أسد الغابة» (٢/ ٢٥٩)، «الإصابة» (٣/ ١١١).

(٤) مندلٌ مثلثُ الميمِ ساكن الثَّاني، ابن عليٍّ العَنزيُّ، أبو عبد الله الكوفيُّ، يقال: اسمهُ عمرو ومندلٌ لقبٌ، ضعيفٌ مِن السَّابعة، روى عن الأعمش وعاصمٍ الأحول وغيرهما، وعنه زيدُ بن الحباب وعبد العزيز بنُ الخطَّاب وغيرُهما. انظر «تهذيب التَّهذيب» (١٠/ ٢٩٨).

(٥) عبد السَّلام بنُ حبيبٍ التَّنوخيُّ، سحنونُ أبو سعيدٍ، سمع مِن سفيانَ بن عيينةَ والوليدِ بن مسلمٍ وغيرِهما، أخذ عنه ولدُه محمَّدٌ وأصبغُ بن خليلٍ القرطبيُّ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (٢٤٠هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٢/ ٦٣).

(٦) محمَّد بنُ عبد الله الحضرميُّ أبو جعفرٍ مُطيَّنٌ، الشَّيخ الحافظُ، سمعَ أحمدَ بنَ يونسَ ويحيى بنَ بشرٍ الحريريَّ وغيرَهما، وحدَّث عنه أبو بكرٍ النَّجَّاد وابنَ عُقدةَ وغيرَهما. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٤/ ٤١).

(٧) عبدُ الله بن عمرَ بن محمَّدٍ القرشيُّ، أبو عبد الرَّحمن مُشْكَدَانةُ وهو لقبٌ، قيل: معناه وعاء المسك، مولى عثمانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، سمع عبد العزيز الدراورديَّ وعليَّ بن هاشمٍ وغيرَهما، وحدَّث عنه مسلمٌ وأبو داودَ وأبو زرعةَ وغيرهم. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١١/ ١٥٦)، «تهذيب التَّهذيب» (٥/ ٣٣٣).

النَّوع الخمسون: في الأسماء والكُنى

صنَّف فيه ابنُ المَدينيِّ، ثمَّ مسلمٌ، ثمَّ النَّسائيُّ[١]، ثمَّ الحاكم أبو أحمدَ[٢]، ثمَّ ابن منده[٣]، وغيرُهم[٤]. والمراد منه بيان أسماء ذوي الكُنى، ومصنَّفه يُبوَّب على حروف الكُنى، وهو أقسام:

الأوَّل: مَن سمِّي بالكُنية لا اسم له غيرُها

وهم ضربان:

من له كنيةٌ: كأبي بكرِ بن عبد الرَّحمن، أحدِ الفقهاء السَّبعة، اسمُه أبو بكرٍ، وكنيتُه أبو عبد الرَّحمن، ومثلُه أبو بكرِ بنُ محمَّدِ بن عمرو بن حزمٍ[٥] كنيتُه أبو محمَّدٍ، قال الخطيب: لا نظيرَ لهما[٦]. وقيل: لا كنيةَ لابن حزمٍ[٧].

(١) كتاب «الكنى» للبخاريِّ، ولمسلمٍ، وللنَّسائيِّ، ولعليِّ بن المدينيِّ، ولابن أبي حاتمٍ. «الرِّسالة المستطرفة» (ص١٢٠).

(٢) واسم كتابه: «الكنى والألقاب». كما في «الرِّسالة المستطرفة» (ص١٢٠). وهو غيرُ أبي عبدِ الله صاحب «علوم الحديث» و«المستدرك». «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٧٦٤). وقال العراقيُّ: وكتابُ أبي أحمدَ الحاكم أجلُّ ما صنَّف في ذلك وأكبرُه، فإنَّه يذكر فيه مَن عُرف اسمُه، ومَن لم يُعرفِ اسمُه، وكتاب مسلمٍ والنَّسائيِّ لم يذكرا فيهما غالبًا إلَّا مَن عُرف اسمُه غالبًا. انظر «ألفيَّة العراقي» (٢/ ٢٠٦).

(٣) واسم كتابه: «فتح الباب في الكنى والألقاب»، وهو مطبوعٌ.

(٤) قال ابن الصَّلاح في «مقدِّمته» (ص٣٢٩): ولابن عبد البرِّ في أنواعٍ منه كتبٌ لطيفةٌ رائقةٌ. وذكر السَّيِّد محمَّد بن جعفرٍ الكتَّانيُّ في «الرِّسالة المستطرفة» (ص١٢٠) أسماءَ الكتب المؤلَّفة في هذا الفنِّ غير الذين ذكرها المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٥) أبو بكرِ بنُ محمَّد بن عمرو بن حزمٍ الأنصاريُّ الخزرجيُّ ثمَّ النجَّاريُّ المدنيُّ، يقال: اسمه أبو بكرٍ وكنيتُه أبو محمَّد، وقيل: اسمه كُنيته، روى عن أبيه وعن خالته عمرةَ بنتِ عبد الرَّحمن وغيرهما، وعنه ابناه عبدُ الله ومحمَّدٌ، وابن عمِّه محمَّد بن عمارةَ وغيرُهم، توفِّي سنةَ (١١٠هـ). انظر «تهذيب التَّهذيب» (١٣/ ٣٨).

(٦) في «ف»: (له). ولم نقف على قول الخطيبِ في كتبه، وذكر نحوَه ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستغناء» (٢/ ١٠٦٢).

(٧) «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص٣٣٠)، بدون عزوٍ لأحدٍ، ولم نقف على قائله.

الثَّاني: مَن لا كُنية له، كأبي بلالٍ[١] عن شريكٍ[٢]، وكأبي حَصينٍ[٣] بفتح الحاء، عن أبي حاتمٍ الرَّازيِّ.

القسم الثَّاني: مَن عُرف بكنيتِه، ولم يُعرَفْ أَله[٤] اسمٌ أَمْ لا.

كأبي أُناسٍ[٥] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -بالنُّون- صحابيٌّ، وأبي مُوَيهِبة[٦] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَولى رسول الله ﷺ، وأبي شَيبةَ الخُدريِّ[٧]، وأبي الأبيض[٨] عن أنسٍ، وأبي بكرِ بن[٩] نافعٍ[١٠]

(١) في «ض»: (هلال). وأبو بلالٍ هو الأشعريُّ الإمامُ المحدِّثُ أحدُ علماء الكوفة، حدَّث عن أنس بن مالكٍ وشريك القاضي وغيرهما، وحدَّث عنه أبو حازمٍ أحمدُ بنُ أبي غرزةَ وبشرُ بنُ موسى وغيرُهما، توفِّي قبل (٢٣٠هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٠/ ٥٨٢).

(٢) شريكُ بنُ عبد الله أبو عبد الله النَّخعيُّ، العلاَّمة الحافظُ القاضي، على لينٍ في حديثه سمعَ سلمةَ بن كهيلٍ ومنصورَ بنَ المعتمر وغيرَهما، وعنه أبانُ بن تغلبَ ومحمَّد بن إسحاقَ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (١٧٨هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٨/ ٢٠٠)، «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ٣٣٣).

(٣) أبو حصينٍ بنُ يحيى بن سليمانَ الرَّازيُّ، روى عن حفصِ بنِ غياثٍ، وابن عيينةَ وغيرِهما، وعنه أبو داودَ وأبو زرعةَ وأبو حاتمٍ وغيرهم. انظر «تهذيب التَّهذيب» (١٢/ ٧٥).

(٤) في «ن»: (له).

(٥) أبو أُنَاس الكنانيُّ الدِّيليُّ، صحابيٌّ، وهو من رهط أبي الأسود الديليِّ كان شاعرًا، وله ابنٌ شاعرٌ يقال له: أنسُ بنُ أبي أُناس. انظر «أسد الغابة» (٥/ ٢٢)، «الإصابة» (٧/ ٢٠).

(٦) أبو مويهبةَ مولى رسولِ الله ﷺ اشتراه النَّبيُّ ﷺ فأعتقَه، لا يوقف له على اسمٍ، روى عنه عبدُ الله بنُ عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، شهد غزوة المريسيع، انظر «أسد الغابة» (٥/ ٣٠٩)، «الإصابة» (٧/ ٣٢٤).

(٧) أبو شيبةَ الخدريُّ، وقيل: الخضريُّ؛ لأنَّه كان يبيع الخضار، صحابيٌّ مِن أهل الحجاز، وقيل: هو أخو أبي سعيدٍ الخدريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر «أسد الغابة» (٥/ ١٦٨)، «الإصابة» (٧/ ١٧٧).

(٨) أبو الأبيضِ العنسيُّ الشَّاميُّ، ويقال المدنيُّ، لا يُعرف اسمه، روى عن حذيفةَ وأنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعنه ربعيُّ بنُ حراش وإبراهيمُ بنُ أبي عبلةَ وغيرُهم، لم يكن بالشَّام أحدٌ يستطيع أنْ يعيبَ على الحجَّاج علانيةً إلَّا بجيرٌ وأبو الأبيض، قُتِل سنةَ (٨٨هـ). انظر «تهذيب التَّهذيب» (١٣/ ٣).

(٩) في «ض»: (عن).

(١٠) عمرُ بنُ نافعٍ العدويُّ المدنيُّ، مولى ابن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، روى عن أُبيٍّ والقاسم بن محمَّد، وروى عنه مالكٌ وزيدُ بنُ أبي أنيسة وغيرُهما. انظر «تهذيب التَّهذيب» (٧/ ٤٩٩).

مَولى ابن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأبي النَّجيب[١] -بالنُّون المفتوحة، وقيل: بالتَّاء المَضمومة[٢]- وأبي حَريزٍ -بالحاء والزَّاي- المَوقِفيُّ[٣]، والمَوقِف مَحَلَّة بمصرَ.

القسم الثَّالث: مَن لُقِّب بكُنيةٍ، وله غيرُها اسمٌ وكُنيةٌ.

- كأبي تُرابٍ، عليِّ بنِ أبي طالبٍ، أبي الحسنِ.

- وأبي الزِّناد، عبدِ الله بن ذكوانَ، أبي عبد الرَّحمن[٤].

- وأبي الرِّجال، محمَّدِ بن عبد الرَّحمن، أبي عبد الرَّحمن[٥].

- وأبي تُمَيلة[٦]، يحيى بن واضحٍ، أبي محمَّدٍ[٧].

---

(١) أبو النَّجيب العامريُّ السَّرخسيُّ المصريُّ، روى عن أبي سعيدٍ وابن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وعنه بكرُ بنُ سودةَ، يقال: اسمه ظليمٌ ولم يصحَّ. انظر «تهذيب التَّهذيب» (١٢/ ٢٥٤).

(٢) في «ي»، و«ف»: (مضمومة). قال ابن حجرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وضبطَه أبو أحمدَ الحاكمُ وابنُ عبد البرِّ وغيرُ واحدٍ بالتَّاء المثنَّاة المضمومةِ قبل الجيم، وكذا وقع في رواية النَّسائيِّ في نسخةِ أبي الأحمر. «تهذيب التَّهذيب» (١٢/ ٢٥٤).

(٣) أبو حريزٍ الموقفيُّ، حدَّث عنه ابن وهبٍ وغيرُه، قال أبوحاتمٍ: منكرُ الحديث. انظر «الجرح والتَّعديل» (٩/ ٣٦٢)، «لسان الميزان» (٧/ ٣٢).

(٤) عبد الله بنُ ذكوانَ القرشيُّ المدنيُّ، أبو عبد الرَّحمن المدنيُّ، ويلقَّبُ بأبي الزِّناد، حدَّث عن أنسِ بنِ مالكٍ وأبي أمامةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيرِهما، وحدَّث عنه ابنُه عبد الرَّحمن وموسى بن عقبةَ وغيرهما، توفِّي سنةَ (١٣٠هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٥/ ٤٥٠)، «تهذيب التَّهذيب» (٥/ ٢٠٣).

(٥) محمَّد بنُ عبد الرَّحمن الأنصاريُّ النَّجَّاريُّ، أبو الرِّجال، مشهورٌ بهذه الكنية، لقِّبَ بها؛ لأنَّ له عشرةَ أولادٍ رجالٍ، وكنيته أبو عبد الرَّحمن، روى عن أمِّه عمرةَ بنت عبد الرَّحمن، وعوفِ بن الحارث وغيرهما، وعنه بنوه حارثةُ وعبد الرَّحمن ومالكٌ وسعدُ بن أبي هلالٍ وغيرهم. انظر «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ٢٩٥).

(٦) في «ض»: (ثميلة).

(٧) أبو تُمَيلةَ يحيى بنُ واضحٍ المروزيُّ الحافظ، حدَّث عن محمَّد بن إسحاقَ وموسى بن عبيدةَ وغيرِهما، وعنه أحمدُ بنُ حنبلٍ وابن راهويه وغيرهما، توفِّي سنةَ نيِّفٍ وتسعينَ ومئة. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٩/ ٢١١)، «تهذيب التَّهذيب» (١١/ ٢٩٣).

- وأبي الآذان الحافظ، عمرَ بن إبراهيمَ، أبي بكرٍ[١].

- وأبي الشَّيخ الحافظ، عبد الله بن محمَّدٍ، أبي محمَّدٍ[٢].

- وأبي حازمٍ[٣] العَبْدَويِّ، عمرَ بن أحمدَ، أبي حفصٍ[٤].

الرَّابع[٥]: مَن له كُنيتان أو أكثرُ.

- كابن جُريجٍ، أبي الوَليد، وأبي خالدٍ[٦].

- ومنصورٍ الفَرَاويِّ، أبي بكرٍ، وأبي الفتحِ، وأبي القاسم[٧].

الخامس[٨]: مَن اختُلف في كُنيتِه[٩].

---

(١) أبو الآذانِ عمرُ بنُ إبراهيمَ البغداديُّ، حدَّث عن محمَّد بن المثنَّى العنزيِّ وعبدِ الله بن محمَّد بن المسوَرِ، وحدَّث عنه النَّسائيُّ وابن قانعٍ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (٢٩٠هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٤/ ٨١)، «تهذيب التَّهذيب» (٧/ ٤٢٤).

(٢) أبو الشَّيخ عبدُ الله بن محمَّد بن جعفر بن حيَّانَ، أبو محمَّدٍ، سمع مِن أبي خليفةَ الجُمحيِّ ومحمَّد بن يحيى المروزيِّ وغيرِهما، وعنه ابنُ مندَه وابن مردويه وغيرهما. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٦/ ٢٧٦).

(٣) في «ن»: (حاتم).

(٤) أبو حازمٍ عمرُ بنُ أحمدَ بنِ إبراهيمَ العبدويُّ النَّيسابوريُّ الأعرجُ، سمع إسماعيلَ بن نُجيدٍ وأبا بكرٍ الإسماعيليَّ وغيرهما، وحدَّث عنه أبو الفتح بنُ أبي الفوارس وأبو القاسم عليُّ بن المحسن وغيرُهما، توفِّي سنةَ (٤١٧هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٧/ ٣٣٣).

(٥) في «ف»، و«ض»: (القسم الرَّابع)

(٦) عبد الملك بنُ عبد العزيز بنِ جريجٍ، أبو خالدٍ وأبو الوليد الأمويُّ المكيُّ، حدَّث عن عطاء بن أبي رباحٍ وابن أبي مليكةَ وغيرِهما، وحدَّث عنه ثورُ بن يزيدَ والأوزاعيُّ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (١٥٠هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٦/ ٣٢٥)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٠٢).

(٧) منصورُ بنُ عبد المنعمِ بنِ عبد الله الصَّاعديُّ الفراويُّ ثمَّ النَّيسابوريُّ، أبو الفتح وأبو القاسم، سمع أباه وجدَّه وغيرَهما، وحدَّث عنه ابن نُقطةَ والزكيُّ البِرْزاليُّ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (٦٠٨هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٢١/ ٤٩٤).

(٨) في «ف»، و«ض»: (القسم الخامس).

(٩) دون اسمه، وقد ألَّف فيه عبد الله بن عطاءٍ الهرويُّ مؤلَّفًا. انظر «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٧٦٩).

- كأسامةَ بن زيدٍ، أبي زيدٍ، وقيل: أبو محمَّدٍ[١]، وقيل: أبو عبدِ الله[٢]، وقيل: أبو خارجةَ[٣].

وخلائقُ لا يُحصَون، وبعضهم كالذي قبلَه.

السَّادس[٤]: مَن عُرِفت كُنيتُه، واختُلف في اسمِه.

- كأبي بَصرة الغِفاريِّ، حُمَيلٍ[٥] -بضمِّ المُهملة على الأصحِّ[٦]- وقيل: بجيمٍ مَفتوحةٍ[٧].

- وأبي جُحَيفة[٨] وهبٍ، وقيل: وهبُ الله[٩].

- وأبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عبدِ الرَّحمن بن صَخرٍ على الأصحِّ مِن ثلاثين قولاً، وهو أوَّل مُكنًّى بها.

- وأبي بُردةَ بن أبي موسى، قال الجمهور: عامرٌ[١٠]. وابن معينٍ: الحارث[١١].

---

(١) ذكرَهما الإمام أحمدُ في «الأسامي والكنى» (٥/ ٢٣)، وأبو نُعيمٍ في «معرفة الصَّحابة» (١/ ٢٢٤).

(٢) «التَّاريخ وأسماء المحدِّثين» للمقدميِّ (ص١١).

(٣) «معجم الصَّحابة» للبغويِّ (١/ ٢٠٢)، «التَّاريخ وأسماء المحدِّثين» للمقدميِّ (ص١١)، «معرفة الصَّحابة» (١/ ٢٢٤).

(٤) في «ف»، و«ض»: (القسم السَّادس).

(٥) حُمَيل بن بَصرَة الغفاري، وقيل: جميلٌ، أبو بصرةَ الغفاريُّ، صحابيٌّ سكن مصرَ. انظر «أسد الغابة» (١/ ٥٣٨)، «الإصابة» (٧/ ٣٧).

(٦) كذا ذكره الإمام أحمد وصحَّحه بالحاء. «الأسامي والكنى» (٢/ ٣٧٦).

(٧) ذكره البخاري في «التَّاريخ الكبير» (٣/ ١٢٣) وعزاه للدَّراورديِّ وقال البخاريُّ: وهو وهمٌ.

(٨) أبو جُحَيفة السُّوائيُّ الكوفيُّ، وهبُ بن عبد الله صاحبُ النَّبيِّ ﷺ، وهو مِن صغار الصَّحابة، حدَّث عن النَّبيِّ ﷺ وعن عليٍّ والبراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وروى عنه عليب بنُ الأقمر والحكم بن عتيبةَ وغيرُهما، توفِّي سنةَ (٧٤هـ). انظر «أسد الغابة» (٤/ ٦٨٤)، «الإصابة» (٦/ ٤٩٠).

(٩) «أسماءُ مَن يُعرف بكُنيته» لأبي الفتح الأزديِّ (ص٣٦).

(١٠) منهم أحمدُ في «الأسامي والكنى» (ص٧٧)، والبخاريُّ في «التَّاريخ الكبير» (٦/ ٤٤٧)، وابن أبي خيثمةَ في «التَّاريخ الكبير» (٢/ ٩٦١)، وغيرهم.

(١١) «تاريخ ابن معينٍ رواية الدُّوريِّ» (١/ ٣٢٠).

- وأبي بكر بن عيَّاشٍ المُقرئ، فيه نحوُ أحدَ عشرَ[١]، قيل: أصحُّها شعبة[٢]، وقيل: أصحُّها اسمُه كُنيتُه[٣].

السَّابع[٤]: مَن اختُلف فيهما:

كسفينة مَولى رسول الله ﷺ. قيل: عُميرٌ[٥]، وقيل: صالحٌ[٦]، وقيل: مهرانُ[٧] أبو عبد الرَّحمن[٨]، وقيل: أبو البختريِّ[٩].

الثَّامن[١٠]: مَن عُرف بالاتِّفاق:

كآباء عبد الله، أصحاب المَذاهب، سفيانَ الثوريِّ، ومالكٍ، ومحمَّدِ بنِ إدريسَ الشَّافعيِّ، وأحمدَ بنِ حنبلٍ، وغيرِهم.

---

(١) في «ض»: (أحد عشر قولاً).

(٢) كذا ذكره ابن الجوزيِّ في «غاية النِّهاية» (١/ ٣٢٦).

(٣) كذا في «الأسامي والكنى» لأحمد بن حنبلٍ (٢/ ١٤٢)، و«المتَّفق والمفترق» للخطيب (٣/ ٢١٢١) بدون التَّصحيح، وفي «الثِّقات» لابن حبَّانَ (٧/ ٦٦٨): فَمنهمْ من زعم أن اسْمه كنيته. ونقل العراقيُّ التَّصحيح عن ابن عبد البرِّ قال: إنْ صحَّ له اسمٌ فهو شعبةُ لا غير، وهو الذي صحَّحه أبو زرعةَ. وقال أيضًا: وقيل: اسمه كنيتُه، وهذا أصحُّ إنْ شاء الله؛ لأنَّه رُويَ عنه أنَّه قال: ما لي اسمٌ غيرُ أبي بكر، والله أعلم. «التَّقييد» للعراقيِّ (ص٣٧٣).

(٤) في «ض»: (القسم السَّابع).

(٥) «الاستيعاب» لابن عبد البرِّ (٢/ ٦٨٤).

(٦) «تاريخ دمشق» (٤/ ٢٧٠).

(٧) «الطَّبقات الكبرى» (٥/ ١٠٠)، «معجم الصَّحابة» للبغويِّ (٣/ ٢٥٢)، «الثِّقات» لابن حبَّانَ (٣/ ٤٠٣)، وغيرهم.

(٨) «تاريخ دمشق» (٤/ ٢٦٦)، «أسد الغابة» (٢/ ٤٨١)، وقال النَّوويُّ في «تهذيب الأسماء»: وكنيته أبو عبد الرَّحمن، هذا قول الأكثرين، (١/ ٢٢٥).

(٩) «الأسامي والكنى» (٢/ ٣٢٥)، «فتح الباب» لابن منده (ص١٦٤).

(١٠) في «ض»: (القسم الثَّامن).

التَّاسع[١]: مَن اشتُهر بها مع العلم باسمِه:

كأبي إدريسَ الخولانِيِّ عائذِ اللهِ بن عبد الله رضي الله عنهم أجمعين.

النَّوع الحادي والخَمسون: مَعرِفَةُ كُنى المَعرُوفِينَ بالأسماءِ

مِن شأنِه أنْ[٢] يُبوَّبَ على الأسماء، فممَّن يُكنى:

بأبي محمَّدٍ مِن الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: طلحةُ، وعبدُ الرَّحمن بنُ عوفٍ، والحسنُ بنُ عليٍّ، وثابتُ بنُ قيسٍ، وكعبُ بنُ عُجرةَ، والأشعثُ بنُ قيسٍ، وعبدُ الله بنُ جعفرٍ، وابنُ عمرٍو[٣]، وابنُ بُحَينةَ وغيرُهم.

وبأبي عبد الله: الزُّبيرُ، والحسينُ، وسلمانُ، وحذيفةُ، وعمرُو بن العاصِ، وغيرُهم.

وبأبي عبد الرَّحمن: ابنُ مسعودٍ، ومعاذُ بنُ جبلٍ، وزيدُ بن الخطَّاب، وابنُ عمرَ، ومعاويةُ بن أبي سفيانَ، وغيرُهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وفي بعضهم خلافٌ.

النَّوع الثَّاني والخمسون: الألقَابُ

هي كثيرةٌ، ومَن لا يَعرفُها قد يَظنُّها أسامِيَ، فيَجعل مَن ذُكر باسمِه في مَوضعٍ، وبلَقبِه في آخرَ[٤] شخصَين، وألَّف فيه جماعةٌ، وما كَرهَه المُلقَّب لا يجوز، وما لا فيجوز، وهذه[٥] نُبذةٌ منه.

- معاويةُ الضَّالُّ[٦] ضلَّ في طريق مكَّة[٧].

---

(١) في «ض»: (القسم التَّاسع). (٢) في «ض»: (من). (٣) في «ف»: (عمر).

(٤) في «ف»: (موضع). (٥) في «ف»: (فهذه).

(٦) معاوية بن عبد الكريم أبو عبد الرَّحمن الثَّقفيُّ البصريُّ، روى عن أبي رجاء العطارديِّ والحسن وغيرِهما، وعنه ابن مهديٍّ وابن المدينيِّ. انظر «ميزان الاعتدال» (٤/ ١٣٦)، «تهذيب التَّهذيب» (١٠/ ٣١٢).

(٧) في «ض»: (بمكة).

- عبد الله بن محمَّدٍ الضَّعيفُ[1]، كان ضعيفًا في جسمه.

- محمَّد بن الفضل أبو النُّعمان عارمٌ[2]، كان بعيدًا مِن العَرامة وهي الفساد.

- غُنْدَرٌ، لَقَبُ جماعةٍ كلٌّ منهم محمَّدُ بن جعفرٍ، أوَّلُهم محمَّد بن جعفرٍ صاحب شعبة[3]، والثَّاني يروي عن أبي حاتمٍ[4]، والثَّالث عنه[5] أبو نُعيمٍ[6]، والرَّابع عن أبي خليفةَ الجُمحيِّ[7] وغيرِه، وآخرون لُقِّبوا به.

- غُنْجارٌ، اثنان بُخاريَّان، عيسى بن موسى[8] عن مالكٍ والثَّوريِّ، والثَّاني صاحب «تاريخِها»[9].

---

(١) عبد الله بن محمَّدِ بن يحيى الطَّرسوسيُّ أبو محمَّدٍ، المعروف بالضَّعيف؛ لأنَّه كان كثير العبادة، وقيل: نحيفًا، وقيل: لشدَّة إتقانه، روى عن ابن عيينةَ ويزيدَ بن هارونَ وغيرِهما، وعنه أبو داودَ والنَّسائيُّ وغيرُهما. انظر «تهذيب التَّهذيب» (١/ ٣٢٢).

(٢) عارمٌ محمَّد بن الفضل السَّدوسيُّ البصريُّ أبو النُّعمان، الحافظ الثَّبت، تغيَّر في آخر عمرِه، روى عن حمَّاد بن سلمةَ وثابتٍ الأحول وغيرِهما، وعنه البخاريُّ وأحمدُ بن حنبلٍ وغيرِهما. انظر «سير أعلام النُّبلاء» ١٠/ ٢٦٥، «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ٤٠٢).

(٣) محمَّد بن جعفرٍ الهُذليُّ مولاهم، أبو عبد الله، الحافظ الثَّبت، روى عن مَعمَرٍ وشعبةَ فأكثر عنه، وعنه عليُّ بن المدينيِّ وأحمدُ بن حنبل وغيرُهما، توفِّي سنة (١٩٣هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٩/ ٩٨).

(٤) غُنَدرٌ محمَّدُ بن جعفرٍ الرَّازيُّ أبو الحسين، حدَّث بطبرستانَ عن أبي حاتمٍ الرَّازيِّ ومحمَّد بن الضَّريس، وعنه محمَّدُ بن جعفرٍ بن حمويه. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٦/ ٢١٧)، «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ٩٦).

(٥) في «ن»: (روى عنه).

(٦) لم أجدْه، ولعلَّه غُندَر صاحب شعبةَ الذي ذكره المُصنِّف قَبل قليل؛ لأنَّه يروي عنه أبو نُعيمٍ الحافظ. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٦/ ٢١٤).

(٧) محمَّد بن جعفرِ بن دُرَّانَ البغداديُّ، أبو الطَّيِّب، سمع أبا خليفةَ الجُمحيَّ، وأبا يعلى، وعنه الدَّارقطنيُّ وأبو حفصٍ الكتَّانيُّ وآخرون، توفِّي سنة (٣٥٧هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٦/ ٢١٥).

(٨) هو عيسى بن موسى البخاريُّ، محدِّث بخارى، أبو أحمدَ الأزرق غُنْجار، حدَّث عن سفيانَ الثَّوريِّ وأبي حمزة السُّكَّريِّ وخلقٍ، وحدَّث عنه بَحِير بن النَّضْر ومحمَّد بن الفضل وآخرون، توفِّي سنة (١٨٦هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٨/ ٤٨٨)، «تهذيب التَّهذيب» (٨/ ٢٣٢).

(٩) في «ف»: (تاريخه). أي: «تاريخ بخارى». «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٧٨٤). وهو محمَّد بن أحمد بن =

- صاعقةٌ، محمَّد بن عبد الرَّحيم[١]؛ لشدَّة حفظِه، عنه البخاريُّ.

- شَبَابُ، لَقبُ خليفةَ[٢]، صاحب «التَّاريخ».

- زُنيجٌ -بالزَّاي والجيم- أبو غسَّانَ محمَّدُ بن عمرٍو[٣]، شيخ مسلمٍ.

- رُسْتَه[٤]، عبد الرَّحمن الأصبهانِيُّ[٥].

- سُنَيدٌ، الحسين بن داودَ[٦].

- بُنْدَارٌ، محمَّدُ بن بشَّارٍ[٧].

= محمَّدٍ البخاريُّ، المعروف بغُنْجارٍ، أبو عبد الله، محدِّثٌ حافظٌ مؤرِّخٌ، توفِّي سنة (٤١٢هـ) ومن آثاره «تاريخ بخارى». «معجم المؤلِّفين» (٩/ ٧).

(١) محمَّد بن عبد الرَّحيم أبو يحيى العدويُّ العمريُّ مولاهم، يلقب بصاعقة، سمع شَبَابة بن سوَّار وروح بن عبادة، وعنه البخاريُّ وأبو داودَ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ، توفِّي سنة (٢٥٥هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٢/ ٢٩٦)، «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ٣١١).

(٢) خليفة بن خياط العُصفُريُّ، صاحب «التَّاريخ» وكتاب «الطَّبقات»، سمع أباه وسفيانَ بن عيينة وخلقًا كثيرًا، وعنه البخاريُّ وعبدان الجواليقيُّ وآخرون، توفِّي سنة (٢٤٠هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١١/ ٤٧٢)، «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ١٦٠).

(٣) محمَّد بن عمرِو بن بكرٍ الرَّازيُّ، أبو غسَّانَ زنيجٌ، روى عن هارون بن المغيرة وجرير بن مسلمٍ وغيرِهما، وعنه مسلمٌ وأبو داودَ وابن ماجه وغيرُهم، توفِّي في آخر سنة (٢٤٠هـ). انظر «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ٣٧٠).

(٤) عبد الرَّحمن رُسْتَه بن عمر الزُّهريُّ، أبو الفرج المدينيُّ الأصبهانِيُّ، سمع يحيى القطَّان وعبد الوهَّاب الثَّقفيَّ وغيرَهما، وعنه ابن ماجه ومحمَّد بن يحيى بن منده وغيرُهما، توفِّي سنة (٢٥٠هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٢/ ٢٤٣)، «تهذيب التَّهذيب» (٦/ ٢٣٤).

(٥) في «ف»: (الأصفهانِيُّ).

(٦) حُسين بن داودَ المَصِّيصيُّ أبو عليٍّ سُنَيدٌ، الإمام الحافظ صاحب «التَّفسير الكبير»، حدَّث عن حمَّاد بن زيدٍ، وجعفرِ بن سليمانَ الضُّبَعيِّ، وعنه أبو زرعةَ الرَّازيُّ وأبو بكرٍ الأثرم، ضُعِّف مع إمامته ومعرفتِه، توفِّي سنة (٢٢٦هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٠/ ٦٢٧)، «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ٢٤٤).

(٧) محمَّد بن بشَّار بن عثمان أبو بكرٍ العبديُّ البصريُّ بندارٌ، لُقِّب بذلك؛ لأنَّه كان بندار الحديث في عصرِه ببلدِه، والبندار الحافظ، حدَّث عن يزيد بن زريع ووكيعٍ وغيرِهما، وروى عنه السِّتَّة في كتبهم، توفِّي سنة (٢٥٢هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٢/ ١٤٤)، «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ٧٠).

- قيصر، أبو النَّضر هاشمُ بن القاسم[(١)].

- الأخفش نَحْوِيُّون، أحمدُ بن عمرانَ[(٢)]، مُتقدِّم، وأبو الخطَّاب[(٣)] المذكورُ في سيبويه، وسعيدُ بن مَسعدةَ[(٤)] الذي يُروى عنه كتاب سيبويه، وعليُّ بن سليمان[(٥)] صاحب ثَعلبَ والمُبرِّدِ.

- مُرَبَّعٌ، محمَّد بن إبراهيمَ[(٦)].

- جزرةٌ، صالح بن محمَّد[(٧)].

- عُبَيدٌ العِجلُ -بالتَّنوين- الحسين بن محمَّدٍ[(٨)].

---

(١) هاشم بن القاسم اللَّيثيُّ الخُراسانِيُّ، سمع أبا ذئبٍ وشعبةَ، وعنه عكرمةُ بن عمَّارٍ وشيبانُ النَّحْويُّ، توفِّي سنة (٢٥٢هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٩/ ٥٤٦)، «تهذيب التَّهذيب» (١١/ ١٨).

(٢) أحمد بن عمرانَ الأخفشُ، بغداديٌّ يُعرف بالألهانِيِّ نزيل مكَّةَ، روى عن ابن عُليَّةَ ووكيعٍ وغيرِهما. انظر «الجرح والتَّعديل» لابن أبي حاتم (٢/ ٦٥).

(٣) عبدُ الحميد بن عبد المجيد أبو الخطَّاب البصريُّ، الأخفش الكبير، شيخ العربيَّة، تخرَّج به سيبويه ولولا سيبويه لَما اشتهر، أخذ عنه عيسى بن عمر وأبو عبيدة مَعمَر بن المثنَّى وغيرها. انظر «طبقات النحويين» (ص٤٠)، «سير أعلام النُّبلاء» (٧/ ٣٢٣).

(٤) سعيد بن مَسعدةَ البلخيُّ أبو الحسن، إمام النَّحو، وهو الأخفش الأوسط، أخذ عن الخليل، ولزم سيبويه، له كتبٌ في النَّحو والعَروض ومعاني القرآن، توفِّي سنة (٢١٥هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٠/ ٢٠٧).

(٥) عليُّ بن سليمان بن الفضل البغداديُّ أبو الحسن، العلاَّمة النَّحْويُّ، لازم ثعلبًا والمبرِّد، وهو الأخفش الصَّغير، روى عنه المعافى الجريريُّ والمرزبانِيُّ وغيرُهما، توفِّي سنة (٣١٥هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٤/ ٤٨٠).

(٦) محمَّد بن إبراهيمَ البزَّاز الأنماطيُّ، شيخٌ لأبي داودَ، لقبه مربَّعٌ، وهو ثقةٌ حافظٌ، توفِّي سنة (٢٥٦). انظر «تقريب التَّهذيب» (ص٤٦٦).

(٧) صالح بن محمَّد بن عمرَ بن حبيب الأسديُّ، جزرة، لُقِّب بجزرة؛ لأنَّه صحَّف حديث: كانت له خرزة، إلى جزرة، سمع من عليِّ بن الجعد وأحمدَ بن حنبلٍ وغيرِهما، وعنه مسلمٌ وأحمدُ بن عليِّ بن الجارود الأصبهانِيُّ، توفِّي سنة (٢٩٣هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٤/ ٢٤).

(٨) الحسين بن محمَّدٍ البغداديُّ أبو عليٍّ عبيدٌ العجل، تلميذُ يحيى بن مَعين، وحدَّث عنه وعن داودَ بن رشيدٍ وغيرِهما، وعنه عبد الصمَّد الطَّستيُّ وأبو بكرٍ الشَّافعيُّ وغيرُهما، توفِّي سنة (٢٩٤هـ). «سير أعلام النُّبلاء» (١٤/ ٩٠).

- كِيلَجةُ، محمَّد بن صالحٍ[١].

- ما غَمَّهْ[٢]، هو علاَّن، وهو عليُّ بنُ الحسنِ بن عبد الصَّمد[٣]، ويُجمَع بينهما فيُقال: علاَّن ما غَمَّهْ[٤].

- سَجَّادَةُ، المشهور الحسن بن حمَّاد[٥]، وسَجَّادَةُ الحسين بن أحمدَ[٦].

- عَبدانُ، عبدُ الله بن عثمانَ[٧]، وغيرُه.

- مُشكَدَانَة، ومُطيَّنٌ.

---

(١) محمَّد بن صالح البغداديُّ الأنماطيُّ أبو بكرٍ كيلجة، محدِّثٌ جوَّالٌ، سمع عفانَ بن مسلمٍ وسعيدَ بن أبي مريمَ وغيرَهما، وعنه القاضي المحامليُّ وإسـماعيلُ الصفَّار وجماعةٌ، توفِّي سـنة (٢٧١هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٢/ ٥٢٥)، «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ٢٦٦).

(٢) أبو الحسـن عليُّ بن عبد الصَّمد الطَّيالسيُّ البغداديُّ علاَّنُ، الشَّيخ المُحدِّث الحافظ، سمع مِن مسروق بـن المرزبـان وأبي مَعمرٍ الهذليِّ، وعنه أحمدُ بن كامل وعبد الباقي بن قانع. توفِّي سـنة (٢٨٩هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٣/ ٤٢٩).

(٣) فـي «ف»: (عليُّ بن الحسـين عبـد الصَّمد). وهو علـيُّ بن عبد الصَّمد أبو الحسـن الطَّيالسـيُّ، يُعرف بعلَّان ما غمَّه، حدَّث عن مسروقِ بن المرزبان وأبي مَعمرٍ الهذليِّ وغيرِهما، وعنه محمَّد بن عبد الملك التَّاريخيُّ وأحمدُ بن كامل وغيرُهما، توفِّي سنة (٢٨٨هـ). انظر «تايخ بغداد» (١٢/ ٢٨).

(٤) سقط من «ض»: (ما غمَّه) إلى قوله: (علان ما غمَّه).

(٥) أبو عليٍّ الحسن بن حمَّاد سجَّادة، حدَّث عن أبي بكرِ بن عيَّاشٍ وحفص بن غياثٍ وجماعةٍ، وحدَّث عنه أبو داودَ وابن ماجه وغيرُهم، وكان مِن جلَّة العلماء وثقاتهم في زمانه، توفِّي سـنة (٢٤١هـ). انظر «سـير أعلام النُّبلاء» (١١/ ٣٩٢)، «تهذيب التَّهذيب» (٢/ ٢٧٢).

(٦) الحُسـين بـن أحمدَ بن منصورٍ أبو عبد الله سـجَّادة، صـدوق، حدَّث عن عبيد الله بن عمـرَ القواريريِّ وعبد الله بن داهرٍ الرَّازيِّ، وعنه أبو أحمدَ بن عديٍّ، والإسماعيليُّ وغيرُهما، توفِّي سنة (٣٠٠هـ). انظر «تاريخ الإسلام» (٦/ ٩٣٥).

(٧) عبـدانُ عبـد اللـه بن عثمـانَ الأزديُّ، أبو عبـد الرَّحمن، سـمع مِن أبيه وشـعبةَ وغيرِهمـا، وحدَّث عنه البخـاريُّ ومسـلمٌ وغيرُهما، توفِّي سـنة (٢٢١هـ). انظر «سـير أعـلام النُّبـلاء» (١٠/ ٢٧٢)، «تهذيب التَّهذيب» (٥/ ٣١٣).

النَّوع الثَّالثُ والخَمسون: المؤتَلِفُ والمُختَلِفُ

هو فنٌّ جليلٌ يَقبح جهلُه بأهل العلم، لا سيَّما أهل الحديث، ومَن لم يعرفْه يكثر خطؤُه، وهو ما يتَّفق في الخطِّ دون اللَّفظ، وفيه مُصنَّفاتٌ أحسنُها وأكملها «الإكمال» لابن ماكولا، وفيه إعوازٌ، وأتمَّه ابن نقطةَ[١]، وهو مُنتشِرٌ.

وما ضبط قسمان:

أحدُهما: على العموم.

- كسلاَّم، كلُّه مشدَّدٌ إلا خمسةٌ: والد عبد الله بن سَلاَمٍ، ومحمَّد بن سَلاَمٍ[٢] شيخ البخاريِّ، الصَّحيح تخفيفُه، وقيل: مشدَّدٌ. وسلاَمُ بن محمَّدِ بن ناهضٍ[٣]، وسمَّاه الطَّبرانِيُّ سلامةَ، وجدُّ محمَّدِ بن عبد الوهَّاب بن سلاَمٍ المُعتزليِّ الجُبَّائيِّ[٤]، قال المُبَرِّد[٥]: ليس في العرب سلاَمٌ مُخفَّفٌ إلاَّ والدَ عبدِ الله الصَّحابيِّ، وسلاَم بن أبي الحقيق، قال: وزاد آخرون سلاَم بن مِشكمٍ خَمَّارًا في الجاهلية، والمَعروف تشديدُه.

---

(١) هو كتاب «إكمال الإكمال».

(٢) محمَّد بن سَلاَم بن الفرج السُّليميُّ مولاهم البخاريُّ البَيكنديُّ، رأى مالكَ بن أنسٍ وروى عن أبي الأحوص وهُشيم بن بشيرٍ، وعنه البخاريُّ والدَّارِميُّ، كان مِن أوعية العلم وأئمَّة الأثر، توفِّي سنة (٢٢٧هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٠/ ٦٢٧)، «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ٢١٢).

(٣) سلامة بن محمَّد بن ناهضٍ، ويقال: سلامٌ، أبو بكرٍ البرقانِيُّ المقدسيُّ، سمع مِن هشامِ بن عمَّارٍ وصفوانَ بن صالحٍ، وعنه سليمانَ بن أحمدَ وأحمدَ بن عمرَ بن عبد الخالق البزَّار. انظر «تاريخ دمشق» (٧٣/ ٧١).

(٤) أبو عليٍّ محمَّدُ بن عبد الوهَّاب البصريُّ الجُبَّائيُّ، شيخ المعتزلة، وصاحب التَّصانيف، أخذ عن أبي يعقوبَ الشَّحَّام، وأخذ عنه ابنه أبو هاشم الجُبَّائيُّ ثم خالفه ونابذه، توفِّي سنة (٣٠٣هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٤/ ١٨٣).

(٥) محمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرِّد البصريُّ النَّحْويُّ الأخباريُّ، أبو العبَّاس إمام النَّحو، له «الكامل»، أخذ عن أبي عثمان المازنِيِّ وأبي حاتمٍ السِّجستانِيِّ، وعنه أبو بكرٍ الخرائطيُّ ونفطويه، توفِّي سنة (٢٨٦هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٣/ ٥٧٦).

- عمارة ليس فيهم بكسر العين إلاَّ أُبيَّ بن عِمارة الصَّحابيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[١]، ومنهم مَن ضمَّه، ومَن عداه[٢] جمهورُهم بالضَّمِّ، وفيهم جماعةٌ بالفتح وتشديد الميم.

- كَريز بالفتح في خزاعة، وبالضَّمِّ في عبد شمسٍ وغيرِهم.

- حِزامٌ بالزَّاي في قريش، وبالرَّاء[٣] في الأنصار.

- العيشيُّون[٤] بالمعجمة بصريُّون، وبالمهملة مع الموحَّدة كوفيُّون[٥]، ومع النُّون شاميُّون غالبًا.

- أبو عُبيدةَ كلُّه بالضَّمِّ.

- السَّفَر بفتح الفاء كُنيةً، وبإسكانِها في الباقي.

- عِسْلٍ بكسرٍ ثمَّ إسكانٍ[٦]، إلاَّ عَسَلَ بنَ ذَكوان الأخباريَّ فبِفتحِهما.

- غَنَّام كلُّه بالمعجمة والنُّون، إلاَّ والدَ عليِّ بن عَثَّامٍ[٧] فبالمهملة والمثلَّثة[٨].

- قُميرٌ كلُّه مضمومٌ، إلاَّ امرأةَ مَسروقٍ[٩] فبالفتح.

---

(١) أُبيُّ بن عِمارةَ، قال ابن حبَّان: صلَّى القِبلتَين، له حديث المسح على الخفَّين، أخرجه أبو داودَ وابن ماجه والحاكم. انظر «أسد الغابة» (١/ ٦٠)، «الإصابة» (١/ ١٧٩).

(٢) في «ن»: (عداهم).

(٣) في «ض»: (وبالزَّاي).

(٤) في «ف»: (الغيشيُّون).

(٥) في «ف»: (الكوفيُّون).

(٦) في «ن»: (بكسر العين ثُمَّ إسكان السِّين).

(٧) في «ن»: (والد عبد الله بن عثَّامٍ).

(٨) عليُّ بن عَثَّام بن عليٍّ أبو الحسن الكلبيُّ العامريُّ الكوفِيُّ، سمع حمَّاد بن زيدٍ وشريكًا القاضيَ، وعنه يحيى بن يحيى وإسحاق بن راهويه، توفِّي سنة (٢٢٨هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٠/ ٥٧٠)، «تهذيب التَّهذيب» (٧/ ٣٦٣).

(٩) قَميرٌ -بفتح أوَّلها- بنت عمرٍو الكوفيَّة، زوجُ مسروقٍ، روت عن زوجِها وعن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وعنها الشَّعبيُّ ومحمَّد بن سيرينَ وغيرُهما. انظر «تهذيب التَّهذيب» (١٢/ ٤٤٦).

- مِسوَرٌ كلُّه مَكسورٌ مُخفَّف الواو، إلاَّ ابنَ يزيدَ الصَّحابيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[١]، وابنَ عبدِ الملك اليَربُوعيَّ[٢] فبالضَّمِّ والتَّشديد.

- الجَمَّالُ كلُّه بالجيم في الصِّفات، إلاَّ هارونَ بنَ عبدِ الله الحَمَّالَ[٣] فبالحاء، وجاء في الأسماء أبيضُ بن حَمَّالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٤]، وحَمَّال بن مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٥] بالحاء[٦] وغيرُهما.

- الهَمْدانيُّ بالإسكان والمهملة في المُتقدِّمين أكثر، وبالفتح والمعجمة في المُتأخِّرين أكثرُ.

- عيسى بن أبي[٧] عيسى الحَنَّاط[٨]، بالمُهملة والنُّون، وبالمُعجمة مع المُوحَّدة

---

(١) المُسوَّر بن يزيدَ الأسديُّ ثُمَّ المالكيُّ، له صحبةٌ، روى حديثه يحيى بن كثيرٍ. انظر «أسد الغابة» (٥/ ١٧١)، «الإصابة» (٦/ ٩٥).

(٢) المُسوَّر بن عبد الملك بن سعيد بن يربوعٍ المدنِيُّ، حديثه في الطَّهارة مِن السُّنن. انظر «تهذيب التَّهذيب» (١٠/ ١٥١).

(٣) هارونُ بن عبد الله بن مروانَ الحَمَّالُ، أبو موسى البغداديُّ، سمع سفيانَ بن عيينةَ، ومحمَّدَ بن حرب الخولانِيِّ، وروى عنه الجماعة سوى البخاريِّ، توفِّي سنة (٢٤٣هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٢/ ١١٥)، «تهذيب التَّهذيب» (١١/ ٨).

(٤) أبيض بن حمَّال المأربيُّ، له صحبةٌ وأحاديثُ، روى حديثَه أبو داودَ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابن ماجه وابن حبَّان. انظر «أسد الغابة» (١/ ٥٧)، «الإصابة» (١/ ١٧٧).

(٥) في «ي»: (ملك).

(٦) حمَّالُ بن مالكٍ، صحابيٌّ أَمَّره سعدُ بن أبي وقَّاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على الرَّجل حين توجُّه إلى العراق. انظر «الإصابة» (٣/ ١٠٣).

(٧) سقط من «ف»: (أبي).

(٨) عيسى أبي عيسى الحنَّاطُ الغفاريُّ أبو موسى المدنِيُّ، أصله مِن الكوفة، واسم أبيه ميسرة، ويقال فيه: الخيَّاط بالمُعجَمة والتَّحتانيَّة وبالموحدة وبالمُهمَلة والنُّون، روى عن أبيه وعن أنسٍ وغيرِهما، وعنه مروانُ بن معاويةَ ووكيع وغيرُهما، توفِّي سنة (١٥١هـ). انظر «تاريخ الإسلام» (٤/ ١٧٩)، «تهذيب التَّهذيب» (٨/ ٢٢٤).

ومع المثنَّاة مِن تحت، كلُّها جائزةٌ، وأوَّلُها أشهرُ، ومثلُه مسلمٌ الخَيَّاط[١] فيه الثَّلاثة[٢].

القسم الثَّاني: ما في «الصَّحيحَين» أو[٣] «الموطَّأ»:

- يسارٌ كلُّه بالمثنَّاة ثمَّ المُهمَلة، إلاَّ محمَّدَ بن بشَّارٍ[٤] فبالمُوحَّدة والمُعجَمة، وفيهما سَيَّار بن سلامةَ[٥] وابن أبي سَيَّارٍ[٦]، بتقديم السِّين.

- بِشْرٌ كلُّه بكسر المُوحَّدة وإسكان المُعجَمة، إلاَّ أربعةً فبضمِّها وإهمالها: عبد الله بن بُسْرٍ الصَّحابيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٧]، وبُسْرُ بن سعيدٍ[٨]، وابن عُبيدِ الله[٩]،

(١) مسلمٌ الخيَّاطُ المكيُّ سمع ابن عمرَ وأبا هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وغيرَهما، وروى عنه ابن أبي ذئبٍ وابن عيينةَ، وروى له أبو جعفرٍ الطَّحاويُّ. انظر «التَّاريخ الكبير» للبخاريِّ (٧/ ٢٦٠)، «مغاني الأخيار» للعينيِّ (٣/ ٤١).

(٢) في هامش «ي»: (بلغتْ قراءةً على الشَّيخ شهابِ الدِّين، ومُعارَضة بخطِّ المُصنِّف وتصحيحًا).

(٣) في «ت»: (و).

(٤) هو بندار، سلفتْ ترجمتُه.

(٥) سيَّار بن سلامةَ الرِّياحيُّ أبو المِنهال البصريُّ، روى عن أبي برزةَ الأسلميِّ والبراء السَّليطيِّ، وروى عنه سليمانُ التَّيميُّ وخالدٌ الحذَّاءُ وغيرُهما، توفِّي سنة (١٢٩هـ). انظر «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ٢٩١).

(٦) سيَّارٌ أبو الحكم العنزيُّ الواسطيُّ، ويقال: البصريُّ، وهو سيَّار بن أبي سيَّار، واسمه وردان، روى عن ثابتٍ البُنانيِّ وبكر بن عبد الله وغيرِهما، وعنه إسماعيلُ بن أبي خالدٍ وسليمانُ التَّيميُّ وغيرُهما. انظر «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ٢٩١).

(٧) عبد الله بن بُسْرٍ -بضم الموحدة وسكون المهملة- المازنيُّ أبو بُسرٍ الحمصيُّ، له ولأبويه وأخويه عطية والصَّمَّاء صحبةٌ، روى عن النَّبيِّ ﷺ وعن أبيه وأخيه، وعنه أبو الزَّاهريَّة وخالدُ بن معدان وغيرُهم، وهو آخر مَن مات بالشَّام مِن الصَّحابة، توفِّي سنة (٩٦هـ). انظر «أسد الغابة» (٣/ ٨٢)، «الإصابة» (٤/ ٢١).

(٨) بُسْرُ بن سعيدٍ المدنيُّ مولى بني الحضرميِّ، حدَّث عن عثمانَ بن عفَّان وسعد بن أبي وقَّاص وطائفةٍ، وعنه أبو سلمةَ بن عبد الرَّحمن ومحمَّد بن إبراهيمَ التَّيميُّ، توفِّي سنة (١٠٠هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ٥٩٤)، «تهذيب التَّهذيب» (١/ ٤٣٧).

(٩) بُسْرُ بن عبيد الله الحضرميُّ الشَّاميُّ، روى عن واثلةَ وعمرِو بن عبسةَ وغيرِهما، وعنه عبد الله بن العلاء وعبد الرَّحمن بن يزيد وغيرُهما، عاش إلى حدود (١١٠هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ٥٩٢)، «تهذيب التَّهذيب» (١/ ٤٣٨).

وابنُ مِحجَنٍ[1]، وقيل: هذا بالمُعجَمة.

- بَشيرٌ كلُّه بفتح المُوحَّدة ولكسر المُعجَمة إلاَّ اثنين فبالضَّمِّ ثمَّ الفتح: بُشَيرَ بن كعبٍ[2]، وابنَ يَسارٍ[3]، وثالثًا بضمِّ المُثنَّاة تحتُ و[4]فتح المُهمَلة يُسَير بن عمرٍو[5] ويُقال: أُسير[6]. ورابعًا[7] بضمِّ النُّون وفتح المُهمَلة قَطَن بن نُسَير[8].

- يزيد كله بالزَّاي إلاَّ ثلاثةً: بُريد بن عبد الله بن أبي بُردةَ[9] بضمِّ المُوحَّدة وبالرَّاء[10]، ومحمَّد بن عرعرةَ بن البِرِنْد[11] بالمُوحَّدة والرَّاء المَكسورتَين،

---

(١) بُسْرُ بن مِحجَنٍ الدُّؤليُّ، صحابي سكن المدينة، وروى عن النَّبيِّ ﷺ وعن أبيه، وروى عنه زيدُ بن أسلمَ. انظر «أسد الغابة» (١/ ٢١٦)، «الإصابة» (١/ ٤٨٠).

(٢) بُشَير بن كعبِ بن أُبيٍّ الحميريُّ العدويُّ، حدَّث عن أبي ذرٍّ وأبي الدَّرداءِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وغيرِهما، وعنه عبد الله بن بُريدة وقتادةُ وغيرُهما. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ٣٥١)، «تهذيب التَّهذيب» (١/ ٤٧١).

(٣) بُشَير بن يسارٍ الحارثيُّ المدنيُّ، إمامٌ ثقةٌ مِن موالي الأنصار، وما هو بأخي عطاءِ بن يَسارٍ ولا سليمانَ بن يَسارٍ، روى عن سويد بن النُّعمان ومُحيَّصة بن مسعودٍ وغيرِهما، وروى عنه يحيى بن سعيدٍ وربيعةُ الرَّأي وجماعةٌ، توفِّي سنة بضعٍ ومئةٍ. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ٥٩٢)، «تهذيب التَّهذيب» (١/ ٤٧٢).

(٤) في «ف»: (أو)

(٥) في «ف»: (عمير).

(٦) يُسَيرُ بن عمرٍو الأنصاريُّ، له صحبةٌ، وروى عن عمرَ بن الخطَّاب وعليٍّ وابن مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وغيرِهم، وعنه ابنه قيسٌ وحُميد بن هلالٍ وغيرُهما. انظر «أُسد الغابة» (٤/ ٧٤٤)، «تهذيب التَّهذيب» (١١/ ٣٧٩).

(٧) في «ف»: (والرَّابع).

(٨) قطن بن نسير البصريُّ أبو عبَّاد الغبريُّ، روى عن جعفرِ بن سليمانَ الضُّبعيِّ وبشر بن منصورٍ السُّليميِّ وغيرِهما، وروى عنه مسلمٌ وأبو داودَ وغيرُهما. انظر «تاريخ الإسلام» (٥/ ٩٠٣)، «تهذيب التَّهذيب» (٨/ ٣٨٢).

(٩) بُرَيد بن عبد الله بن أبي بردةَ الأشعريُّ ابن أبي موسى، حدَّث عن جدِّه وعن الحسن وغيرِهما، وعنه السُّفيانان وابن المبارك وغيرُهم، توفِّي سنة نيِّفٍ وأربعين ومئةٍ. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٦/ ٢٥١)، «تهذيب التَّهذيب» (١/ ٤٣١).

(١٠) في «ف»: (بالزَّاي).

(١١) محمَّد بن عرعرة بن البِرِند السَّاميُّ أبو عبد الله، روى عن جرير بن حازمٍ وأبي الأشهب وغيرِهما، وعنه البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داودَ وغيرُهم، توفِّي سنة (٢١٣هـ). انظر «تاريخ الإسلام» (٥/ ٤٤٦)، «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ٢٤٣).

وقيـل: بفتحِهمـا ثمَّ النُّـون، وعليُّ بن هاشـمِ بـن البَرِيد[١] بفتـح المُوحَّدة، وكسر الرَّاء، ومثنَّاةٍ مِن تحتُ.

- البراءُ كلُّه بالتَّخفيف، إلاَّ أبا مَعشَرٍ البَرَّاء[٢]، وأبا العالية[٣] فبالتَّشديد.

- حارثـةُ كلُّه[٤] بالحاء، إلاَّ جاريـةَ بن قدامةَ[٥]، ويزيدَ بن جاريةَ[٦]، وعمرَو بن أبي سفيانَ بن أُسيدِ بن جاريةَ[٧]، والأسود بن العلاء بن جاريةَ[٨] فبالجيم.

---

(١) في «ف»: (بريد) وهو عليُّ بن هاشمِ بن البَرِيد العائذيُّ، حدَّث عن هشامِ بن عُروة والأعمش وغيرِهما، وعنه يونسُ بن محمَّد المؤدِّب وعمرُو بن حمَّاد القنَّاد وغيرُهما، توفِّي سنة (١٨٠هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٨/ ٣٤٤)، «تهذيب التَّهذيب» (٧/ ٣٩٢).

(٢) يوسـفُ بـن يزيدَ البصريُّ أبو مَعشـرٍ البـرَّاء العطَّـار، روى عن عُبيدِ الله الأخنسِ وسـعيدِ بـن عبد الله وغيرِهمـا، وعنـه زيـدُ بـن الخطَّاب ويحيـى بن يحيـى النَّيسـابوريُّ وغيرُهمـا. انظر «تاريخ الإسـلام» (٤/ ٧٧٢)، «تهذيب التَّهذيب» (١١/ ٤٣٠).

(٣) أبـو العالية البرَّاء البصريُّ، قيل: اسـمه زيادُ بـن فيروز. وقيل غير ذلك، روى عن ابـن عبَّاسٍ وابن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وغيرِهما، وعنه أيُّوبَ وبديل بن ميسـرةَ وغيرُهما، توفِّي سـنة (٩٠هـ). انظر «تاريخ الإسـلام» (٣/ ١٩٢)، «تهذيب التَّهذيب» (١٢/ ١٤٣).

(٤) في «ت»: (كلُّهم).

(٥) جاريةُ بن قُدامةَ بن زهيرِ التَّميميُّ السَّعديُّ، مُختلَف في صحبتِه، روى عن النَّبيِّ ﷺ وعن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وروى عنـه الأحنـفُ بن قيسٍ والحسـن البصريُّ وغيرُهما. انظر «أسـد الغابـة» (١/ ٣١٤)، «الإصابة» (١/ ٥٥٥).

(٦) يزيـدُ بـن جاريةَ الأنصـاريُّ المدنيُّ، حدَّث عن معاويةَ، وحـدَّث عنه الحكم بن مينـاء، ربَّما له صحبةٌ، والأشبه أنَّه أخو مُجمِّعٍ. انظر «تهذيب التَّهذيب» (١١/ ٣١٧).

(٧) عمـرُو بن أبي سـفيانَ بن أسـيدِ بـن جاريةَ الثَّقفـيُّ المدنيُّ، روى عن أبي موسـى الأشـعريِّ وابن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وروى عنه ابن أخيه عبد المَلك بن عبد الله بن أبي سفيانَ وعبد الله بن عبد الرَّحمن وغيرُهما. انظر «تهذيب التَّهذيب» (٨/ ٤١).

(٨) الأسود بن العلاء بن جاريةَ الثَّقفيُّ، روى عن أبي سلمةَ وعَمرة بنت عبد الرَّحمن وغيرِهما، وعنه أيُّوب بن موسى وجعفرُ بن ربيعةَ وغيرُهما. انظر «تهذيب التَّهذيب» (١/ ٣٤١).

- جريرٌ بالجيم والرَّاء، إلاَّ حَرِيزَ بن عثمانَ[١]، وأبا حَرِيزٍ[٢] عبدَ الله بن الحسين[٣] الرَّاوي عن عكرمةَ فبالحاء والزاي آخِرًا، ويُقاربه حُدِيرٌ بالحاء والدَّال والدُ عِمرانَ[٤] ووالد زيدٍ وزيادٍ.

- خِرَاشٌ كلُّه بالخاء المعجمة، إلاَّ والدَ رِبعيٍّ[٥] فبالمهملة[٦].

- حُصينٌ كلُّه بالضَّمِّ والصَّاد المُهمَلة، إلاَّ أبا حَصينٍ عثمانَ بنَ عاصمٍ[٧] فبالفتح، وأبا ساسانَ حُضينُ بن المنذر[٨] فبالضَّمِّ والضَّاد مُعجَمةً[٩].

- حازمٌ بالمهملة إلاَّ أبا معاويةَ محمَّدَ بن خازمٍ[١٠] بالمعجمة.

---

(١) حَريزُ بن عثمانَ أبو عثمانَ الرَّحبيُّ، سمع من عبد الله بن بشرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وخالد بن معدان، وعنه بقية بن الوليد ويحيى القطَّان وغيرُهما. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٧/ ٨١)، «تهذيب التَّهذيب» (٢/ ٢٣٧).

(٢) في «ض»: (حريز بن).

(٣) عبدُ الله بن الحُسين الأزديُّ، أبو حَريز البصريُّ، قاضي سِجستانَ، روى عن الشَّعبيِّ وأبي إسحاقَ السَّبيعيِّ وغيرِهما، وعنه الفُضيل بن مَيسرةَ وسعيد بن أبي عَروبةَ وغيرُهما. انظر «تهذيب التَّهذيب» (٥/ ١٨٨).

(٤) عِمرانَ بن حُديرٍ السَّدوسيُّ البصريُّ، أبو عبيدةَ، حدَّث عن أبي عثمانَ النَّهديِّ وعكرمةَ، وعنه شعبةُ وحمَّاد بن زيد وغيرُهما، توفِّي سنة (١٤٩هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٦/ ٣٦٤)، «تهذيب التَّهذيب» (٨/ ١٢٥).

(٥) في «ن»: (ربعي بن حراش).

(٦) ربعي بن حراشٍ العبسيُّ، تابعيٌّ مشهورٌ مِن أهل الكوفة، ثقةٌ، يُقال: أدرك الجاهليَّة، يروي عن الصَّحابة. انظر «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٦٧)، «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ٢٣٦).

(٧) أبو حُصين عثمانُ بن عاصمِ بن حُصينٍ الأسديُّ الكوفِيُّ، روى عن جابرِ بن سَمُرةَ وابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وغيرِهما، وعنه أبو مالكٍ الأشجعيُّ وشعبةَ وغيرُهما. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٥/ ٤١٣)، «تهذيب التَّهذيب» (٧/ ١٢٦).

(٨) حُضينُ بن المُنذِر بن الحارث الرَّقاشيُّ أبو ساسانَ البصريُّ، روى عن عثمانَ وعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيرِهما، وعنه الحسن البصريُّ وداودُ بن أبي هندٍ وغيرُهما، توفِّي سنة (٩٧هـ). انظر «تاريخ الإسلام» (٢/ ١١٩٦)، «تهذيب التَّهذيب» (٢/ ٣٩٥).

(٩) في «ن» «ض»: (المعجمة).

(١٠) أبو معاويةَ محمَّدُ بن خازمٍ الضريرُ السَّعديُّ الكوفيُّ، حدَّث عن هشامِ بن عروةَ وعاصمٍ الأحول وغيرِهما، وعنه ابنه إبراهيمُ والأعمش وغيرُهما. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٩/ ٧٣)، «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ١٣٧).

- حيَّانُ كلُّه بالمُثنَّاة، إلاَّ حَبَّانَ بن مُنقِذٍ[١] والدَ واسع بن حَبَّان، وجدَّ محمَّد بن يحيى بن حَبَّان[٢]، وجدَّ حَبَّان بن واسعِ بن حَبَّان، وحَبَّانَ بن هلالٍ[٣] مَنسوبًا وغيرَ منسوبٍ عن شعبةَ ووُهَيبٍ وهمَّامٍ[٤] وغيرِهم فبالمُوحَّدة وفتح الحاء، وحِبَّان بن عطيةَ[٥]، وابن موسى[٦] مَنسوبًا وغير منسوبٍ عن عبد الله هو ابن المُبارَك، وحِبَّان ابن العَرِقةَ[٧] فبالكسر والمُوحَّدة.

- حبيبٌ كلُّه بفتح المُهمَلة، إلاَّ خُبيبَ بن عديٍّ وخُبيبَ بن عبد الرَّحمن بن

(١) حبَّان -بفتح أوَّله وتشديد المُوحَّدة- ابن مُنقذِ بن عمرٍو النَّجاريُّ الأنصاريُّ المازنِيُّ الخزرجيُّ، كان رجلًا ضعيفًا، وكان يُغبَن في البيع، فأمره النَّبيُّ ﷺ بقوله: «بِعْ وَقُلْ: لَا خِلَابَةَ». توفِّي في خلافة عثمانَ. انظر «أسد الغابة» (١/ ٤٣٧)، «الإصابة» (٢/ ١١).

(٢) محمَّد بن يحيى بن حَبَّان الأنصاريُّ ابن مُنقذِ بن عمرٍو، أبو عبد الله الأنصاريُّ النَّجاريُّ المازنِيُّ المدنِيُّ حفيد الصَّحابيِّ الذي كان يُخدَع في البيوع، حدَّث عن ابن عُمرَ وأنسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وغيرِهما، وحدَّث عنه ربيعةُ الرَّأي وعُبيد الله بن عُمرَ وغيرُهما، توفِّي سنة (١٢١هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٥/ ١٨٧)، «تهذيب التَّهذيب» (٢/ ١٧٠).

(٣) حبَّان بن هلالٍ أبو حبيبٍ الباهليُّ، حدَّث عن شعبةَ ومَعمرٍ وغيرِهم، وحدَّث عنه أحمدُ وإسحاقُ الكَوْسَج وغيرُهما، وكان قد قطع الرِّواية قبل موتِه بسنواتٍ، فلم يسمعْ منه البخاريُّ، توفِّي سنة (٢١٠). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٠/ ٢٣٩)، «تهذيب التَّهذيب» (٢/ ١٧٠).

(٤) همَّام بن الحارث النَّخعيُّ الكوفيُّ، حدَّث عن عمرَ وعمَّارٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وغيرِهما، وعنه إبراهيمُ النَّخعيُّ وسليمانُ بن يسارٍ، توفِّي زمن الحجَّاج. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ٢٨٤)، «تهذيب التَّهذيب» (١١/ ٦٦).

(٥) حِبَّان بن عطيَّةَ السُّلميُّ، وهو الذي ذكره البخاريُّ في حديث سعدِ بن عبادةَ قال: تنازع أبو عبد الرَّحمن السُّلميُّ، وكان عثمانيًّا، وحِبَّان بن عطيَّةَ وكان عَلويًّا... وذكر قصةً. انظر «تهذيب التَّهذيب» (٢/ ١٧٢).

(٦) حِبَّان بن موسى بن سوَّار أبو محمَّد السُّلميُّ المروزيُّ الكُشْمِيْهَنِيُّ، حدَّث عن أبي حمزةَ السُّكَّريُّ وعبد الله بن المبارك وغيرِهما، وحدَّث عنه البخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ، توفِّي سنة (٢٣٣هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١١/ ١٠)، «تهذيب التَّهذيب (٢/ ١٧٤).

(٧) حِبَّان بن العَرِقة مِن قريشٍ، وهو الذي رمى سعدَ بن معاذٍ في أكلحه، ومات سعدٌ مِن هذه الرَّمية. انظر «أسد الغابة» (٢/ ٢٢٢)، الإصابة (٣/ ٧١).

خُبيبٍ[١] وهو خُبيبٌ غيرُ مَنسوبٍ عن حفصِ بن عاصمٍ[٢]، وأبا خُبيبٍ كنيةُ ابن الزُّبير فبضَمِّ المُعجَمة.

- حَكيمٌ كلُّه بفتح الحاء، إلاَّ حُكيمَ بن عبد الله[٣] ورزيق بن حُكيم[٤] فبالضَّمِّ.

- رَباح كلُّه بالمُوحَّدة إلاَّ زيادَ بن رِياحٍ[٥] عن أبي هريرةَ في أشراط السَّاعة[٦] فبالمُثنَّاة عند الأكثرين، وقال البخاري بالوجهَين.

- زبيدٌ ليس فيهما إلاَّ زبيدُ بن الحارث[٧] بالموحدة ثمَّ المُثنَّاة، ولا في «المُوطَّأ» إلاَّ زييدَ بن الصَّلت[٨] بمُثنَّاتَين يُكسر أولُه ويُضمُّ.

---

(١) خُبَيب بن عبد الرَّحمن بن يساف الأنصاريُّ الخزرجيُّ أبو الحارث المدنِيُّ، روى عن حفص بن عاصمٍ وعبد الرَّحمن بن مسعودٍ وغيرِهما، وعنه مالكٌ وابن إسحاقَ وغيرُهما، توفِّي في زمن مروانَ. انظر «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ١٣٦).

(٢) حفصُ بن عاصمِ بن عمرَ بن الخطَّاب القُرشيُّ العُمريُّ المدنِيُّ الفقيه، حدَّث عن أبيه وعمِّه عبد الرَّحمن بن عمرَ وأبي هريرةَ وغيرِهم، وحدَّث عنه بنوه عمرُ وعيسى ورباحُ وخُبيبُ بن عبد الرَّحمن وغيرُهم، توفِّي في حدود سنة تسعين. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ١٩٧)، «تهذيب التَّهذيب» (٢/ ٤٠٢).

(٣) حُكيم بن عبد الله بن قيس بن مخرمةَ بن المطَّلب المصريُّ، روى عن ابن عمرَ ونافعِ بن جبيرٍ وغيرِهما، وعنه يزيدُ بن أبي حبيبٍ واللَّيث وغيرُهما، توفِّي سنة (١١٨هـ). انظر «تاريخ الإسلام» (٣/ ٢٢٥)، «تهذيب التَّهذيب» (٢/ ٤٥٣).

(٤) رزيق بن حكيمٍ أبو حكيمٍ الأيليُّ، روى عن عَمرةَ بنت عبد الرَّحمن وسعيدِ بن المُسيَّب وغيرِهما، وعنه مالكٌ وابن عُيينةَ وغيرُهما. انظر «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ٢٧٣).

(٥) في «ف»: (رياحة) وهو زيادُ بن رياح البصريُّ، روى عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وروى عنه الحسن البصريُّ وغيلان بن جريرٍ. انظر «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ٣٦٧).

(٦) الحديث في صحيح مسلم (٢٩٤٧).

(٧) زُبيد بن الحارث الياميُّ الكوفيُّ الحافظ، حدَّث عن أبي وائلٍ وإبراهيمَ النَّخعيِّ، وعنه شعبةُ وسفيانُ الثَّوريُّ، توفِّي سنة (١٢٢هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٥/ ٢٩٦)، «تقريب التَّهذيب» (ص٢١٣).

(٨) زُبَيدٌ بالتَّصغير ابن الصَّلت بن معديكرب الكنديُّ، روى عن أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وعنه عروةُ والزُّهريُّ وغيرُهما. انظر «أسد الغابة» (٢/ ١٥٠)، «الإصابة» (٢/ ٥١٩).

- سُليم كلُّه بالضَّمِّ، إلاَّ ابنَ حَيَّان[(١)] فبالفتح[(٢)].

- شُريحٌ كلُّه بالمعجمة والحاء، إلاَّ ابنَ يونسَ[(٣)] وابنَ النُّعمان[(٤)]، وأحمدَ بن أبي سُرَيجٍ[(٥)] فبالمُهمَلة والجيم.

- سالمٌ كلُّه بالألف، إلاَّ سَلْمَ بن زَريرٍ[(٦)]، وابنَ قتيبةَ[(٧)]، وابنَ أبي الذَّيَّال[(٨)]، وابنَ عبد الرَّحمن[(٩)] فبحذفها.

---

(١) في «ف»: (حبان).

(٢) سَليم بن حيَّان الهذليُّ البصريُّ، روى عن أبيه وعن سعيدِ بن ميناء وغيرِهما، وروى عنه يزيدُ بن هارونَ ومسلمُ بن إبراهيمَ وغيرُهما. انظر «تاريخ الإسلام» (٤/ ٦٩)، «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ١٦٨).

(٣) سُريج بن يونسَ بن إبراهيمَ المروزيُّ أبو الحارث المروزيُّ ثُمَّ البغداديُّ، حدَّث عن إسماعيلَ بن جعفرٍ وهشيمِ بن بشيرٍ وغيرِهما، وعنه النَّسائيُّ وبقيُّ بن مخلدٍ، توفِّي سنة (٢٣٥هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١١/ ١٤٧)، «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ٤٥٧).

(٤) سُريج بن النُّعمان بن مروانَ الجوهريُّ أبو الحسن البغداديُّ، حدَّث عن فليح بن سليمان وحمَّاد بن سلمةَ وغيرِهما، وعنه البخاريُّ وأحمدُ بن حنبل وغيرُهما، توفِّي سنة (٢١٧). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٠/ ٢٢٠)، «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ٤٥٧).

(٥) أحمدُ بن الصَّباح النَّهشليُّ أبو جعفرِ بن أبي سريجٍ الرَّازيُّ المُقرئ، سمع مِن ابن عُليَّةَ ووكيعٍ وغيرِهما، وعنه أبو حاتمٍ والبخاريُّ، توفِّي بعد (٢٤٠هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١١/ ٥٥٢)، «تهذيب التَّهذيب» (١/ ٤٤).

(٦) في «ف»: (زيد)، وهو سلمُ بن زريرٍ العُطارديُّ أبو يونسَ البصريُّ، روى عن أبي رجاءٍ العُطارديِّ وعبد الرَّحمن بن طرفة وغيرِهما، وعنه أبو داودَ وأبو الوليد الطَّيالسيان وغيرُهما، توفِّي في حدود سنة (١٦٠هـ). انظر «تاريخ الإسلام» (٤/ ٦٦)، «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ١٣٠).

(٧) سلم بن قتيبةَ الشَّعيريُّ أبو قتيبةَ الخراسانِيُّ، روى عن يونسَ بن أبي إسحاقَ وإسرائيلَ بن يونسَ وغيرِهما، وعنه عمرُ بن عليٍّ الفلَّاسُ والمُنذر بن الجاروديِّ وغيرُهما، توفِّي سنة (٢٠١هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٩/ ٣٠٨)، «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ١٣٣).

(٨) سلم بن أبي الذَّيَّال البصريُّ، روى عن الحسن البصريِّ وحُميدِ بن هلالٍ العدويِّ وغيرِهما، وعنه مُعتمِرُ بن سليمانَ وإسماعيلُ بن عُليَّةَ وغيرُهما. انظر «تاريخ الإسلام» (٣/ ٦٦٦)، «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ١٢٩).

(٩) سلم بن عبد الرَّحمن النَّخعيُّ الكوفيُّ، روى عن إبراهيمَ النَّخعيِّ وزاذانَ أبي عمرَ وغيرِهما، وعنه الثَّوريُّ وشريكٌ وغيرُهما. انظر «تاريخ الإسلام» (٣/ ٤٢٣)، «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ١٣٢).

- سليمانُ كلُّه بالياء، إلاَّ سَلمانَ الفارسيَّ، وابن عامرٍ[١]، والأغرَّ[٢]، وعبدَ الرَّحمن بن سلمان[٣] فبحذفها.

- سَلَمةُ بفتح اللاَّم، إلاَّ عمرَو بن سَلِمةَ[٤] إمامَ قومِه، وبني سَلِمةَ مِن الأنصار فبالكسر، وفي عبد الخالق بنِ سلمةَ[٥] الوجهان.

- شيبانُ كلُّه بالمُعجَمة، وفيها سنانُ بن أبي سنانٍ[٦]، وابن ربيعةَ[٧]،

(١) سلمانُ بن عامرِ بن أوس بن حجر الضَّبيُّ، روى عن النَّبيِّ ﷺ، وروت عنه ابنة أخيه أمُّ الرَّائح وابن سيرينَ وحفصةُ بنت سيرينَ وغيرُهم، توفِّي في خلافة عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر «أسد الغابة» (٢/ ٢٦٤)، «الإصابة» (٣/ ١١٨).

(٢) سلمانُ الأغرُّ أبو عبد الله المدنيُّ، روى عن أبي هريرةَ وعبدِ الله بن عمرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وغيرِهما، وعنه ابناه عبد الله وعبيد وغيرُهما. انظر «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ١٣٩).

(٣) ذكر الحافظ ابن حجر في «التَّهذيب» رَجلَين اسمهما عبد الرَّحمن بن سلمانَ: الأول: عبد الرَّحمن الحجريُّ الرُّعينيُّ المصريُّ وثَّقه ابن يونسَ وقال البخاريُّ: فيه نظرٌ. وقال أبو حاتم: مُضطربٌ. وحديثُه عند مسلمٍ. والثَّاني: عبد الرَّحمن بن سلمانَ أبو الأعيس الخولانِيُّ الشَّاميُّ، روى عن عمرَ بن عبد العزيز وغيرِه، وذكره ابن حبَّانَ في «الثِّقات» وهو مِن التَّابعين. انظر «تهذيب التَّهذيب» (٦/ ١٨٧).

(٤) عمرو بن سَلِمةَ أبو بريدٍ الجَرميُّ، وهو الذي كان يؤمُّ قومَه في حياة النَّبيِّ ﷺ وهو صبيٌّ، حدَّث عنه أبو قِلابةَ الجرميُّ وأبو الزُّبير المكيُّ وعاصمٌ الأحول وغيرُهم، توفِّي سنة (٨٥هـ). انظر «أسد الغابة» (٣/ ٧٣١)، «الإصابة» (٤/ ٥٣١).

(٥) عبد الخالق بن سلمةَ الشَّيبانِيُّ أبو روحٍ البصريُّ، وقيل: هما اثنان، روى عن سعيدِ بن المُسيِّب، وروى عنه شعبةُ وحمَّاد بن زيدٍ وغيرُهما، وثَّقه أحمدُ وابن مَعينٍ وأبو داودَ والنَّسائيُّ، وذكره ابن حبَّان في «الثِّقات». «تهذيب التَّهذيب» (٦/ ١٢٣).

(٦) المقصود هنا هو سنانُ بن أبي سنانٍ يزيدُ بن أبي أُميَّة، ويقال: ابن ربيعةَ الدِّيليُّ المدنِيُّ، تابعيٌّ ثقةٌ، روى عن أبي هريرةَ وجابرٍ وغيرِهم، وروى عنه الزُّهريُّ وزيدُ بن أسلمَ. قال العجليُّ: تابعيٌّ ثقةٌ. وذكره ابن حبَّان في «الثِّقات». توفِّي سنة (١٠٥هـ). انظر «تاريخ الإسلام» (٣/ ٥٩)، «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ٢٤٢). وهناك صحابيٌّ أيضًا بهذا الاسم، إلَّا أنَّ السُّيوطيَّ في «التَّدريب» أشار إلى هذا، فترجمنا له. انظر «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٨١٢).

(٧) سنانُ بن ربيعةَ الباهليُّ، أبو ربيعةَ البصريُّ روى عن أنسٍ وشهر بن حوشبٍ، وروى عنه الحمَّادان =

وابن سلمةَ[١]، وأحمدُ بن سنانٍ[٢]، وأبو سنانٍ ضِرَارُ بن مُرَّة[٣]، وأمُّ سنانٍ[٤] بالمهملة والنُّون.

- عُبيدةُ بالضَّمِّ[٥] إلاَّ السَّلْمانيَّ[٦]، وابنَ سفيانَ[٧]، وابنَ حُميدٍ[٨]، وعامرِ بن عَبيدة[٩] فبالفتح.

= وسعيدٌ وغيرُهم، روى له البخاريُّ مقرونًا بغيره في «الصَّحيح»، وقال ابن مَعينٍ: ليس بالقويِّ. انظر «تاريخ الإسلام» (٣/ ٦٧٠)، «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ٢٤٠).

(١) هو الصَّحابي سنانُ بن سلمةَ بن المُحبِّق الهذليُّ، يُكنَّى أبا عبد الرَّحمن، وقيل: أبو حبتر، وأبو يسر. وُلد في حياة النَّبيِّ ﷺ، وهو الذي سمَّاه سنانًا، واختَلف بعضُهم في صحبتِه، وذَكره ابن سعدٍ في التَّابعين في الطَّبقة الأُولى مِن أهل البصرة، وقال العجليُّ: تابعيٌّ ثقةٌ، وذَكره ابن حبَّان في الصَّحابة، توفِّي آخرَ ولاية الحجَّاج. «أُسد الغابة» (٢/ ٣٠٧)، «الإصابة» (٣/ ٢٠١).

(٢) أحمدُ بن سنانِ بن أسدٍ الواسطيُّ، سمع وكيعَ بن الجرَّاح ويحيى القطَّان وغيرَهما، وعنه البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما، توفِّي سنة (٢٥٩هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٢/ ٢٤٥)، «تهذيب التَّهذيب» (١/ ٣٤).

(٣) ضرار بن مرَّةَ أبو سنانٍ الشَّيبانيُّ الكوفيُّ، روى عن سعيدِ بن جبيرٍ وعبدِ الله بن أبي الهذيل وغيرِهما، وروى عنه سفيانُ وشعبةُ وغيرُهما، وثَّقه أحمدُ ويحيى القطَّان وأبو حاتمٍ وغيرُهم. توفِّي سنة (١٣٢هـ). انظر «تاريخ الإسلام» (٣/ ٦٧٣)، «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ٤٥٧).

(٤) أمُّ سنانٍ الأسلميَّةُ، ذكرها مُطيَّنٌ في الصَّحابة، بايعتِ النَّبيَّ ﷺ، ولها أحاديثُ. انظر «أسد الغابة» (٦/ ٣٤٧)، «الإصابة» (٨/ ٤١١).

(٥) في «ن»: (كلُّه بالضَّمِّ).

(٦) عَبيدةُ بن عمرٍو السَّلْمانيُّ المُراديُّ الكوفيُّ، كان أعورَ، أسلم في عام الفتح، ولا صحبةَ له، أخذ عن عليٍّ وابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيرِهما، وبرع في الفقه، وعنه إبراهيمُ النَّخعيُّ والشَّعبيُّ وغيرُهما، توفِّي سنة (٧٢هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ٤٠)، «تقريب التَّهذيب» (ص٣٧٩).

(٧) عَبيدةُ بن سفيانَ الحضرميُّ، روى عن أبي هريرةَ وزيدِ بن خالدٍ الجُهنيِّ، وعنه ابنه عمرٌو وإسماعيلُ بن أبي حكيمٍ وغيرُهما. انظر «تاريخ الإسلام» (٣/ ٩٧)، «تهذيب التَّهذيب» (٧/ ٨٣).

(٨) عَبيدةُ بن حُميد بن صهيبٍ الكوفيُّ أبو عبد الرَّحمن الحذَّاء، ولم يكن حذَّاءً، حدَّث عن الأسودِ بن قيسٍ ويزيدَ بن أبي زيادٍ وغيرِهما، وعنه سفيانُ الثَّوريُّ وأحمدُ بن حنبلٍ وغيرُهما، توفِّي سنة (١٩٠). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٨/ ٥٠٨)، «تقريب التَّهذيب» (ص٣٧٩).

(٩) عامرُ بن عَبيدةَ الباهليُّ البصريُّ، قاضي البصرة، روى عن أنسٍ وأبي المَليح وغيرِهما، وعنه ابنه الخليلُ وشعبةُ وغيرُهما. انظر «تاريخ الإسلام» (٣/ ٩٠٣)، «تهذيب التَّهذيب» (٥/ ٧٩).

- عُبيدٌ كلُّه بالضَّمِّ.

- عُبادة بالضَّمِّ، إلاَّ محمَّدَ بن عَبادة[1] شيخَ البخاريِّ فبالفتح.

- عَبْدةُ بإسكان المُوحَّدة، إلاَّ عامرَ بن عَبَدة[2]، وبَجَالة بن عَبَدة[3] فبالفتح والإسكان.

- عَبَّادٌ كلُّه بالفتح والتَّشديد، إلاَّ قيسَ بن عُبَادٍ[4] فبالضَّمِّ والتَّخفيف.

- عَقيل بالفتح، إلاَّ ابنَ خالدٍ[5]، وهو عن الزُّهريِّ غير منسوبٍ، ويحيى بن عُقيلٍ[6]، وبني عُقيلٍ فبالضَّمِّ.

- واقِدٌ كلُّه بالقاف.

---

(١) محمَّد بن عبادةَ بن البختريِّ الأسديُّ، روى عن أبي أحمدَ الزُّبيريِّ وأبي أسامةَ وغيرِهما، وروى عنه أبو داودَ وابن ماجه وأبو حاتمٍ وغيرُهم. انظر «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ٢٤٧).

(٢) عامرُ بن عَبَدةَ بفتح الباء وقيل: بسكونها، البجليُّ، أبو إياسٍ الكوفيُّ، روى عن ابن مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وروى عنه المُسيِّب بن رافعٍ، ذَكره ابن حبَّان في «الثِّقات»، ووثَّقه ابن مَعينٍ وأبو حاتمٍ وابن عبد البرِّ. «تهذيب التَّهذيب» (٥/ ٧٨).

(٣) بُجالةُ بن عبدةَ التَّميميُّ العنبريُّ البصريُّ، كاتب جزء بن معاويةَ، عمُّ الأحنف بن قيسٍ، روى عن عبد الرَّحمن بن عوف وابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وروى عنه قتادةُ وعمرُو بن دينارٍ وغيرُهما. ذَكره ابن حبَّان في «الثِّقات». انظر «تاريخ الإسلام» (٢/ ٧٩٢)، «تهذيب التَّهذيب» (١/ ٤١٧).

(٤) قيسُ بن عُبَادٍ أبو عبد الله القيسيُّ الضُّبعيُّ البصريُّ، روى عن عمرَ وعليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وغيرهما مِن الصَّحابة، وروى عنه الحسنُ وابن سيرينَ وغيرهما، ذَكره ابن حبَّان في «الثِّقات»، قَتله الحجَّاج بعد الثَّمانين. انظر «تاريخ الإسلام» (٢/ ٩٩١)، «تهذيب التَّهذيب» (٨/ ٤٠٠).

(٥) عُقيلُ بن خالدٍ أبو خالدٍ الأيليُّ، مولى آل عثمانَ بنِ عفَّان، حدَّث عن الزُّهريِّ وعكرمةَ وغيرِهما، وعنه ابنه إبراهيمُ وابن أخيه سلامةُ بن روح وغيرُهما، توفِّي سنة (١٤٤هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٦/ ٣٠٢)، «تهذيب التَّهذيب» (٧/ ٢٥٥).

(٦) يحيى بن عقيلٍ الخُزاعيُّ، تابعيٌّ بصريٌّ نزل مرو، روى عن عِمرانَ وأنسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وروى عنه سليمانُ التَّيميُّ وعزرةُ بن ثابتٍ وغيرهما، قال ابن مَعينٍ: ليس به بأسٌ. وذَكره ابن حبَّان في «الثِّقات». انظر «تاريخ الإسلام» (٣/ ٣٣٨)، «تهذيب التَّهذيب» (١١/ ٢٥٩).

الأنساب:

- الأيليُّ كلُّه بفتح الهمزة وإسكان المُثنَّاة.

- البزَّاز بزاءَين، إلاَّ خلفَ بن هشامٍ البَزَّار[١]، والحسن بن الصَّبَّاح[٢] فآخرُهما راءٌ.

- البَصريُّ بالباء مَفتوحةً ومكسورةً، نسبة إلى البَصرة، إلاَّ مالكَ بن أوسِ بن الحَدَثان النَّصريَّ[٣]، وعبدَ الواحد النَّصريَّ[٤]، وسالمًا مَولى النَّصريِّين فبالنُّون.

- الثَّوريُّ كلُّه بالمُثلَّثة، إلاَّ أبا يعلى محمَّدَ بن السَّلط التَّوَّزيَّ[٥] فبالمُثنَّاة فوقُ، وتشديدِ الواو المفتوحة وبالزَّاي.

---

(١) خَلفُ بن هشامِ بن ثعلبٍ البغداديُّ أبو محمَّدٍ البغداديُّ البزَّار المُقرئ، سمع من مالكِ بن أنسٍ وحمَّاد بن زيدٍ وغيرِهما، وعنه مسلمٌ وأبو داودَ وأبو زرعةَ وغيرُهم، توفِّي سنة (٢٢٩هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٠/ ٥٧٦)، «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ١٥٦)

(٢) الحسن بن الصَّبَّاح الواسطيُّ ثُمَّ البغداديُّ أبو عليٍّ البزَّار، حدَّث عن سفيانَ بن عيينةَ ووكيعٍ وغيرِهما، وحدَّث عنه البخاريُّ وأبو داودَ والتِّرمذيُّ وغيرُهم، توفِّي سنة (٢٤٩هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٢/ ١٤٩)، «تهذيب التَّهذيب» (٢/ ٢٨٩).

(٣) مالكُ بن أوسِ بن الحَدَثان بن عوفٍ النَّصريُّ أبو سعدٍ الحجازيُّ المدنيُّ، أدرك حياة النَّبيِّ ﷺ واختلف في صحبته، حدَّث عن عمرَ وعليٍّ وعثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وغيرِهم، وعنه الزُّهريُّ وابن المُنكدِر وغيرُهما. توفِّي سنة (٩٢هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ١٧١)، «تهذيب التَّهذيب» (١٠/ ١٠).

(٤) عبد الواحد بن عبد الله بن كعبٍ النَّصريُّ، أبو بشرٍ الدِّمشقيُّ، ويُقال: الحمصيُّ، ويُعرف أبوه بابن بُسرٍ، روى عن أبيه وعن واثلةَ بن الأسقع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيرِهما، وعنه ابنُ عجلان والأوزاعيُّ، وثَّقه ابن مَعينٍ والعجليُّ والدَّارقطنيُّ، وذَكره ابن حبَّان في «الثِّقات». انظر «تاريخ الإسلام» (٣/ ٩٥)، «تهذيب التَّهذيب» (٦/ ٤٣٦).

(٥) محمَّد بن الصَّلت البصريُّ، أبو يعلى التَّوَّزيُّ، روى عن ابن عيينةَ وأبي ضمرةَ وغيرِهما، وروى عنه أبو زرعةَ وأبو حاتمٍ وآخرون، قال أبو حاتمٍ: صدوقٌ. وذكره ابن حبَّان في «الثِّقات»، مات سنة (٢١٨هـ). انظر «تاريخ الإسلام» (٥/ ٦٧٧)، «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ٢٣٣).

- الجُريريُّ كلُّه بضمِّ الجيم وفتح الرَّاء إلاَّ يحيى[١] بنَ بشرٍ[٢] شيخَهما فبالحاء المَفتوحةِ.

- الحارثيُّ بالحاء والمُثلَّثة، وفيها[٣] سعدٌ الجاري[٤] بالجيم.

- الحِزاميُّ[٥] كلُّه بالزَّاي، وقولُه في مسلمٍ في حديث أبي اليَسْر: كان لي على فلانٍ الحَرَاميِّ[٦]. قيل: بالرَّاء، وقيل: بالزَّاي، وقيل: الجُذاميِّ بالجيم والذَّال.

- السَّلَميُّ في الأنصار بفتحِهما ويجوز في لُغَيَّةٍ كسرُ اللاَّم، وبضمِّ السِّين في بني سُليمٍ.

- الهَمْداني كلُّه بالإسكان والمُهمَلة، والله أعلم.



(١) في «ن»: (أبا يحيى).

(٢) يحيى بن بشرِ بن كثيرٍ أبو زكريا الأسديُّ الكوفيُّ الحريريُّ التَّاجر، سمع معاويةَ بن سلام وسعيدَ بن عبد العزيز وغيرَهما، وحدَّث عنه مسلمٌ ومُطيَّنٌ وغيرُهما، توفِّي سنة (٢٢٩هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٠/ ٦٤٨)، «تهذيب التَّهذيب» (١١/ ١٨٩).

(٣) في «ن»: (وفيهما).

(٤) سعدُ بن نوفلٍ أبو عبد الله الجاريُّ، عامل عمرَ على الجار ساحل المدينة النَّبويَّة، وعند البخاريِّ في «تاريخه» سعيدٌ، ذَكره في ترجمة ابنه عمرٍو، وروى عن عمرَ وغيرِه، روى عنه عبد الله بن دينارٍ وزيدُ بن أسلمَ. انظر «التَّاريخ الكبير» (٦/ ٣٣٩)، «التُّحفة اللَّطيفة» للسَّخاويِّ (١/ ٣٩٤).

(٥) في «ف»: (الخُزامي).

(٦) في «ف»: (الخُزامي). والحديث طويلٌ في «صحيح مسلمٍ» (٣٠٠٦)، من حديث عُبادةَ بن الصَّامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

النَّوعُ الرَّابعُ والخمسونَ: المُتَّفِقُ والمُفتَرِقُ

هو مُتَّفِقٌ خطًّا ولفظًا، وللخطيب فيه كتابٌ نفيسٌ [١]، وهو أقسام:

⊙ الأوَّل: اتَّفقت أسماؤهم وأسماء آبائِهم، كالخليل بن أحمدَ ستَّةٌ [٢]:

- أوَّلهم: شيخُ سيبويه، ولم يسمَّ أحدٌ [٣] أحمدَ بعد نبيِّنا ﷺ قبل أبي الخليلِ [٤] هذا [٥].

- الثَّاني: أبو بشرٍ المُزنِيُّ البصريُّ [٦].

- الثَّالث: أصبهانيٌّ.

- الرَّابع: أبو سعيدٍ السِّجْزِيُّ القاضي الحنفيُّ [٧].

- الخامس: أبو سعيدٍ البُستيُّ القاضي [٨]، روى عنه البيهقيُّ.

---

(١) وهو «المُتَّفِق والمُفترِق» للخطيب البغداديِّ، وهو مطبوعٌ. وقال السُّيوطيُّ: على إعوازٍ فيه. انظر «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٨٢٠).

(٢) في «ن»: (أحد ستَّةٍ). (٣) سقط من «ف»، و«ن»: (أحد).

(٤) الخليل بن أحمدَ الفراهيديُّ أبو عبد الرَّحمن البصريُّ، الإمام صاحب العربيَّة ومُنشِئُ علم العَروض، حدَّث عن أيُّوبَ السِّختيانِيِّ وعاصمٍ الأحول وغيرِهما، وأخذ عنه سيبويه والنَّضر بن شُميلٍ وغيرُهما، توفِّي سنة (١٦٠هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٧/ ٤٢٩)، «تقريب التَّهذيب» (ص١٩٥).

(٥) قاله المُبرِّد، كما ذكره ابن الصَّلاح في «مقدِّمته» (ص٣٥٨)، وتعقَّبه ابن المُلقِّن فقال: يُعترض بأحمدَ بن حفصِ بن المُغيرةِ الصَّحابيِّ على أحد الأقوال في اسمِه. «المُقنع» (٢/ ٦١٥).

(٦) الخليل بن أحمدَ المُزنِيُّ، ويقال: أبو البشر البصريُّ، روى عن المُستنير بن أخضرَ بن معاويةَ، وعنه إبراهيمُ بن محمَّدٍ والعبَّاس بن عبد العظيم وغيرُهما، وخلطه بعضُهم بالفراهيديِّ، ونبَّه عليه البخاريُّ. انظر «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ١٦٥).

(٧) الخليلُ بن أحمدَ السِّجزيُّ أبو سعيدٍ، سمع أبا القاسم البغويَّ ويحيى بن صاعدٍ وغيرَهما، وروى عنه الحاكم وأبو يعقوب وغيرُهما، توفِّي سنة (٣٧٨هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٦/ ٤٣٧).

(٨) الخليلُ بن أحمدَ بن محمَّدٍ، القاضي أبو سعيدٍ البستيُّ، روى عن أحمدَ بن المُظفَّر، وروى عنه البيهقيُّ وجماعةٌ، توفِّي بعد (٤٠٠هـ). انظر «تاريخ الإسلام» (٩/ ١٦٦)، «الوافي بالوَفَيات» (١٣/ ٢٤٥).

- السَّادس: أبو سعيدٍ البُستيُّ الشَّافعيِّ[١]، عنه[٢] أبو العبَّاس العُذْريُّ[٣].

⊙ الثَّاني: اتَّفقت أسماؤهم وأسماءُ آبائهم وأجدادهم[٤]:

- كأحمدَ بن جعفرِ بن حمدانَ، أربعةٌ كلُّهم يَرْوُون عمَّن يُسمى عبدَ الله وفي[٥] عصرٍ:

- أحدُهم: القَطِيعيُّ أبو بكرٍ[٦] عن عبدِ الله بنِ أحمدَ بن حنبلٍ.

- الثَّاني: السَّقَطيُّ أبو بكرٍ عن عبدِ الله بن أحمدَ الدَّورَقيِّ[٧].

- الثَّالث: دِينوريٌّ[٨] عن عبد الله بن محمَّد بن سِنَانٍ.

---

(١) الخليلُ بن أحمدَ بن عبد الله البُستيُّ الشَّافعيُّ، أبو سعيدٍ، روى عن أبي محمَّد بن النَّحَّاس وابن القصَّار، وعنه أبو العبَّاس العذريُّ، وكان ثبتًا صدوقًا، قدم الأندلس مِن العراق في سنة (٤٢٢هـ). «الصِّلة» لابن بشكوال (١/ ١٧٩)، «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص٣٥٩).

(٢) في «ن»: (روى عنه).

(٣) في «ف»: (العدويُّ). وهو أحمدُ بن عمرَ بن أنسٍ العذريُّ أبو العبَّاس المرِّيُّ ويُعرف بابن الدِّلائيِّ، وحدَّث عنه ابن عبد البرِّ وابن حزمٍ وغيرِهم، توفِّي (٤٧٨هـ). انظر «بغية الملتمس» لابن عميرة (ص١٩٧)، «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٤١٧).

(٤) في «ف»: (وأسماء أجدادهم).

(٥) سقط «ت»، و«ف»: (و).

(٦) أحمدُ بن جعفرِ بن حمدان القطيعيُّ أبو بكرٍ، رواي «مسندِ الإمام أحمدَ»، سمع محمَّد بن يونسَ وبشرَ بن موسى وغيرَهما، وعنه الدَّارقطنيُّ وابن شاهينَ والحاكم وغيرُهم. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٦/ ٢١١).

(٧) أحمدُ بن جعفرِ بن حمدان السَّقطيُّ أبو بكرٍ البصريُّ، سمع الدَّورقيَّ والعنبريَّ، وسمع منه أبو نُعيمٍ والإشبيليُّ، توفِّي سنة (٣٦٤هـ). انظر «تاريخ الإسلام» (٨/ ٢٨٣)، «تجريد الأسماء والكنى» لابن الفرَّاء (١/ ٣٧).

(٨) أحمدُ بن جعفرِ بن حمدان، أبو عليٍّ الدِّينوريُّ النَّحويُّ، تلميذ أبي عثمانَ المازنِيِّ، حدَّث عن عبد الله بن محمَّد بن سنان الرَّوحيِّ، وروى عنه عليُّ بن القاسم الرَّازيُّ وغيرُه، توفِّي سنة (٢٨٩). انظر «تاريخ الإسلام» (٦/ ٦٧٠)، «تجريد الأسماء والكنى» (١/ ٣٧).

- الرَّابع: طَرسُوسيٌّ[١] عن عبدِ الله بن جابرٍ الطَّرسوسيِّ.

محمَّدُ بن يعقوبَ بن يوسفَ النَّيسَابُورِيُّ، اثنان في عصرٍ[٢]، روى عنهما الحاكم:

- أحدُهما: أبو العبَّاس الأصمُّ[٣].

- والثَّاني: أبو عبدِ الله بن الأخرمِ الحافظُ[٤].

⊙ الثَّالث: ما اتَّفق في الكُنية والنِّسبة:

كأبي عمران الجَونِيِّ، اثنان:

- عبد الملك التَّابعيُّ[٥].

- وموسى بن سهلٍ[٦] البصريُّ[٧].

---

(١) أحمدُ بن جعفرِ بن حمدان أبو الحسن الطَّرسوسيُّ، حدَّث عن محمَّد بن حصنٍ الطَّرسوسيِّ، وروى عنه عبد الرَّحمن بن عمرَ الدِّمشقيُّ، توفِّي سنة (٣٦٨هـ). انظر «تاريخ الإسلام» (٨/ ٢٨٣)، «تجريد الأسماء والكنى» (١/ ٣٨).

(٢) في «ف»: (عصره).

(٣) محمَّد بن يعقوبَ بن يوسفَ النَّيسابوريُّ أبو العبَّاس الأصمُّ الأمويُّ مولاهم، سمع مِن أحمدَ بن يوسفَ السُّلميِّ وأحمدَ بن الأزهر وغيرِهما، روى عنه محمَّدٌ الدَّرويُّ وعبد الرَّحمن بن أبي حاتمٍ وغيرُهما، وكان يَكره أنْ يُقال له الأصمُّ، توفِّي سنة (٣٤٦هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٥/ ٤٥٢).

(٤) محمَّد بن يعقوبَ بن يوسفَ الشَّيبانِيُّ النَّيسابوريُّ ابنُ الأخرم أبو عبد الله، سمع مِن ولده يحيى بن محمَّد حَيْكَان وعليِّ بن الحسن الهلاليِّ وغيرِهما، وحدَّث عنه أبو بكر بن إسحاقَ الصِّبغيُّ وحسانُ بن محمَّدٍ الفقيه وغيرُهما، توفِّي سنة (٣٤٤هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٥/ ٤٦٦).

(٥) عبد الملك بن حبيبٍ أبو عِمرانَ الجَونِيُّ، تابعيٌّ رأى عِمرانَ بن حصينٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، روى عن جُندَبٍ البجليِّ وأنسِ بن مالكٍ وغيرِهما، وحدَّث عنه شعبةُ والحمَّادان وغيرُهم. توفِّي سنة (١٢٣هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٥/ ٢٥٥)، «تهذيب التَّهذيب» (٦/ ٣٨٩).

(٦) في «ف»: (سهيل).

(٧) موسى بن سهل بن كثيرٍ أبو عِمرانَ البغداديُّ الوَشَّاءُ، المُحدِّث المُعمَّر، أحد الضُّعفاء الذين يُحتمَل حالُهم، سمع إسماعيلَ بنَ عُليَّةَ وإسحاقَ الأزرقَ وغيرَهما، وروى عنه عثمانُ بن أحمد السَّمَّاك وأحمدُ بن عثمان الأَدَميُّ وغيرُهما، توفِّي سنة (٢٧٨هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٣/ ١٤٩)، «تهذيب التَّهذيب» (١٠/ ٣٤٨).

وأبي بكرِ بن عيَّاشٍ، ثلاثة:

- القاريُّ[١].

- والحمصيُّ، عنه جعفرُ بن عبد الواحدِ.

- والسُّلَميُّ الباجُدَّائيُّ[٢].

⊙ الرَّابع: عَكسُه كصالحِ بن أبي صالح، أربعةٌ:

- مولى التَّوأمة[٣].

- والذي أبوه أبو صالحٍ السَّمَّان[٤].

- والسَّدوسيُّ عن عليٍّ وعائشةَ.

- ومولى عمرو بن حُريثٍ[٥].

⊙ الخامس: اتَّفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأنسابِهم.

---

(١) أبـو بكر بن عيَّاش بن سـالمٍ الأسـديُّ الكوفيُّ الحنَّـاطُ المُقرئُ، مولى واصلِ الأحـدبِ، روى عن أبيه وعن أبي إسـحاقَ السَّـبيعيِّ وغيرِهما، وعنه الثَّـوريُّ وابن المبارك وغيرُهما. انظر «سـير أعلام النُّبلاء» (٨/ ٤٩٥)، «تهذيب التَّهذيب» (١٢/ ٣٤).

(٢) الحُسين بـن عيَّـاشٍ أبو بكرٍ السُّـلميُّ الجـزريُّ الباجُدائيُّ، روى عـن جعفرِ بن برقان زهيـر بن معاوية وغيرِهمـا، وعنـه هلالُ بن العلاء وعبـد الحميد بن محمَّدٍ وغيرُهما، توفِّي سـنة (٢٠٤هـ). انظر «تاريخ الإسلام» (٥/ ٥٥)، «تهذيب التَّهذيب» (٢/ ٣٦٢).

(٣) صالـح بـن أبي صالحٍ مولـى التَّوأمة بنتِ أُميَّـةَ، روى عن أبي الدَّرداء وعائشـةَ وغيرِهما، وعنه موسـى بـن عقبةَ وابـن أبي ذئبٍ وغيرُهما، توفِّي سـنة (١٢٥هـ). انظر «تاريخ الإسـلام» (٣/ ٤٣٣)، «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ٤٠٥).

(٤) صالح بن أبي صالحٍ ذكوان السَّمَّان، روى عن أبيه وعن أنسٍ بن مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيرِهما، وعنه هشامُ بن عروةَ وابن أبي ذئبٍ وغيرُهما. انظر «تاريخ الإسلام» (٣/ ٦١)، «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ٣٩٤).

(٥) صالـح بـن أبي صالحٍ مهرانُ الكوفيُّ مولى عمرِو بن حريـثٍ المخزوميِّ، روى عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعنه أبو بكر بن عيَّاشٍ. انظر «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ٣٩٤).

- كمحمَّد بن عبد الله الأنصاريِّ[١] القاضي[٢] المشهور عنه البخاريِّ.

- والثَّاني: أبو سلمةَ[٣] ضعيفٌ.

⊙ السَّادس: في الاسم أو الكُنية كحمَّادٍ، وعبدِ الله وشبهِه. قال سلمةُ بن سليمانَ: إذا قيل بمكة عبد الله فهو ابن الزُّبير، أو بالمدينة فابن عمرَ، وبالكوفة ابن[٤] مسعودٍ، وبالبصرة ابن عبَّاسٍ، وبخراسان ابن المُبارَك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وقال الخليليُّ: إذا قاله المِصريُّ فابنُ عمرٍو، أو[٥] المكيُّ فابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وقال بعض الحُفَّاظ: إنَّ شعبةَ يروي عن ستَّةٍ عن ابن عبَّاسٍ كلُّهم أبو حمزةَ بالحاء والزَّاي، إلاَّ أبا جمرةَ بالجيم والرَّاء نصر بن عمرانَ الضُّبعيَّ[٦]، وإنَّه إذا أطلقَه فهو بالجيم.

⊙ السَّابع: في النِّسبة كالآمُليِّ، قال السَّمعانِيُّ: أكثر علماء طَبرستان مِن آمُلها، وشُهِر بالنَّسبة إلى آمُلِ جيحون عبدُ الله بن حمَّاد[٧] شيخُ البخاريِّ، وخُطِّئ[٨] أبو[٩] عليٍّ الغسَّانيُّ، ثمَّ القاضي عياضٌ[١٠] في قولِهما: إنَّه إلى[١١] آمُلِ طبرستان.

---

(١) في «ف»: (بن الأنصاريِّ).

(٢) محمَّد بن عبد الله بن المُثنَّى الأنصاريُّ أبو عبد الله القاضي، روى عن أبيه وسليمانَ التَّيميِّ وغيرِهما، وروى عنه البخاريُّ، توفِّي سنة (٢١٤). انظر «تاريخ الإسلام» (٥/ ٤٤١)، «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ٢٧٤).

(٣) محمَّد بن عبد الله بن زيادٍ الأنصاريُّ أبو سلمةَ البصريُّ، روى عن حُميدٍ الطَّويل وسليمانَ التَّيميِّ وغيرِهما، وروى عنه الحسن بن رضوانَ وعصامُ بن يوسفَ البلخيُّ وغيرُهما. انظر «تاريخ الإسلام» (٥/ ٤٤١)، «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ٢٥٦).

(٤) في «ف»: (فابن).

(٥) في الأصل: (و) بدل (أو).

(٦) نصر بن عِمرانَ الضُّبعيُّ البصريُّ، حدَّث عن ابن عبَّاسٍ وابن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وغيرِهما، وروى عنه مَعمَرٌ وشعبةُ وغيرُهما، توفِّي سنة (١٢٧هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٥/ ٢٤٣)، «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٣١).

(٧) عبد الله بن حمَّاد بن أيُّوبَ الآمُليُّ، سمع القَعنبيَّ وأبا اليمان وغيرِهما، وروى عنه البخاريُّ وعمرُ بن بجير وغيرُهما، توفِّي سنة (٢٧٣). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٢/ ٦١١)، «تهذيب التَّهذيب» (٥/ ١٩٠).

(٨) زاد بعدها في «ي»: (عبد الله بن حمَّاد).

(٩) في «ف»، و«ن»: (أبا).

(١٠) في «ن»: (عياضًا)

(١١) في «ي»: (من)

ومِن ذلك الحنفيُّ إلى بني حنيفةَ وإلى المذهب، وكثير مِن المُحدِّثين يَنسِبون إلى المذهب «حَنيفيٌّ» بزيادة ياءٍ[١]، ووافقَهم مِنَ النَّحْوِيِّين ابن الأنباريِّ وحدَه، ثمَّ ما وجد مِن هذا الباب غير مُبيَّنٍ فيُعرَف بالرَّاوي أو المَرويِّ[٢] عنه، أو ببيانِه في طريقٍ آخرَ، والله أعلم.

النَّوعُ الخامسُ والخمسونَ

يَتركَّب مِن النَّوعَين قبلَه، وللخطيب فيه كتابٌ[٣]، وهو أنْ يتَّفقَ أسماؤهما أو شبهُهما، ويختلفَ ويأتلفَ ذلك في أبوَيهما أو عكسه.

- كموسى بن عَليٍّ بالفتح كثيرون، وبضمِّها موسى بن عُلَيِّ بن رباحٍ المِصريُّ[٤]، ومنهم مَن فتحها، وقيل: بالضَّمِّ لقبٌ، وبالفتح اسمٌ[٥].
- وكمحمَّد بن عبد الله المُخَرِّميِّ[٦] بضمَّةٍ، ثمَّ فتحةٍ، ثمَّ كسرةٍ إلى مُخَرِّمٍ ببغداد مشهور، ومحمَّدِ بن عبد الله المَخْرَميِّ إلى مخرمةَ غير مشهورٍ، روى عن الشَّافعيِّ.

---

(١) في «ف»: (الياء).

(٢) في «ن»: (بالمرويِّ).

(٣) سمَّاه «تلخيص المُتشابه»، وهو مِن أحسن كُتبِه. انظر «تدريب الرَّاوي» (٢/ ٨٣٧).

(٤) موسى بن عُليِّ بن رباحٍ اللَّخميُّ المِصريُّ، حدَّث عن أبيه وعن محمَّد بن المُنكدِر، وعنه أسامةُ بن زيدٍ اللَّيثيُّ ويحيى بن أيُّوبَ وغيرُهما، توفِّي سنة (١٦٣هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٧/ ٤١١)، «تهذيب التَّهذيب» (١٠/ ٣٦٣).

(٥) في هامش «ي»: (قال الحافظ أبو عليٍّ الغسانيُّ في كتابِه «تقييد المُهمَل» في باب عَليٍّ وعُليٍّ: عَليٌّ بفتح العين كثيرٌ، وبضمِّها واحدٌ، فهو عُليُّ بن رباح اللَّخميُّ والدُ موسى بن عُليٍّ، قال البخاريُّ: والصَّحيح عَليٌّ بالفتح، وقال أبو داودَ السِّجستانيُّ: سمعتُ أحمدَ بن حنبلٍ يقول: كان عبد الله بن يزيدَ لا يقول: عُليُّ بن رباحٍ بالضَّمِّ، يقول: عَليٌّ بالفتح؛ لأنَّه كان يكره ذلك، وروى بإسنادِه إلى اللَّيث بن سعدٍ يقول: سمعتُ موسى بن عَليٍّ يقول: مَن قال: موسى بن عُليٍّ لم أجعلْه في حلٍّ. والله أعلم).

(٦) محمَّد بن عبد الله بن المُبارَك المُخَرِّميُّ، حدَّث عن وكيعٍ ويحيى بن سعيدٍ وغيرِهما، وعنه البخاريُّ وأبو داودَ غيرُهما، توفِّي سنة (٢٥٤هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٢/ ٣٤٧)، «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ٢٧٣).

- وكَثَورِ بن يزيدَ الكَلاعيِّ[١]، وثَورِ بن زيدٍ الدِّيليِّ[٢] في «الصَّحيحَين»[٣]، والأوَّل في «مسلمٍ» خاصَّةً[٤].

- وكأبي عمرٍو[٥] الشَّيبانِيِّ التَّابعيِّ بالمُعجمة، سعدُ بن إياسٍ[٦]، ومثله اللُّغويُّ إسحاقُ بن مِرَارٍ[٧] كضرابٍ، وقيل: كغزالٍ، وقيل: كعمَّارٍ[٨]، وأبي عمرٍو السَّيبانِيِّ[٩] التَّابعيِّ بالمهملة، زُرعةَ والد يحيى.

---

(١) ثور بن يزيدَ أبو يزيدَ الكَلاعيُّ، حدَّث عن خالدِ بن معدانَ وراشـدِ بن سـعدٍ، وعنه ابن إسـحاقَ وسـفيانُ الثَّوريُّ وغيرُهما، توفِّي سنة (١٥٣هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٦/ ٣٤٥)، «تهذيب التَّهذيب» (٢/ ٣٥).

(٢) ثـور بـن زيدٍ الدِّيلـيُّ مولاهم المدنيُّ، روى عن سـالمٍ أبـي الغيث وأبـي الزِّناد وغيرِهمـا، وعنه مالكٌ وسـليمانُ بـن بـلالٍ وغيرُهما، توفِّي سـنة (١٣٥هـ). انظر «سـير أعـلام النُّبـلاء» (٦/ ٣٤٤)، «تهذيب التَّهذيب» (٢/ ٣٢).

(٣) روى البخاريُّ لثور بن زيدٍ الدِّيليِّ أحدَ عشرَ حديثًا، ومسلمٌ سبعةَ أحاديثَ.

(٤) فـي هامـش الأصل: (خرَّج البخاريُّ لهما عنه حديثَه عن خالد بن معدانَ عن أبي أمامةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يقول إذا رُفعتِ المائدة: «**الحَمْدُ للهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا، غَيرَ مَكفِيٍّ، وَلَا مُودَّعٍ، وَلَا مُستَغنًى عَنهُ رَبُّنَا**». في باب الأطعمة، وفي غير هذا المَوضِع، ولم يخرِّج مسـلمٌ له ولا لخالد بن معدان شيئًا وأمَّا ثور بن زيدٍ الدِّيليُّ فحجازيٌّ يروي عن سالمٍ وسليمانَ، روى عنه مالكٌ وطبقتُه، له أحاديثُ مُتعدِّدةٌ مُتَّفقٌ عليها). وفي هامش «ن»: (وفي البخاريِّ أيضًا).

وتعقَّبه الحافظ العراقيُّ في «تقييده» بمثل ما ورد في «حاشية الأصل» مِن أنَّ مسلمًا لم يرو لثور بن يزيد، بل روى البخاريُّ له خاصَّة. انظر «التَّقييد» للحافظ العراقيِّ (ص٤٢٠).

(٥) في «ف»: (عمر).

(٦) أبو عمرٍو الشَّيبانِيُّ سعدُ بن إياسٍ الكوفيُّ، أدرك الجاهليَّة، وكاد أنْ يكونَ صحابيًّا، روى عن عليٍّ وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيرِهما، وعنه منصورٌ والأعمش وغيرُهما، توفِّي سنة (٩٦هـ) تقريبًا. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ١٧٤)، «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ٤٦٨).

(٧) إسـحاقُ بن مِرارٍ أبو عمرٍو الشَّـيبانِيُّ النَّحْويُّ، روى عن أبي عمرو بن العلاء وركين الشَّـاميِّ وغيرِهما، توفِّي سنة (٢٠٦هـ). انظر «تاريخ الإسلام» (٥/ ٣٠)، «تهذيب التَّهذيب» (١٢/ ١٨٤).

(٨) في «ف»: (كعماد).

(٩) زرعةُ أبو عمرٍو السَّيبانِيُّ، روى عن أبي أمامةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعنه إسماعيلُ بن رافعٍ. انظر «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ٣٢٧).

- وكعَمرٍو[1] بن زُرارة بفتح العين، جماعة منهم شيخُ مسلمٍ أبو محمَّدٍ النَّيسابوريُّ[2] وبضمِّها يُعرَف بالحَدَثيِّ[3].

النَّوع السَّادسُ والخمسونَ: المُتشابِهُون في الاسمِ والنَّسَبِ المُتمايِزُونَ بالتَّقديمِ والتَّأخيرِ

كيزيدَ بن الأسودِ الصَّحابيِّ الخُزاعيِّ والجُرشيِّ[4] المُخضرَمِ المُشتهِرِ بالصَّلاح، وهو الذي استسقى به معاويةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والأسودِ بن يزيدَ النَّخعيِّ[5] التَّابعيِّ الفاضل.

وكالوليد بن مسلمٍ التَّابعيِّ البصريِّ[6]، والمشهور الدِّمشقيِّ[7] صاحبِ الأوزاعيِّ، ومسلمِ بن الوليد بن رباحٍ المدنيِّ[8].

---

(١) في «ف»: (وعمر).

(٢) عمرو بن زرارةَ بن واقدٍ الكلابيُّ، حدَّث عن هُشيم ويحيى بن زكريا وغيرِهما، وعنه البخاريُّ ومسلمٌ والنَّسائيُّ وغيرُهم، توفِّي سنة (٢٣٨هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١١/ ٤٠٧)، «تهذيب التَّهذيب» (٨/ ٣٥).

(٣) زاد في «ت» و«ي»: (والله أعلم). والحَدَثيُّ هو عمرُ بن زرارةَ أبو حفصٍ الحَدَثيُّ، حدَّث عن شَريكٍ القاضي وأبي المَليح وجماعةٍ، وعنه صالحٌ جزرة وأبو القاسم البغويُّ، توفِّي في بضعٍ وثلاثين ومئتين. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١١/ ٤٠٧)، «تهذيب التَّهذيب» (٨/ ٣٦).

(٤) يزيدُ بن الأسود الجُرَشيُّ، مِن سادة التَّابعين بالشَّام، أسلم في حياة النَّبيِّ ﷺ، ذُكر في الصَّحابة ولا يثبت. انظر «أسد الغابة» (٤/ ٧٠٠)، «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ١٣٦).

(٥) الأسودُ بن يزيدَ النَّخعيُّ الكوفيُّ، حدَّث عن معاذ بن جبلٍ وبلالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيرِهما، وحدَّث عنه ابنه عبد الرَّحمن وإبراهيم النَّخعيُّ وغيرُهما. انظر «تهذيب التَّهذيب» (١/ ٣٤٢)، «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ٥٢).

(٦) الوليدُ بن مسلم بن شهابٍ التَّميميُّ العنبريُّ أبو بشرٍ البصريُّ، روى عن أبي المُتوكِّل النَّاجي وطلحةَ بن نافعٍ وغيرِهما، وعنه منصورُ بن زاذانَ وسلمةُ بن علقمةَ وغيرُهما. انظر «تاريخ الإسلام» (٣/ ٣٣٤)، «تهذيب التَّهذيب» (١١/ ١٥١).

(٧) الوليد بن مسلمٍ القرشيُّ مولى بني أُميَّةَ، وقيل: مولى بني العبَّاس، أبو العبَّاس الدِّمشقيُّ، روى عن الأوزاعيِّ وابنِ جُريجٍ وغيرِهما، وعنه اللَّيثُ وأحمدُ بن حنبلٍ وغيرُهما، توفِّي سنة (١٩٥هـ). انظر «تاريخ الإسلام» (٤/ ١٢٤٠)، «تهذيب التَّهذيب» (١١/ ١٥١).

(٨) زاد في «ت» و«ي»: (والله أعلم). وهو مسلم بن الوليد الأنصاريُّ مولاهم البغداديُّ، ولقِّب بـ«صريع الغواني»، حامل لواء الشِّعر، كان شاعرًا، مدَّاحًا، مُحسِنًا، مُفوَّهًا، وجُلُّ مدائحه في يزيدَ بن مزيد والمهلبيِّ، توفِّي في أواخر دولة الرَّشيد، وديوانه مشهور. انظر «الشِّعر والشُّعراء» لابن قتيبة (٢/ ٨٢٢)، «سير أعلام النُّبلاء» (٨/ ٣٦٥).

النَّوعُ السَّابعُ والخمسونَ: مَعرفةُ المَنسوبِينَ إلى غَيرِ آبائِهم

هم أقسامٌ:

الأوَّل: إلى أمِّه:

- كمعاذٍ ومُعوِّذٍ وعَوذٍ، ويقال: عوفٌ، بني عفراءَ، وأبوهم الحارث.
- وبلالُ بن حمامةَ أبوه رباحٌ.
- سهيلٌ(١)، وسهلٌ(٢)، وصفوانُ(٣) بنو بيضاءَ، أبوهم وهبٌ.
- شرحبيلُ بنُ حسنةَ، أبوه عبدُ الله بن المُطاع.
- ابن بُحَينة(٤)، أبوه مالكٌ.
- محمَّدُ بن الحنفية، أبوه عليُّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
- إسماعيلُ بن عُليَّةَ(٥)، أبوه إبراهيمُ.

---

(١) سُهيلٌ وهو أخو سهلٍ الآتي، قديم الإسلام، هاجر إلى أرض الحبشة، ثُمَّ عاد إلى مكة، وهاجر إلى المدينة، فجمع الهِجرتَين جميعًا، ثَمَّ شـهد بدرًا وغيرَها، ومات بالمدينة في حياة النَّبيِّ ﷺ سـنة (٩هـ)، وصلَّى عليه رسول اللَّه في المسجد، ولم يُعقِّبْ. «أسد الغابة» (٢/ ٣٢٥)، «الإصابة» (٣/ ١٧٦).

(٢) هـو الصَّحابيُّ سـهلُ بـن بيضاءَ، وهي أمُّه، واسـم أبيه وهـبُ بن ربيعة بن عمرٍو القرشـيُّ الفهريُّ، واسـم أمِّـه البيضـاءُ دعدُ بنـت الجحدم، يُعرَفـون بأمِّهم قاله أَبو عمرُ، وكان سـهلٌ ممَّن أظهر إسـلامَه بمكَّةَ، وهو الذي مشـى إلى النَّفر الذين قاموا في نقض الصَّحيفة التي كتبها مشـركو مكَّةَ على بني هاشـمٍ حتى نقضوها وأنكروها. انظر «أسد الغابة» (٢/ ٣١٤)، «الإصابة» (٣/ ١٦٢).

(٣) صفوانُ أخو سـهلٍ وسُـهيلٍ، شهد بدرًا مع رسـول الله ﷺ وقُتل فيها، وقيل: مات في رمضانَ سنة (٣٨هـ) وقيل: آخى رسـولُ اللَّه ﷺ بينه وبين رافع بن العجلان، فقُتلا جميعًا ببدرٍ. انظر «أسـد الغابة» (٢/ ٤١٣)، «الإصابة» (٣/ ٣٥١).

(٤) هـو الصَّحابـيُّ عبد الله بن مالك بن بُحينةَ، أبو محمَّدٍ الأزديُّ، مِن أزد شـنوءةَ، وبُحينـةُ أمُّه، وقيل: أمُّ أبيه. روى عنه ابنه عليٌّ وعطاءُ بن يسـارٍ وغيرُهما، أسـلم قديمًا، وكان ناسكًا فاضلًا يصوم الدَّهر، توفِّي آخر أيَّام معاويةَ. انظر «أسد الغابة» (٣/ ٢٧١)، «الإصابة» (٤/ ١٨٩).

(٥) إسـماعيلُ بن إبراهيمَ بن مقسـمٍ الأسديُّ مولاهم أبو بشـرٍ البصريُّ، المعروف بابن عُليَّة، روى عن عاصمٍ =

الثَّاني: إلى جدَّتِه:

- كيعلى بن مُنْيَةَ[١] كرُكبة، هي أمُّ أبيه، وقيل: أمُّه.

- بشيرُ بن الخَصاصيَةَ[٢] بتخفيف الياء، هي أمُّ الثَّالث مِن أجدادِه، وقيل: أمُّه، أبوه[٣] مَعبدٌ.

الثَّالث: إلى جدِّه.

- أبو عبيدةَ بن الجرَّاح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عامرُ[٤] بن عبدِ الله بن الجرَّاح.

- حَمَل ابن النَّابغة[٥]، هو حمل ابن مالكِ بن النَّابغة.

- مُجمَّع بالفتح والكسر ابن جارية بالجيم، هو ابن يزيدَ بن جارية[٦].

- ابن جُريجٍ، عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريجٍ[٧].

= الأحول وأيُّوبَ وغيرِهما، وعنه شعبةُ وابن جُريجٍ وغيرُهما، وثَّقه ابن مَعينٍ والنَّسائيُّ وأحمدُ، توفِّي سنة (١٩٣هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٩/ ١٠٧)، «تهذيب التَّهذيب» (١/ ٢٧٧).

(١) يعلى بن مُنيَةَ بنت غزوانَ، أسلم يوم الفتح، وحَسُن إسلامُه، حدَّث عنه بنوه صفوانُ وعثمانُ ومحمَّدٌ وغيرُهم. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٣/ ١٠٠)، «تهذيب التَّهذيب» (١١/ ٣٩٩).

(٢) بشير بن الخصاصيَة صحابيٌّ أتي النَّبيَّ ﷺ فسمَّاه بشيرًا، والخصاصيَة أمُّه، روى عن النَّبيِّ ﷺ. انظر «أسد الغابة» (١/ ٢٢٩)، «الإصابة» (١/ ٤٤٤).

(٣) في «ن»: (وأبوه).

(٤) في «ف»: (هو عامر).

(٥) حَمَلُ بن مالكٍ ابن النَّابغة الهذليُّ أبو نضلةَ له صحبةٌ، روى عن النَّبيِّ ﷺ في قصَّة الجنين. انظر «أسد الغابة» (١/ ٥٣٥)، «الإصابة» (٢/ ١٠٨).

(٦) هو الصَّحابيُّ مُجمَّع بن يزيدَ بن جاريةَ، أخو عبد الرَّحمن، هو ابن أخي مُجمَّع بن جاريةَ بن عامرٍ الأنصاريِّ الأوسيِّ، قال ابن منده: «أراهما واحدًا». يعني هذا ومُجمَّع بن جاريةَ، وقول أبي عمرَ يدلُّ على أنَّه رآهما اثنين، وإنَّما الاختلاف في أمر حديثِه مُتَّصلٌ أو مُرسَلٌ؟ انظر «أسد الغابة» (٤/ ٢٩٢)، «الإصابة» (٥/ ٥٧٧).

(٧) عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريجٍ، حدَّث عن عطاءِ بن أبي رباحٍ وابن أبي مُليكَةَ وغيرِهما، وعنه ثورُ بن يزيدٍ والأوزاعيُّ وغيرُهما، توفِّي سنة (١٥٠هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٦/ ٣٢٥)، «تهذيب التَّهذيب» (٦/ ٤٠٢).

- بنو الماجِشُون بكسر الجيم وضمِّ الشِّين، منهم يوسفُ بن يعقوبَ بن أبي سلمةَ الماجِشُون[١]، هو لقبُ يعقوبَ، جرى على بنيه وبني أخيه عبد الله بن أبي سلمة، ومعناه الأبيض الأحمر.

- ابن أبي ليلى الفقيه، محمَّد بن عبد الرَّحمن بن أبي ليلى.

- ابن أبي مُلَيكةَ، عبد الله بن عبيد[٢] الله بن أبي مُلَيكة.

- أحمدُ بن حنبلٍ، هو ابن[٣] محمَّدِ بن حنبل.

- بنو أبي شيبةَ[٤] أبو بكرٍ[٥] وعثمانَ[٦] والقاسم[٧] بنو محمَّد بن أبي شيبةَ.

---

(١) يوسفُ بن يعقوبَ بن أبي سلمةَ الماجشون، أبو سلمة التَّيميُّ المُنكدريُّ مولاهم المدنِيُّ، روى عن أبيه وعن الزُّهريِّ وغيرِهما، وروى عنه ابن المدينيِّ وأحمدُ وغيرُهما، وثَّقه ابن مَعينٍ وأبو داودَ وغيرُهما، توفِّي سنة (١٨٥هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٨/ ٣٧٢)، «تهذيب التَّهذيب» (١١/ ٤٣٠).

(٢) في «ف»: (عبد).

(٣) في «ف»، و«ي»: (أحمد بن)

(٤) في هامش «ت» و«ي»: (أبو شيبةَ هذا اسمُه إبراهيمُ بن عثمانَ عبسيٌّ واسطيٌّ، وَلِيَ قَضاء واسط ثلاثًا وعشرين سنةً للمنصور، كان ممَّن كَثر وهمُه، وفَحش خطؤُه، حتى خرج عن حدِّ الاحتجاج به، وتركه ابن مَعينٍ، قال شعبةُ: لا تروِ عنه شيئًا؛ فإنَّه مذمومٌ. ذكر هذا ابن حبَّانَ، وقال ابن الجزريِّ: كذَّبه شعبةُ. وقال يحيى: ليس بثقةٍ. وقال أحمدُ: مُنكَر الحديث. وقال النَّسائيُّ: متروك الحديث. وقال أبو زُرعةَ: ضعيفٌ. وقال أبو حاتمٍ الرَّازيُّ: تَركوا حديثَه. وقال السَّعديُّ: ساقطٌ. والله أعلم).

(٥) هو عبد الله بن محمَّد بن أبي شيبة العبسيُّ مولاهم، أبو بكرٍ الحافظُ الكوفيُّ، روى عن أبي الأحوص وابن المُبارَك، وروى عنه البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داودَ وغيرُهم، قال يحيى الحمانِيُّ: أولاد ابن أبي شيبةَ مِن أهل العلم، كانوا يُزاحمونا عند كلِّ مُحدِّثٍ، توفِّي سنة (٢٣٥هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١١/ ١٢٢)، «تهذيب التَّهذيب» (٦/ ٢).

(٦) عثمانُ بن محمَّد بن أبي شيبةَ العبسيُّ أبو الحسن، صاحب «المُسنَد» و«التفسير»، حدَّث عن شَريكٍ وأبي الأحوص وغيرهما، وحدَّث عنه البخاريُّ ومسلمٌ، ووثَّقه ابن مَعينٍ وأبو حاتمٍ، توفِّي سنة (٢٣٩هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١١/ ١٥١)، «تهذيب التَّهذيب» (٧/ ١٤٩).

(٧) القاسم بن محمَّد بن أبي شَيبةَ العبسيُّ، أخو أبي بكرٍ وعثمانَ، وهو أكبرُهم، يروي عن وكيعٍ وابن عُليَّةَ، =

الرَّابع: إلى أَجنبيٍّ لسببٍ:

- كالمقداد بن عمرٍو الكِنديِّ، يُقال له: ابن الأسود؛ لأنَّه كان في حِجر الأسود بن عبد يَغوث، فتبنَّاه.
- الحسن بن دينارٍ، هو زوج أمِّه، وأبوه واصلٌ.

النَّوعُ الثَّامنُ والخمسون: النِّسَبُ التي على خِلافِ ظاهِرِها

- أبو مسعودٍ البدريُّ، لم يشهدْها في قول الأكثرين، بل نزلها.
- سليمانُ التَّيميُّ[1]، نزل فيهم، ليس منهم.
- أبو خالدٍ الدَّالانِيُّ[2] نزل في بني دالان بطنٍ مِن هَمْدان، وهو أَسَديٌّ مَولاهم.
- إبراهيمُ الخُوزيُّ[3]، بضمِّ المُعجَمة وبالزَّاي، ليس مِن الخُوز، بل نزل شِعبَهم بمكَّة.
- عبد الملك العَرزَمِيُّ[4]، نزل جَبَّانةَ عَرزَم، قبيلةٍ مِن فَزارةَ بالكوفة.

= وقال أبو حاتمٍ: كتبتُ عنه ثُمَّ تركتُ حديثَه. وضعَّفه أحمدُ ويحيى والنَّسائيُّ وغيرُهم، توفِّي سنة (٢٣٥هـ). انظر «ميزان الاعتدال» للذَّهبيِّ (٣/ ٣٧٩)، «الثِّقات» للسَّخاويِّ (٨/ ٥).

(١) سليمانُ بن طرخانَ أبو المُعتمِر التَّيميُّ البصريُّ، روى عن أنسٍ والحسن البصريِّ وغيرِهما، وروى عنه شعبةُ وابن المُبارَك وغيرُهما، وثَّقه ابن سعدٍ وابن مَعينٍ والنَّسائيُّ والعجليُّ، وذَكره ابن حبَّان في «الثِّقات»، توفِّي سنة (١٤٣هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٦/ ١٩٥)، «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ٢٠١).

(٢) يُقال: اسمُه يزيدُ بن عبد الرَّحمن بن أبي سلامةَ، ويُقال: اسم جدِّه عاصمٌ، ويُقال: هندٌ، ويُقال: واسطٌ، أبو خالدٍ الدَّالانِيُّ الأسديُّ الكوفيُّ، روى عن قتادةَ وعمرِو بن مرَّة وغيرِهما، وروى عنه شعبةُ والثَّوريُّ وغيرُهما، وثَّقه أبو حاتمٍ، وقال ابن مَعينٍ وأحمدُ: لا بأسَ به. وقال ابن سعدٍ: مُنكَر الحديث. انظر «تاريخ الإسلام» (٣/ ١٠١٩)، «تهذيب التَّهذيب» (١٢/ ٨٢).

(٣) إبراهيمُ بن يزيدَ الخوزيُّ، مولى عمرَ بن عبد العزيز أبو إسماعيلَ، وإنَّما سمِّي الخوزيَّ؛ لأنَّه نزل شعبَ الخوز بمكَّةَ، روى عن محمَّد بن عبَّاد وعمرو بن دينارٍ، وعنه وكيعٌ وزيدٌ وغيرُهما، توفِّي سنة (١٥٠هـ). انظر «الطَّبقات الكبرى» لابن سعد (٦/ ٤٠)، «تاريخ الإسلام» (٣/ ٨١١).

(٤) عبد الملك بن أبي سليمانَ، واسمُه ميسرةُ أبو محمَّد العرزميُّ، أحد الأئمَّة، روى عن أنسِ بن مالكٍ وعطاءٍ =

- محمَّدُ بن سنانٍ العَوَقيُّ[1] بفتحهما وبالقاف، باهليٌّ نزل في العَوَقة بطنٍ مِن عبد القيس.

- أحمدُ بن يوسف السُّلَميُّ[2] عنه[3] مسلمٌ، هو أزديٌّ، وكانت أمُّه سُلَميَّةً.

- وأبو عمرٍو بن نُجيدٍ[4] كذلك، فإنَّه حافِده.

- وأبو عبد الرَّحمن السُّلَميُّ الصُّوفِيُّ[5] كذلك، فإنَّ جدَّه ابنُ عمِّ أحمدَ بن يوسفَ، كانت أمُّه بنتَ أبي عمرٍو المذكور.

- مِقسَمٌ مَولى ابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، هو مولى عبد الله بن الحارث، قيل: مولى ابن[6] عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ للزومِه إيَّاه.

= وسعيدِ بن جُبيرٍ وغيرِهم، وروى عنه شعبةُ والثَّوري والقطَّان وآخرون، ووثَّقه أحمدُ وابن مَعينٍ والنَّسائيُّ وغيرُهم، توفِّي سنة (١٤٥هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٦/ ١٠٧)، «تهذيب التَّهذيب» (٦/ ٣٩٦).

(١) محمَّد بن سنان الباهليُّ أبو بكرٍ البصريُّ العوقيُّ، الإمام الحافظ، حدَّث عن ابن طهمانَ وجريرِ بن حازمٍ وغيرِهما، وعنه البخاريُّ وأبو داودَ وغيرُهما، وثَّقه ابن مَعينٍ، توفِّي سنة (٢٢٣هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٠/ ٣٨٦)، «تهذيب التَّهذيب» (٩/ ٢٠٥).

(٢) أحمدُ بن يوسفَ بن خالد بن سالمٍ النَّيسابوريُّ السُّلميُّ أبو الحسن، ويُلقَّب بحمدان، سمع الجارود بن يزيدَ وعبد الرَّزَّاق وغيرَهما، وروى عنه مسلمٌ وأبو داودَ وغيرُهما، توفِّي سنة (٢٦٤هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٢/ ٣٨٤)، «تهذيب التَّهذيب» (١/ ٩١).

(٣) في «ف»، و«ن»: (روى عنه).

(٤) زاد في «ت»، «ي»: (السُّلميُّ). وهو إسماعيلُ بن نجيد ابن الحافظ أحمد السُّلميُّ النَّيسابوريُّ الصُّوفيُّ، أبو عمرٍو، سمع أبا مسلمٍ الكُجِّيُّ، وعبدَ الله بن أحمدَ بن حنبلٍ وغيرَهما، وحدَّث عنه سبطُه السُّلميُّ والحاكم وغيرُهما، توفِّي سنة (٣٦٥هـ). انظر «طبقات الصُّوفيَّة» للسُّلميِّ (ص٣٤٠)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٦/ ١٤٦).

(٥) محمَّد بن الحسين بن محمَّد أبو عبد الرَّحمن السُّلميُّ، صاحب التَّصانيف، سمع مِن جدِّه إسماعيلَ بن نجيدٍ، ومِن خلقٍ كثيرٍ، وكانت له تصانيفُ مقبولةٌ منها: «حقائق التَّفسير» و«طبقات الصُّوفيَّة» وغيرهما، توفِّي سنة (٤١٢هـ). انظر «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٢)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٧/ ٢٤٧).

(٦) في «ن»: (عبد الله بن).

- يَزيدُ الفقير[١]، أُصيب في فَقار ظهرِه.

- خالدٌ الحَذَّاء[٢]، لم يكن حَذَّاءً، وكان يَجلس فيهم[٣].

النَّوع التَّاسع والخمسون: المُبهَمات

صنَّف فيه عبد الغنيِّ، ثمَّ الخطيب، ثمَّ غيرُهما، وقد اختصرتُ أنا كتابَ الخطيب وهذَّبتُه ورتَّبتُه ترتيبًا حسنًا، وضممتُ إليه نفائسَ، ويُعرَف بوُرودِه مُسمًّى في بعض الرِّوايات، وهو أقسامٌ:

أبهمُها[٤] رجلٌ أو امرأةٌ، كحديث ابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله، الحجُّ كلَّ عامٍ؟ هو الأقرعُ بن حابسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٥].

وحديثُ السَّائلة عن غُسل الحيض، فقال[٦] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**خُذِي فُرصَةً**»[٧] هي أسماءُ

---

(١) يزيدُ بن صهيبٍ الفقيرُ أبو عثمانَ الكوفيُّ، روى عن ابن عمرَ وجابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم وغيرِهما، وروى عنه أبو حنيفةَ ومِسعرٌ، لقِّب بالفقير؛ لأنَّه اشتكى فَقَار ظهرِه، وهو مِن كبار شيوخ أبي حنيفةَ. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٥/ ٢٢٧)، «تهذيب التَّهذيب» (١١/ ٣٣٨).

(٢) خالد بن مهرانَ أبو المنازل البصريُّ الحذَّاء، رأى أنسَ بن مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وروى عن ابن سيرينَ وأبي العالية وغيرِهما، وحدَّث عنه الحمَّادان وغيرُهما، وثَّقه أحمدُ وابن مَعينٍ وغيرهما، وحديثه في الصِّحاح، ولم يكن خالدٌ حذاءً، بل كان يجلس في سوق الحذَّائين أحيانًا، فعُرِف بذلك، توفِّي سنة (١٤١هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٦/ ١٩٠)، «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ١٢٠).

(٣) زاد في «ت»، و«ي»: (والله أعلم).

(٤) في «ف»: (أبهمهما)

(٥) أخرجَه بإبهامِ اسم الرَّجل أحمدُ في «مسنده» (٢٧٤١)، وأبي داودَ الطَّيالسيُّ في «مسنده» (٢٧٩١)، والدَّارقطنيُّ في «سننه» (٢٤٢٥) وغيرُهم، وبذِكر الأقرع في الرِّواية أخرجَه أحمدُ (٣٥١٠)، والدَّارقطنيُّ (٢٦٩٩)، والحاكم (١٧٢٧) وغيرُهم.

(٦) في «ف»: (فقال رسول الله)

(٧) أخرجه البخاريُّ (٣١٤) و (٣١٥) بإيهام السَّائلة، وكذا اللَّفظ عند مسلمٍ (٣٣٢)، مِن حديث عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

بنتُ يزيدَ بنِ السَّكَنِ[١]، وفي روايةٍ لمسلمٍ[٢] أسماءُ بنتُ شَكَلٍ[٣].

الثَّاني: الابن والبنت:

- كحديثِ أمِّ عطيةَ في غسل بنت النَّبيِّ ﷺ بماءٍ وسدرٍ، هي زينبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا[٤].

- ابنُ اللُّتْبيَّةَ[٥] عبدُ الله إلى لُتْبٍ[٦] بإسكان التَّاء، وقيل: الْأُتبيَّة، ولا يصحُّ.

---

(١) وهذا قول الخطيب البغداديِّ في «الأسماء المبهمة» ١/ ٢٩، وقال: كان يُقال لها: خطيبة النساء. وقال ابن مغلطاي: وتبعه على ذلك غير واحد، حتى قال الحافظ الدمياطي: هذا هو الصحيح؛ لأنه ليس في الأنصار من اسمه «شكل» مستدلا بقول البخاري في هذا الحديث: «أنّ امرأة من الأنصار» وهي شهادة على النفي؛ لأنّ مسلمًا أثبتها، وتبعه من أسلفناه أو ظهر لهم ما ظهر له فذكروه لا لمتابعته، وأيًّا ما كان فلا يدفع وإلا بدليل واضح، وكون الخطيب خالف ذلك لا يقتضي له الاحتمال أن تكونا امرأتين سألتا عن أمر واحد كما تقدّم نظائره، أو يكون الخطيب هو الواهم من اللام إلى النون إلى غير ذلك من الاحتمالات. ينظر: شرح ابن ماجه لمغلطاي، ص٩٠٢.

وهي الصَّحابيَّة الجليلة أسماءُ بنت يزيدَ بن السَّكن الأنصاريَّة الأوسيَّة ثُمَّ الأشهليَّة، وهي ابنة عمَّة معاذِ بن جبلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، روت عن رسول اللَّه ﷺ عدَّة أحاديثَ، وروى عنها شهرُ بن حوشب ومجاهدٌ وغيرُهما، قَتَلت يوم اليرموك تسعةً مِن الرُّوم بعمود فسطاطها، وعاشت بعد ذلك دهرًا. «أسد الغابة» (٦/ ١٨)، «الإصابة» (٨/ ٢٢).

(٢) في «ف»: (مسلم). وهذه الرِّواية رواها مسلمٌ بسندٍ آخرَ غير سندِ الرِّواية السَّابقة، وفيه اسم أسماء بنت شكلٍ (٣٣٢).

(٣) في «ف»: (شكيل)، وهي أسماءُ بنت شكلٍ، ثبت ذِكرها في «صحيح مسلم»، وذَكرها أبو موسى في «الذَّيل»، وقال أبو عليٍّ الجيانيُّ فيما ذيَّل به على «الاستيعاب»: لا أدري أهي إحدى من ذَكره أبو عمرَ أو بعض الرُّواة غلط في «شكل»، وإنَّما هي أسماءُ بنت يزيدَ بن السَّكن سقط ذِكر أبيها، وصُحِّف اسم جدِّها، ونُسبت إليه، وسبقه إلى ذلك الخطيب أبو بكرٍ الحافظ. ويؤيِّده أنَّه ليس في الأنصار من اسمه «شكل»، فقد ثبت في «صحيح البخاريِّ» في هذه القصَّة أنَّ التي سألت امرأةٌ مِن الأنصار، وتبعه أبو الفتح ابن سيِّد النَّاس على ذلك، وفيه نظر. انظر «أسد الغابة» (٦/ ١٢)، «الإصابة» (٨/ ١٢).

(٤) بدون ذكرِ اسمِ بنتِ رسولِ الله ﷺ أخرجه البخاريُّ (١٦٧)، ومسلمٌ (٩٣٩)، وصُرِّح باسم زينبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في روايةٍ أُخرى لمسلمٍ بعد الرِّواية السَّابقة (٩٣٩).

(٥) عبد الله ابن اللُّتبيَّة، صحابيٌّ مِن الأزد أرسله النَّبيُّ ﷺ إلى الصَّدقات فعاد إليه وقال: «هذا لكم، وهذا أُهديَ إلي..». الحديث. انظر «أسد الغابة» (٣/ ٢٧٠)، «الإصابة» (٤/ ١٨٨).

(٦) في «ف»: (آل لتب).

- ابنُ أمِّ مكتومٍ عبدُ الله، وقيل: عمرٌو، وقيل: غيرُه، واسمُها عاتكةُ.

الثَّالث: العمُّ والعمَّة:

- كرافعِ بن خَديجٍ عن عمِّه، هو[١] ظهيرُ بن رافعٍ[٢].

- زيادُ بن عِلاَقةَ[٣] عن عمِّه، هو قُطبةُ بن مالكٍ[٤].

- عمَّة جابرٍ التي بكت أباه يوم أحدٍ، هي فاطمةُ بنت عمرٍو[٥]، وقيل: هندٌ.

الرَّابع: الزَّوج والزَّوجة.

- زوج سُبَيعةَ[٦]، سعدُ بن خولةَ[٧].

---

(١) في «ف»: (وهو).

(٢) هو الصَّحابيُّ الجليل ظهيرُ بن رافع بن عديٍّ الأنصاريُّ الأوسيُّ، شهد العقبةَ الثَّانية وبدرًا، وقال أبو عمرَ: لم يشهد بدرًا، وشهد أُحُدًا وما بعدها مِن المشاهد، وهو عمُّ رافع بن خديج، ووالدُ أُسَيد بن ظهيرٍ. انظر «أسد الغابة» (٢/ ٤٨٦)، «الإصابة» (٣/ ٤٥٤).

(٣) زيادُ بن عِلاقةَ بن مالكٍ الثَّعلبيُّ أبو مالكٍ الكوفيُّ، ابن أخي قطبةَ، مِن الثِّقات المُعمَّرين، روى عن عمِّه وعن جابرٍ والمغيرة وغيرِهم، وعنه السُّفيانان والأعمش وغيرُهم، وثَّقه ابن مَعينٍ والنَّسائيُّ، وذَكره ابن حبَّان «الثِّقات»، توفِّي سنة (١٣٥هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٥/ ٢١٥)، «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ٣٨٠).

(٤) هو الصَّحابيُّ قطبةُ بن مَالِكٍ الثَّعلبيُّ، مِن بني ثعلبةَ بن سعدِ بن ذبيانَ، مِن أهل الكوفة، روى عنه ابن أخيه زيادٌ، وعبدُ الملك بن عميرٍ، وحديثه في الصَّحيح. انظر «أسد الغابة» (٤/ ١٠٨)، «الإصابة» (٥/ ٣٤٠).

(٥) وقال ﷺ لها: «تَبْكِينَ أَو لا تَبْكِينَ، مَا زَالَتِ المَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ بِأَجْنِحَتِهَا حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ». رواه البخاريُّ (١٢٤٤)، ومسلمٌ (٢٤٧١) مِن حديث جابرِ بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وصُرِّحَ بالرِّواية عند البخاريِّ باسمِها «فاطمة»، وهي الصَّحابيَّة الجليلة فاطمةُ بنت عمرِو بن حرامٍ، عمَّة جابرِ بن عبد الله، ثبت ذِكرها في الحديث الصَّحيح في بكائها والد جابرٍ. انظر «أسد الغابة» (٦/ ٢٢٩)، «الإصابة» (٨/ ٢٧٦).

(٦) سُبيعة بنت الحارث الأسلميَّة، ثبت ذِكرها في «الصَّحيحَين» أنَّها ولدت بعد وفاةِ زوجِها بليالٍ، فانقضت عِدَّتُها. قال ابن عبد البَرِّ: روى عنها فقهاء المدينة وفقهاء الكوفة. انظر «أسد الغابة» (٦/ ١٣٧)، «الإصابة» (٨/ ١٧٢).

(٧) هو الصَّحابيُّ سعد بن خولةَ، مِن بني مالكِ بن حسل بن عامرِ بن لؤيٍّ، مِن أنفسِهم، وقيل: حليفٌ لهم، وهو زوج سُبيعةَ الأسلميَّة، توفِّي عنها في حجَّة الوداع وهي حاملٌ، وهو مِن عجم الفرس، أسلم وهو مِن السَّابقين، وهاجر إلى أرض الحبشة الهجرة الثَّانية. انظر «أسد الغابة» (٢/ ١٩٢)، «الإصابة» (٣/ ٤٥).

- زوج بَرْوع[١] بالفتح، وعند المُحدِّثين بالكسر، هلالُ بنُ مُرَّةَ[٢].

النَّوعُ السِّتُّونَ: التَّواريخُ والوَفياتُ

هو فنٌّ مُهمٌّ به يُعرَف اتِّصالُ الحديث وانقطاعُه، وقدِ ادَّعى قومٌ الرِّواية عن قومٍ، فنُظِرَ في التَّاريخ، فظهر أنَّهم زعموا الرِّواية عنهم بعد وَفَياتِهم[٣] بسِنين[٤].



فُروعٌ

الأوَّل[٥]: الصَّحيح في سنِّ سيِّدنا[٦] سيِّد البشر رسولِ الله ﷺ وصاحبَيه أبي بكرٍ وعمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثلاثٌ وستُّون، قُبض رسول الله ﷺ ضُحى الاثنين، لِثِنتَي[٧] عشرَةَ خَلتْ مِن شهر[٨] ربيعِ الأوَّل، سنةَ إحدى عَشرةَ مِن هجرتِه ﷺ إلى المدينةِ، ومنها التَّاريخ.

- وأبو بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في جُمادى الأُولى سنةَ ثلاثَ عشرةَ.

---

(١) بَروَع بنت واشقٍ الرَّواسيَّة الكلابيَّة، وقيل: الأشجعيَّة. زوج هلالِ بن مرَّة، لها ذِكرٌ في حديث مَعقلٍ الأشجعيِّ وغيرِه. انظر «أسد الغابة» (٦/ ٣٧)، «الإصابة» (٨/ ٤٩).

(٢) هلالُ بن مُرَّةَ، وقيل: هلال بن مروان الأشجعيُّ، زوج بَروَع بنت واشقٍ، ذُكِر فيمَن اسمه الجرَّاح، أخرجه ابن منده، وأبو نُعيمٍ مُختصرًا. وله ذِكرٌ في حديث صحيحٍ. انظر «أسد الغابة» (٤/ ٦٣٦)، «الإصابة» (٦/ ٤٢٩).

(٣) في «ي»، «ف»: (وفاتهم).

(٤) في هامش «ي»: (مثال مَن زعم الرِّواية عن شخصٍ، فظهر بخلاف ذلك ما رواه الشَّيخ تقيُّ الدِّين عن إسماعيلَ بن عيَّاشٍ قال: كنتُ بالعراق، فأتاني أهلُ الحديث، فقالوا: ها هنا رجلٌ يحدِّث عن خالدِ بن مَعدانَ، فأتيتُه، فقلت: أيَّ سنةٍ كتبتَ عن خالدِ بن مَعدانَ؟ قال: سنةَ ثلاثَ عشرةَ ومئةٍ، فقلتُ: أنتَ تزعم أنَّك سمعتَ مِن خالدِ بن مَعدانَ بعد موتِه بسبعِ سنينَ. قال إسماعيلُ: مات خالدٌ سنةَ ستٍّ ومئةٍ. والله أعلم).

(٥) في هامش «ي»: (وفاة رسول الله ﷺ وأصحابه العشرة رضوان الله عليهم أجمعين)

(٦) في «ن»: (سيدنا محمد).

(٧) في «ف»: (لاثني).

(٨) سقط من «ت» و«ي»: (شهر).

- وعمرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في ذي الحِجَّة سنةَ ثلاثٍ وعشرين.
- وعثمانُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في سنةِ خمسٍ وثلاثين، ابنَ اثنتَين[١] وثمانين سنةً[٢]، وقيل: ابنَ تِسعين، وقيل غيره.
- وعليٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في شهرِ رمضانَ سنةَ أربعين، ابنَ ثلاثٍ وستِّين، وقيل: أربعٍ، وقيل: خمسٍ.
- وطلحةُ والزُّبير رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا في جُمادى الأُولى سنةَ ستٍّ وثلاثين، قال الحاكم: كانا ابني أربعٍ وستِّين، وقيل غير قوله.
- وسعدُ بن أبي وقَّاصٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ سنةَ خمسٍ وخمسين على الأصحِّ، ابنَ ثلاثٍ وسبعين.
- وسعيدٌ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ سنة إحدى وخمسين، ابنَ ثلاثٍ أو أربعٍ وسبعين.
- وعبد الرَّحمن بن عوفٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ سنة اثنتَين وثلاثين، ابنَ خمسٍ وسبعين.
- وأبو عبيدةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ سنة ثماني عشرةَ، ابنَ ثمانٍ وخمسين، وفي بعض هذا خلافٌ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

الثَّاني: صحابيَّان عاشا ستِّين سنةً في الجاهليَّة وستِّين في الإسلام، وماتا بالمدينة سنة أربعٍ وخمسين: حكيمُ بن حِزامٍ، وحسانُ بن ثابتٍ بن المُنذِر بن حَرَام رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، قال ابن إسحاقَ: عاش حسانُ وآباؤه الثَّلاثةُ كلُّ واحدٍ مئةً وعشرين سنةً، ولا يُعرَف لغيرِهم مِن العرب مثلُه، وقيل: مات حسانُ سنةَ خمسين.

الثَّالث: أصحاب المذاهب المَتبُوعة:

- سفيانُ الثَّوريُّ مات بالبصرة سنة إحدى وستِّين ومئةٍ، مَولده سنة سبعٍ وتسعين.

---

(١) في «ف»: (اثنين)

(٢) سقط من الأصل: (سنة).

- مالكُ بن أنسٍ مات بالمدينة سنة تسعٍ وسبعين ومئةٍ، قيل: وُلد سنة ثلاثٍ وتسعين، وقيل: إحدى، وقيل: أربعٍ، وقيل: سبعٍ.

- أبو حنيفة النُّعمانُ بن ثابتٍ مات ببغدادَ سنة خمسين ومئةٍ، ابنَ[١] سبعين.

- أبو عبدِ الله محمَّدُ بن إدريسَ الشَّافعيُّ، مات بمِصر آخرَ رجبٍ سنة أربعٍ ومئتَين، ووُلد سنة خمسين ومئةٍ.

- أبو عبدِ الله أحمدُ بنُ حنبلٍ، مات ببغدادَ في شهر ربيعٍ الآخِرِ سنة إحدى وأربعين ومئتَين، وُلد[٢] سنةَ أربعٍ وستِّين ومئةٍ.

الرَّابع: أصحاب كُتُب الحديث المُعتمَدة:

- أبو عبد الله البخاريُّ، وُلد يومَ الجمعة لثلاثَ عشرةَ خلتْ مِن شوَّالٍ، سنةَ أربعٍ وتسعين ومئةٍ، ومات ليلةَ الفطر سنةَ ستٍّ وخمسين ومئتَين.

- ومسلمٌ، مات بنَيسابورَ لخمسٍ بقينَ مِن رجبٍ، سنةَ إحدى وستِّين ومئتَين ابنَ خمسٍ وخمسين.

- وأبو داودَ السِّجِسْتانِيُّ، مات بالبَصرةِ في شوالٍ، سنةَ خمسٍ[٣] وسبعين ومئتَين.

- وأبو عيسى التِّرمذيُّ، مات بتِرمذَ لثلاثَ عَشرةَ مَضتْ مِن رجبٍ، سنةَ تسعٍ وسبعين ومئتَين.

- وأبو عبد الرَّحمن النَّسائيُّ، مات سنةَ ثلاثٍ وثلاثِمئةٍ[٤].

---

(١) في «ف»: (وكان ابن). (٢) في «ف» و«ي» و«ن»: (وولد).

(٣) في «ف»: (سبع).

(٤) في هامش «ت»، «ي»: (النَّسائيُّ أحمدُ بن شعيبِ بن عليِّ بن بحرِ بن سنانٍ، قال السَّمعانيُّ في «الأنساب»: تُوفِّي بمكَّة قال: وقيل: بالرَّملة، وكان إمامَ عصرِه سكن مصرَ. والله أعلم).

ثمَّ سبعةٌ مِن الحفَّاظ في ساقتهم أحسنوا التَّصنيف، وعظم النَّفع بتصانيفِهم:

- أبو الحسنِ الدَّارقطنيُّ، مات ببغدادَ في ذي القَعدة سنةَ خمسٍ وثمانين وثلاثِمئةٍ، ووُلد فيه(١) سنةَ ستٍّ وثلاثِمئةٍ.

- ثُمَّ الحاكم أبو عبدِ الله النَّيسابوريُّ، مات بها في صفرَ سنةَ خمسٍ وأربعِمئةٍ، ووُلد بها في شهر ربيعٍ الأوَّلِ سنةَ إحدى وعشرين وثلاثِمئةٍ.

- ثُمَّ أبو محمَّدٍ عبد الغنيِّ بن سعيدٍ حافظُ مِصرَ(٢)، وُلد في ذي القَعدة سنةَ اثنتَين وثلاثين وثلاثِمئة، ومات بمِصرَ في صفرَ سنةَ تسعٍ وأربعِمئةٍ.

- أبو نُعيمٍ أحمدُ بن عبدِ الله الأصبهانِيُّ(٣)، وُلد سنةَ أربعٍ وثلاثين وثلاثِمئةٍ، ومات في صفرَ سنة ثلاثين وأربعِمئةٍ بأصبهانَ(٤).

- وبعدَهم أبو عمرَ بن عبد البرِّ حافظُ المَغربِ(٥)، وُلد في شهر ربيعٍ الآخر سنةَ ثمانٍ وستِّين وثلاثِمئة، وتوفِّي بشاطبةَ فيه(٦) سنةَ ثلاثٍ وستِّين وأربعِمئةٍ.

- ثُمَّ أبو بكرٍ البيهقيُّ، وُلد سنة أربعٍ وثمانين وثلاثِمئةٍ، ومات بنيسابورَ في جُمادى الأُولى سنةَ ثمانٍ وخمسين وأربعِمئةٍ.

- ثُمَّ أبو بكرٍ الخطيبُ البغداديُّ، وُلد في جُمادى الآخرة سنةَ اثنتَين وتسعين وثلاثِمئةٍ، ومات ببغدادَ في ذي الحِجَّة سنةَ ثلاثٍ وستِّين وأربعِمئةٍ. رضي الله عنهم أجمعين.

---

(١) في «ف»: (فيها).

(٢) عبد الغنيِّ بن سعيدِ بن عليٍّ أبو محمَّدٍ الأزديُّ، صاحب كتاب «المُؤتلف والمُختلف»، سمع وكتب قديمًا مِن عثمان السَّمرقنديِّ وعليِّ بن جعفرٍ الفريابيِّ وغيرِهما، وحدَّث عنه ابن بقاءٍ الورَّاق والقاضي القضاعيُّ وغيرُهما، وله جزءٌ بيَّن فيه أوهام كتاب «المدخل إلى الصَّحيح» للحاكم، توفِّي سنة (٤٠٩هـ). انظر «تاريخ علماء مصر» لابن الطَّحَّان (ص٩٤)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٧/ ٢٦٨).

(٣) في «ف»: (الأصفهانِيُّ).

(٤) في «ف»: (بأصفهان).

(٥) في «ف»: (المعروف).

(٦) في «ف»: (في).

النَّوعُ الحادي والسِّتُّون: مَعرِفةُ الثِّقاتِ والضُّعفاءِ

هو[١] مِن أجلِّ الأنواعِ، فيه يُعرَف الصَّحيح والضَّعيف، وفيه تَصانيفُ كثيرةٌ منها:

- مُفرَدٌ[٢] في الضُّعفاء: ككتاب البخاريِّ، والنَّسائيِّ، والعُقيليِّ، والدَّارقطنيِّ، وغيرِها.

- وفي الثِّقات: كـ «الثِّقات» لابن حبَّان.

- ومُشترَكٌ: كـ «تاريخ البخاريِّ»، و«ابنِ أبي خَيثمةَ» وما أغزرَ فوائدَهُ! وابنِ أبي حاتمٍ وما أجلَّه!

وجُوِّز الجرحُ والتَّعديل صيانةً للشَّريعة، ويجب على المُتكلِّم فيه التَّثبُّتُ، فقد أخطأ غيرُ واحدٍ بجرحِهم بما لا يَجرَح، وتقدَّمتْ أحكامُه في الثَّالثِ والعشرين.

النَّوع الثَّاني والسِّتُّون: مَن خلَّطَ مِنَ الثِّقاتِ

هذا فنٌّ مُهمٌّ لا يُعرَف فيه تَصنيفٌ مُفرَدٌ، وهو حقيقٌ به، فمنهم مَن خلَّط لخَرَفه، أو لذهاب بَصرِه، أو لغيرِه، فيُقبَل ما رُوي عنهم قبل الاختلاط، ولا يُقبَل ما بعدَه، أو شُكَّ فيه.

- فمنهم عطاءُ بن السَّائب[٣]، فاحتجُّوا برواية الأكابر عنه، كالثَّوريِّ وشعبةَ إلاَّ حَديثَين سمِعَهما شعبةُ[٤] بآخرةٍ.

---

(١) في «ف»: (وهو). (٢) في «ف»: (مُنفرِد).

(٣) عطاءُ بن السَّائب بن مالكٍ أبو السَّائب الكوفيُّ، روى عن أبيه وعن أنسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وغيرهما، وعنه الحمَّادان والسُّفيانان وشعبةُ، ووثَّقه أحمدُ والعجليُّ والنَّسائيُّ، توفِّي سنة (١٣٦هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٦/ ١١٠)، «تهذيب التَّهذيب» (٧/ ٢٠٣).

(٤) في «ف»: (منه شعبة منه).

- ومنهم أبو إسحاقَ السَّبيعيُّ، ويُقال: سماعُ ابن عُيينةَ منه بعد اختلاطِه.
- ومنهم سعيدٌ الجُرَيريُّ(١).
- وابنُ أبي عَروبةَ(٢).
- وعبد الرَّحمن بن عبدِ الله بن عتبةَ بن عبد الله بن مسعودٍ المَسعوديُّ(٣).
- وربيعةُ الرَّأي شيخُ مالكٍ.
- وصالحُ مَولى التَّوأمة.
- وحُصَين بن عبد الرَّحمن الكوفِيُّ(٤).
- وعبد الوهَّاب الثَّقفيُّ(٥).
- وسفيانُ بن عُيينةَ قبل مَوتِه بسنتَين.

---

(١) سعيد بن إياسٍ الجريريُّ البصريُّ، أبو مسعودٍ، مِن كبار العلماء، روى عن أبي الطُّفيل عامر بن واثلةَ وأبي نضرةَ وغيرِهما، وحدَّث عنه ابن المُبارَك والحمَّادان والثَّوريُّ وغيرُهم. وثَّقه ابن مَعينٍ وغيرُه، وقال أبو حاتمٍ: تغيَّر حفظه قبل موته. توفِّي سنة (١٤٤هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٦/ ١٥٣)، «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ٥).

(٢) في «ف»: (عمرويه). وهو سعيدُ بن أبي عَروبةَ مهران العدويُّ، أوَّل مَن صنف السُّنن النَّبويَّة، روى عن الحسن وابن سيرينَ وغيرِهما، وحدَّث عنه شعبةُ والثَّوريُّ والقطَّان وغيرُهم. وثَّقه يحيى بن مَعينٍ والنَّسائيُّ وغيرهما، توفِّي سنة (١٥٥هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٦/ ٤١٣)، «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ٦٣).

(٣) عبد الرَّحمن بن عبد الله بن عتبةَ، ابن صاحب رسول الله ﷺ عبد الله بن مسعودٍ الهذليُّ المسعوديُّ الكوفيُّ، حدَّث عن سعيدِ بن أبي بردةَ وزياد بن عِلاقةَ وغيرِهما، وحدَّث عنه ابن المُبارَك وابن مهديٍّ وغيرُهما. انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٧/ ٩٣)، «تهذيب التَّهذيب» (٦/ ٢١٠).

(٤) حصين بن عبد الرَّحمن أبو الهذيل السُّلميُّ الكوفيُّ، ابن عمِّ مَنصور بن المُعتمِر، روى عن عمارة بن رويبةَ وجابرِ بن سَمُرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وحدَّث عنه سعيدُ بن جبيرٍ والشَّعبيُّ وعطاءٌ وغيرُهم. توفِّي سنة (١٣٦هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٥/ ٤٢٤)، «تهذيب التَّهذيب» (٢/ ٣٨١).

(٥) عبد الوهَّاب بن عبد المجيد بن الصَّلت أبو محمَّدٍ، ابن صاحب النَّبيِّ ﷺ الحكم بن أبي العاص الثَّقفيُّ البصريُّ. روى عن أيُّوبَ ومالكِ بن دينارٍ وغيرِهما، وروى عنه أحمدُ وإسحاقُ وغيرُهما، توفِّي سنة (٨٤هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (٩/ ٢٣٧)، «تهذيب التَّهذيب» (٦/ ٤٤٩).

- وعبد الرَّزَّاق عَمِيَ في آخرِ عمرِه، وكان يُلقَّن فيتلقَّن.

- وعارمٌ.

- وأبو قِلابةَ الرَّقَاشيُّ[١].

- وأبو أحمدَ الغِطريفيُّ[٢].

- وأبو طاهرٍ[٣] حفيدُ الإمام ابن خزيمةَ.

- وأبو بكرٍ القَطِيعيُّ راوي «مُسندِ أحمدَ».

ومَن كان مِن هذا القَبيل مُحتجًّا به في الصَّحيح[٤]، فهو ممَّا عُرِف روايتُه قبل الاختلاط.

النَّوعُ الثَّالثُ والسِّتُّونَ: طَبَقَاتُ العُلَمَاءِ وَالرُّوَاةِ

هذا فنٌّ مُهمٌّ، و«طبقات ابن سعدٍ» عظيمٌ كثيرُ الفوائد، وهو ثقةٌ لكنَّه كثيرُ الرِّواية فيه عن الضُّعفاء، منهم شيخُه محمَّدُ بن عمرَ الواقديُّ لا يَنسبه.

---

(١) في هامش «ي»: (أبو قِلابةَ اسـمه عبد الملك بن محمَّدِ بن عبد الله الرقاشـيُّ، قاله الشَّـيخ تقيُّ الدِّين، وأبو قِلابة الجرميُّ اسـمه عبد الله بن زيد الجرميُّ، قاله التِّرمذيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ). وهو عبد الملك ابن الحافظ محمَّد بن عبد الله أبو قِلابة الرقاشـيُّ البصريُّ، سـمع مِن والده وروح بن عبـادةَ وغيرِهما، وحدَّث عنه ابن ماجه وابن خزيمةَ وغيرُهما، توفِّي سـنة (٢٧٦هـ). انظر «سـير أعلام النُّبلاء» (١٣/ ١٧٨)، «تهذيب التَّهذيب» (٦/ ٤١٩).

(٢) محمَّـد بـن أحمد بن حُسـينٍ أبو أحمـدَ العبديُّ الغطريفـيُّ الجرجانِـيُّ الرباطيُّ الغازي، سـمع أبا بكر بـن خزيمةَ وأحمدَ الـوزَّان وغيرَهما، وحدَّث عنه أبو بكر الإسـماعيليُّ وأبو نُعيم وغيرُهما، توفِّي سـنة (٣٧٧هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٦/ ٣٥٤).

(٣) محمَّد بن الفضل بن محمَّد أبو طاهرٍ السُّلميُّ النَّيسابوريُّ، حفيد ابن خزيمةَ، سمع جدَّه فأكثرَ ومِن أبي العبَّاس السـرَّاج، وحدَّث عنه الحاكم وأبو حفص بن مسرورٍ وغيرُهما، توفِّي سنة (٣٨٣هـ). انظر «سير أعلام النُّبلاء» (١٦/ ٤٩٠).

(٤) في «ن»: (الصَّحيحين).

والطَّبقة: القوم المُتشابِهون، وقد يُكونان مِن طبقةٍ باعتبارٍ، ومِن طَبقتَين باعتبارٍ، كأنسٍ وشبهِه مِن أصاغر الصَّحابة، هم مع العَشرة في طبقةِ الصَّحابة، وعلى هذا الصَّحابة كلُّهم طبقةٌ، والتَّابعون ثانيةٌ[1]، وأتباعُهم ثالثةٌ، وهلمَّ جرًّا، وباعتبار السَّوابق تكون الصَّحابة بِضعَ عشرةَ طبقةً كما تقدَّم، ويَحتاج النَّاظر فيه إلى مَعرفة المَواليد والوَفَيَاتِ، ومَن رَوَوا عنه، ورَوى عنهم.

النَّوعُ الرَّابعُ والسِّتُّونَ: مَعرفَةُ المَوالِي

أهمُّه المَنسوبون إلى القبائل مُطلقًا، كفلانٍ القُرشيِّ، ويكون مَولى لهم.

ثُمَّ منهم مَن يُقال: مَولى فلانٍ، ويُراد مَولى عتاقةٍ، وهو الغالب.

- ومِنهم مَولى الإسلام، كالبخاريِّ الإمام، مَولى الجُعفيِّين ولاءَ إسلامٍ[2]؛ لأنَّ جدَّه كان مَجوسيًّا، فأسلمَ على يد اليمانِ الجُعفيِّ، وكذلك الحسن الماسَرْجِسيُّ مَولى عبدِ الله بن المُبارَك، كان نَصرانيًّا فأسلمَ على يدَيه.
- ومِنهم مَولى الحِلْف كمالكِ بن أنسٍ الإمامِ، ونَفرُه[3] أَصبَحيُّون صَليبةً[4]، مَوالٍ لتَيمِ قريشٍ بالحِلْف.

ومِن أمثلة مَولى القبيلة:

- أبو البُختريِّ الطَّائيُّ التَّابعيُّ، مولى طيِّءٍ.
- وأبو العالية الرِّياحيُّ التَّابعيُّ، مَولى امرأةٍ من بني رِيَاحٍ.

---

(١) في «ف»: (طبقة ثانية).
(٢) في «ف»: (الإسلام)
(٣) في «ض»: (ونفر).
(٤) في «ن» و«ض»: (صلبية)، والصَّليب الخالص النَّسب، يُقال: عربيٌّ صليبٌ، أي خالصٌ لم يلتبسْ به غير عربيٍّ، وصليبةُ الرَّجل مَن كان مِن صُلب أبيه. انظر «المغرب» (صلب).

- واللَّيث بن سعدٍ المِصريُّ الفَهْميُّ مَولاهم.
- عبد الله بن المُبارَك الحَنظليُّ مَولاهم.
- عبد الله بن وهبٍ القُرشيُّ مَولاهم.
- عبد الله بن صالحٍ الجُهَنيُّ مَولاهم.

وربما نُسِب إلى القبيلة مَولى مَولاها، كأبي الحُبَابِ الهاشميِّ، مَولى شُقرانَ مَولى رسول الله ﷺ.

النَّوعُ الخامسُ والسِّتُّونَ: مَعرِفَةُ أَوطَانِ الرُّواةِ وَبُلدَانِهم

هو ممَّا يَفتقر إليه حفَّاظ[1] الحديث في تَصرُّفاتِهم ومُصنَّفاتهم، ومِن مَظانِّه «الطَّبقات» لابن سعدٍ، وقد كانتِ العرب إنَّما تَنسُب إلى قبائلِها، فلمَّا جاء الإسلام، وغلب عليهم سُكنى القُرى انتسبوا إلى القُرى كالعجم.

ثمَّ مَن كان ناقلةً مِن بلدٍ إلى بلدٍ، وأراد الانتساب إليهما فلْيَبدأْ بالأوَّل، فيقول في ناقلةِ مصرَ إلى دمشقَ: المِصريُّ الدِّمشقيُّ، والأحسنُ ثمَّ[2] الدِّمشقيُّ، ومَن كان مِن أهل قريةِ بلدةٍ فيَجوز أنْ يُنسَبَ[3] إلى القرية، وإلى البلدة، وإلى النَّاحية، وإلى الإقليم. قال عبدُ الله بن المُبارَك وغيرُه: مَن أقام في بلدةٍ أربعَ سنين نُسِب إليها. والله أعلم.

وقد رَويتُ في «الإرشادِ» هنا ثلاثةَ أحاديثَ بأسانيدَ كلُّهم دِمشقيُّون، منِّي إلى رسول الله ﷺ[4]، وأنا دِمشقيٌّ، حَماها الله تعالى وصانَها وسائرَ بلاد الإسلام وأهلِه.

---

(١) في «ف»: (حافظ). (٢) في «ف»: (المصريُّ ثم).

(٣) في «ت» و«ض»: (ينتسب).

(٤) والأحاديث الثَّلاثة التي ذَكرها الإمام النَّوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في ختام كتابه «إرشاد طلاَّب الحقائق» هي:
الحديث الأول: «يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلمَ عَلى نَفسِي وَجَعَلتُهُ بَينَكُم مُحَرَّمًا ...» الحديث، رواه مسلمٌ (٢٥٧٧) مِن حديثِ أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. =

الحمـدُ[١] لله ربِّ العالميـن حـقَّ حَمـدِه، حَمدًا يُـوافي نِعَمَه، ويُكافِـئُ مَزيدَه، وصَلواتُه وسلامُه على سيِّدنا[٢] محمَّدٍ وعلى آلِه وسائر النَّبيِّين والصَّالحين، كلَّما ذَكَـرَه الذَّاكرون، وغَفَل عن ذِكرِه الغافلون، حَسـبُنا[٣] الله ونِعمَ الوكيل، ولا حولَ ولا قوةَ إلاَّ بالله العزيز الحَكيم.[٤]

= والحديث الثاني: «إِنَّكُمْ سَتُجَنَّدُون أَجنَادًا جُندٌ بِالشَّامِ، وَجُندٌ بِالعِرَاقِ، وَجُندٌ بِاليَمَنِ...» الحديث، رواه أبو داودَ (٢٤٨٣) مِن حديث عبدِ الله بن حَوالةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

والحديـث الثالث: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ نفَّـل الثُّلث». رواه أبو داودَ (٢٧٤٨)، وابن ماجه (٢٨٥١) من حديث حبيب بن مسلمة. انظر «إرشاد طلَّاب الحقائق» للإمام النَّوويِّ (٢/ ٨١١) بتصرف.

(١) في «ف»: (والحمد). (٢) في «ن»: (رسوله سيدنا).

(٣) في «ف» و«ن» و«ض»: (وحسبنا).

(٤) كتـب النَّاسـخ في ختـام «ت»: (كتبه لنفسِـه الفقير إلى اللـه، المُعترِف بالإسـاءة أحمدُ بـن إبراهيمَ بن محمَّدِ بـن إدريسَ بن بابا جوك بن سـعيان بن عبد الله، شـاكرًا لله تعالى، ومُصلِّيًا علـى نبيِّه محمَّدٍ وآلِه وصحبِه ومُسـلِّمًا، وافق الفِراق مِن نسـخه يوم الأربعاء لسـبعٍ مَضينَ مِن ربيعٍ الآخرِ سـنة أربع وثمانين وستِّمئةٍ للهجرة النَّبويَّة، بمدينة دمشقَ المُحروسة بمدرسة ابن الجوزيِّ رَحِمَهُ اللهُ).

وكتب في الحاشية: (قابلتُه مِن أوَّله إلى آخرِه بنسخةِ مصنِّفِه رحمه الله تعالى، وأعاد مِن بركتِه، وذلك في مجالسَ، آخرُها ثامن جمادى الأولى مِن سـنة أربعٍ وثمانين وسـتِّمئةٍ بدمشقَ حرسها الله، كتبه أحمدُ بن إبراهيمَ بن محمَّد إدريس بالمجمل عفا الله عنهم).

وكتب النَّاسـخ في آخر «ي»: (فرغ مِن نسـخه يوم السَّـبت لخمسٍ بقينَ مِن رمضانَ المُعظَّم سـنةَ ثمانٍ وسـبعِمئةٍ، على يد أفقر عبادِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أحمدَ بنِ إبراهيمَ بن محمَّد بن إدريس بن باباجوك عفا الله عنه، والله المُوفِّق.

قرأتُ جميع هذا الكتاب وهو «التَّقريب والتَّيسـير» للنَّواويِّ رحمه الله تعالى على الشَّـيخ الإمام العالم القُـدوة الزَّاهـد العابـد الورع شـهاب الدِّين أبي العبَّـاس [illegible] الإمـام العالم العامل مُحـي الدِّين يحيى بـن الشَّـيخ الإمام العالم تاج الدِّين إسـماعيلَ بن جميلِ الدِّمشـقيِّ الشَّـافعيِّ نفع الله بـه بإجازتِه مِـن مُصنِّفه، وسـماعِه مِن الشَّـيخ الإمام العالـم القدوة عز الدِّين أبي الحسـن عليِّ بـن داودَ بن إبراهيمَ عرف [illegible] مِن مُصنِّفه. =



= وكانت النُّسخة التي بخطِّ المُصنِّف بيدِه حال قراءتي عليه [illegible] فصحَّت والحمد لله، وذلك بمنزل المسـمع في المدرسة السِّـباهية تحت قلعةِ دمشقَ المحروسة في شهر ذي الحِجَّة آخرَه خامسَ عشرةَ سنة ثمانٍ وسبعِمئةٍ، كتبه محمَّد عيسى بن محمود البعليُّ الشَّافعيُّ، عُرِف بابن المجد غفر الله لهما).

وبهامشه: (حاشيةٌ منقولةٌ مِن خطِّ المُصنِّف على كتابِه «الإرشاد» المُختصَر منه هذا الكتاب: فرغتُ منه الظُّهر يومَ السَّـبت حاديَ عشـرَ مِن شـهر رمضانَ سنة ثلاثةٍ وستِّين وسـتِّمئةٍ بالمدرسة الرواحية بدمشقَ حماها الله وصاناها وسـائر بلاد الإسـلام، أجزتُ بروايـة هذا الكتاب عنِّي لجميع المسـلمين، أجزتُ روايته لجميع المسـلمين تعلُّم الحديث وسـماعَه، أجـزتُ روايتَه لجميع المسـلمين كتبه مُصنِّفه يحيى بن شـرفِ الدِّين، وبلفظ بالإجازة عليه عنه وذلك يوم الخميس الثَّاني والعشـرين مِن شعبانَ سنةَ خمسٍ وستِّين وستِّمئةٍ، نقله محمَّد بن المجد الشَّافعيُّ.

أَمُـوتُ وَيَبقَى كُـلُّ مَا قَد كَتَبتُهُ   فَيَـا لَـيـتَ يُتـلَـى كِـتـابَـي دُعـائِـيا
لَـعـلَّ إِلـهِـي أَنْ يَـمُـنَّ بِـفَـضـلِـهِ   وَيَـرحَـمَ تَقصِيرَ وَسُـوءَ فِعَالِيا

ومنه أيضًا:

وَأَنتَ الذي أَرجُوكَ فِي الأَمرِ كُلِّهِ   عَليـكَ اعتِمادِي فِي جِميعِ النَّوائِبِ
وأَنتَ الذي أَدعوكَ سِرًّا وظَاهِرًا   أَعِذْنِي بِلُطْفٍ مِنْ جَميعِ المَصائِبِ

ومنه أيضًا:

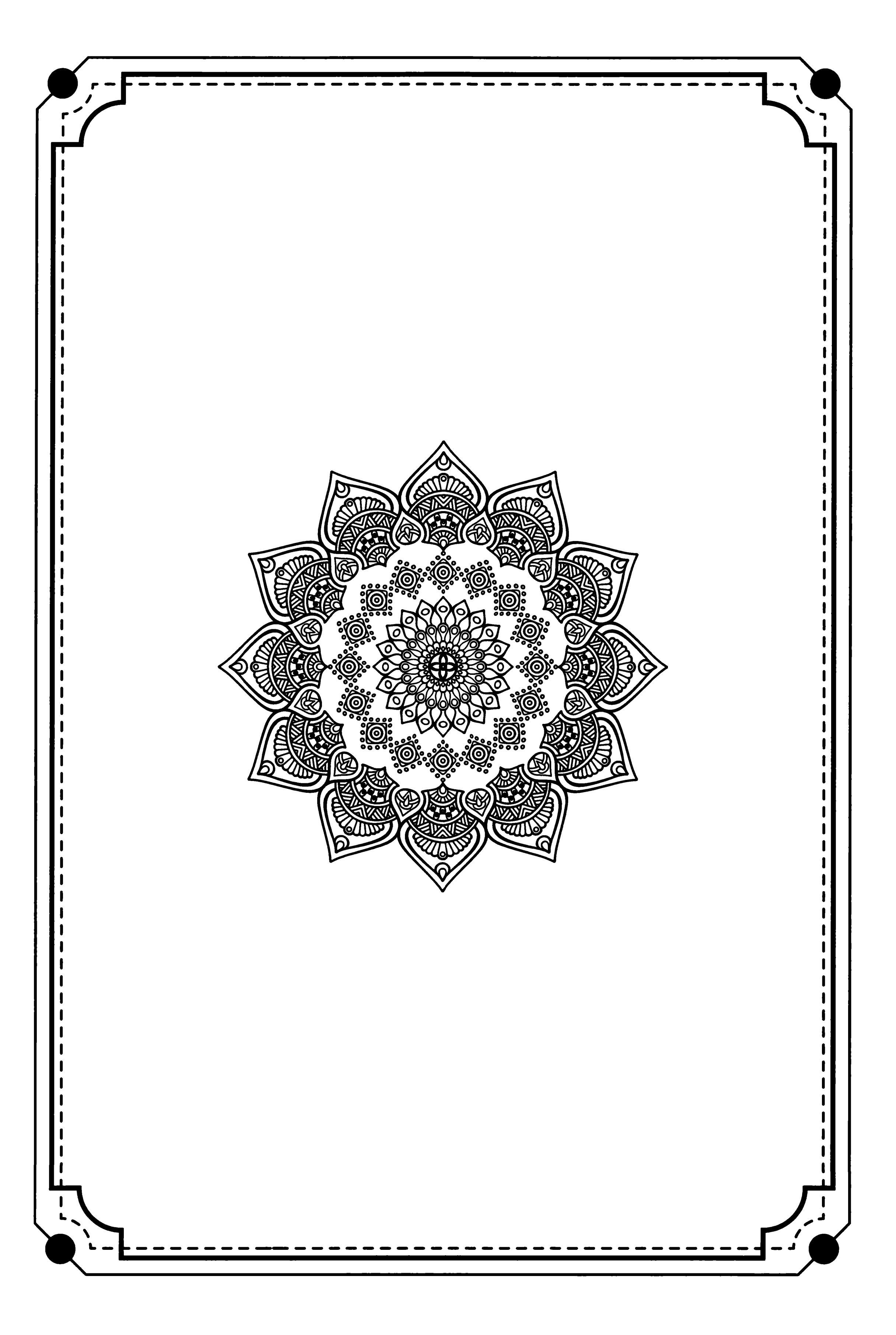
جَـرى قَـدمُ الـقَـضـاءِ بِما يَكونُ   فَـسَـيَّـانِ الـتَّـحـرُّكُ والـسُّـكُـونُ
جُـنـونٌ مِـنـكَ أَنْ تَسعَى بِـرِزقٍ   وَيُـــرزق في غـشـاوتـه الـجَـنـيـنُ

ملك أحمد بن)

وكتب النَّاسـخ في آخر «ف»: (فرغ مِن تعليقِه الفقير إلى الله، الغنيُّ به، أبو الثَّناء مُظفَّر بن [illegible] بن فويه الوراميِنيُّ ثُمَّ البرمكيُّ ضَحوةَ يوم الاثنين [illegible] لسنةِ ثلاثٍ وأربعين وسبعِمئةٍ بالربع [illegible]).

وكتب النَّاسخ في ختام «ن»: (فرغ مِن نسخِه شهر صفر سنة ٧٣٩ والحمد لله).

وكتـب النَّاسـخ في ختام «ض»: (علَّقَه مِن نسـخةٍ قُوبلَـت بأصلِ أصلٍ مَنقولٍ مِن أصـلٍ مَنقولٍ مِن خطِّ المُحقِّق رحمه الله تعالى).

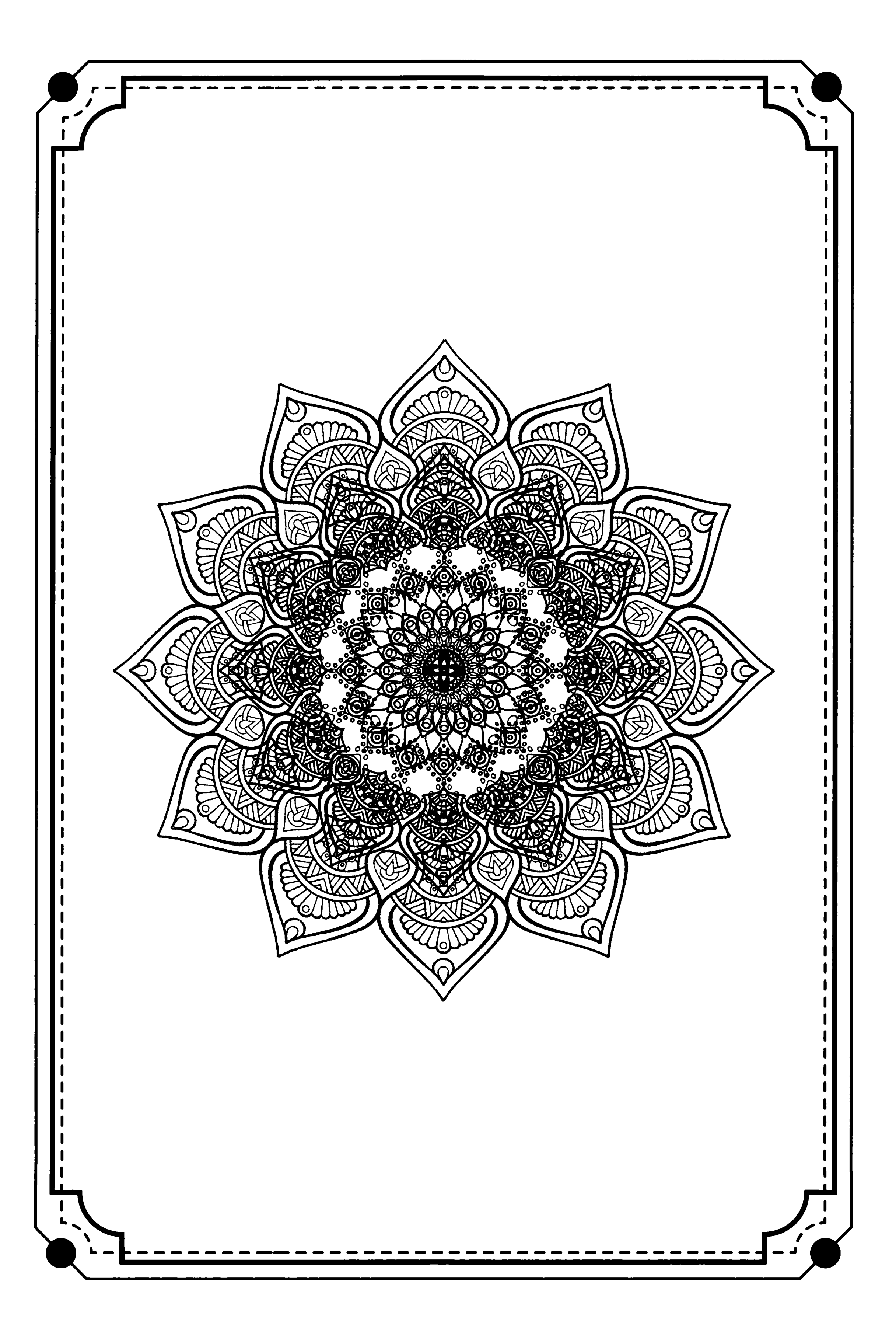




الفهارس العامَّة



وتشتمل على:





فهرس الآيات القرآنية



الموضوع	السورة	الآية	الصفحة
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ ...﴾	المائدة	١٠٦	١٥٠
﴿عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٖۖ﴾	طه	٥٢	٩٥





فهرس أطراف الأحاديث







فهرس المصادر

الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزمٍ الأندلسيِّ القرطبيِّ الظاهريِّ، المتوفَّى (٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

أدب الإملاء والاستملاء، لعبد الكريمِ بنِ محمَّدٍ السَّمعانيِّ، المتوفَّى (٥٦٢هـ)، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤٠١هـ-١٩٨١م).

الأدب المفرد، للإمام البخاريِّ، المتوفَّى (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، الطَّبعة الثَّالثة، (١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م).

الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليليِّ القزوينيِّ، المتوفَّى (٤٤٦هـ)، تحقيق الدُّكتور: محمَّد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٩هـ).

الأذكار، للإمام النَّوويِّ، المتوفَّى (٦٧٦هـ)، دار ابن حزمٍ للطِّباعة، الطَّبعة الأولى، (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

الأسامي والكُنى، للإمام أحمدَ بنِ حنبلَ، المتوفَّى (٢٤١هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسفَ الجديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٦هـ-١٩٨٥م).

الاستغناء في معرفة المشهورين مِن حملة العلم بالكُنى، لابن عبد البرِّ القرطبيِّ، المتوفَّى (٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد الله مرحول السَّوالمة، دار ابن تيمية، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

أُسد الغابة في معرفة الصَّحابة، لابن الأثير، المتوفَّى (٦٣٠هـ)، تحقيق: عليّ محمَّد معوَّض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميَّة، الطَّبعة الأولى، (١٤١٥هـ- ١٩٩٤م).

أسماءُ مَن يعرف بكنيته، لأبي الفتح الأزديِّ، المتوفَّى (٣٧٤هـ)، تحقيق: أبو عبد الرَّحمن إقبال، الدَّار السَّلفيَّة، الهند، الطَّبعة الأولى، (١٤١٠هـ-١٩٨٩م).

الأسماء والصِّفات، للبيهقيِّ، المتوفَّى (٤٢٨هـ)، تحقيق: عبد الله الحاشديُّ، مكتبة السَّواديِّ، جِدَّة، الطَّبعة الأولى، (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).

الإصابـة في تمييـز الصَّحابة، لابـن حجرٍ العسـقلانيِّ، المتوفَّى (٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوَّض، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤١٥هـ).

أصـول الدِّين، للخطيب البغداديِّ، المتوفَّى (٤٦٣هـ)، مطبعة الدَّولة، إسـطنبول، الطَّبعة الأولى، (١٣٤٦هـ-١٩٢٨م).

الأعلام، لخير الدِّين الزِّركليِّ، المتوفَّى (١٣٩٦هـ)، دار العِلم للملايين، الطَّبعة الخامسة عَشَرَ، (٢٠٠٢م).

الإلمـاع إلى معرفة أصـول الرِّواية وتقييد السَّـماع، للقاضي عِياض اليحصبـيِّ، المتوفَّى (٥٤٤هـ)، تحقيق: السَّيِّد أحمد صقر، دار التُّراث، القاهرة، الطَّبعة الأولى، (١٣٧٩هـ-١٩٧٠م).

الباعـث الحثيـث إلى اختصـار علوم الحديـث، لابن كثيرٍ القرشـيِّ الدِّمشـقيِّ، المتوفَّى (٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندَلسِ، لأحمد بن يحيى بن عُميرة الضَّبيِّ، المتوفَّى (٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربيِّ، القاهرة، (١٩٦٧م).

تاريخ ابن معينٍ، المتوفَّـى (٢٣٣هـ)، تحقيق: محمد كامل القصَّار، مجمَّع اللُّغة العربيَّة، دمشق، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

تاريـخ ابـن يُونسَ المِصـريُّ، المتوفَّى (٣٤٧هـ)، دار الكتـب العلميَّة، بيـروت، الطَّبعة الأولى، (١٤٢١هـ).

تاريخ الإسـلام وَوَفيَّات المشاهير وَالأعلام، لشـمس الدِّين الذَّهبيِّ، المتوفَّى (٧٤٨هـ)، تحقيق الدُّكتور: بشَّار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلاميِّ، الطَّبعة الأولى، (٢٠٠٣م).

تاريـخ بغـداد، للخطيـب البغـداديِّ، المتوفَّى (٤٦٣هـ)، تحقيـق الدُّكتور: بشَّـار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلاميِّ، بيروت، الطَّبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

تاريخ دمشـق، لابن عسـاكرَ، المتوفَّى (٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامةَ العمرويُّ، دار الفِكر للطِّباعةِ، (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

تاريخ علماء مِصرَ، لابن الطَّحَّانِ، المتوفَّى (٤١٦هـ)، تحقيق: محمود الحدَّاد، دار العاصمة، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).

التَّاريخ الكبير، لابن أبي خيثمةَ، المتوفَّى (٢٧٩هـ)، تحقيق: السَّيِّد هاشم النَّدويُّ، دار الفِكر.

التَّاريخ الكبير، للإمام البخاريِّ، المتوفَّى (٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانيَّة، حيدر آباد، طُبِعَ تحت مراقبة: محمَّد عبد المعيد خان.

التَّاريخ وأسماء المحدِّثين وكُناهم، لأبي عبد الله المقدميِّ، المتوفَّى (٣٠١هـ)، تحقيق: محمد اللّحيدان، دار الكتاب والسُّنَّة، الطَّبعة الأولى، (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

التُّحفة اللَّطيفة، لشمس الدِّين السَّخاويِّ، المتوفَّى سنة (٩٠٢هـ)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).

تجريد الأسماء والكُنى المذكورة في كتاب المتَّفق والمفترق للخطيب البغداديِّ، لابن الفرَّاءِ البغداديِّ، المتوفَّى (٥٨٠هـ)، تحقيق الدُّكتور: شادي بن محمد آل نُعمان، مركز النُّعمان للبحوثِ والدِّراسات، صنعاء، الطَّبعة الأولى، (١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

تخريج الأحاديث المرفوعة المُسنَدة في كتاب التَّاريخ الكبير، للإمام البخاريِّ، المتوفَّى (٢٥٦هـ)، إعداد الدُّكتور: محمَّد بنُ عبد الكريم بنِ عبيدٍ، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّواويِّ، لجلال الدِّين السُّيوطيِّ، المتوفَّى (٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبةَ نظر محمَّد الفاريابيُّ، دار طيبة، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، سنة (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

تذكرة الحفَّاظ، لشمس الدِّين الذَّهبيِّ، المتوفَّى (٧٤٨هـ)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

تقريب التَّهذيب، لابن حجرٍ العسقلانيِّ، المتوفَّى (٨٥٢هـ)، تحقيق الشَّيخ: محمَّد عوَّامة، دار الرَّشيد، حلب، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).

التَّقييد والإيضاح شرح مقدِّمة ابنِ الصَّلاح، للحافظ العراقيِّ، المتوفَّى (٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد الرَّحمن محمَّد عثمانَ، نشر: محمَّد عبد المُحسن الكُتبيِّ، صاحب المكتبة السَّلفيَّة بالمدينة المنوَّرةِ، الطَّبعة الأولى، (١٣٨٩هـ-١٩٦٩م).

التَّمهيد لِمَا في الموطَّأ مِنَ المعاني والأسانيد، لابن عبد البرِّ القُرطبيِّ، المتوفَّى (٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى العلويُّ، ومحمَّد البكريُّ، وزارة عموم الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة في المغرب، سنة (١٣٨٧هـ).

التَّمييز، للإمام مسلم بن الحجَّاج القُشيريِّ، المتوفَّى (٢٦١هـ)، تحقيق الدُّكتور: محمَّد مصطفى الأعظميُّ، مكتبة الكوثر، السُّعوديَّة، الطَّبعة الثَّالثة، (١٤١٠هـ).

تهذيب الأسماء واللُّغات، للإمام النَّوويِّ، المتوفَّى (٦٧٦هـ)، عنيتْ بنشره وتصحيحه والتَّعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطِّباعة المنيريَّة، دار الكتب العلميَّة، بيروت.

تهذيب التَّهذيب، لابن حجرٍ العسقلانيِّ، المتوفَّى (٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النِّظاميَّة بالهندِ، الطَّبعة الأولى، (١٣٢٦هـ).

توجيه النَّظر إلى أصول الأثر، لطاهرٍ الجزائريِّ، المتوفَّى (١٣٣٨هـ)، تحقيق الشَّيخ: عبد الفتَّاح أبو غدَّة، مكتبة المطبوعاتِ الإسلاميَّة، حلب، الطَّبعة الأولى، (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

الثِّقات، لابن حبَّان البُستيِّ، المتوفَّى (٣٥٤هـ)، وزارة المعارف الهنديَّة، طُبِعَ تحت مراقبة الدُّكتور: محمَّد عبد المعيد خان، الطَّبعة الأولى، (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م).

جامع بيان العلوم وفضله، لابن عبد البرِّ القرطبيِّ، المتوفَّى (٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو الأشبالِ الزُّهيريِّ، دار ابن الجوزيِّ، السُّعوديَّة، الطَّبعة الأولى، (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

جامع البيان في تأويل القرآن، لابن جريرٍ الطَّبريِّ، المتوفَّى (٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسَّسة الرِّسالة، الطَّبعة الأولى، (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).

الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع، للخطيب البغداديِّ، المتوفَّى (٤٦٣هـ)، تحقيق الدُّكتور: محمود الطَّحَّان، مكتبة المعارف، الرِّياض.

الجرح والتَّعديل، لابن أبي حاتمٍ الرَّازيِّ، المتوفَّى (٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيَّة بحيدر آباد، الهند، دار إحياءِ التُّراث العربيِّ، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٢٧١هـ-١٩٥٢م).

جِياد المسلسلات، للسُّيوطيِّ، المتوفَّى (٩١١هـ)، تقديم الشَّيخ: محمَّد عوَّامة، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشَّافعي، وهو شرح مختصر المزنيِّ، للماورديِّ، المتوفَّى (٤٥٠هـ)، تحقيق الشَّيخ: علي معوَّض، والشَّيخ عادل عبد الموجود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نُعيمٍ الأصبهانيِّ، المتوفَّى (٤٣٠هـ) دار السَّعادة، بجوار محافظة مِصر، (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).

رسالة أبي داودَ إلى أهل مكَّةَ وغيرِهم في وصف سننه، المتوفَّى (٢٧٥هـ)، تحقيق: محمَّد الصَّبَّاغ، دار العربيَّة، بيروت.

الرِّسالة، للإمام الشَّافعيِّ، المتوفَّى (٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة بابي الحلبيِّ، مِصر، الطَّبعة الأولى، (١٣٥٨هـ-١٩٤٠م).

الرِّسالة المستطرفةِ لبيان مشهور كتب السُّنَّة المشرَّفةِ، لأبي عبد الله محمَّد الحسنيِّ الإدريسيِّ الكتَّانيِّ، المتوفَّى (١٣٤٥هـ)، تحقيق: محمَّد المنتصر الزَّمزميِّ، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، الطَّبعة السَّادسة، (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

سؤالات أبو عبيدٍ السِّجزيِّ للحاكم، تحقيق: موفَّق بنُ عبد الله بنِ عبد القادر، دار الغرب الإسلاميِّ، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

سؤالات السَّلميِّ للدَّارقطنيِّ، تحقيق: فريقٌ مِنَ الباحثينَ بإشراف الدُّكتور سعد بن عبد الله الحميد والدُّكتور خالد بن عبد الرَّحمن الجريسيِّ، الطَّبعة الأولى، (١٤٢٧هـ).

السُّنَّة ومكانتها في التَّشريع الإسلاميِّ، للشَّيخ الدُّكتور مصطفى السِّباعيِّ، المكتب الإسلاميُّ، دمشق وبيروت، الطَّبعة الثَّالثة، (١٤٠٢-١٩٨٢).

سنن أبي داودَ السِّجِسْتانيِّ، المتوفَّى (٢٧٥هـ)، المكتبة العصريَّة، الطَّبعة الأولى، (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

سنن ابن ماجه القُزوينيِّ، المتوفَّى (٢٧٣هـ)، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربيَّة، مكتبة فيصل البابيُّ الحلبيُّ.

سـنن التِّرمذيِّ، المتوفَّى (٢٧٩هـ)، تحقيق: بشَّـار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلاميِّ، الطَّبعة الأولى، (١٩٩٦م).

سـنن الدَّارقطنيِّ، المتوفَّى (٣٨٥هـ)، حقَّقه وضبط نصَّه وعلَّق عليه: شـعيب الأرنؤوط، حسـن عبد المنعم شـلبي، وعبد اللَّطيف حرز الله، وأحمد برهوم، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م).

السُّـنن الكبرى للبيهقيِّ، المتوفَّى (٤٥٨هـ)، تحقيق: محمَّـد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الثَّالثة، (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

السُّـنن الكبرى للنَّسـائيِّ، المتوفَّى (٣٠٣هـ)، تحقيق: حسـن عبد المنعم شلبي، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).

سير أعلام النُّبلاء، لشمس الدِّين الذَّهبيِّ، المتوفَّى (٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة مِنَ المحقِّقينَ بإشراف الشَّيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسَّسة الرِّسالة، الطَّبعة الثَّالثة، (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).

شذرات الذَّهب، لابنِ العِماد العكريِّ، المتوفَّى (١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثيرٍ، دمشق، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

شـرح التَّبصرة والتَّذكـرة (ألفية العراقيِّ)، للحافظ العراقـيِّ، المتوفَّى (٨٠٦هـ)، تحقيق: عبـد اللَّطيف الهميم، وماهر فحـل، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م).

شـرح تسـهيل الفوائد، لابن مالكٍ الطَّائيِّ صاحـبُ الألفيَّةِ، المتوفَّـى (٦٧٢هـ)، تحقيق الدُّكتور: عبد الرَّحمن السَّيِّد والدُّكتور محمَّد بدوي المختون، هجر للطِّباعة، الطَّبعة الأولى، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

شرح علل التِّرمذيِّ، لابن رجبٍ الحنبليِّ، المتوفَّى (٧٩٥هـ)، تحقيق الدُّكتور: همام عبد الرَّحيم سعيد، مكتبة المنار، الزَّرقاء الأردن، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

شرح مُشكل الآثار، لأبي جعفرٍ الطَّحاويِّ، المتوفَّى (٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسَّسة الرِّسالة، الطَّبعة الأولى، (١٤١٥ هـ- ١٤٩٤م).

شرط القراءة على الشُّيوخ، لأبي طاهرٍ السَّلفيِّ الأصبهانيِّ، المتوفَّى (٥٧٦هـ)، علَّق عليه: أبو عبيدةَ بنُ فريد زريوح، دار التَّوحيد، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

الشِّعر والشُّعراء، لابن قتيبةَ الدِّينوريِّ، المتوفَّى (٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، (١٤٢٣هـ).

صحيح البخاريِّ، الجامع المسند الصَّحيح المختصرُ مِن أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيَّامه «صحيح البخاريِّ»، تحقيق: محمَّد زهير بن ناصرِ النَّاصر، دار طوق النَّجاة، الطَّبعة الأولى، (١٤٢٢هـ).

صحيح ابنِ حبَّانَ، المتوفَّى (٣٥٤هـ)، حقَّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

صحيح ابنِ خزيمةَ، المتوفَّى (٣١١هـ)، تحقيق الدُّكتور: محمَّد مصطفى الأعظميُّ، المكتب الإسلاميُّ، بيروت.

صحيح مسلم، المُسنَد الصَّحيح المختصر بنقلِ العدل عنِ العدل إلى رسول الله ﷺ، لمسلمِ بنِ الحجَّاج القشيريِّ النَّيسابوريِّ، المتوفَّى (٢٦١هـ)، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التُّراث العربيِّ، بيروت.

الصِّلة في تاريخ أئمة الأندلس، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوالَ، المتوفَّى (٥٧٨هـ)، صحَّحه وراجع أصلَه: السَّيِّد عزَّت العطَّار الحسينيُّ، مكتبة الخانجي، الطَّبعة الثَّانية، (١٣٧٤هـ-١٩٥٥م).

طبقات الشَّافعيَّة، لابن قاضي شُهبةَ، المتوفَّى (٨٥١هـ)، تحقيق الدُّكتور: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).

طبقات الشَّافعيَّة الكبرى، لتاج الدِّين السُّبكيِّ، المتوفَّى (٧٧١هـ)، تحقيق الدُّكتور: محمود الطِّناحيِّ، والدُّكتور عبد الفتَّاح الحلو، هجر للطِّباعة والنَّشر، الطَّبعة الثَّانية، (١٤١٣هـ).

طبقات الصُّوفيَّة، لأبي عبد الرَّحمن السُّلميِّ، المتوفَّى (٤١٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

طبقات الفقهاء، لأبي إسحاقَ الشِّيرازيِّ، المتوفَّى (٤٧٦هـ)، هذَّبهُ: محمَّد بن مكرم ابن منظور، المتوفَّى (٧١١هـ)، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار الرَّائد العربيِّ، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٩٧٠م).

الطَّبقات الكبرى، لابن سعدِ بنِ منيعٍ الهاشميِّ، المتوفَّى (٢٣٠هـ)، تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

طرح التَّثريب في شرحِ تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد، للحافظ العراقيِّ، المتوفَّى (٨٠٦هـ) وأكمله ابنه أحمدُ أبو زُرعةَ وليُّ الدِّين، المتوفَّى (٨٢٦هـ)، الطَّبعة المصرية القديمة، وصوَّرتها دار إحياء التُّراث العربيِّ، ومؤسسة التَّاريخ العربيِّ، ودار الفكر العربيِّ.

العِلل الصَّغير، للإمام التِّرمذيِّ، المتوفَّى (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد شاكر وآخرونَ، دار إحياء التُّراث العربيِّ، بيروت.

العلل الواردة في الأحاديث النَّبويَّة، للدَّارقطنيِّ، المتوفَّى (٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرَّحمن زين الله السَّلفيُّ، دار طيبة، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، والمجلَّدات مِنَ الثَّاني عَشَرَ، إلى الخامس عَشَرَ علَّق عليه: محمَّد بنُ صالحِ بنِ محمَّد الدّباسيُّ، دار ابن الجوزيِّ، الدَّمام، الطَّبعة الأولى، (١٤٢٧هـ).

الغاية في شرح الهِداية في علم الرِّواية، لشمس الدِّين السَّخاويِّ، المتوفَّى (٩٠٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم إبراهيمَ، مكتبة أولاد الشَّيخ للتُّراث، الطَّبعة الأولى، (٢٠٠١م).

غاية النِّهاية في طبقات القرَّاء، لشمس الدِّين ابنِ الجزريِّ، المتوفَّى (٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيميةَ، (١٣٥١هـ).

الغراميَّة في مصطلح الحديث، لأبي العبَّاس أحمدَ بنِ فرحٍ الإشبيليِّ، المتوفَّى (٦٩٩هـ)، شرح وتوثيق: مرزوق بن هيَّاس الزَّهرانيِّ، دار المآثر، المدينة المنوَّرة، الطَّبعة الأولى، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

فتح الباب في الكُنى والألقاب، لابنِ مندَّه، المتوفَّى (٣٩٥هـ)، تحقيق: أبو قتيبةَ نظرُ محمَّد الفاريابيُّ، مكتبة الكوثر، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

فتح الباري شرح صحيح البخاريِّ، لابن حجرٍ العسقلانيِّ، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، (١٣٧٩هـ).

فتح المُغيث بشرح ألفيَّة الحديث للعراقيِّ، لشمس الدِّين السَّخاويِّ، المتوفَّى (٩٠٢هـ)، تحقيق: عليّ حسين عليٍّ، مكتبة السُّنَّة، مِصر، الطَّبعة الأولى، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

الفَرقُ بين الفِرق، لعبد القاهر بنِ طاهرٍ البغداديِّ، المتوفَّى (٤٢٩هـ)، تحقيق لجنة إحياء التُّراث العربيِّ في دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطَّبعة الخامسة، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

فضائلُ الصَّحابة، للإمام أحمدَ بنِ حنبلَ، المتوفَّى (٢٤١هـ)، تحقيق الدُّكتور: وصيُّ الله محمَّد عبَّاس، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

قواطعُ الأدلَّة في الأصول، لأبي المُظفَّر السَّمعانيِّ، المتوفَّى (٤٨٩هـ)، تحقيق: محمَّد حسن محمَّد حسن إسماعيلَ الشَّافعيِّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤١٨هـ-١٩٩٩م).

الكامل في ضعفاء الرِّجال، لابن عديٍّ الجرجانيِّ، المتوفَّى (٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعليٍّ محمَّد معوَّض، وعبد الفتَّاح أبو سِنَّة، الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

الكشف الحثيث عمَّن رُمِيَ بوضع الحديث، لسبط ابن العجميِّ، المتوفَّى (٨٤١هـ)، تحقيق: صبحي السَّامرائيِّ، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

كشف الخفاء ومُزيل الإلباس، لإسماعيلَ بنِ محمَّد الجراحيِّ العجلونيِّ الدِّمشقيِّ، المتوفَّى (١١٦٢هـ)، تحقيق: عبد الحميد بن أحمدَ بن يوسفَ بن هنداويِّ، المكتبة العصريَّة، الطَّبعة الأولى، (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).

الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاقَ الثَّعلبيِّ (٤٢٧هـ)، تحقيق الإمام: أبي محمَّد بنِ عاشورَ، دار إحياء التُّراث العربيِّ، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

الكفاية في علم الرِّواية، للخطيب البغداديِّ، المتوفَّى (٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي عبد الله السُّورقيِّ، وإبراهيم حمدي المدنيِّ، المكتبة العلميَّة، المدينة المنوَّرة.

الكلام على الصِّفات وإجازة المجهول والمعدوم وتعليقهما بشرطٍ، للخطيب البغداديِّ، تحقيق: عمرو عبد المنعم، مكتبة ابن تيميةَ، القاهرة، الطَّبعة الأولى، (١٤١٣هـ).

لسان العرب، لابن منظورٍ الأنصاريِّ الرُّويفعيِّ الإفريقيِّ، المتوفَّى (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطَّبعة الثَّالثة، (١٤١٤ هـ).

لسان الميزان، لابن حجرٍ العسقلانيِّ، المتوفَّى (٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعارف النِّظاميَّة، الهند، مؤسَّسة الأعلميِّ للمطبوعات، بيروت، الطَّبعة الثَّانية، (١٣٩٠هـ-١٩٧١م).

المتَّفق والمفترق، للخطيب البغداديِّ، المتوفَّى (٤٦٣هـ)، تحقيق الدُّكتور: محمَّد صادق آيدن الحامديِّ، دار القادريِّ، دمشق، الطَّبعة الأولى، (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

المجالسة وجواهر العلم، لأبي بكرٍ الدِّينوريِّ المالكيِّ، المتوفَّى (٣٣٣هـ)، تحقيق: أبي عبيدةَ مشهورِ بن حسنٍ آل سلمانَ، جمعية التَّربية الإسلاميَّة، البحرين، (١٤١٩هـ).

مَجمعُ الزَّوائد ومنبعُ الفوائد، لأبي الحسنِ الهيثميِّ، المتوفَّى (٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدِّين القدسيِّ، مكتبة القدسيِّ، القاهرة، (١٤١٤هـ- ١٩٩٤م).

المحدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي، لأبي محمَّدٍ الرَّامهرمزيِّ، المتوفَّى (٣٦٠هـ)، تحقيق الدُّكتور: محمَّد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطَّبعة الثَّالثة، (١٤٠٤هـ).

مختار الصِّحاح، لمحمَّد بنِ أبي بكرٍ الرَّازيِّ، توفِّي بعد (٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسفَ الشَّيخ محمَّدٍ، المكتبة العصريَّة، الدَّار النَّموذجيَّة، بيروت صيدا، الطَّبعة الخامسة، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

المُخَلِّصيَّات، لأبي طاهرٍ المُخَلِّص، المتوفَّى (٣٩٣هـ)، تحقيق: نبيل سعدِ الدِّين جرَّار، وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة، قطر، الطَّبعة الأولى، (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

المدخل إلى السُّنن الكبرى، للإمام البيهقيِّ، المتوفَّى (٤٥٨هـ)، تحقيق الدُّكتور: محمَّد ضياء الرَّحمن الأعظميِّ، دار الخلفاء للكتاب الإسلاميِّ في الكويت.

المدخل إلى كتاب الإكليل، لأبي عبد الله الحاكم، المتوفَّى (٤٠٥هـ)، تحقيق الدُّكتور: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدَّعوة، الإسكندريَّة.

المستدرك على الصَّحيحين، لأبي عبد الله الحاكم، المتوفَّى (٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).

المستدرك على الصَّحيحين، لأبي عبد الله الحاكم، دار التَّأصيل، الطَّبعة الأولى، (١٤٣٥هـ-٢٠١٤م).

مسند الإمام أحمدَ بنِ حنبلَ الشَّيبانيِّ، المتوفَّى (٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، وآخرون، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

مسند أبي يعلى المَوْصِليِّ، المتوفَّى (٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين أسد الدَّارانيِّ، دار المأمون للتُّراث، دمشق، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

مسند البزَّار المنشور باسم البحر الزَّخَّار، المتوفَّى (٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرَّحمن زين الله، وعادل بن سعدٍ، وصبري عبد الخالق الشَّافعيِّ، مكتبة العلوم والحِكَمِ، المدينة المنوَّرة، الطَّبعة الأولى، بدأت (١٩٨٨م) وانتهت (٢٠٠٩م).

مسند الحميديِّ، أبو بكرٍ القرشيُّ الأسديُّ الحميديُّ، المتوفَّى (٢١٩هـ)، تحقيق: حسن أسد الدَّارانيِّ، دار السَّقا، دمشق، الطَّبعة الأولى، (١٩٩٦م).

مسند الدَّارميِّ المعروف بـ(سنن الدَّارميِّ)، المتوفَّى (٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الدَّارانيِّ، دار المُغني للنَّشر والتَّوزيع، السُّعوديَّة، الطَّبعة الأولى، (١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م).

المسلسلات المختصرة المقدَّمة أمام المجالس المبتكرة، لصلاح الدِّين العلائيِّ، المتوفَّى (٧٦١هـ)، تحقيق: أحمدَ أيوبَ محمَّد الفيَّاض، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

مشاهيرُ علماء الأمصارِ وأعلامُ فقهاء الأقطار، لابنِ حبَّان البُستيِّ، المتوفَّى (٣٥٤هـ)، تحقيق: مرزوق عليٍّ إبراهيمَ، دار الوفاء، المنصورة، الطَّبعة الأولى، (١٤١١هـ-١٩٩١م).

مصنَّف ابن أبي شيبةَ، المتوفَّى (٢٣٥هـ)، تحقيق الشَّيخ: محمَّد عوَّامة، دار القِبلة، جِدَّة، الطَّبعة الأولى، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

مصنَّف عبد الرَّزَّاق الصَّنعانيِّ، المتوفَّى (٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرَّحمن الأعظميِّ، المجلس العلميِّ، الهند، الطَّبعة الثَّانية، (١٤٠٣هـ).

معالم السُّنن شرح سننِ أبي داودَ، لأبي سليمانَ الخطابيِّ البُستيِّ، المتوفَّى (٣٨٨هـ)، المطبعة العلميَّة، حلب، الطَّبعة الأولى، (١٣٥١-١٩٣٢).

معرفة أنواع علوم الحديث «مقدِّمة ابنِ الصَّلاح»، المتوفَّى (٦٤٣هـ)، تحقيق الدُّكتور: نور الدِّين عتر، دار الفكر، دمشق، سنة (١٤٠٦-١٩٨٦).

معرفة الصَّحابة، لأبي نُعيمٍ الأصبهانيِّ، المتوفَّى (٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بنِ يوسفَ العزَّازيِّ، دار الوطن للنَّشر، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكمِ، المتوفَّى (٤٠٥هـ)، تحقيق: السَّيِّد معظَّم حسين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطَّبعة الثَّانية، (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).

معجم ابن الأعرابيِّ، المتوفَّى (٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد المحسن الحسينيِّ، دار ابن الجوزيِّ، السُّعوديَّة، الطَّبعة الأولى، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

المعجم الأوسط، للإمام الطَّبرانيِّ، المتوفَّى (٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوضِ الله بن محمَّدٍ، وعبد المحسن بن إبراهيمَ الحسينيِّ، دار الحرمَينِ، القاهرة.

المعجم الكبير، للإمام الطَّبرانيِّ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيدِ، مكتبة ابن تيميةَ، القاهرة، الطَّبعة الثَّانية.

معجم المؤلِّفين، لعمر رِضا كحَّالة، المتوفَّى (١٤٠٨هـ)، دار إحياء التُّراث العربيِّ، بيروت.

مفتاح السَّعيديَّة في شرح الألفيَّة الحديثيَّةِ، لابنِ عمَّارٍ المِصريِّ المالكيِّ، المتوفَّى (٨٤٤هـ)، تحقيق الدُّكتور: شادي بنِ محمَّد بنِ سالمٍ، مركز النُّعمان للبحوثِ والدِّراسات الإسلاميَّة، صنعاءَ، الطَّبعة الأولى، (١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

المقنَّع في علوم الحديث، لابن الملقِّن الشَّافعيِّ المِصريِّ، المتوفَّى (٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسفَ الجديع، دار فوَّاز للنَّشر، السُّعوديَّة، الطَّبعة الأولى (١٤١٣م).

المِلـل والنِّحل؛ لمحمَّد بـن عبد الكريم الشَّهرسـتانيِّ، المتوفَّى (٥٤٨هـ)، تحقيق: عبد العزيز محمَّدٍ الوكيلِ، مؤسَّسة الحلبيِّ وشركاه، (١٣٨٧هـ-١٩٦٨م).

مناقـب الإمام الشَّـافعيِّ، للبيهقيِّ، المتوفَّى (٤٥٨هـ)، تحقيق: السَّـيِّد أحمد صقر، مكتبة دار التُّراث، القاهرة، الطَّبعة الأولى، (١٣٩٠هـ-١٩٧٠م).

المُنتظـم في تاريـخ الأمم والملـوك، لأبي الفرجِ الجـوزيِّ، المتوفَّى (٥٩٧هـ)، تحقيق: محمَّـد عبد القـادر عطا، ومصطفـى عبد القـادر عطا، دار الكتـب العلميَّة، بيـروت، الطَّبعة الأولى، (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

المِنهاج شـرح صحيح مسـلمِ بنِ الحجَّاج، للإمام النَّوويِّ، المتوفى (٦٧٦هـ)، دار إحياء التِّراث العربيِّ، بيروت، الطَّبعة الثَّانية، (١٣٩٢هـ).

الموضوعات، لابن الجـوزيِّ، المتوفَّى (٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرَّحمن عثمان، المكتبة السَّلفيَّة، المدينة المنوَّرة، الطَّبعة الأولى، (١٣٨٨هـ-١٩٦٨م).

موطَّـأ الإمام مالكٍ، تحقيق: محمَّد مصطفى الأعظميِّ، مؤسَّسـة زايـد آل نهيَّان للأعمال الخيريَّة، أبو ظبي، الطَّبعة الأولى، (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال، لشـمس الدِّين الذَّهبـيِّ، المتوفَّى (٧٤٨هـ)، تحقيق: عليّ محمَّد البجاويِّ، دار المعرفة، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٣٨٢هـ-١٩٦٣م).

النُّكـت على كتاب ابـن الصَّلاح، لابن حجـرٍ العسـقلانيِّ، المتوفَّى (٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيعٍ المدخليِّ، عِمادة البحث العلميِّ بالجامعة الإسـلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

النُّكـت على مقدِّمة ابـن الصَّلاحِ، للزَّركشـيِّ، المتوفَّى (٧٩٤هـ)، تحقيـق الدُّكتور: زين العابدين بلا فريج، أضواء السَّلف، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).



 فهرس المحتويات 

